

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

العنوان

متطلبات تطوير خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة
والمتوسطة في الجزائر

إشراف:

د. بلجيلالي أحمد

إعداد الطالبة:

قوادري مصطفى أحلام

من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذ	مطاي عبد القادر
مقررا	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذ محاضر أ	بلجيلالي أحمد
ممتحنا	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذ	قسول أمين
ممتحنا	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	أستاذة محاضر أ	عبو هدى
ممتحنا	جامعة غيلزان	أستاذة	حمداني نجاة
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذة محاضر أ	شباب سهام

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه
وزنة عرشه ومداد كلماته على أن من "علي" بإنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام
على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

ولا يتم شكر الله تعالى إلا بشكر عباده الذين كثيراً ما ساعدوني لإتمام هذا العمل
بأحسن الأشكال، ولهذا أتقدم بخالص عبارات الشكر وأسمى عبارات الامتنان:

"لوالدي العزيز" الذي دعمني طيلة مشواري الدراسي وشاركني كل صعوبات البحث.

للأستاذ "بلجيلالي أحمد" الذي تشرفنا بالعمل معه والاستفادة من مكاسبه العلمية الجمة،

وتوجيهاته السديدة.

كافة الأساتذة الذين لم يخلوا علينا بالمعلومات وأفادونا بأرائهم وتوجيهاتهم القيمة التي ساهمت

في إثراء الدراسة.

لعائلي الكريمة التي تغاضت عن العديد من تصرفاتنا الفظة في مراحل الضغط التي واجهتها

وتحملوها بصدر رحب.

كافة الزملاء الذين شاركونا تجاربهم وخبراتهم التي اكتسبوها وساهموا في إفادتنا بأفكار طورت من

دراستنا، وأحص بالذكر براهيم كريمة.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل خاصة في دراستنا الميدانية.

أخيراً أتقدم بشكري لنفسي على مجهوداتي وتحملي كافة الضغوطات والصعاب لتحقيق أهدي.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي عملي المتواضع والبسيط إلى من قال فيها عز وجل: واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.

إلى أعظم رجل في الكون إلى من تواضع في الأرض، حمد الله بكرة وأصيلا، إلى مثلي الأعلى أي
العزير.

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفهما، ويعجز القلم في كتابة أي شيء عنهما، إلى منبعي
الحنان أُمي وجدتي الغاليتين أدام الله عليهما صحتهما.

إلى أخي العزيز الوحيد سيد علي الذي اسأل الله أن ييسر له كل عسر.

وإلى روح أخي المتوفى تغمد الله برحمته الواسعة محمد رحمه الله.

إلى زهرات البيت سمية وآية.

إلى أستاذنا العزيز رحمه الله وتغمده بواسع رحمته كتوش عاشور.

إلى كل الأهل والأحباب.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

II	فهرس المحتويات
XI	فهرس الأشكال
XV	قائمة المختصرات
XVII	الملخص
ب	مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

3	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3	المطلب الأول: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
5	المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المبحث الثاني: مميزات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
24	المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
28	المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
32	المبحث الثالث: انعكاسات التغيرات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
33	المطلب الأول: انعكاسات التدويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
37	المطلب الثاني: انعكاسات سلاسل القيمة العالمية والتجارة الإلكترونية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
43	المطلب الثالث: انعكاسات جائحة كورونا (COVID 19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
48	المبحث الرابع: تطور أبعاد تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
48	المطلب الأول: تأثير الرقمنة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المطلب الثاني: تأثير عناصر الرقمنة (الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
51	

المطلب الثالث: تأثير عناصر الرقمنة (Blockchain والأمن السيبراني) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....57

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة واشكالياتها

المبحث الأول: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها 65

المطلب الأول: ماهية التمويل والاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 65

المطلب الثاني: الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 70

المطلب الثالث: معوقات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 74

المبحث الثاني: خيارات التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 81

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 81

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل 86

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي المتوسطة وطويلة الأجل 92

المطلب الرابع: مصادر التمويل المصغر والتمويل غير رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 98

المبحث الثالث: الخيارات التمويلية البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 103

المطلب الأول: رأس المال الاستثماري ورأس المال المخاطر 103

المطلب الثاني: عقد تحويل الفاتورة وبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 108

المطلب الثالث: التمويل من خلال تمويل متنوعة (ملائكة الأعمال والتوريق وصناديق الاستثمار).....113

المطلب الرابع: التمويل الرقمي وأهميته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 117

المبحث الرابع: خيارات التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 123

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي والصيغ القائمة على المشاركة 123

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الائتمان التجاري 128

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي القائم على التكافل 132

المطلب الرابع: صيغ الهندسة المالية الإسلامية 134

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تجارب دولية عربية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	142
المطلب الأول: التجربة المملكة العربية السعودية.....	142
المطلب الثاني: تجربة دولة المملكة الأردنية.....	148
المطلب الثالث: تجربة دولة مصر.....	153
المطلب الرابع: تجربة دولة المملكة المغربية.....	160
المبحث الثاني: تجارب من دول آسيا رائدة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	164
المطلب الأول: تجربة دولة اليابان.....	165
المطلب الثاني: تجربة دولة كوريا الجنوبية.....	171
المطلب الثالث: تجربة دولة الهند.....	176
المطلب الرابع: التجربة دولة ماليزيا.....	180
المبحث الثالث: تجارب دول متنوعة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	187
المطلب الأول تجربة دولة ألمانيا.....	187
المطلب الثاني: التجربة دولة كندا.....	192
المطلب الثالث: تجربة دولة البرازيل.....	199
المطلب الرابع: تجربة دولة جنوب أفريقيا.....	205
الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها	
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	213
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.....	213
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	216
المطلب الثالث: المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	220
المبحث الثاني: واقع خيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....	226
المطلب الأول: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	226
المطلب الثاني: شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر.....	231

231.....	SOFINANCE الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف
235.....	المطلب الثالث: واقع التمويل التآجيري في الجزائر
238.....	المطلب الرابع: مصادر تمويلية آخري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
241.....	المبحث الثالث: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
241.....	المطلب الأول: وكالات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
250.....	المطلب الثاني: صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
255.....	المطلب الثالث: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
261...	المبحث الرابع: دراسة ميدانية لواقع التمويل من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل
261.....	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
267.....	المطلب الثاني: تفرغ المقابلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
283.....	المطلب الثاني: تفرغ المقابلة الخاصة بمؤسسات التمويل
290.....	المطلب الرابع: الأنموذج المقترح لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
307.....	الخاتمة
312.....	قائمة المراجع
340.....	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الجدول رقم (I - 1): تصنيف المؤسسات حسب حجم القرض.....	6
الجدول رقم (I - 2): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
الجدول رقم (I - 3): تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	11
الجدول رقم (I - 4): التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الجدول رقم (I - 5): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
الجدول رقم (I - 6): التعريف الياباني للمؤسسات المصغرة	13
الجدول رقم (I - 7): تعريفات بعض الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط	13
الجدول رقم (II - 1): أنواع التمويل.....	66
الجدول رقم (II - 2): الفجوة المالية الرسمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018 - 2019	71
الجدول رقم (II - 3): فجوة التمويل الرسمية حسب حجم المؤسسة والجنس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018 - 2019	73
الجدول رقم (II - 4): مميزات وعيوب الأرباح المحتجزة.....	83
الجدول رقم (II - 5): مميزات وعيوب الأسهم العادية	84
الجدول رقم (II - 6): مميزات وعيوب الأسهم الممتازة	85
الجدول رقم (II - 7): مزايا وعيوب السندات	95
الجدول رقم (II - 8): بعض صيغ التمويل الإسلامي المصغر	101
الجدول رقم (II - 9): مزايا وعيوب التمويل الغير رسمي	102
الجدول رقم (II - 10): أشكال التمويل الجماعي	119
الجدول رقم (II - 11): نماذج التمويل الجماعي الإسلامي	122
الجدول رقم (III - 1): استعراض لأهم البنوك وصيغ تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية	142
الجدول رقم (III - 2): حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض التجارية وسعر الفائدة في اليابان للفترة (2015 - 2022)	165
الجدول رقم (III - 3): عدد المقترضين من المؤسسات ومتوسط رصيد القرض لكل مؤسسة لسنة	167

الجدول رقم (III-4): حجم التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل تأجري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان للفترة (2015-2022).....	170
الجدول رقم (III-5): حجم التمويل البنكي والقروض الحومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية للفترة (2015-2020).....	173
الجدول رقم (III-6): حجم التمويل البديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية للفترة (2015-2020).....	174
الجدول رقم (III-7): تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	177
الجدول رقم (III-8): تطورات حجم التمويل لبعض مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا للفترة (2015-2020).....	184
الجدول رقم (III-9): بعض البرامج الحكومية الكندية للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	192
الجدول رقم (III-10): حجم التمويل المقرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للفترة (2015-2022).....	194
الجدول رقم (III-11): حجم التمويل برأس المال الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للفترة (2013-2022).....	197
الجدول رقم (III-12): تطور حجم التمويل المقرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل للفترة (2015-2022).....	202
الجدول رقم (III-13): تطورات حجم التمويل لبعض مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا للفترة (2015-2020).....	207
الجدول رقم (IV-1): التطور التاريخي والقانوني لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	214
الجدول رقم (IV-2): تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	216
الجدول رقم (IV-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022).....	216
الجدول رقم (IV-4): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التركيز لكل منطقة للفترة (2015-2022).....	218
الجدول رقم (IV-5): ملخص لمختلف الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	225
الجدول رقم (IV-6): أهم النتائج حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	229

الجدول رقم (IV-7): توزيع تمويل المشاريع من طرف البنوك للمشاريع التابعة لصندوق التأمين على البطالة لسنة 2020.....	230
الجدول رقم (IV-8): أهم شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر.....	231
الجدول رقم (IV-9): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.....	244
الجدول رقم (IV-10): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.....	245
الجدول رقم (IV-11): الاعانات المالية للوكالة الوطنية لدعم وتمنية المقاولات.....	245
الجدول رقم (IV-12): جدول مختصر لتمطي التمويل.....	248
الجدول رقم (IV-13): عروض الضمان حسب الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2021 و 2022.....	251
الجدول رقم (IV-14): التطور التراكمي لعدد الملفات التي تمت معالجتها بواسطة الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2004 - 2020).....	251
الجدول رقم (IV-15): صيغ التمويل لصندوق الوطني للتأمين على البطالة.....	254
الجدول رقم (IV-16): حصيلة حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة لسنة 2022.....	257
الجدول رقم (IV-17): مختلف برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	259
الجدول رقم (IV-18): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة من كل ولاية في الجزائر.....	262
الجدول رقم (IV-19): التعريف بالعينة المختارة من مؤسسات التمويل.....	263
الجدول رقم (IV-20): البيانات الرئيسة المتعلقة للبنوك التي تم اجراء المقابلة معها.....	283
الجدول رقم (IV-21): تحليل المقابلة الجراة مع مؤسسات الاعتماد الإيجاري بنك الخليج الجزائر.....	288

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

- الشكل رقم (I-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم (2000-2021) 15
- الشكل رقم (I-2): عوامل نجاح تدوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 35
- الشكل رقم (I-3): هيكل عملية تصنيع المنتج من خلال عملية تدويل في سلاسل القيمة العالمية 39
- الشكل رقم (II-1): يوضح الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دورة حياتها 69
- الشكل رقم (II-2): الفجوة التمويلية حسب المنطقة لسنة 2018-2019 74
- الشكل رقم (II-3): أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة اليورو عبر القطاعات 77
- الشكل رقم (II-4): بعض أسباب عدم اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 79
- الشكل رقم (II-5): توافر أدوات التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة لدول الاتحاد الأوروبي 80
- الشكل رقم (II-6): اجمالي قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصيرة الأجل من اجمالي القروض الكلية للفترة (2007-2016) 91
- الشكل رقم (II-7): حصة القروض طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2007-2020) 97
- الشكل رقم (II-8): طلبات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتي 2015-2018 لبعض الدول 98
- الشكل رقم (II-9): المراحل التمويلية لرأس المال المخاطر ورأس المال الاستثماري 108
- الشكل رقم (II-10): أطراف عملية تحويل عقد الفاتورة وكيفية تطبيقه 109
- الشكل رقم (II-11): متوسط معدل نمو عقود تحويل الفاتورة في مجموعة من البلدان 111
- الشكل رقم (II-12): النمو في حجم التمويل البديل عبر الأنترنت لبعض الدول 121
- الشكل رقم (III-1): الأداء التراكمي لبرنامج كفالة من سنة 2006 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023... 145
- الشكل رقم (III-2): تطور حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السعودية للربع الأول من سنة 2023 148
- الشكل رقم (III-3): نسبة استخدام الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان لسنة 2022 168
- الشكل رقم (III-4): اتجاهات القروض التي يقدمها بنك Shoko Chukin والمؤسسات المالية في القطاع الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2000-2021) 169
- الشكل رقم (III-5): حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها للفترة (2007-2020) 188

الشكل رقم (III-6): متوسط حجم القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2016 - 2020)	189
الشكل رقم (III-7): تمويل الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الحجم للفترة (2018-2020)	191
الشكل رقم (III-8): التطور حجم التمويل الإيجاري والائتمان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية سنة 2020	198
الشكل رقم (IV-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022).....	217
الشكل رقم (IV-2): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاعات النشاط للفترة (2015-2022)	219
الشكل رقم (IV-3): تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)	221
الشكل رقم (IV-4): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2012-2021).	222
الشكل رقم (IV-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2021)	223
الشكل رقم (IV-6): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انهاء نشاطها في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)	224
الشكل رقم (IV-7): تطور حجم القروض الموجهة للاقتصاد للفترة (2018-2022).....	227
الشكل رقم (IV-8): تطور محفظة شركة فينالب للفترة (2015 - 2022).....	233
الشكل رقم (IV-9): تطور مؤشرات الأداء للصندوق الوطني للاستثمار للفترة (2020-2022).....	234
الشكل رقم (IV-10): استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية للفترة (2020-2022)....	240
الشكل رقم (IV-11): تطور حصيلة النشاط للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة (2012-2021).....	242
الشكل رقم (IV-12): تطور حصيلة الاستثمار للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حسب حجم العمال للفترة (2012-2021)	243
الشكل رقم (IV-13): تطور حصيلة التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات للفترة (2012-2021).	246
الشكل رقم (IV-14): تطور حصيلة المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات حسب الجنس للفترة (2012-2021)	246

- الشكل رقم (IV-15): تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل للفترة (2005-2022/12/31) 248
- الشكل رقم (IV-16): تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع النشاط للفترة (2004-2022 /12 /31) 249
- الشكل رقم (IV-17): تطور حصيلة عدد الملفات التي تمت معالجتها بواسطة الصندوق الوطني لضمان الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2012-2022) 253
- الشكل رقم (IV-18): تطور حصيلة تمويل للصندوق الوطني للتأمين على البطالة للفترة (2012-2022) ... 255
- الشكل رقم (IV-19): الأنموذج المقترح لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 294

فهرس المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
SME	Small, medium enterprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
AI	artificial intelligence	الذكاء الاصطناعي
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
CGCI PME	Fonds de garantie de Crédit à l'investissement pour les petites et moyennes entreprises	صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	Fonds National de Garantie de Crédit pour les Petites et Moyennes Entreprises	الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI	Agence Nationale de Promotion des Investissements	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
ANEDE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
JFC	Japan Finance Corporation	مؤسسة التمويل اليابانية
OCED	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
EPR	Enterprise resource planning	تخطيط موارد المؤسسات
EIF	European Investment Fund	صندوق الاستثمار الأوروبي
IDC	Industry Development Corporation	مؤسسة تنمية الصناعة
sefa	Small Enterprise Finance Agency	وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة
NYDA	National Youth Development Agency	الوكالة الوطنية لتنمية الشباب
NEF	National Empowerment Fund	صندوق التمكين الوطني
BNDES	National Bank for Economic and Social Development	البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية متطلبات تطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ولدراسة هذه المتطلبات سعينا من خلال هذا البحث إلى جملة من الأمور والمتمثلة في إبراز الدور والأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات، وعرض مختلف مصادر التمويل المتاحة لها في ظل بعض التجارب الدولية الرائدة، مع دراسة واقع البيئة التمويلية الجزائرية لهذه المؤسسات، وللتوصل إلى هذه الأهداف تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك لأجل أداتيه الوصف والتحليل التي ساهمت في وصف متغيرات موضوع البحث وتحليلها للتوصل إلى النموذج المقترح لتطوير خيارات التمويل.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا واجتماعيا محليا وعالميا، حيث تعكس برامج التمويل الحكومية المسطرة لتمويل هذه المؤسسات تلك الأهمية، كما تم التوصل أيضا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم تعاني من إشكالية الوصول للتمويل والجزائر واحدة من هذه الدول حيث تشير التوجهات المؤسسات في الحصول على التمويل الخارجي إلى البنوك وغياب العديد من مصادر التمويل عن البيئة التمويلية الجزائرية. ومن أجل هذا نوصي بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الحرص على تبني مصادر التمويل غير معتمدة بالإضافة إلى التركيز على زيادة التمويل الذاتي لهذه المؤسسات بتطوير البيئة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات واعتماد الرقمنة والتوجه نحو الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الاحتياجات التمويلية، الفجوة التمويلية، التمويل الإسلامي، تجارب دولية.

Summary

This study aims to address the problem of the requirements for developing financing options for small and medium enterprises in Algeria. To study these requirements, our goal, through research, is to highlight a number of issues: highlighting the role and economic importance of these institutions, and presenting the various sources of financing available to them in light of some pioneering international experiences, with a study The reality of the Algerian financing environment for these institutions. To achieve these goals, the deductive approach was used for its description and analysis tools, which contributed to describing the variables subject of the research and analyzing them to arrive at the proposed model for developing financing options.

Through this study, we reached a set of results, the most important of which is identifying the importance of small and medium enterprises economically and socially, locally and globally, as the government financing programs in place to finance these institutions reflect that importance. It was also found that small and medium enterprises in various countries of the world suffer from the problem of access to financing. Algeria is one of these countries, where institutional trends in obtaining external financing point to banks and the absence of many sources of financing from the Algerian financing environment. For this reason, we recommend the establishment of banks specialized in financing small and medium enterprises, while ensuring the adoption of unaccredited sources of financing, in addition to focusing on increasing the self-financing of these institutions by developing the internal and external environment of these institutions, adopting digitalization, and moving towards global markets.

Keywords: small and medium enterprises, financing, financing needs, financing gap, Islamic finance, international experienc

مقدمة

ظهر الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخراً، بعدما كان الاهتمام جلياً للمؤسسات الكبيرة، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتخذ الشكل العائلي أو الفردي ويعتبر صاحبها شخص انتهازي، لتتغير معالم الأمور في فترة السبعينات بدأ يظهر التغيير في المفاهيم والعقليات خاصة في ظل انتشار العديد من الدراسات حولها التي أظهرت كم الوظائف التي تخلقها أدى إلى زيادة الاهتمام بها، ومع مرور الوقت وزيادة انتشارها أصبحت هذه المؤسسات محط اهتمام العالم، حيث أصبحت الآن تشكل حوالي 90% من المؤسسات الاقتصادية في العالم مع استحواذ المؤسسات الصغيرة على الأكثرية، وتساهم بما نسبة 70% من العمالة أي التوظيف وتساهم بما يقدر بحوالي 50% إلى 60% في الناتج المحلي الإجمالي حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية لسنة 2019، ولا يقتصر دور العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العمالة وتنمية الاقتصاد، بل تحفز الابتكار والمنافسة في الأسواق والمساعدة في تطوير هذه الأسواق والخروج من دائرة الاستيراد إلى الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائصها تساهم بتوزيع العادل للدخل من خلال التوزيع الجغرافي المناسب لها خاصة في المناطق الريفية.

اعتبرت العديد من الدراسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية للاقتصاد، ولبناء أرضية اقتصادية قوية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء لما تتميز به من خصائص خاصة قدرتها على التأقلم مع مختلف الظروف الاقتصادية كما أن تزايد حدة المنافسة وانتشار آثار العولمة الاقتصادية واتساع الرقعة الجغرافية للشركات متعددة الجنسيات واحتكار المؤسسات الكبرى لإنتاج المواد الأساسية جعلها الاختيار الأمثل لمواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة وتحقيق التنمية المتوازنة. وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن ينظر إليه على أنه العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والصناعية الشاملة وليس كمؤسسات ولدت من الضرورة أو الاحتياجات، فهي وإن ولدت من رحم أفكار الضرورة فقد لبث الطلب المتزايد بأقل الخسائر وأكثرها نفعاً، وهي بذلك تشكل حاجز حماية للاقتصاديات وتخلق مرونة الاستجابة للتغيرات وتخفف من حدة آثار الأزمات وتساهم في تنشيط بقية الجوانب الضعيفة.

في ضوء كل هذه الخصائص والامتيازات التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميز بها مختلف الاقتصاديات ليس هنالك شك بأن الحصول على التمويل له أهمية حاسمة في استدامة ونمو وربحية هذه المؤسسات حيث يلعب التمويل دور الوتر الحساس الذي يتحكم في تطور أو فشل هذه المؤسسات فهو أكبر أشكال تسعى للتعایش معه وإيجاد الحلول لتخطيه أو توفيره، وهو مشكل تعاني منه جل المؤسسات في العالم للدول المتقدمة والنامية ولكن يعتبر أقل حدة في الدول المتقدمة كون هذه البلدان تولي لها أهمية أكبر وتسهل إجراءات حصولها على التمويل على عكس الدول النامية التي تعتبر الجزائر إحداها.

تعتبر الجزائر كمثيلاتها من الدول تسعى إلى تطوير اقتصادها وترقيته من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل دائرة الاقتصاد الريعية التي تسعى جاهدة إلى الخروج منها، ويعتبر تطوير هذا القطاع جزء مهم للخروج من هذه الدائرة، وتعزيز الاقتصاد من خلال إيقاف الاستيراد وبناء دعامة إنتاج قوية مبنية على المؤسسات، وعلى إثر هذا

اتخذت العديد من الإجراءات للنهوض بهذه القطاع وكان من بين أهم ما قامت به الإجراءات التي تخص تقديم الدعم والتمويل حيث يعتبر هذا الأخير أهم مكون لتنميتها وتطويرها خاصة في ظل كون هذه المؤسسات لا تحتاج رأس مال كبير غير أن هذا التمويل خارج نطاق دعم الدولة يتخذ صفات وأوجه أخرى، فالبيئة الاستثمارية الجزائرية خارج الدولة تعد عقيمة نوعا ما كونها تعاني العديد من الإشكالات أهمها غياب الثقافة الاستثمارية والخوف من المخاطرة، وهذا ما جعل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خارج الدولة صعبا ومحدود الخيارات. بالإضافة إلى هذا هيئات الدعم الحكومية لا تعتبر الخيار المناسب لكل مؤسسات لعدة اعتبارات تخص إما المؤسسات أو هيئات الدعم نفسها وهذا ما يضيق من نطاق خيارات التمويل في الجزائر.

في ظل هذه الاشكالات التي تعاني منها الجزائر بخصوص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاحتياجات المالية الضرورية والمتزايدة للمؤسسات، وفي ظل التغيرات والأزمات العالمية التي تستدعي بناء قاعدة اقتصاد قوية مبنية على مؤسسات مرنة وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية الرئيسية: ماهي متطلبات تطوير خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: انطلاقا من الإشكالية الرئيسية وقصد الإلمام بجوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟
- ما يمكن تحديد نوع المصدر التمويلي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟
- هل تبني صيغ التمويل الحديثة يعتبر حلا لمشكلة تطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهل يعتبر التمويل التقليدي عائقا أمام تطورها؟
- هل تطوير هيئات الدعم الحكومية وترقيتها لتبني صيغ وأساليب تمويل جديدة ومتنوعة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من حلول تطوير خيارات التمويل؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدم تكيف هذه المؤسسات مع متطلبات البيئة الاقتصادية؛
- المصدر التمويلي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحديده بناء على أكثر مصدر تمويل تستخدمه هذه المؤسسات؛
- تشكل صيغ التمويل الحديثة حلا لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولا يعتبر التمويل التقليدي عائقا أمام تطورها؛

- تطوير وترقية آليات الدعم الحكومية يساهم في تبني خيارات تمويل جديدة من قبلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها، باعتبار هذا القطاع من أبرز الركائز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتبرز الدراسة مختلف المعلومات الضرورية التي تساهم في نمو هذه المؤسسات كالتدويل وسلاسل التوريد العالمية والرقمنة التي هدفنا من خلالها إلى التعرف على طرق النجاح في تبنيها وأهميتها لها، ومختلف المتغيرات التي تؤثر في سير عملها كالتمويل والتي سعينا من خلالها إلى معالجة الجزء من الإشكالية من خلال التعرف على مختلف مصادر التمويل ومسببات الإشكال فيه.

الأهمية العملية: يمكن تلخيص الأهمية العملية في التعرف على الواقع الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم ما يميزها، والتقرب من هذه المؤسسات لدراسة واقع البيئة التمويلية للجزائر ومعرفة تحديات وعراقيل هذه المؤسسات في الحصول على التمويل ومكافحتها من أجل الاستمرارية، وسبل تطوير هذه المصادر بما يناسبها، بالإضافة لدراسة مجموعة من التجارب الدولية.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجزائر أو عالميا ومعرفة أهميتها في التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على الأبعاد المستقبلية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات الاقتصادية الكبيرة الراهنة؛
- تحديد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المصادر التمويلية المناسبة لتمويلها، في ظل الفجوة التمويلية والمعوقات التي تواجهها؛
- استعراض لبعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة منها في تطوير التمويل في الجزائر؛
- عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف التطورات التي وصلت إليها الجزائر وكذلك مختلف ما تم تفعيله لتنميتها وتطويرها؛
- استطلاع واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال دراسة ميدانية مع هذه المؤسسات أو مؤسسات التمويل؛
- استحداث أنموذج للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوحى من اسقاط الدراسة النظرية ودراسة التجارب الدولية والواقع الجزائري من خلال الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الزمانية: تتمثل حدود الدراسة الزمانية حسب الدراسات الإحصائية التي تناولتها دراستنا بالفترة من 2001 حتى 2024، أما دراستنا الميدانية فيمكن تحديدها من بداية إعداد النموذج العام للمقابلة، إلى غاية القيام بهذه المقابلة وجمع البيانات وتحليلها والخروج بالنتائج فيمكن تحديدها بالفترة من (2022-2024).

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لدراسة مجموعة من الولايات في الجزائر من بينها الشلف التي تمت فيها زيارة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستواها بالإضافة إلى عدد من الولايات الأخرى مثل ورقلة، الجزائر العاصمة، غرداية، أدرار التي تم عمل الدراسة فيها بالمقابلة الهاتفية بالإضافة إلى التجارب الدولية.

الحدود الموضوعية: تم تحديد الحدود الموضوعية للدراسة حسب متغيرات الدراسة والمتمثلة في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الاقتصادية، ودراسة مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك من جانب الاقتصادي مع استعراض بعض التجارب الدولية الرائدة بالإضافة إلى دراسة واقع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبهذا نكون تطرقنا إلى مختلف الجوانب التي يشملها موضوع العنوان الموسومة به الأطروحة.

أسباب اختيار الموضوع: تمثلت دوافع اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية: تكمن الأسباب الذاتية في:

- يناسب التحصيل العلمي، ويصب في عمق التخصص المدروس؛
- الأهمية الشخصية المتمثلة في حال الرغبة في فتح مؤسسة، فيفيد الموضوع بالتحصيل على المعرفة الكاملة في هذا المجال؛
- الرغبة في التعرف على كل مصادر التمويل المتاحة في الجزائر للمؤسسات؛
- الدراسة تتيح نوع من الاحتكاك مع المؤسسات ورؤية الواقع.

الأسباب الموضوعية: نلخص الأسباب الموضوعية في النقاط التالية:

- أهمية الموضوع حيث يعتبر من المواضيع القابلة للدراسة تحت أي ظرف وزمان، وكون الموضوع يتماشى والتطورات الحاصلة، وكذلك القدة على ربطه مع العديد من المتغيرات؛
- محاولة البحث عن الأسباب التي لا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل؛
- الاهتمام العالمي المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل كمية الدراسات المنتشرة؛
- كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع حساس يحتاج إلى دراسات متنوعة لربط واقعه الأكاديمي بالواقع الفعلي.

- إشكالية الأزمات وتراجع أسعار النفط التي تستوجب دراسة الحلول البديلة للتنمية خارج الاعتماد على النفط في الجزائر؛

المنهج المتبع: في دراستنا تم اتباع المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل مع استخدام أسلوب المسح، حيث تم استخدام أداة الوصف في التعريف بالمتغيرين في الفصلين الأول والثاني المتمثلين في: أولا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم التعريف بها والتطرق إلى أهم ما يفيد الدراسة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون دراسات هذا المتغير واسعة جدا، ثانيا التمويل الذي تم فيه التعرف على هذا المتغير وأنواعه وأنواع احتياجاته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم التطرق إلى بعض التجارب الدولية الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لدراسة هذه التجارب تم استخدام أداة الوصف لشرح مختلف برامج التمويل لتطوير هذه المؤسسات من قبل هذه الدول، وتم استخدام أداة التحليل لشرح مختلف الإحصائيات المتطرق إليها لدراسة التجارب.

أما الفصل الرابع تم العمل فيه بالوصف والتحليل مع غلبة التحليل والذي تم فيه دمج متغيري الدراسة من خلال دراسة وواقع الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتحليل مختلف الإحصائيات لمؤشرات نمو هذه المؤسسات واستخدامات مصادر التمويل، بالإضافة إلى تحليل الواقع التمويلي لهذه المؤسسات ومؤسسات التمويل من خلال الدراسة الميدانية التي تم فيها استخدام أسلوب المسح.

الدراسات السابقة: توافقت دراستنا والدراسات السابقة في الجانب النظري إما في الجانب الخاص بالإطار التعريفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الجانب الخاص بمصادر التمويل، حيث تم إبراز في كل الدراسات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الإشكالات المتعلقة بها، أما الجانب الذي تم فيه التطرق إلى مصادر التمويل فقد توافقت دراستنا مع الدراسات السابقة في التطرق إلى نفس مصادر التمويل كل بطريقته.

أولا: الدراسات باللغة العربية

دراسة سليم برشيد عبد القادر، الصديق يوسف محمد المرسي. عرض لنموذج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التجربة الفرنسية والجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض نماذج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التجربة الفرنسية والجزائرية والاستفادة منها لاقتراح نموذج لتمويل هذه المؤسسات الجزائرية. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر رغم كل محاولاتها لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن لم تحقق النتائج المطلوبة والأمر يعود لعدة اعتبارات أهمها طبيعة المستثمر الجزائري، وعدم وجود تنسيق بين المتدخلين في سوق التمويل. وقد اعتمد في دراسته أي النموذج المقترح على ثلاث ركائز أساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الخزينة العمومية لدعم أسعار الفائدة ورأس المال الاجتماعي، صندوق الإيداع والائتمان

كوسيلة دعم وتمويل لبنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبورصة كآلية لتمويل صندوق باعتبارها وسيلة لتعبئة رؤوس الأموال لصالح صندوق الإيداع والائتمان.

مداس، حبيبة. الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). جامعة بسكرة. 2022.

هدفت هذه إلى إبراز التنموي الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف إشكالياتها، وتوضيح أهمية مصادر التمويل المستحدثة لهذه المؤسسات، مع دراسة الواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودراسة مختلف مصادر التمويل سواء المستحدثة أو برامج الدعم الحكومية. وعلى إثر هذه الدراسة تم التوصل إلى أن استخدام مصادر التمويل المستحدثة في الجزائر جد محدود ولم يتم دمجها في برامج تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أن هذه المصادر المستحدثة تمارس بشكل مختلف عن مبادئها النظرية التي تتوافق واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل الطلب عليها ضعيفا خاصة في ظل غياب ثقافة التشارك والفكر المغامر، كما تم استنتاج أن هذه الصيغ المستحدثة تعاني في الجزائر العديد من الصعوبات تجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بوساق، أحمد. البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والتحديات) حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). جامعة الجزائر 3. 2021.

تهدف الدراسة إلى تشريح البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وكذا متطلبات ومقومات ترقيتها من خلال التطرق لأهم مصادر التمويل وأهم إشكالات هذه المصادر، بالإضافة إلى استطلاع طرق أو سبل ترقيتها من وجهة نظر مسيري مؤسسات التمويل. ومن خلال الدراسة تم استنتاج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يغلب عليها الطابع الخاص والعائلي وأغلبها مصغرة، وأن تمويل هيئات الدعم الحكومية لهذه المؤسسات يقتصر على مرحلة الانشاء للمؤسسة فقط، كما أنه تم استحداث بدائل تمويل حديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للصعوبات التي واجهتها الوساطة المالية التقليدية، بالإضافة إلى أن البدائل التمويلية في الجزائر ضعيفة ولا تلي الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. (أطروحة دكتوراه منشورة). جامعة سطيف 1. سنة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف خصائصها وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعريف بمختلف مصادر التمويل لهذه المؤسسات التقليدية والمستحدثة وكذلك دراسة الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتحديد سبل تطوير آليات تمويل في الجزائر ومحاولة اقتراح بدائل للتمويل. وتكليف لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة المؤسسات المصغرة في الجزائر أكبر من بقية المؤسسات، كما أن أسباب

مشاكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو تطبيق سياسة الحذر المفرطة من قبل البنوك وارتفاع نسب الفائدة ومحدودية أنماط التمويل وعدم وجود مؤسسات مدرجة في البورصة المخصصة لهم كمؤسسات، كما أم مساهمات شركات رأس المال الاستثماري محدودة وبعيدة عن تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك غياب إطار قانوني وتشريعي خاص بالمعاملات المالية الإسلامية.

جانبو سليم، نزال بن عمارة. نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات الاستثمار الإسلامية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقتراح إطار للتمويل الإسلامي ملائم لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال الاستثمارية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التمويل من خلال النماذج المقترحة مناسب لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة التوجه إلى التمويل الإسلامي وتحديث أساليب التمويل.

هالم سليمة، هيئات الدعم ودورها في تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014). (أطروحة دكتوراه منشورة). جامعة بسكرة. سنة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتعرف على احتياجاتها التمويلية، وإلقاء الضوء على البرامج والهيئات التي سطرها الدولة من أجل الحد من المشاكل التي تواجهها مع تقييم حصة التمويل والدعم لهذه الهيئات من سنة (2004-2014)، حيث توصلت الدراسة إلى أن الصناديق والوكالات التي أنشأتها الدولة ساهمت في دعم وتمويل المؤسسات في مختلف ربوع الوطن وكذلك منحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتيازات، وحقت بذلك مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والقيمة المضافة. ورغم هذه الهيئات والوكالات التي تساهم في تقليل جملة من المشاكل إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من المشاكل أخرى سواء قبل الحصول على الدعم أو بعد حصوله عليه، من بينها رفض من قبلها أو من قبل البنوك التمويل وذلك لطبيعته.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

Yu Guo, Pengfei Li, Chenxi Xiao. Research on Digital Inclusive Finance to Alleviate the Dilemmas of SME Financing and Countermeasures.H ighlights in Business, Economics and Management. 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن حلول التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الرقمي فتطرق في الدراسة إلى صعوبات التمويل لهذه المؤسسات كذلك إلى مشاكل التمويل الرقمي، فتوصلت الدراسة إلى أن استخدام

التمويل الرقمي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ويساعدها في حل مشاكل التمويل والعمل بطريقة موحدة وتحسين قدرتها على التمويل.

Thabiso Sthembiso Msomi .Ka Muzombo Kandolo. “Sustaining small and medium-sized enterprises through financial awareness, access to digital finance in South Africa”. "Investment Management and Financial Innovations. 2023.

كان الغرض من هذه الدراسة هو تعرف على مدى إدراك إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنصات الرقمية واستخدامها. علاوة على ذلك نظرت في كيفية ارتباط الوعي المالي بالوصول إلى التمويل الرقمي، وكذلك كيفية ارتباط هذين العاملين باستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اتضح من خلال الدراسة أن استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإدارة المالية والوصول إلى أنظمة التمويل الرقمية تخلق فرصا للأشخاص المحرومين في العديد من الاقتصادات النامية.

Monzer, Al Madani, Siti Aida Bt Samikon. FINANCING METHODS FOR SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMES): A LITERATURE REVIEW. International Journal of Management and Commerce Innovations. September 2020.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات آسيوية مختارة. حيث تناولت الدراسة المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على العوامل الرئيسية التي تساهم في التقنين المالي للمصادر الخارجية، مع التركيز على خصائص المؤسسة وخصائص المالك وأداء المؤسسة، وأهمية التقنين المالي لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلت الدراسة إلى أن الخصائص البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجحة فيما يتعلق بالحصول على التمويل الخارجي هي قدرتها على الوصول إلى مؤسسات مالية متعددة وأنواع التمويل وتحديد تقنين الائتمان المحتمل أو علاوات المخاطر التي تفرضها المؤسسات المالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Waseem Ahmed Abbasi. Zongrun Wang, Danish Ahmed Abbasi. Potential Sources of Financing for Small and Medium Enterprises (SMEs) and Role of Government in Supporting SMEs. Journal of Small Business and Entrepreneurship Development. December 2017.

تهدف هذه الورقة إلى توسع في فهم خيارات التمويل البديلة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيؤدي ذلك لتعزيز معرفة بالنطاق الكامل لأدوات التمويل التي يمكن الوصول إليها في ظروف مختلفة، وأيضاً تسليط الضوء على تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في دعم هذه المؤسسات، خلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة التي تقدمها في نمو وتطور الاقتصاد تتطلب تحسين المعرفة والفهم لهذه المؤسسات وسلوكياتها وممارساتها المالية، ومعرفة دور السياسات الحكومية في دعمها. بالإضافة إلى توسيع معرفة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بمصادر التمويل المحتملة المتاحة بخلاف التمويل المصرفي التقليدي وتحسين فهم الفرص والتحديات التي تواجه أدوات التمويل البديلة.

Abdulaziz M. Abdulsaleh .Andrew C. Worthington. Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature. International Journal of Business and Management. 2013.

هدفت الدراسة البحثية لهذه المقالة إلى مراجعة الأدبيات حول مصادر التمويل المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق آثار مجموعة من العوامل والمتمثلة في خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسلوكيات الخاصة بالمديرين والمالكين على السلوك المالي لهذه المؤسسات. حيث تم التوصل إلى أن السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف عن المؤسسات الكبيرة حيث تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات في الحصول على التمويل.

Jasra, Javed Mahmood and Khan. Muhammad Asif and Hunjra, Ahmed Imran and Rehman, Rana Aziz Ur and Azam, Rauf. Determinants of business success of small and medium enterprises. International Journal of Business and Social Science. 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في محددات وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باكستان. من خلال دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات مختلفة. خلصت هذه الدراسة إلى أن الموارد المالية هي أهم عامل في نجاح الأعمال التي تدرکہا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بجدائة المعلومات.
- تم التركيز في دراستنا على المشاكل التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، كونها منطلق الأساسي لدراستنا.
- تم التطرق في دراستنا إلى ما يعرف بالفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على مختلف النظريات المفسرة لها، حيث تعبر هذه الفجوة عن الفرق بين عروض التمويل وطلبات التمويل وبالتالي إبراز النقص في عروض التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات من خلال معرفة حجمها.
- تطرقت دراستنا على غرار الدراسات السابقة إلى دراسة تأثير الأزمة الأخيرة التي شهدها العالم وهي الجائحة كرونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف التغيرات التي أحدثتها لها.
- دراسة الأفاق المستقبلية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة أهمية الرقمنة وعناصرها مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وغيرها، والتركيز على أهمية تبنيها من قبل هذه المؤسسات والفوائد التي ستحظى بها.

- السعي من خلال دراستنا لمصادر التمويل إلى التركيز على أنواع كل مصدر، فالتعرف على أنواع مصادر التمويل سيمنح خيارات أوسع للمؤسسات، وكذلك التعرف على عيوب ومميزات كل مصدر لأخذ صورة واضحة عن كل مصدر.

- ابراز تأثير التغيرات العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل سلاسل التوريد العالمية والتدويل والتجارة الإلكترونية التي برزت مؤخرا بغية لفت الانتباه للفوائد التي جلبتها وكيفية الاستفادة منها لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- الهدف الأساسي للدراسة هو تطوير خيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك من خلال الدراسة تم التوصل إلى مقترح لأنموذج تمويلي لتطوير خيارات التمويل وطرق الوصول إليها.

صعوبات الدراسة: يمكن جمع صعوبات الدراسة في:

- عدم وجود إحصائيات كافية في الجزائر حول بعض مصادر تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل شركات رأس المال الاستثماري حيث لا توجد إحصائيات توضح حجم مساهمتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأمر نفسه ينطبق على البنوك حيث لا توضح تقاريرها المنشورة حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم وجود بنك للمعلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم وجود وزارة خاصة بهذه المؤسسات لكن كل اهتمامها هو المؤسسات الناشئة؛
- عدم الحصول على المعلومات المطلوبة لإجراء الدراسة التطبيقية من الوزارة المسؤولة كون هذه المعلومات الخاصة رغم أن هذه المعلومات يجب على المؤسسات بحد ذاتها نشرها في قوائمها المالية.

تقسيمات الدراسة: للإلمام بجميع جوانب الأطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق في الفصل الأول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرف على مختلف الجوانب لدراستها، حيث تم التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذكر مختلف المعايير التي يحدد بها تعريفها، وعرض تعاريف بعض الدول، مع ذكر أهميتها ومشاكلها وتأثير الانعكاسات العالمية عليها، مع ذكر أبعادها المستقبلية.

الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل سعينا إلى التعرف على مختلف الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ذكر المعوقات التمويلية التي تواجهها في ظل الفجوة التمويلية العالمية، والتعرف على مختلف المصادر التمويلية الممكن لهذه المؤسسات استخدامها لتمويل أنشطتها.

الفصل الثالث: تعرضنا في هذا الفصل إلى مجموعة من أهم التجارب الدولية الرائدة في النهوض وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض مختلف مصادر التمويل والبرامج المعتمدة في البلدان مع التطرق لبعض الإحصائيات الخاصة بمصادر التمويل المعتمدة، مع الاستفادة من هذه التجارب في بناء الأنموذج التمويلي.

الفصل الرابع: يُعرض من خلال هذا الفصل الواقع الجزائري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم التطرق إلى مختلف تطورات الحاصلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليتم النظر بعدها في مختلف المصادر التمويلية المتاحة لها في الجزائر ومختلف الوكالات والهيئات التي أنشئها الدولة لدعمها والرفي بها، ليتم في الأخير إجراء دراسة ميدانية لدراسة واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل فهم الواقع واقتراح أنموذج تمويلي معتمد على التجارب الدولية والملاحظ من الدراسات.

الفصل الأول: الإطار
المفاهيمي للمؤسسات
الاقتصادية الصغيرة
والمتوسطة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات أدت إلى تطور البيئة الاقتصادية على طول مدى هذه التغيرات، فأصبح العالم قرية صغيرة مُلغياً للحواجز والحدود في ظل التحرر التجاري وانفتاح الأسواق والتطور التكنولوجي الكبير، وكنتيجة لهذه التطورات أدت إلى ظهور توجهات جديدة للتنمية الاقتصادية من بينها التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر هذه الأخيرة العمود الفقري للعديد من اقتصاديات دول العالم المتقدمة أو النامية منها على حد سواء. فهي كمؤسسات لها مميزات خاصة تجعلها قادرة على التأقلم مع مختلف الظروف الاقتصادية وكذلك مختلف التطورات الحاصلة، وهذا ما جعلها من الأهداف التنموية المهمة للعديد من البلدان خاصة بعد إدراك الجوانب الأخرى لمساهمتها كدورها في تفعيل الابتكار وتوفير فرص العمل... الخ.

في ظل كل المميزات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها الاستراتيجية ازداد الاهتمام بها مما سلط الضوء عليها كمؤسسات، فرغم كل مميزاتها وقدراتها الديناميكية ومرونتها إلا أنها كقطاع يحتاج عناية خاصة فهي رغم قدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية إلا أنها الأكثر تأثراً بها. فمن خلال هذا الفصل سنسعى إلى إبراز أهم الاختلافات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء على دورها الاقتصادي الكبير ومختلف المعوقات والمؤثرات فيها وتحد من تطورها.

من أجل دراسة هذا الفصل الموسوم بالعنوان الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: مميزات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: انعكاس التغيرات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الرابع: المبحث الرابع: أبعاد تطور تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العامل الأساسي الذي تسن عليه مختلف القوانين والتشريعات الخاصة بهذا القطاع، ويعود السبب الرئيسي لأهمية وضع هذا التعريف هو عدم وجود تعريف عالمي موحد، رغم اجماع الكل على أهمية وضع مفهوم موحد ويكمن الإشكال في عدم التوحيد في اختلاف الأوضاع الاقتصادية لكل بلد والمعايير المتبعة فيها وكذلك طبيعة النشاط، ولكن حتى مع وجود هذا الإشكال فهذا لم ينقص من الأهمية البالغة لها كمؤسسات فهي تعتبر الكيان الرئيسي لمعظم الاقتصاديات المحلية و العالمية فهي تشكل غالبية المؤسسات في معظم الاقتصادات وتسهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتعد هذه المؤسسات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بسرعة أكبر من المؤسسات الكبيرة.

المطلب الأول: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم هي نفسها وتتمتع بنفس الخصائص كمؤسسات، لكنها تختلف من بلد لآخر من حيث التعاريف أو معايير التعريف ويعود هذا الأمر لعدة اختلافات منها اختلاف الطبيعة الاقتصادية للبلدان وكذلك درجة تطور البلد والعديد من الأمور الأخرى، وهذا الاختلاف خلق الإشكالات والصعوبات في تحديد التعريف المناسب لهذه المؤسسات وتوحيد التعاريف وجعل لكل بلد تعريف خاص تناسب طبيعته، وعليه في هذا المطلب سيتم تعرف على أهم الصعوبات التي ساهمت في عدم توحيد التعريف لهذه المؤسسات.

اختلاف مستويات النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت في مستوى التطور التكنولوجي المستعمل في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية. يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب للاختلافات المذكورة سابقا. وهذا ما يفسر اختلاف وعدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صالح في جميع الدول¹.

اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي: إن اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي لها، فلو تمت المقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع التجاري، نجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الاقتصادي، حيث تتعدد مراكز اتخاذ القرار، كما تتطلب عددا كبيرا من العمال ورؤوس الأموال والمعدات الضخمة، عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان. لهذا

¹ - عزيز، سامية. "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد الثاني. (جامعة ورقلة: جوان 2011)، ص 74-75.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

فإنه يمكن تصنيف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري، نظرا لحجم استثماراتها ورؤوس أموالها. لذا نجد أن بعض الدول تفرق في تصنيفها بين المؤسسات في كل نشاط. بالتالي يتسبب اختلاف الأنشطة الاقتصادية في اختلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى فروع أخرى تختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم².

العوامل التقنية: تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإن عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي اتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة³.

العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقها من أجل توجيهها وترقيتها ودعمها، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع⁴.

تعدد معايير التصنيف: يعد وجود عدد هائل من المعايير والمؤشرات التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المعوقات التي تعيق تحديد مفهوم موحد لها، كما يخلق هذا التعدد في المعايير صعوبات كبيرة في اختيار التعريف المناسب لها، وهكذا

¹ - فارس، طارق. دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2018. ص 04.

² - عزيز، سامية. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة بسكرة: الجزائر، 2014. ص 48.

³ - محمد، حوة. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر 2: الجزائر، 2018. ص 35.

⁴ - عبد النبي عبد السلام القذافي، زينب. "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. عدد خاص (2015)، ص 391.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تمت ملاحظة أنه قد يكون للتعريف أكثر من شكل ومنظور، وقد يختلف أيضا من دولة إلى أخرى ومن مناخ اقتصادي إلى آخر¹.

أهمية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف مختلفة في مختلف البلدان، فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو ضروري ويرجع ذلك للأسباب التالية²:

- زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها؛
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف؛
- تسهيل الدراسات والمقارنة بين الوحدات لنفس القطاع؛
- التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل؛
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المؤسسات؛
- منح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها؛
- جمع الإحصائيات ومعالجتها.

المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قد تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا مختلفة ومتعددة وتصنف هذه المؤسسات حسب المعايير المعتمدة أو المتبعة لبناء التعريف، فهناك من يدعم المعايير الكمية المعتمدة على أرقام فعلية محددة، وهناك من يعتمد على معايير نوعية المعتمدة على خصائصها الاستراتيجية وفي ظل هذين المعيارين هناك من يدمج بينهما لتحديد التعريف الخاص بها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى مختلف المعايير الكمية والنوعية الموضوعة لتعريف هذه المؤسسات.

أولا: معايير الكمية: تتضمن معايير الكمية عدة عناصر مشمولة فيما يلي:

حجم القروض: تستخدم إدارة الأسواق المالية العالمية لمؤسسة التمويل الدولية حجم القرض كمؤشر لأغراض متعلقة بتقارير العملاء، ويوضح الجدول التالي تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة حسب هذا المؤشر³.

¹ - زيتوني، صابرين. الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه منشورة)، قسم التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مستغانم: الجزائر، 2017. ص 09.

² - بلعمري، عسري. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مستغانم: الجزائر، 2020. ص 27-28.

³ - عزيزو، رشيدة. تفعيل السياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عرض تجارب دولية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2018. ص 16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (I-1): تصنيف المؤسسات حسب حجم القرض

حجم المؤسسة	حجم القرض
مصغرة	أقل من 10 آلاف دولار
صغيرة	أقل من 100 ألف دولار
متوسطة	أقل من مليون دولار (ومن مليوني دولار في بعض البلدان المتقدمة)

المصدر: عزيزو، رشيدة. تفعيل السياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عرض تجارب دولية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2018. ص 16.

معيار رقم الأعمال: يستخدم هذا المعيار لقياس نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، لكن هذا المعيار يعتبر ناقصا ولا يعبر بالضرورة على الأداء الحقيقي للمؤسسة، لأنه في حالة الارتفاع المتواصل في قيمة المبيعات يؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة، ويسود الاعتقاد بأن ذلك راجع إلى تطور أداء المؤسسة وارتفاع أسعار السلع المباعة، كما يواجه هذا المعيار صعوبات أخرى تتمثل في أن المبيعات تخضع في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية¹.

معيار عدد العمال: تتفق العديد من الدول على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدد العمال الذين يعملون فيها، يختلف استعمال هذا المعيار من دولة لأخرى. حيث يعتبر هذا المعيار الأبسط والأكثر تداولاً ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار للتعريف يمتاز بعدة مزايا أهمها تسجيل مقارنة بين القطاعات والدول ومعيار ثابت وموحد خصوصا أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها وكذا يمتاز بسهولة جمع المعلومات².

معيار القيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة عن صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المشتريات من الغير، ويستخدم هذا المعيار أكثر في مجال النشاط الصناعي، حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات السنوية وقيمة الخامات والمستلزمات الداخلية في الإنتاج. ولكنه لا يستعمل لإجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة الأعمال الصغيرة³.

معيار قيمة الأصول الثابتة: يستند هذا المعيار إلى تقدير قيمة الأصول الثابتة التي تحوز عليها المؤسسة من أراضي ومباني وتجهيزات، غير أنه عند استعماله قد نجد صعوبة في تحديد قيمة الأصول الثابتة خاصة إذا تم ذلك بسعر الشراء لأنه لا يعبر

¹ - لدرع، خديجة. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية والإسلامية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2013. ص 12.

² - عسري، بلعمرى. "إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد السادس، (جامعة مستغانم: جوان 2018). ص 303-304.

³ - عياش، زبير. تأثير تطبيق اتفاقية بازل "2" على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2012. ص 20.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

عن القيمة الحقيقية للأصل في وقت التقييم. كما أن المؤسسة لا تحصل على كل أصولها في وقت واحد، مما يجعل قيمة أصولها تخضع للتغيرات الحاصلة في الأسعار ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى أن اختلاف فروع النشاط مع اختلاف وسائل الإنتاج والتقنيات المستعملة يقف عائقاً أمام الاستناد على هذا المؤشر، لأنه يضحى قيمة هذه الأصول في مؤسسة كثيفة رأس المال مقارنة بمؤسسة كثيفة العمل، والتي تصنف على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم¹.

معييار كمية أو قيمة الإنتاج: يعطي البعض أهمية لمعييار كمية الإنتاج أو قيمته ومستوى جودته في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات كبيرة الحجم، وتحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار بأنها تلك المؤسسات التي تتصف بالصغر وتوسط انتاجها من حيث الكمية والقيمة وذلك لارتباطها بأسواق صغيرة، بحيث تكون مستويات دخول المستهلكين فيها منخفضة، على عكس المؤسسات الكبيرة ذات الإنتاج الواسع التي تتجاوز الأسواق المحلية والإقليمية².

معييار رأس المال المستثمر: يعتمد هذا المعيار كثيراً في تحديد حجم المؤسسات، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيراً عدت المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيراً نسبياً فتعد المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بالحسبان درجة النمو الاقتصادي لكل دولة. يتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (الأرض، المباني... إلخ)، ورأس المال المتغير (العناصر الإنتاجية المتغيرة التي يمول بها المشروع أصوله المتداولة كلها من خدمات وأجور وعاملين.... إلخ)، فهناك من يعتمد على رأس المال المتغير ويستبعد قيمة الأصول الثابتة لاختلاف قيمتها من وقت إلى آخر، حتى لا تعطي نتائج مظلمة عند تصنيف المؤسسات³. وهناك دول تستخدم حجم رأس المال لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات⁴.

معييار معامل رأس المال: هو معيار يمزج بين كل من معيار رأس المال ومعييار العمالة، ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والنتائج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال (الاستثمار) المطلوب لتوظيف عامل واحد في المشروع وعادة ما يكون هذا المعيار منخفضاً في القطاعات التي تتميز بقلّة

¹ - عياش زير، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

² - هالم، سليمة. هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2004، 2014. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2017. ص 21.

³ - بوسهمين، أحمد. "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26. العدد الأول. (جامعة دمشق: 2010). ص 206-207.

⁴ - عسري، بلعمري. "إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مرجع سبق ذكره. ص 304.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

رأس المال مثل قطاع الخدمات والتجارية، ويكون مرتفعاً في القطاع الصناعي ولا سيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط انتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور¹.

ثانياً: معايير النوعية: تشمل معايير النوعية العوامل التالية:

معييار التنظيم: تصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية²:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق العمل؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

المعييار القانوني: توقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلية، فشرركات الأموال غالباً ما يكون رأسمالها كبيراً مقارنة مع شرركات الأشخاص. وفقاً لهذا تشمل المؤسسات الصغيرة جميع المشروعات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مشروعات الأفراد، والمشروعات العائلية، والتضامنية، وشرركات التوصية البسيطة، والتوصية بالأسهم والمحاصة، والوكالات والحرف والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية، مثل الورش والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع، والمكاتب السياحية والسفر والشحن والمهن الحرة..... إلخ³.

معييار المسؤولية: في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد المسؤولية المباشرة والنهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة وبالتالي له تأثير على التنظيم والهيكلية وأسلوب الإدارة ويشرف على العديد من الوظائف كالإنتاج والتمويل والتسويق⁴.

1 - جواد، نبيل. إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الطبعة الأولى. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات. 2007. ص 32.

2 - خبابة، عبد الله. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013. ص 15-16.

3 - خربوطلي، عامر. ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية. 2018. ص 54.

4 - دراوسي، مسعود، بن مسعود آدم. "الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية - خلال الفترة 2011_2012". مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد السادس. (جامعة البليدة 2: ديسمبر 2014)، ص 243.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

مقياس الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات¹.

مقياس مستوى التكنولوجيا: يعتمد عادة على مقياس المستوى المستخدم من التكنولوجيا (أو أسلوب الإنتاج) لتعريف المؤسسات الصناعية فقط، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصر العمل والآلات، وكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة كانت المؤسسة صغيرة².

مقياس محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيراً نسبياً في قطاع الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعاً لا يمنع امتداد النشاط التسويقي إلى مناطق أخرى في الداخل والخارج³.

مقياس الحصة السوقية: الغرض من هذا المؤشر هو تحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة. لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين، أو حالة احتكار تام، أو في ظل المنافسة الاحتكارية، أو في ظل احتكار قلة من المؤسسات السوق، وفي ظل هذه الحالات المتعددة يصعب تحديد التعريف تحل ظل هذا المقياس⁴.

مقياس الملكية: يعتبر هذا المقياس من المعايير النوعية الهامة حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد، وقد تكون ملكيتها عامة كالمؤسسات الجماعية المحلية، وقد تكون الملكية مختلطة⁵.

1 - غرزولي، إيمان. العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم

الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 01: الجزائر، 2018، ص 50.

2 - عتيق، شيخ. تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015). (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم

الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران: الجزائر، 2019، ص 30.

3 - دراوسي، مسعود، بن مسعود آدم. مرجع سبق ذكره. ص 243.

4 - رحومني، أحمد. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري. الطبعة الأولى. مصر: المكتبة المصرية،

2011، ص 17.

5 - بوسميني، أمال. أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة مع دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا. (أطروحة

دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2015، ص 08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعتبر تحدياً لدراساتها، فالاتفاق على تحديد تعريف موحد سيكون له دور كبير في تطوير القطاع وتسهيل عملية التنمية وكذلك سيسهل عملية إقامة برامج عالمية تهدف لدراساتها وترقيتها. وفيما يلي سنتطرق إلى تعريفات مختلفة لهذه المؤسسات المصدرة من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية، مع التعرف إلى بعض التعاريف الخاصة ببعض الدول.

أولاً: تعريف بعض المنظمات والهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتوضيح أن هناك اختلافات في التعريفات والمعايير المستخدمة لتصميم التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا سنعرض فيما يلي بعض التعريفات لهيئات ومنظمات مختلفة عالمياً ومختلفة اقتصادياً عن بعضها.

تعريف البنك الدولي: كل اقتصاد يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مختلف مع الاعتبارات القانونية أو التنظيمية الفردية. بالنظر إلى أن عدد الموظفين يبدو أنه المتغير الأكثر شيوعاً والمباشر المستخدم في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن البنك الدولي اقترح التعريف التالي بناءً على عدد العمالة بدوام كامل¹:

- متناهية الصغر: أقل من 10 موظفين (82 اقتصاداً من بين 120 تعرف "المؤسسات متناهية الصغر" مع 10 كقيمة حدية (أقل من 10 موظفين).

- الصغيرة: 10 - 49 موظفاً (75 من 120 اقتصاداً يميزون المؤسسات "الصغيرة" و "المتوسطة" بقيمة حد 50).

- المتوسطة: 50 - 249 موظفاً (يستخدم 46 من 120 اقتصاداً 250 كحد أعلى للمؤسسات متوسطة الحجم بينما يتم استخدام قيم حدية أخرى مثل 100 و 200 بشكل أقل).

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): تُعرف المؤسسة بأنها كيان قانوني يمتلك الحق في ممارسة الأعمال التجارية بمفرده. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) فتعرفها حسب المعيار الأكثر شيوعاً وهو عدد العمال فتُعرف بأنها المؤسسات التي توظف أقل من 250 شخصاً، وتنقسم إلى مؤسسات مصغرة (أقل من 10 موظفين)، ومؤسسات صغيرة (من 10 إلى 49 موظفاً)، ومؤسسات متوسطة الحجم (من 50 إلى 249 موظفاً) أما المؤسسات الكبيرة التي توظف من 250 شخصاً فأكثر².

¹ - Parth S. Tewari, David Skilling, and others. Competitive Small and Medium Enterprises A diagnostic to help design smart SME policy. The World Bank report. (USA: 2013). p06.

² - OECD. Enterprises by business size (indicator). doi: 10.1787/31d5eeaf-en (Accessed on 10 May 2023). on [https://data.oecd.org/entrepreneur/enterprises-by-business-size.htm#:~:text=of%20people%20employed,-.In%20small%20and%20medium%20sized%20enterprises%20\(SMEs\)%20employ%20fewer.More](https://data.oecd.org/entrepreneur/enterprises-by-business-size.htm#:~:text=of%20people%20employed,-.In%20small%20and%20medium%20sized%20enterprises%20(SMEs)%20employ%20fewer.More)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تعريف الاتحاد الأوروبي: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) 99٪ من جميع المؤسسات في الاتحاد الأوروبي. والتعريف مهم للوصول إلى التمويل وبرامج دعم الاتحاد الأوروبي التي تستهدف هذه المؤسسات على وجه التحديد. ويتم تعريفها حسب توصية الاتحاد الأوروبي رقم 361/2003¹. والجدول الموالي يوضح تعريفها.

الجدول رقم (I-2): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: اليورو

فترة المؤسسة	عدد الموظفين	معدل دوران أو إجمالي الميزانية العمومية
حجم متوسط	<250	≤ 50 م
صغير	<50	≤ 10 م
مصغرة	<10	≤ 2 م

Surse: The European Commission. User guide to the SME Definition. The Europea Commission .2019 ,P11. On [europa.eu](http://europa.eu/docsRoom) (المفوضية الأوروبية – DocsRoom)

تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC): تعرف مؤسسة التمويل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-3): تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحجم	عدد العمال	إجمالي الأصول (دولار)	إجمالي المبيعات السنوية (دولار)	حجم القرض عن التأسيس (دولار)
مصغرة	أقل من 10	أقل من 100.000 دولار	أقل من 100.000 دولار	أقل من 10.000 دولار
صغيرة	من 10 إلى أقل من 50	من 100.000 دولار إلى أقل من 3 مليون دولار	من 100.000 دولار إلى أقل من 3 مليون دولار	أقل من 100.000 دولار
متوسطة	من 50 إلى أقل من 300	من 3 مليون دولار إلى أقل من 15 مليون دولار	من 3 مليون دولار إلى أقل من 15 مليون دولار	أقل من 1.000.000 أو 2.000.000

Source: de Kok, Jan, Deijl Claudia, Veldhuis-Van Esse Christi. "Is Small Still Beautiful?" _ International Labour Organisation (ILO)report. 2013. P12.

¹ - The European Commission. User guide to the SME Definition. The Europea Commission .2019 ,P11. On [europa.eu](http://europa.eu/docsRoom) (المفوضية الأوروبية – DocsRoom)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "كيان لا يخضع للمساءلة العامة وينشر بيانات مالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين"¹.

ثانياً: تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تختلف دول كذلك فيما بينها في تحديد التعريف، فمع فاختلاف الأوضاع الاقتصادية والتطور الاقتصادي يساهم في اختلاف التعاريف الموضوعة بالإضافة إلى اختيار وتحديد المعايير التي على أساسها يتم وضع هذه التعاريف، وفيما يلي سنستعرض تعاريف لبعض الدول المختلفة.

التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بريطانيا كبلد يتمتع بتعريفه الخاص المتمثل الذي بلخصه الجدول الموالي:

الجدول رقم (I-4): التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد الموظفين	معدل دوران أو إجمالي الميزانية العمومية
متوسطة	أقل من 250	أقل من أو يساوي 50 مليون يورو أو 43 مليون يورو
صغيرة	أقل من 50	أقل من أو يساوي 10 ملايين يورو أو 10 ملايين يورو
مصغرة	أقل من 10	أقل من أو يساوي 2 مليون يورو أو 2 مليون يورو

Source : Foreign, Commonwealth & Development Office. Small to medium sized enterprise (SME) action plane. 2022. Gov.uk. (17 -10 -2023). <https://www.gov.uk/government/publications/fcdo-small-to-medium-sized-enterprise-sme-action-plan/small-to-medium-sized-enterprise-sme-action-plan#about-the-fcdo>.

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل قطاع صناعي بموجب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المعدل في 1999). والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي شركة تستوفي أحد المعايير التالية: مقدار رأس المال أو عدد الموظفين².

الجدول رقم (I-5): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ -BUCULESCU Maria-Mădălina. Harmonization process in defining small and medium-sized enterprises. Arguments for a quantitative definition versus a qualitative one. Theoretical and Applied Economics. Volume XX, No: 9. (2013). p 105.

²- Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation. JAPAN. Definition of SME. 2004. [smrj.go.jp](https://www.smrj.go.jp/english/about/target.html). (08 -11 -2022). <https://www.smrj.go.jp/english/about/target.html>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

خدمة	بيع بالتجزئة	بالجملة	التصنيع وغيرها
رأس المال	50 مليون ين أو أقل	50 مليون ين أو أقل	300 مليون ين أو أقل
عدد الموظفين	100 أو أقل	100 أو أقل	300 أو أقل

Source: Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation, JAPAN. Definition of SME. 2004. Smrj.go.jp. (08 -11 -2022).
<https://www.smrj.go.jp/english/about/target.html>

الجدول رقم (I-6): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة

عدد الموظفين	التجارة والخدمات	التصنيع وغيرها
5 موظفين أو أقل	20 موظفًا أو أقل	

Source: Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation, JAPAN. Definition of SME. 2004. Smrj.go.jp. (08 -11 -2022).
<https://www.smrj.go.jp/english/about/target.html>

تعريفات بعض الدول العربية: الجدول التالي يعرض تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول العربية الذي يوضح الاختلافات الكبيرة في التعريفات.

الجدول رقم (I-7): تعريفات بعض الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط

الدولة	فئة المشروع المعيار	مصغرة	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	أقل من 5 عمال	5 - 20 عامل	21 - 100 عامل
	المبيعات (الدينار)	أقل من 1000 ألف دينار أردني	100 ألف دينار - دينار أردني	من مليون إلى 3 ملايين دينار أردني
الإمارات	قطاع التجارة: عدد العمال	أقل من 5 عمال	5 - 50 عامل	51 - 200 عامل
	قطاع التجارة: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3 ملايين درهم	أقل من 50 مليون درهم	أقل من 250 مليون درهم
	قطاع الصناعة: عدد العمال	أقل من 10 عمال	10 - 100 عامل	101 - 250 عامل
	قطاع الصناعة: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3 مليون درهم	أقل من 50 مليون درهم	أقل من 250 مليون درهم
	قطاع الخدمات: عدد العمال	أقل من 5 عمال	6 - 50 عمال	51 - 200 عامل

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

	قطاع الخدمات: المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 مليون درهم	أقل من 20 مليون درهم	أقل من 200 مليون درهم
البحرين	عدد العمال	حتى 5 عمال	6- 50 عامل	51- 100 عامل
	رأس المال (دينار)	من 1 إلى 50 ألف دينار بحريني	50 ألف دينار مليون دينار بحريني	1-3 مليون دينار بحريني
تونس	عدد العمال	أقل من 6 عمال	6- 49 عامل	50- 199 عامل
	حجم الاستثمار	أقل من 15 مليون دينار تونسي أخذ بالاقتدار استثمارات التوسعة		
السعودية	عدد العمال	1- 5 عمال	6- 49 عامل	50- 500 عامل
	المبيعات (مليون ريال سعودي)	0- 3 مليون ريال	3- 40 مليون ريال	41- 200 مليون ريال
العراق	عدد العمال	1-2 عمال	3-9 عمال	10-24 عمال
عمان	عدد العمال	أقل من 5 عمال	6- 25 عمال	26- 99 عمال
	المبيعات (ألف ريال عماني)	100 ألف ريال عماني	100- 500 ألف ريال	أقل من 3 مليون ريال عماني
فلسطين	عدد العمال	(1-4) عاملين	(5-9) عامل	(10-19) عامل
	المبيعات (ألف دولار أمريكي)	حتى 20 ألف دولار أمريكي	20 ألف - 200 ألف دولار أمريكي	200 ألف - 500 ألف
	رأس المال (ألف دولار أمريكي)	حتى 5 ألف دولار أمريكي	5 ألف - 50 ألف دولار أمريكي	أكثر من 100 ألف دولار أمريكي
الكويت	عدد العمال	-	لا يزيد عن 50 عامل	51- 250 عامل
	المبيعات (ألف دينار كويتي)	-	لا تتجاوز 750 ألف دينار كويتي	لا تتجاوز 1500 مليون دينار كويتي
	رأس المال (ألف دينار كويتي)	-	لا تتجاوز 250 ألف دينار كويتي	لا تتجاوز 500 ألف دينار كويتي
لبنان	عدد العمال	1-9 عمال	10-50 عامل	50-100 عامل
	المبيعات (ليرة)	لا تتجاوز 500 ألف ليرة لبنانية	500 ألف - 5 مليون ليرة لبنانية	5- 25 مليون ليرة لبنانية
مصر	عدد العمال	1-10 عمال	11-200 عامل	أكثر من 200 عامل
	المبيعات (مليون جنيه مصري)	أقل من مليون جنيه مصري	1-50 مليون جنيه مصري	من 51 حتى 200 مليون جنيه مصري

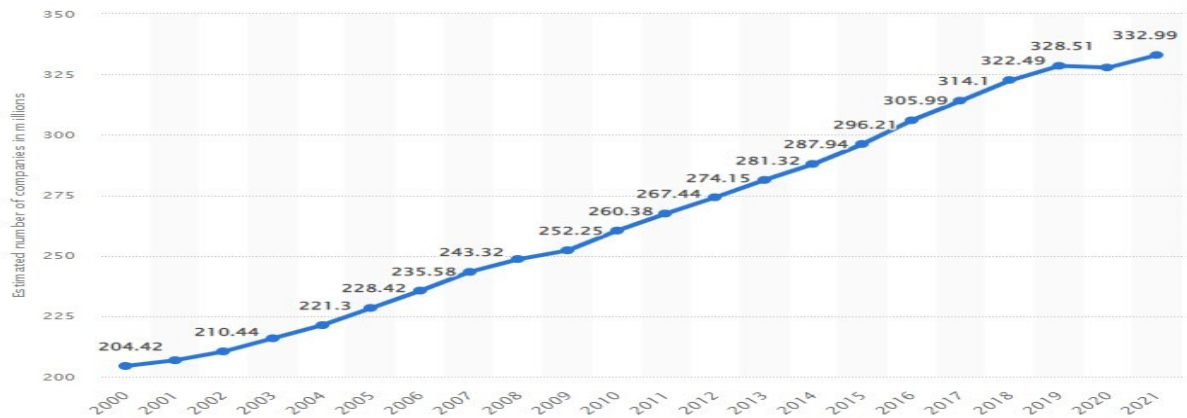
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

5- مليون - 15 مليون جنيه مصري (منشآت صناعية) 3 مليون - 5 مليون جنيه مصري (منشآت غير صناعية)	50 ألف - 5 مليون جنيه مصري (منشآت صناعية) - أقل من 3 مليون جنيه مصري (منشآت غير صناعية)	أقل من 50 ألف جنيه	رأس المال (ألف جنيه مصري)	
لا يتعدى عدد العاملين في المشروع 200 عامل		غير متوفر	عدد العمالة	المغرب
		أقل من 3 مليون	المبيعات (مليون درهم)	
بالنسبة للمنشآت حديثة العهد، لا يتجاوز رأس المال المنشأة 50 مليون درهم. أو امتلاكها بصفة مباشرة أو غير مباشرة نسبة تفوق 25 في المائة رأس المال أو حقوق التصويت في منشأة أو منشآت أخرى.		غير متوفر	رأس المال (مليون درهم)	

المصدر: عبد المنعم، هبة، الوليد طلحة، طارق إسماعيل. "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". صندوق النقد العربي. (الإمارات: 2019)، ص 9-10.

بعد عرض تعريفات مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، سنتطرق للشكل الموالي الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم للفترة 2000 و 2021.

الشكل رقم (I-1): تطور عدد المؤسسات الصغير والمتوسطة في العالم (2000-2021)



الوحدة: ملايين

source: statista. Estimated number of small and medium sized enterprises (SMEs) worldwide from 2000 to 2021. 2023. [statista.com](https://www.statista.com/statistics/1261592/global-smes/#statisticContainer). (20 09 2023). <https://www.statista.com/statistics/1261592/global-smes/#statisticContainer>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، حيث نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالارتفاع، حيث كان عدد المؤسسات 20442 مليون مؤسسة في 2001، ليصل عدده في 2021 إلى 33299 مليون مؤسسة.

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن توحيد تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أنشطة معينة لا يمكن أن يتم بسهولة نظرًا لتنوع الأنشطة الاقتصادية وكذلك طبيعة المؤسسة أو طبيعة ملكيتها، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المحددة لطبيعة النشاط وطبيعة الملكية، لهذا توجد تصنيفات كثيرة للمؤسسات والتي سنتعرف عليها ضمن هذا المطلب.

تصنيف المؤسسة حسب توجهها: حسب هذا التصنيف يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

المؤسسات العائلية: وهي أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على إنتاج سلع تقليدية محدودة التكلفة واعتمادها حصرياً على جهود أفراد العائلة الواحدة وهو النمط الذي نجده بكثرة في الدول الآسيوية وبعض الدول الأوروبية¹.

المؤسسات الحرفية: تتميز هذه المؤسسات من حيث أنها تمارس نشاطها في محل صناعي، وتستعين باليد العاملة وتستخدم معدات بعيدة عن التطور التكنولوجي، حيث تتبنى نظام محاسبة، وإنتاج، وتسويق، وتخزين جد بسيط، تعمل في أغلب الأحوال في القطاع غير الرسمي².

المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة وطبقاً لمقاييس صناعية حديثة³.

تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية: حسب هذا التصنيف يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تنشأ من طرف شخصين أو مجموعة من الأشخاص يتمتعون بحق إنشاء الملكية

¹ - صبايجي، ربيعة. "لأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 17-02". الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري. جامعة تيزي وزو. (الجزائر: 28 نوفمبر 2019)، ص 54.

² - نفس المرجع، ص 54.

³ - قاضي، فاطمة الزهراء، سعيداني محمد، نورة ناصر حسان. "واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة SARL IDCM نموذجاً)". مجلة البناء الاقتصادي. العدد الثاني. (جامعة الجلفة: 2018)، ص 57.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

أو التسيير إذ أن رأس مالها هو مجموع كل مساهمات المنشئين لها، أما تقسيم الأرباح فيكون حسب مساهمة الأفراد في المؤسسة سواء كان رأس مال أو خدمات، وبالتالي هذا النوع من المؤسسات يكون تمويلها وحق تسديد ديونها ذاتيا¹.
مؤسسات عامة: هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة الدولة، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أهمية كبيرة للربح في هذا النوع من المؤسسات².

مؤسسة مختلطة: هي تلك المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاع العام المتمثل في الدولة والقطاع الخاص المتمثل في الأفراد سواء كانوا محليين أو أجانب، أشخاص طبيعيين أو معنويين³.

تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات: حسب هذا التصنيف يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: تتميز هذه المؤسسات بكونها تتطلب رأس مال كبير، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد⁴.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية: تركز هذه المؤسسات على إنتاج السلع الاستهلاكية وتحويل المنتجات الفلاحية، لأن هذا النشاط لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة. فهي فقط تعتمد على مواد ذات مصادر متفرقة وعلى تقنيات إنتاج بسيطة⁵.

المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة: هي المؤسسات المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة⁶.

¹ - حمادوش، أنيسة. "حول التكيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري"، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري. جامعة تيزي وزو. (الجزائر: 28 نوفمبر 2019). ص 74.

² - هالم، سليمة. مرجع سبق ذكره. ص 39.

³ - سماعين، عيسى. جباية ومحاسبة المؤسسة. الجزائر: منشورات الصفحات الزرقاء. 2023، ص 33.

⁴ - زيتوني، صبرين. مرجع سبق ذكره. ص 27.

⁵ - طالي، سميرة. سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذجاً، (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2021. ص 342-343.

⁶ - حمادوش، أنيسة. مرجع سبق ذكره. ص 73.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- التصنيف وفق الشكل القانوني للمؤسسة: ويضم كل من:

المؤسسة الفردية: وهو أبسط الأشكال القانونية حيث يصعب التفرقة بين المؤسسة وصاحبها، وتتميز بحرية صاحبها التامة في الإدارة والتصرف في الأموال وإنجاز الأعمال بالإضافة إلى ذلك مسؤولية كاملة عن مخاطر المؤسسة¹.

مؤسسات الشركات: هي عبارة عن عقد قوامه التقاء إرادتين أو أكثر من أجل القيام بمشروع اقتصادي من خلال ميلاد شخص معنوي جديد مستقل عن شخصية الشركاء ومشابه للأفراد في كثير من الأشياء كالاسم، العنوان، الموطن، الجنسية والاستقلالية المالية².

شركة الأشخاص: هي المؤسسات التي تقوم على الاعتبار الشخصي، بمعنى أنها تعتمد على شخصية الشركاء والثقة المتبادلة بينهم وليس على ما يقدمه كل منهم من مساهمات عينية أو نقدية، ويكون الخطر المتعلق بتوظيف الأموال فيها غير محدود وتأخذ الأشكال التالية: شركة التضامن، شركة توصية، شركة المحاصة³.

شركة التضامن: وتظهر هذه المؤسسات باتفاق شخصين أو أكثر على تكوين منشأة صغيرة تمارس عملاً معيناً لغرض تحقيق أهداف معينة، والخاصية الأساسية التي تميز هذا النوع من الشراكة هي الثقة التامة بين الشركاء، ويحدد عقد المشاركة التزامات كل شريك⁴.

شركة التوصية: هي شركة تتكون من طرفين شركاء متضامنين، تتحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم، وهناك نوعان من شركة التوصية: الأولى شركة توصية عادية، حيث الشركاء الموصين لا يمكن لهم تداول حصصهم، في حين أن الثانية وهي شركة توصية بالأسهم، تتخذ فيها حصص الموصين طبيعة الأسهم، وهي قابلة للتداول⁵.

شركة المحاصة: وهي نوع خاص من المؤسسات إذ رغم توفر الشروط الأساسية للشركة، فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا رأسمال ولا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية أو عمل بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير⁶.

¹ - آيت عكاشة، سمير، وقرومي حميد. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات". مجلة معارف. العدد: 14. (الجزائر: جوان 2013). ص229.

² - سماعيل، عيسى. مرجع سبق ذكره. 35.

³ - بن حراث، حياة. سياسات التمويل الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة. قسم علوم تسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان: الجزائر. 2013. ص16.

⁴ - العطية، ماجدة. إدارة المشروعات الصغيرة. الطبعة الثانية. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2004. ص19.

⁵ - دادي عدون، ناصر. اقتصاد مؤسسة. الطبعة الثانية. الجزائر: دار الحمديّة العامة للنشر، 2000. ص 56.

⁶ - نفس المرجع. ص 56.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

شركة الأموال (المساهمة): ينقسم رأس مال المؤسسة إلى حصص متساوية على شكل أسهم قابلة للتداول على مستوى البورصة. ويقوم بإدارة المؤسسة مجلس الإدارة والذي تختاره جمعية المساهمين ويكون على رأسهم المدير الذي يعين سواء ضمن المساهمين أو شخص أجنبي¹.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL: حيث تكون مسؤولية الشركاء محدودة فقط بمقدار حصتهم من رأس المال ويمكن أن تتحول إلى شركة ذات شخص واحد ومسؤولية محدودة في حالة شريك واحد².

شركة التوصية بالأسهم: تشبه مؤسسات التوصية البسيطة من كونها تتضمن نوعين من الشركاء المساهمين يطبق إجراءات الشريك المساهم في مؤسسات الأموال حيث يمكنهم التنازل على حصصهم بالبيع وشركاء متضامنون لا يمكنهم التنازل عن حصصهم إلا بموافقة جميع الشركاء³.

تصنيف المؤسسات حسب الطبيعة الاقتصادية للنشاط: حسب هذا التصنيف يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

مؤسسات الخدمات: يعتبر هذا القطاع من أكثر المجالات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدم احتياجها إلى رأس مال كبير واعتمادها على كثافة اليد العاملة ومن مجالات النشاط الخدماتي نجد خدمات النقل والسياحة الفندقية والمطاعم.....الخ⁴.

المؤسسات التجارية: قد تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل التجاري، حيث يتمثل نشاطها الأساسي في لعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، وبحسب هذا التصنيف فهي تنقسم إلى:

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة تجارية للجملة
- مؤسسات صغيرة ومتوسطة تجارية للتجزئة⁵.

¹ - معيز مسعود، أمير. مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2016. ص 06.

² - ركمية، فارس. عوامل نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -دراسة جالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2022. ص 27.

³ - نفس مرجع. ص 27.

⁴ - آيت عكاشة سمير، قرومي حميد، مرجع سبق ذكره. ص 230.

⁵ - عياش، زبير. مرجع سبق ذكره. ص 34.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الزراعية: تضم المؤسسات المختصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنجاتها، وتربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك وغالبًا ما تضاف إليها أنشطة المناجم¹.

النشاط الصناعي: يتضمن هذا النشاط مجموعتين من الصناعات وهي استخراجية كاستخراج المعادن، والتحويلية والتي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو استهلاكية نهائية، وما يلاحظ على هذا النشاط أنه يتميز بارتفاع احتياجه لرأس المال وكذا استعمال التقنيات العالية في الإنتاج².

المبحث الثاني: مميزات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع أي مؤسسة اقتصادية بخصائص فريدة عن غيرها، وفائدتها الاقتصادية والاجتماعية تكسبها أهميتها وهذا الأمر ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتصف بالعديد من المزايا تجعلها محل الاهتمام وحلول للمشاكل الاقتصادية. أما أهميتها فتبرز من خلال مساهمتها الكبيرة في إنعاش العديد من القطاعات وحل لبعض المشاكل المستعصية مثل البطالة، فهي تعتبر حلقة الوصل التي تسد الفجوات وترتبط بين الفرغات الموجودة في كل الاقتصاديات العالمية، وما يثبت هذا برامج الدعم الكبيرة المسطرة لتنميتها في كل البلدان فهي رغم كل ما تقدمه من أهمية وتتمتع به من مزايا إلا أنها مؤسسات سريعة التأثير وهذا راجع لميزة الحجم التي تتمتع بها وليس بسبب أداؤها كما أنها تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل مسار نموها منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تكسبها أهميتها في الاقتصاديات العالمية، فهي تتمتع بخصائص عديدة تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وتجعلها تتناسب مع كل الاقتصاديات لدول النامية والمتقدمة فالدول النامية تعتبرها وسيلة لتطوير اقتصادها والحقا بركب التطور للعالم المتقدم، أما البلدان المتقدمة فهي تحافظ على تطورها تعزز من قوة اقتصادها، على إثر هذا سنتطرق في هذا المطلب إلى الخصائص التي أكسب هذه المؤسسات التي أكسبتها هذه الأهمية

¹ - بولقواس، زرفة. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة باتنة: الجزائر، 2012. ص 74.

² - حداد، بختة. ديناميكية انشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري دراسة حالة المؤسسات الصغيرة في ولاية الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 1: الجزائر، 2009. ص 80.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

القابلية للتجديد والابتكار: تتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضا العملاء من خلال التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالاعتماد على البحث عن كل ما هو جديد ومبتكر، وتشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار¹.

مرونة الانتاج: تكون مرونة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانخفاض الحاصل للحصيلة السوقية بسبب انخفاض الطلب على السلعة المنتجة أكبر منه في المؤسسات الكبرى، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون التكاليف المتغيرة أعلى وأكبر من التكاليف الثابتة، وبالتالي تستطيع هذه المؤسسات ومرونة كبيرة من تعديل تركيبة تكاليفها بشكل سريع لمواكبة النقص الذي طرأ على الطلب على منتجاتها².

تقديم السلع والخدمات الخاصة: هناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبىها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات³.

الملكية المحلية: عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مملوكة لأشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي⁴.

أداة للتدريب الذاتي: تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات⁵.

1 - بن عباس، شامية، هدى معيوف. "العراقل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. (الجزائر 06-07 ديسمبر 2017)، ص 03-04.

2 - سعيدي، نصيرة، محمد الميبلود قاسيمي، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية". مجلة اقتصاد المال والأعمال. العدد الأول. (جامعة الوادي: جوان 2018)، ص 56.

3 - بوقفة، عبد الحق، كمال رزيق. "دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012 ANDI". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد السادس. العدد الأول. (جامعة الوادي: جوان 2013)، ص 201.

4 - داودي، الطيب. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية -الواقع والمعوقات- حالة الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. العدد: 11. (جامعة سطيف: 2011)، ص 65.

5 - أوصيف، لخضر. علماوي أحمد. "ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر". الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة. (الجزائر: 15-16 نوفمبر 2011). ص 06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الخدمة المتميزة: إن أهم أسس الخدمة المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها تعترف باحتياجات العميل، وأن تقدم الخدمة الراقية بلا حدود للمكان والزمان والتيقن بأن المؤسسة لا تمتلك حق اختيار العميل أو تقييمه ولكنه يملك حق ذلك¹.

مرونة الإدارة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إلى الطابع غير رسمي في التعامل سواء مع العملاء أو العاملين، وبساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات بحيث لا توجد لوائح تحكم عملية اتخاذ القرارات بل ترجع إلى خبرة صاحب المؤسسة².

سهولة التأسيس: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات الشخصية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي³.

التعلم: يعتبر التعلم صميم قدرة أي مؤسسة على التأقلم في بيئة سريعة التغير، وهو مفتاح قدرة التعرف على الفرص المناسبة في الوقت المناسب التي لا يراها الآخرون واستغلال تلك الفرص بسرعة وعلى أكمل وجه قبل المنافسين، وهو يشمل تحويل البيانات إلى معرفة وإلى قيمة اقتصادية⁴.

ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات عمل متخصصة ومحدودة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة. ذلك لأن العمل في هذه المؤسسات يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين⁵.

المعرفة المباشرة بالسوق: المعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على رغباتهم واحتياجاتهم التفصيلية ودراسة كيفية تطويرها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات⁶.

1 - العابد برينيس، شريفة. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -". المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية. العدد 04. (جامعة الجزائر 3: 2013)، ص 172.

2 - بن حسين، ناجي. "آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة الاقتصاد والمجتمع. المجلد 2، العدد: 2. (جامعة قسنطينة 2: نوفمبر 2014)، ص 93.

3 - نسيلي، جهيدة. بوجاوية سهام. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي، دراسة حالة ولاية بومرداس". مجلة المنهل الاقتصادي. المجلد الأول. العدد الأول. (جامعة الوادي: ديسمبر 2018)، ص 245.

4 - العابد برينيس، شريفة. مرجع سبق ذكره. ص 173.

5 - أوصيف، لخضر. علماوي أحمد، مرجع سبق ذكره. ص 06.

6 - بن حسين، ناجي. مرجع سبق ذكره. ص 93.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الكفاءة الاقتصادية: استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بنفس كفاءة المؤسسات الكبيرة مما أدى إلى تلاشي فروقات الحجم، أصبحت هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تقديم خدمات مميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من المؤسسات الكبيرة¹.

الضالة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل: صغر حجم رأس المال وضالته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي².

الجمع بين الملكية والادارة: حيث يكون صاحب المؤسسة هو نفسه مدير المؤسسة، ويغلب على أنشطتها الطابع الفردي في مجال الإدارة التخطيط والتسويق، كذلك بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من شخص واحد إداريا ماليا وفنيا³.

الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق تسيير تتميز بالسهولة، كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات فهي تتمتع بالبساطة واتصالها المباشر، خاصة من حيث توفير المعلومات وسرعة وصولها والفعالية في استخدامها⁴.

كثافة العمل: تستخدم هذه المؤسسات تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهاراته خاصة في القطاع الصناعي، حيث يعتمد قطاع هذه المؤسسات على العمالة كأحد أهم العناصر الإنتاجية⁵.

انخفاض القدرة الذاتية على التوسع والتطور الحديث: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الانتاجية وزيادة متطلباتها المالية والفنية باستمرار مع ازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور الحديث⁶.

1 - سويكر، محمد. سعيداني سميرة. "معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سيرت". مجلة أبحاث ودراسات التنمية. المجلد 09، العدد: 01. (جامعة برج بوعريش: جوان 2022). ص 25.

2 - نسيلي، جهيدة. بوجاوية سهام. مرجع سبق ذكره. 246.

3 - حمودي، حبيبة، بلال شيخي. "قراءة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وفق آلية حاضنات الأعمال في الجزائر". مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد 06. العدد: 01. (جامعة الوادي: جوان 2021)، ص 156.

4 - بوفاتح، بلقاسم، عامري محمد الطاهر. "دور هيكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2002-2017)". مجلة اقتصاديات المال والأعمال. المجلد 02. العدد: 04. (جامعة ميلة: ديسمبر 2018)، ص 94.

5 - أحمد ميلي، سميرة. "أهمية انشاء حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)". مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية. المجلد 5. العدد: 2. (جامعة مسيلة: 2020)، ص 15.

6 - بن كعكع، ليلي. "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني - دراسة حالة الجزائر -". المجلة الجزائرية للموارد البشرية. المجلد 05. العدد 02. (جامعة معسكر: 2020)، ص 40.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تعبة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية، كونها تعمل على جمع الأموال الفائضة والعاطلة لدى صغار المدخرين، وتوجيهها وتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني في استثمارات إنتاجية خدمية وتنميتها والمشاركة في أرباحها وبالتالي فهي تعتبر بمثابة قناة إضافية لتعبة المدخرات وتوظيفها¹.

انخفاض وفيات الحجم: تنخفض وفيات الحجم في هذا النوع من المؤسسات بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، إلا أنه يمكن التعويض عن هذا بالاستفادة من وفيات التجميع، وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق التجمعات الصناعية².

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تحققة من فوائد وامتيازات للبلدان والتي تتمثل في معالجة بعض الاختلالات والفجوات الاقتصادية مما يساهم في توازن الاقتصاد المحلي ودعم القدرة التنموية للبلاد، والمساهمة في حل بعض الاضطرابات والمشاكل الاجتماعية، وعلى ضوء ما سبق سنستعرض في هذا المطلب كل من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعكسها هذه المؤسسات.

أولاً: الأهمية الاقتصادية: تكمن الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظراً لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، بالإضافة إلى تقديم خدمات أو إنتاج مستلزمات مكمل للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق³.

توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطي فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها وتلبية

¹ - عايب، فاطمة الزهرة. حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار-دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2019. ص15

² - بن سعد، وسيلة، بن سعيد محمد. "القدرة التنافسية كآلية استراتيجية لتحسين أداء المنظمات تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية. (جامعة سيدي بلعباس: ديسمبر 2017). ص267.

³ - علواني، عمار. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد: 10. (جامعة سطيف 1: 2010). ص147.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

احتياجات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق¹.

القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الانتاج وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة²

الوفرات بالعملة الأجنبية: يكمن الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص استراتيجية التنمية الصناعية بإحلال الواردات أي العمل على انتاج منتجات تحل محل المنتجات المستوردة وتوفير العملة الصعبة للاقتصاد، خاصة في ظل انفتاح الأسواق والعملة³.

أداة لتنمية المناطق (التنمية المحلية): إن الخصائص التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتماشى واهتمامات التنمية على المستوى المحلي التي تتلخص في⁴:

- تشجيع توزيع أحسن ولا مركزية النشاطات الاقتصادية؛
- توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحليين؛
- تحسين مداخل المناطق الريفية عن طريق توزيع الاستثمار ليشمل هذه المناطق؛
- تثمين الموارد المحلية (المواد الأولية، والموارد البشرية).

تنمية الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تنمية صادرات البلدان ويرجع ذلك لعدة عوامل جعلت منتجاتها وخدماتها تكتسب ميزة تنافسية ومن بينها⁵:

- أن منتجاتها عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛

¹ - محمودي، سميرة، "واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة"، الملتقى الوطني الأول حول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري. جامعة تيزي وزو. (الجزائر: 28 نوفمبر 2019)، ص 204.

² - بلخباط جمال، جميلة. "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي: متطلبات

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف. (الجزائر: يومي 17 و 18 أبريل 2006)، ص 635.

³ - قريني، فارس. "العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحالف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض بعض التجارب الدولية الناجحة". مجلة العلوم

الإنسانية والاجتماعية. العدد: 08. (جامعة خميس مليانة: ديسمبر 2018)، ص 48.

⁴ - بن عمر، محمد البشير، طيبي عبد اللطيف. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (كتوجه شامل مقارنة بين التمويل الوضعي

الإسلامي)". مجلة رؤى اقتصادية. العدد الثالث. (جامعة الوادي: ديسمبر 2012)، ص 197.

⁵ - هراقمي، نجلاء، نعيمة بارك، خالد مدخل. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر - الواقع

والمأمول". ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية وأعدة للدول النامية. جامعة الوادي. (الجزائر:

03 / 02 ديسمبر 2019). ص 384.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- اعتمادها على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة؛
- تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاطها إلى آخر ومن خط إنتاج إلى آخر، ومن سوق إلى آخر لانخفاض انتاجها نسبيا على المدى القصير.

المساهمة في التحول للاقتصاد الأخضر: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحول إلى أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، حيث أن امتثالها البيئي للقواعد والأنظمة القائمة في الصناعات والخدمات يمثل عاملا هاما في التحول الأخضر، فقد لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول (OECD) دورا أساسيا في الصناعة وأسواق التكنولوجيا النظيفة¹.

تحقيق التنمية المستدامة: يترجم مدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتظهر أهمية هذه المؤسسات في توفير مناصب العمل، والإسهام في الناتج والقيمة المضافة، ودعم الصادرات وتنمية المناطق النائية... الخ، وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة².

المساهمة في زيادة الناتج الوطني: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار. وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج الوطني³.

تنشيط وتطوير المنافسة: تتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات كبيرة الحجم فيما بينها في العديد من المجالات والتي من شأنها أن تكون لها آثار إيجابية على الأسعار والخدمات المقدمة بالإضافة إلى تحسين نوعية المنتج، وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركية الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية⁴.

1 - عجالي، دلال. ليليا بن منصور. "تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية- دراسة قياسية للفترة ما بين 2002-2019". مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي. المجلد 08. العدد: 03. (جامعة أم البواقي: ديسمبر 2021)، ص 1639.

2 - جباري، عبد الجليل، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، "الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة". مجلة العلوم الادارية والمالية. المجلد 02. العدد: 01. (جامعة الوادي: جوان 2018)، ص 303.

3 - أبو بكر، بوسالم، بن طريش عطا الله. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- بين الأهمية الاقتصادية والرهانات البيئية-". مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة. المجلد 01. العدد: 02. (جامعة الأغواط: ديسمبر 2017)، ص 91.

4 - معيز مسعود، أمير. مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2016. ص 95.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

عدالة التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه المؤسسات قادرة على الانتشار بين المناطق والبلديات والأقاليم وهذا الانتشار الواسع يساعد على التنمية المتوازنة في الدولة الواحدة، ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة¹.

ثانيا: أهمية اجتماعية: تكمن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

مساهمة في خلق مجتمع ذو عقلية إنتاجية: وهذا أحد الفوائد التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها من خلال تشجيع هذه المؤسسات، فمع مرور الوقت ينشأ مجتمع ذو عقلية إنتاجية قادرة على تنمية الاقتصاد مستقبلا².

توفير مناصب عمل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل، فهي تتميز بقدرتها على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة. كما أنها تمثل مركزا لتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة المؤهلة وغير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة لأنها تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة³.

حماية النسق الاجتماعي والثقافي: المؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية في البيئة الملائمة تدعم النسق الاجتماعي المتكامل، خاصة وأن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع⁴.

المساهمة في التوزيع العادل للدخول: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاحة وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية⁵.

¹ - سويكر، محمد. سعيداني سميرة، مرجع سبق ذكره. ص24.

² - النوي بلعابد، سيف الإسلام. "إشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر". مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد4. العدد:1. (جامعة مستغانم: 2019)، ص39.

³ - درديش، أحمد. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة احصائية للفترة 2002-2016". مجلة حوليات جامعة الجزائر1. العدد:32، (جامعة الجزائر1: ديسمبر 2018)، ص404.

⁴ - لوكرز، سميرة. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة بعض الولايات-. (أطروحة دكتوراه منشورة). تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة: الجزائر. 2021، ص103.

⁵ - بولغلب، وليد. "التجربة الجزائرية في إنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الباحث الاقتصادي. العدد الخامس. (جامعة برج بوعريش: ديسمبر 2018)، ص369.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

رفع مشاركة المرأة: إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الحرفية منها مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، وهذا ما يساعد على الاستفادة من رفع مستوى معيشتهم ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، خاصة وأن أغلبية هذه الأنشطة منزلية وعائلية.¹

المطلب الثالث: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجتماعيا أو اقتصاديا، إلا أنها لا تزال تعاني من المشاكل والعراقيل التي تطورها أمر يصعب عليها أو صعوبات تؤدي إلى إنهاء نشاطها، وكون هذه المشاكل نابعة من داخل المؤسسات بحد ذاتها أو من البيئة الخارجية يجعل إيجاد حلول لها أمر صعب ومرهون بقوتها الاقتصادية، وباعتبار هذه العقبات والصعوبات تساهم في زعزعة استقرار هذه المؤسسات لذا خصصنا هذا المطلب للتعرف إلى مختلف العراقيل التي تؤثر على سير نشاطها.

المشاكل والصعوبات الفنية: تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال إلى صعوبات ومشاكل كثيرة منها:

- عدم القدرة على تبني التكنولوجيا المتطور بسبب عدم توافر التمويل المتاح مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الفنون الإنتاجية المتقدمة، وبالتالي تحقيق معدلات إنتاج ومستويات جودة منخفضة وإنتاج لا يتمتع بمزايا نسبية.
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية التي ترفع من مستوى مواصفات ونوعية منتجاتها وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة.
- ضعف المستوى الفني لليد العاملة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها.²
- نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسربين يعتبر عائقا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤثر على إنتاج المؤسسات.³

مشاكل متعلقة بضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع جذب اليد العاملة المؤهلة، ويعود ذلك لعدة أسباب منها⁴:

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دفع الأجور المرتفعة؛
- مخاطر التوقف والفشل المرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ - لوكيز، سمية.. مرجع بق ذكره. ص101.

² - بن ناصر، عيسى. "حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة العلوم الإنسانية. العدد: 18. (جامعة بسكرة: مارس 2010). ص59-60.

³ - آيت عكاشة، سمير. قرومي حميد. مرجع سبق ذكره. ص233.

⁴ - دينوري سامي، محمد، أنور عيدة. "مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول: إشكالي استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. (الجزائر: 07/06 ديسمبر 2017)، ص09.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- فرص الترقية المحدودة وتعتبر عالية في المؤسسات الكبيرة؛
- عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

ضعف عملية التخطيط الاستراتيجي: إن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي وهذا ما يؤدي في العديد من الأحيان إلى فشل المؤسسة وعدم مقدرتها على الاستمرار، وترجع أهمية التخطيط الاستراتيجي أنها تساعد المؤسسة على تحقيق قوة تنافسية في السوق والمحافظة عليها وتمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات المؤسسة ومعرفة رغبات المستهلكين وكيفية جلب والمحافظة على المستهلك¹.

زيادة حدة التنافسية العالمية: ساهمت سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في زيادة حدة الضغوط التنافسية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن جهة ستجد نفسها مطالبة في إطار مواجهتها لهذه الضغوط بتحسين مستويات جودة منتجاتها، وتكييف أسعارها بما يتماشى وما يقدمه منافسوها المحليين والدوليين، ومن جهة ثانية محدودية إمكانياتها المادية والبشرية التي تمكنها من ذلك².

المعوقات التشريعية: بمعنى الافتقار إلى إطار تنظيمي قانوني محكم يتماشى وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم أهدافها ويوفر لها بيئة ملائمة، تسمح لها بالاستمرارية والتوسع وهو ما تسعى إليه مختلف الدول جاهدة من خلال اصدار قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود³.

مشاكل تسويقية: تتمثل المشاكل التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي⁴:

- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعى إلى تحقيقها؛
- عدم قدرتها على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها إلى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق؛
- افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب إلى السوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.

¹ - غقال، إلياس. تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014). (أطروحة

دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2017. ص 77.

² - قروش، عيسى. دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية. (أطروحة دكتوراه

منشورة). تخصص علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مسيلة: الجزائر، 2017. ص 23-24.

³ - غقال، إلياس. مرجع سبق ذكره. ص 76.

⁴ - فارس طارق، مرجع سبق ذكره. ص 64.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية: تعتبر قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب التالية:

- قصور البرامج التعليمية لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير الإدارة على أعلى مستوى؛
- نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم؛
- خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها وليست لهم الخبرة في إجراءات التعامل معها¹.

معوقات اقتصادية: هي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع، مما يعيق تشغيل المؤسسة اقتصاديا، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلبا في انتاجهم².

التضخم: يكون تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تتعرض هذه المؤسسات إلى مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المؤسسات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية³.

معوقات البنية التحتية: تعاني الكثير من المؤسسات في الدول النامية من الافتقار إلى الضروريات اللازمة لممارسة أنشطتها مثل الكهرباء، نتيجة ضعف البنية التحتية لدولها، وقد يلجأ أصحاب هذه المؤسسات إلى توفير هذه الخدمات بأنفسهم مما يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية مرتفعة قد تعيق استمراريتهم. كذلك فإن الحصول على الأرض أو العقار المناسب لمزاولة النشاط، يعد من أكثر المشاكل تعقيدا والتي تعيق إنشاء المؤسسة، ومما يزيد من صعوبته الإجراءات الإدارية البيروقراطية في الحصول عليه خاصة في الدول النامية⁴.

معوقات خاصة بالمواد الأولية: تتمثل فيما يلي:

- عدم كفاية أو انتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المؤسسات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك التي يوجد طلب عال عليها والعرض محدود منها؛
- ارتفاع تكلفة المواد الأولية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

¹ - محمد، حوة. مرجع سبق ذكره. ص52.

² - القذافي، زينب عبد النبي عبد السلام. مرجع سبق ذكره. ص397.

³ - فيصل عطية، نيبال، محمد المظلوم هند. إدارة المشروعات الصغيرة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016. ص82.

⁴ - داودي، الطيب. مرجع سبق ذكره. ص70-71.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة للمواد الأولية لضعف قدرة السيطرة على المفاوضات مع الموردين، ومحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المشروعات الكبيرة¹.

معوق اغراق الأسواق وتدهور سعر الصرف: تتمثل في:

- إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية والتي تباع بأسعار جد منخفضة بالأسواق المحلية؛
- غياب الاحصائيات الصحيحة المتعلقة بالمنتجات التي من شأنها أن تساهم في تحديد الحصص لحماية الانتاج الوطني وهذا ما يؤدي إلى تحديداتها بالتقارب وينتج إما تكديس البضائع أو ندرتها؛
- تدهور سعر الصرف: باعتماد سياسة سعر الصرف أعلى من قيمته، تؤدي إلى تشجيع الطلب على السلع المستوردة فتزيد الضغط على ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تجنب منتجات هذه المؤسسات².

المعوقات الاستشارية: يرجع سبب فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لافتقار أصحابها للاستشارات الكافية وخاصة الفنية منها. مثل استشارات حول كيفية التعامل مع الأزمات سواء المالية منها أو الإدارية، أو المعلومات الخاصة بالمصادر المناسبة لاستيراد المواد الأولية... إلخ³.

عدم القدرة على إعداد الخطط والتنبؤات المالية: بما أن التنبؤات الخاصة بحجم واحتياجات الأصول تمثل عاملا أساسيا في تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة فإن عدم القدرة على اعداد التنبؤات الدقيقة للأنشطة على مراحل التشغيل قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في المركز المالي للمؤسسة ككل وإلى عدم توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل تلك الأنشطة، كما أن عدم القدرة أو صعوبة إعداد الخطط يؤدي إلى اختلاف توقيت الحصول على الأموال المتنبئ بها عن توقيت الحاجة الفعلية إليها⁴.

صعوبات ومشكلات النظام المالي: تتمثل هذه المشكلات في⁵:

- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى والمركزية في منح القروض؛

¹ - فتال، عبد العزيز، عزازيرة سارة. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الواقع والتحديات". - الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. (الجزائر: يومي 06-07 ديسمبر 2017)، ص5.

² - مرابط، بلال. طبائبية سليمة. "تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي - دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية". - مجلة العوم الإنسانية لمجامعة أم البواقي. المجلد 06. العدد: 01. (جامعة أم البواقي: جوان 2019). ص642.

³ - صحراوي، إيمان. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي - دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف. (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. تخصص علوم اقتصادية. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2018. ص 13-14.

⁴ - بن حراث، حياة. مرجع سبق ذكره. ص 24.

⁵ - بن عمر، محمد، البشير الطيبي عبد اللطيف. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (كوجه شامل مقارنة بين التمويل الوضعي والإسلامي)". - مجلة رؤى اقتصادية. العدد الثالث. (جامعة الواد: ديسمبر 2012)، ص201.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للاستثمار؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية؛
- هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص الموارد المالية، غير أن البنوك تبتعد عن تعامل مع هذه المؤسسات بسبب هشاشتها، مما صعب الأمر عليها خاصة المؤسسات ذات نسب النمو العالية.

عدم دقة البيانات المالية والمحاسبية: ويعود هذا الأمر إلى ضعف الأطارات المختصة في المالية والمحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغالبا ما تكون غير موجودة أصلا مما يتوجب الاعتماد على محاسبين خارجيين، وصعوبة إظهار المركز المالي بشكل متناسق يعكس العمليات والوضع المالي بشكل صحيح نتيجة لتعدد السجلات المحاسبية الداخلية حسب الأغراض المحددة لها¹.

المبحث الثالث: انعكاسات التغيرات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مر الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي بتطورات كبيرة نتيجة الظروف والأحداث الزمنية، والتي انعكست على الألفية الجديدة حيث أصبح الاقتصاد أكثر مرونة وأكثر تحرراً وعابراً للحدود وكل هذا جاء نتيجة أزمات ومشاكل أدت لهذه الحول، وعلى إثر هذا طورت البلدان نفسها للتماشي مع هذه التغيرات وتصبح جزء منها، من خلال تغيير السياسات الاقتصادية، لكن في ظل هذه التغيرات العالمية والدولية بقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى لإيجاد الحلول الملائمة للدخول في هذه التغيرات التي تعتبر من جهة تحديا إذا لم تطور سياسات عملها وتسعى للابتكار والابداع في أعمالها لأنها في ظل منافسة شرسة محلية وعالمية، ومن جهة ثانية تفتح لها باب دخول الأسواق العالمية وعدم الاكتفاء بالأسواق المحلية والتنافس على المستوى العالمي من خلال العديد من الطرق. لكن الأزمة الأخيرة (جائحة كورونا) أظهرت تحديات أخرى تستدعي إعادة التقييم.

¹ - عبد الكريم، سهام. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية -دراسة حالة عينة من المؤسسات (نادي المقاولين والصناعيين لنتيجة)-). (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم إدارة الأعمال. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2014. ص 63-64.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: انعكاسات التدويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التدويل كمصطلح يحظى بالعديد من وجهات النظر حيث يرى (Calof و Beamish سنة 1955) التدويل على أنه عملية ضبط وتعديل عمليات المؤسسة (الاستراتيجية، الهيكل والموارد) بما يتماشى مع البيئة الدولية¹. ويرى Kotler أن التدويل هو قيام المؤسسة بتطوير منتجاتها وخدماتها حسب المقاييس العالمية لتتمكن من الدخول إلى الأسواق العالمية². كما يرى Ruzzier التدويل بأنه عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج حدود الدولة الأم وهو ما يتيح للمؤسسة المعنية في مرحلة لاحقة اكتساب الخبرة اللازمة في الأسواق الخارجية³. مما يعني أن التدويل قائم على بناء الأنشطة الاقتصادية للتناسب مع الأسواق العالمية.

عوامل تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك العديد من أسباب تدفع أو تدعو لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعل نشاطها عالميا، من بين أهم الأسباب ما يلي:

عوامل تجارية: ونذكر منها ما يلي⁴:

- تشبع السوق المحلية بالمؤسسات المنافسة هو ما يفرض على المؤسسة الاستثمار في الأسواق الأجنبية؛
- ضيق السوق المحلية، مما يجبرها للتوجه إلى الأسواق الأجنبية لنموها؛
- ركود السوق المحلية بحيث يكون الطلب على مستواها في مرحلة الثبات، في حين يبقى متنامي في دول أخرى، مما يدفع بالمؤسسة إلى التوجه إليها؛
- موسمية السوق المحلية من خلال تسجيل مبيعات المؤسسة تغيرات موسمية كبيرة، مما يجعلها تبحث عن أسواق أجنبية يتميز فيها الطلب لثبات النسبي خلال سنة الاستغلال؛
- تخصص المؤسسة في بعض المنتجات الموجهة إلى شريحة قليلة من المستهلكين، مما يحتم عليها استثمار نشاطها على مستوى عالمي.

1 - بوكبوس، سلمى. دور الإبداع في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة عينة من المؤسسات المصدرة للتمور الجزائرية. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2018. ص 74.

2 - عايد، مهدي، مرغاد سناء. "سبل تعزيز مسار تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة. المجلد 03. العدد: 01. (جامعة مستغانم: جانفي 2018)، ص 244.

3- العوادي، حمزة. "نحو تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار استراتيجية الجودة الشاملة". مجلة المقار للدراسات الاقتصادية. المجلد 02، العدد: 01. (جامعة تندوف: جوان 2018). ص 69.

4 - يعقوبي، محمد. "تدويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بين تحديات اختراق الأسواق العالمية ورهانات تنويع الصادرات". Revue Algérienne d'Economie et gestion. المجلد 14. العدد: 02. (جامعة وهران: 2020)، ص 682.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

العوامل المالية: تكمن عوامل التدويل المالية التي تدفع إلى اقتحام الأسواق الدولية فيما يلي:¹

- البحث عن وفورات الحجم سعر التكلفة للوحدة لأي مؤسسة ينخفض من خلال زيادة الإنتاج وهذا ما يجعل المؤسسة تفكر بالسوق الدولية؛
- استرجاع الاستثمارات، فبعض نشاطات المؤسسة تتطلب استثمارات كبيرة من حيث الآلات الصناعية والبحث والتطوير مما يحتم على المؤسسة التفكير في السوق الدولية لاسترجاع بسرعة ما تم استثماره من خلال توسيع المبيعات إليها؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج، تكون من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنح للمستثمرين في البلدان المستقلة للاستثمار بالإضافة إلى اليد العاملة المنخفضة؛
- تخفيض الخطر: تواجد عروض المؤسسة بأكثر من بلد يسمح بتوزيع الخطر السياسي والمالي وذلك عن طريق تواجد جغرافي مدروس.

- **العوامل البيئية:** أدت التغيرات البيئية الاقتصادية العالمية في الفترة الأخيرة إلى توفر فرص لتدويل المؤسسات دون تخطيط مسبق بل ناتج عن استغلال للفرص السوقية وهذا ما سنتبينه من خلال ما يلي².
- الطلب التلقائي الناتج عن تفاعل المؤسسة مع محيطها، مثل المشاركة في المعارض الدولية، والتواصل مع الشبكات العالمية مما يسمح للمؤسسة باكتشاف وجود طلب على منتجاتها وهو ما يقود المؤسسة إلى تدويل نشاطها.
- تغير المحيط الدولي: مع تطور التجارة العالمية وانخفاض الحواجز الدولية الأمر الذي سهل الاتصال بين الأسواق الدولية خاصة عن طريق شبكة الانترنت، مما شجع العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التدويل.
- توفر المعلومات: قد تتوفر لدى المؤسسة كم هائل من المعلومات عن سوق معين أو أسواق معينة، أو من خلال خبرة وزيارات المتكررة لهذه السوق.

عوامل نجاح تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غزو الأسواق الدولية والتنافس فيها يحتاج إلى توفر العديد من العوامل الضرورية، خاصة في ظل المنافسة الشديدة من المؤسسات الكبيرة والمتعددة الجنسيات ومن أهم العوامل المساعدة على تدويلها هي ما سيوضحه الشكل التالي:

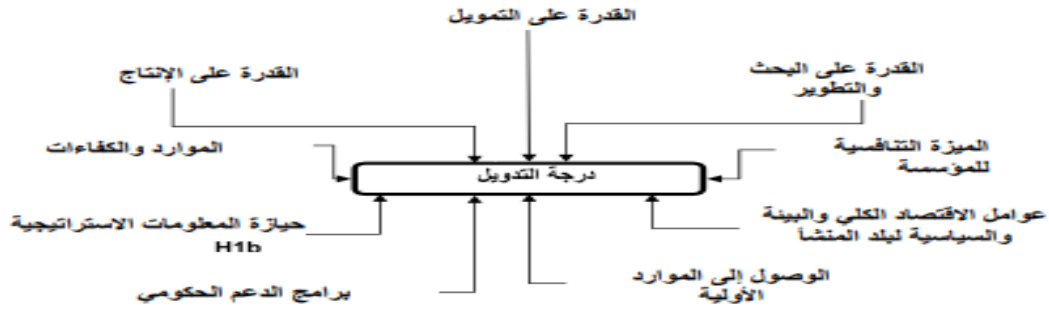
¹ - مخلوف، سليمة، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدينة مستغانم". مجلة دفاتر بواذكس. المجلد 06،

العدد: 10. (جامعة مستغانم: ديسمبر 2018). ص 82.

² - العوادي، حمزة. مرجع سبق ذكره. ص 71.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (I-2): عوامل نجاح تدوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: دهان، خالد. دور شبكات المؤسسات في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة تجمع مشروبات الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2021. ص51.

العوامل الداخلية: تمثل هذه العوامل قدرات المؤسسة الداخلية التي يجب أن تتوفر فيها أو تركز على تنميتها لاكتساح الأسواق الخارجية وتدويل نشاط المؤسسة وتتمثل هذه العوامل فيما يلي¹:

- وجود الموارد والكفاءات البشرية المؤهلة داخل المؤسسة، إذ تساعد هذه الكفاءة المؤسسات في التغلب على المخاطر التي قد تواجهها هذه الأخيرة في مسعاها نحو التدويل.
- الميزة التنافسية للمؤسسة: هي ما يميز المؤسسة عن بقية منافسيها في السوق، فيجب أن تمتلك المؤسسة ميزة أو أكثر لمواجهة المنافسة الدولية.
- القدرة على إنتاج: هي القدرة على الاستجابة إلى حد كبير للطلبات المقدمة للسوق المحلية وكذلك الأسواق الخارجية أو قدرة استخدام التعاقد من الباطن الدولي، أو قدرة تنقل إنتاجها.
- يعد البحث والتطوير مهما للمؤسسات التي ترغب في تدويل أنشطتها لأنه يساعد في تحقيق نجاح أكبر في الأسواق الخارجية، وكذلك لضمان التطوير المستمر للمنتجات ومواجهة المنافسة.
- القدرة على التمويل: يجب على المؤسسات أن يكون لديها مصادر تمويلية صلبة لإدارة مشاريعها على المستوى الدولي وهي عقبة رئيسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تدويل أنشطتها.

¹ - دهان، خالد. دور شبكات المؤسسات في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة تجمع مشروبات الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2021. ص51-54-55-56.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- وجود استراتيجيات ومزيج تسويقي فكل مؤسسة ترغب في تدويل نشاطها يلزمها خطة استراتيجية لهذا الغرض، وتعتبر الاستراتيجية التسويقية من أهمها حيث يجب على المؤسسة التركيز عليها كونها تتضمن دراسات المنتج وسعره وطرق توزيعه وترويجه¹.

عوامل خارجية: هي مجموعة العوامل المرتبطة بالحيط الخارجي للمؤسسة والتي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها أو تغييرها بل تعايش معها وتضع خططها حسب تلك العوامل والتي نذكر منها²:

- امتلاك المعلومات الاستراتيجية والذي يعتبر شرطاً أساسياً لمتابعة الأعمال التجارية الدولية خاصة المعلومات المتعلقة بالسوق أو البلد المستهدف.

- برامج الدعم الحكومية تعتبر مصدر لمزيد من المزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي كضمان لمصادقية المؤسسة ومصدر ثقة للمفوضين الأجانب. خاصة إذا شمل الدعم الجانب المالي والمعلوماتي.

- الحصول على الموارد الأولية: من المهم ضمان مصادر الإمداد وجودتها للمؤسسات التي تسعى إلى تدويل أنشطتها نظراً لندرة أو صعوبة الوصول إلى بعض المواد على المدى المتوسط والبعيد، بالإضافة إلى تقلب أسعارها.

عوامل فشل تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعود أسباب فشل التدويل إلى:

عوامل قانونية: تتمثل في خطر صدور تشريعات تتعاكس مع بعض أو أهداف المؤسسة مثل التعريفات الجمركية، التعامل مع النقد الأجنبي.

عوامل اقتصادية: مثل مخاطر أسعار الصرف، أسعار الفائدة، التضخم، مخاطر الائتمان.... إلخ.

عوامل تجارية: عدم دفع العميل لمشترياته في حالة البيع الآجل.

- نقص التمويل بأسعار الموارد الأولية وارتفاع أسعارها.

- ضآلة النسب المحققة في حالة التصدير والتي لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل نشاط المؤسسة بالعملية الصعبة.

- غياب الهياكل التي تتكفل بوظيفة تدويل المؤسسة وانعدام قنوات التوزيع ذات الطابع خدمات ما بعد البيع.

عوامل ثقافية: تنجم هذه العوامل عن الاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي. والتي تؤثر على تدفق المعلومات وصنع القرار في المعاملات الدولية.

¹ - ركمية، فارس. عوامل نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2022. ص198.

² - نفس المرجع. ص 194-195-196.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

عوامل أخرى: تتمثل في: المنافسة غير متكافئة في الكفاءة، التكنولوجيا، الإدارة، التسويق..... الخ.

- عدم وجود نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية سواء في المؤسسة أو بلد تواجد المؤسسة.
- عدم توافق المنتجات الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية للجودة، وينطبق الأمر كذلك على الخدمات¹.
- تخوف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعريض أمان العمل إلى مخاطر المشاركة في السوق العالمية أو الاستثمار الخارجي.
- الخبرة غير كافية للموظفين أو مالِك ومسير المؤسسة، ونقص القطاعات المعنية يؤدي إلى مشكلات منها عدم الاستعداد المنظم لممارسة النشاط الخارجي.
- تذبذب المعلومات الخاصة بالمؤسسة وقصور الضمانات اللازمة لتأمين العمل.
- إساءة تقدير المخاطر المتعلقة بالتدويل.
- نقص التخطيط الاستراتيجي والفقر في حجم المعلومات وتحليلها².

التدويل من خلال التجارة الإلكترونية هو نوع الاستراتيجية التي تتوافق مع عصر المعلومات والعولمة. فمن ناحية تنطوي التجارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إجراء المعاملات التجارية على قواعد البيانات الإلكترونية. ومن ناحية أخرى تتمتع التجارة الإلكترونية بطبيعتها بأهمية عالمية، لأنها تندمج في جميع مكونات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهي موجهة بشكل خاص إلى البيئة المحلية مع الشمول الإقليمي والعالمي³.

المطلب الثاني: انعكاسات سلاسل القيمة العالمية والتجارة الإلكترونية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الانعكاسات العالمية للتغيرات الاقتصادية برز مؤخرًا متغيرين تأثرت المتغيرات الاقتصادية ككل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة أولهما سلاسل القيمة العالية التي أصبحت الطريقة الجديدة للتدويل أو الحصول على الموارد، أما المتغير الثاني هو التجارة الإلكترونية حيث لقت رواجًا واسعًا وأصبحت معظم العمليات التجارية تتم من خلالها، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب من خلال معرفة أهميتهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: انعكاسات سلاسل القيمة العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ - جباري، شوقي. حمزة العوادي. تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح وخاطر الفشل. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.

العدد 04 (جامعة ورقلة: ديسمبر 2013). ص 116-117-118.

² - شاوف، مالكوم. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة. ترجمة: طارق عبد البارى وأمل محي الدين. الطبعة الأولى. القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر. 2009. ص 38-39.

³ - Mihaela, Gabriela Belu, Ioan Popa, Radu Filip. The Impact of Globalisation on Small and Medium Enterprises: The Romanian Experience. The Romanian Economic Journal. No: 70. (December 2018). p45.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

سلاسل القيمة العالمية هي سلاسل تشمل الأنشطة على طول سلاسل القيمة العالمية من مفهوم والتصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والبيع بالتجزئة والبحث والتطوير وقد تشمل حتى إدارة النفايات وإعادة التدوير، اعتماداً على احتياجات الصناعة، يؤدي كل رابط في السلسلة نشاطاً، وتضيف المؤسسات المختلفة قيمة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج أو الخدمة، أدت تقنيات النقل والمعلومات والاتصالات إلى تسهيل التقسيم المكاني لسلاسل القيمة. وفقاً لذلك يمكن تحديد موقع عملية إنتاج معينة في منطقة جغرافية معينة بسبب المزايا التنافسية للموقع، بالإضافة إلى دمج العديد من المواقع منخفضة التكلفة في سلاسل القيمة العالمية في صناعات مختارة كثيفة العمالة¹.

بشكل عام تضع الشركات متعددة الجنسيات الشروط في سلاسل القيمة العالمية، وتحكم العديد من موردي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن سلاسل القيمة في الواقع أكثر تعقيداً حيث قبل الدخول في علاقة عمل ستقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقييم موردي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث القوة المادية والليونة والمرونة والمعايير والشهادات، ومستوى تكنولوجيا المعلومات المنتج والعناصر المتعلقة بالسلامة المالية، والقدرة الإنتاجية، والمرونة والمعايير والشهادات، ومستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمليات التجارية... إلخ تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى مراعاة العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في نجاح علاقة العمل على المدى الطويل. فتشير العوامل الداخلية إلى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على إجراء تقييم أداء لموردي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع برامج تطوير الموردين. تشير العوامل الخارجية إلى وجود بيئة صديقة للأعمال، وتوافر البنية التحتية المادية والمعلوماتية².

أنواع سلاسل القيمة العالمية: تعرض سلاسل القيمة العالمية أشكالاً مختلفة من التنسيق تختلف الطريقة التي يتم بها تنسيق الأنشطة في السلسلة اختلافاً كبيراً. يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية "مدفوعة بالمشتري" أو "مدفوعة بالمنتج" سلاسل السلع التي يحركها المنتج هي تلك التي يلعب فيها المصنعون الكبار دوراً مركزياً في تنسيق شبكات الإنتاج. هذه سمة من سمات الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا مثل السيارات والطائرات وأجهزة الكمبيوتر... إلخ. تشير سلاسل السلع التي يقودها المشترون إلى تلك الصناعات التي يلعب فيها كبار تجار التجزئة والمستهلكين والمؤسسات المصنعة ذات العلامات التجارية دوراً محورياً في إنشاء شبكات إنتاج لامركزية في مجموعة متنوعة من البلدان المصدرة، والتي تقع عادة في البلدان النامية. مثل صناعة الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأدوات المنزلية... إلخ³.

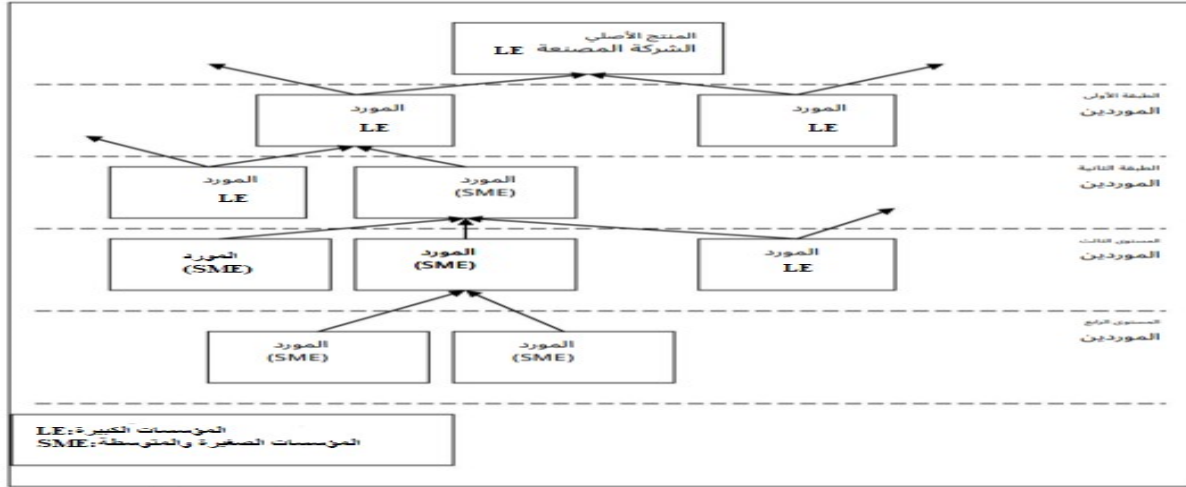
¹ - UNITED NATION. Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains. United Nations Conference on Trade and Development. New York and Geneva. (2010). P11.

² - Zhang, Yuhua. "Integrating SMEs into Global Value Chains: Policy Principles and Best Practices." Asia-Pacific Economic Cooperation Secretariat. No: 6(.May 2014). p04.

³ - UNITED NATION. Opcit. P11.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (I-3): هيكل عملية تصنيع المنتج من خلال عملية تدويل في سلاسل القيمة العالمية



Source: Hank, Lim, Fukunari Kimura. The Internationalization of Small and Medium Enterprises in Regional and Global Value Chains. Report of Asian Development Bank Institute. No: 231. (2010). P12.

الشكل السابق يوضح العملية الإنتاج في سلسلة القيمة العالمية، حيث تمر عملية الحصول على الموارد بموردين كثر قد تتم من خلالها عملية نصف التصنيع وما يلاحظ كذلك أن أغلبية الموردين الأولين هم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتدخل لاحقا المؤسسة الكبيرة.

أهمية النشاط في سلاسل القيمة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن أن تتم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية بطريقتين، إما عن طريق التصدير مباشرة إلى بلد يعد أيضا جزءا من سلسلة الإنتاج والتوزيع أو عن طريق التصدير بشكل غير مباشر من خلال بيع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل شركة مصدرة أكبر¹.

لذا تكمن أهمية المشاركة في سلاسل القسمة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- تمنحهم ميزة تنافسية على المؤسسات الكبرى في الأسواق الدولية؛
- تسمح سلاسل القيمة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتخصص في قطاعات محددة من الإنتاج؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم مدخلات وإمدادات متخصصة، مثل هذه المناورة تمنحهم فرصة غير مباشرة للتغلب على التكاليف المتعلقة بالتجارة والحواجز التي تحول دون التدويل، ولأن يصبحوا مصدريين من خلال مؤسسات أكبر؛

¹ - Mohammed Sqalli Houssaini, Jean Jeaslin Decossa, Aya Slaoui. "INTERNATIONALIZATION OF SMEs: BETWEEN GLOBAL VALUE CHAINS AND E-COMMERCE." International Journal of Small and Medium Enterprises. Vol. 3. No: 2. (2020). P 09.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا تحقيق مكاسب عالية من خلال الارتباط بسلاسل القيمة الدولية بالاستفادة من المدخلات والتقنيات الأجنبية الأرخص، ثم زيادة إنتاجيتها وبالتالي زيادة مبيعاتها المحلية والدولية؛
- الشركات متعددة الجنسيات ومورديها المحليين الأصغر داخل سلسلة التوريد الدولية تميل إلى زيادة انتشار المعرفة والتكنولوجيا المستمدة من المستثمرين الأجانب¹.

التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دخول سلاسل القيمة العالمية: هناك العديد من الأسباب التي قد تمنع المؤسسات في الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

- الافتقار إلى معلومات شاملة وفي الوقت وعدم اتساق المعلومات المتاحة بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاختلافات في التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص المهارات والخبرة في التنظيم وضعف ثقافة الابتكار؛
- نقص الموارد المالية وصعوبة الحصول على التمويل، حيث تعتبر البنوك تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مخاطر عالية وجدارة ائتمانية منخفضة بسبب عدم وجود ضمانات كافية؛
- نقص الدعم الفني والتدريب والتكنولوجي، حيث أن التكنولوجيا المستخدمة غير متطورة، فضلاً عن عدم توفر المواصفات الفنية المطلوبة في منتجاتها؛
- عدم وجود المهارات اللازمة في الكوادر البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل المهارات الإدارية، وتحديد احتياجات السوق، والتسويق، والتوزيع، والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى عدم مطابقة الإنتاج المعايير والمواصفات الدولية؛
- الأزمات الاقتصادية التي تحدث في السوق والبلدان، حيث تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المورد لخطر فقدان أعمالها إذا كانت تعتمد فقط على عميل واحد من الشركات متعددة الجنسيات².

ثانياً: انعكاسات التجارة الإلكترونية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التجارة الإلكترونية هي مجموعة عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الانترنت، وتشمل هذه التجارة تبادل المعلومات وصفقات السلع الاستهلاكية والتجهيزات، وكذا خدمات المعلومات المالية والقانونية... إلخ، وتستعمل هذه التجارة مجموعة من الوسائل لإتمام الصفقات مثل الفاكس، الهاتف، الانترنت والشبكات المعلوماتية³.

1- Zachariadis Ioannis. "Global and regional value chains Opportunities for European SMEs' internationalisation and growth". European Parliamentary Research Service. (February 2019). pp 6- 7

2- Aldawsari, Abdullah. "Global Value Chains and Small and Medium Enterprises: Challenges and Growth in the Developing Countries." Information Sciences Letters. volume 11. Issue 5. July 2022. p 1686.

3 - بوالفول، هرون. "التجارة الإلكترونية كأداة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية". دراسات اقتصادية. المجلد 03. العدد: 01. جامعة الجلفة: فيفري 2009، ص 112.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

أنواع التجارة الإلكترونية: للتجارة الإلكترونية عدة أنواع منها:

التجارة الإلكترونية ما بين المؤسسات Business to Business (B2B): هذا النوع من التجارة الإلكترونية تتم فيه المعاملات السوقية بين المؤسسات التجارية، ويشكل هذا النوع أغلب المعاملات التجارية الإلكترونية¹.

التجارة الإلكترونية ما بين المؤسسات والمستهلك Business to Consumer (B2C): هذا النوع من التجارة معني بشكل أساسي بعمليات البيع المباشر بين المؤسسات والمستهلكين، حيث يتم البيع مباشرة للمستهلكين².

التجارة الإلكترونية ما بين المستهلكين Consumer to Consumer (C2C): هذا النوع من التجارة الإلكترونية يتم في العادة بين المستهلكين، حيث يقوم أحد المستهلكين بعرض ما يرغب في بيعه عبر الشبكة العالمية للمعلومات، وعليه يقوم من يرغب بشراء المنتج المعروض بالاتصال مباشرة بالبائع³.

الفوائد التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للتجارة الإلكترونية عدة فوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- التحكم في الروابط مع مورديها وشركاء التوزيع، وزيادة خدمات العملاء بشكل كبير؛
- تمكين الوصول السهل إلى السوق العالمية، وإجراء أبحاث سوقية مناسبة وفعالة، وإزالة وسطاء الأعمال، وخفض تكاليف المعاملات وخلق القيمة؛
- التحكم في تكلفة الأعمال من خلال خفض المعاملات والمصروفات التجارية الإجمالية إلى مستوى مناسب لتنفيذ المبيعات والمشتريات والتوزيع؛
- استخدام التجارة الإلكترونية يقلل التكلفة التنظيمية بشكل كبير من خلال تقليل تكلفة إجراء قدر كبير من العمل.
- توسيع السوق: تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لممارسة الأعمال التجارية الإلكترونية في الوصول إلى سوق كبير من المستهلكين المحتملين الذين لم يعودوا ملزمين بقيود الموقع الفعلي أو الوقت. حيث تكون المنتجات متاحة بسهولة للمستهلكين في جميع الأوقات⁴.

1 - بوالقول، هرون. مرجع سبق ذكره. ص 113.

2 - جمال، قاسم حسن، محمود عبد السلام. التجارة الإلكترونية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2021. ص 10.

3- نفس المرجع. ص 10.

4- Boachie, Emmanuel. " Importance of E-Commerce on Small and Medium Enterprises (SMEs) In Ghana. International Journal of Trend in Research and Development. Volume 3. (Aug 2016). pp 448 -449.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

أهمية التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهميتها في:

- توفير الوقت: نظرًا لاستخدام البيئات الافتراضية وتحسين المعلومات المرئية، يتم تقليل وقت الحصول على المعلومات بشكل كبير مقارنة بالطرق التقليدية.
- تقصير المسافة بين المؤسسة والعميل: توفر التجارة الإلكترونية روابط مباشرة بين العملاء والموردين والموزعين بالإضافة إلى تسهيل المعاملات ونقل المعلومات.
- سلسلة التوريد المحسنة: يمكن للتجارة الإلكترونية تحسين كفاءة سلسلة التوريد من خلال توفير معلومات كاملة عن قابلية استخدام المنتج ومستويات المخزون وحالة الشحن ومتطلبات الإنتاج.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الاقتصاد العالمي من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في البحث عن المعلومات والاتصالات والتسويق العالمي¹.
- يمكن تنفيذ التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مما يوفر فرصًا للمشاركة في التجارة الدولية والعمليات الاقتصادية العالمية. وفي الوقت نفسه يؤدي إلى خلق مكانة مرموقة في السوق الدولية.
- يسهل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويخلق فرص عمل من خلال ابتكار نماذج الأعمال فالتجارة الإلكترونية تكسر حواجز وصعوبات الوصول إلى الأسواق العالمية، وتوفر أيضًا فرصًا للتعاون مع المؤسسات في جميع أنحاء العالم وتحصل على مزيد من المعلومات حول احتياجات السوق العالمية².

عوائق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني التجارة الإلكترونية: يمكن تقسيم العوائق التي تحول دون قبول التجارة الإلكترونية إلى عوامل داخلية وخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما العوامل الداخلية فهي كالتالي³:

- قلة الوعي والمعرفة بالتجارة الإلكترونية، ونقص المهارة والوقت للتحري عن التجارة الإلكترونية وتنفيذها؛
- رهاب التكنولوجيا، ومخاوف تتعلق بالأمن والخصوصية؛
- ضعف إدارة الأعمال بشكل عام، والافتقار إلى المنظور الاستراتيجي؛
- ارتفاع معدل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

¹ - Thai Binh, Dang.. "Research on the application of e-commerce to small and medium enterprises (SMEs): the case of India." International Journal of Economics and Management. Vol 1. Issue (4). 2019. P17

²-Ibid. P17

³- Ronald Pease. Wayne. Michelle Rowe. E-COMMERCE AND SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs) IN REGIONAL COMMUNITIES. Chartered Institute Of Marketing Conference. Sydney, Australia. (20 to 22 Aug 20003). p03.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

هناك عدد من الحواجز الخارجية التي تعيق دون الدخول في التجارة الإلكترونية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين أهم هذه الحواجز الخارجية ما يلي¹:

- عدم وجود مشورة ومساعدة يسهل الوصول إليها مستقلة وغير مكلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- قضايا المصادقة الإلكترونية، والافتقار إلى البنية التحتية للاتصالات؛
- يُنظر إليها على أنها تشتت الانتباه عن الأعمال الأساسية، والتكاليف والمخاطر المتصورة المرتبطة بها عالية؛
- عدم إدراك فواها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفردية .

المطلب الثالث: انعكاسات جائحة كورونا (COVID 19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جائحة كورونا عبارة عن وباء سريع الانتشار وشديد الاتساع تجاوز الحدود الدولية في غضون وقت قصير جدا الأمر الذي أسهم بدوره في التأثير على الأفراد في العديد من دول العالم، تعددت آثاره وتنوعت انعكاساته على مختلف المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية، كما وتطلبت الجائحة توفر العديد من الإمكانيات والجهود الكبيرة على المدى الطويل نسبيا لمواجهتها والعودة لوتيرة الحياة الطبيعية بشكل تدريجي².

كما يعتبر الضرر الاقتصادي الذي أحدثه وباء كورونا في بضعة أسابيع تجاوز ما أحدثته الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على مدى ثلاث سنوات، وهو ما أدى إلى مرحلة صعبة على كل المستويات مر بها العالم في فترة الوباء، وقد إمتد أثرها إلى ما بعد انحسار الوباء وسيحتاج العالم إلى سنوات للتعافي³.

المخاطر والتحديات التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب جائحة كورونا:

هناك اجماع واضح على أن أكثر من تضرر من الجائحة هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الضرر الذي تأتي أساسا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود المفروضة على السفر والتنقل بالإضافة إلى احجر المفروض على الناس في أغلب الدول، وهو ما أدى إلى توقف كلي أو جزئي لأنشطة نسبة كبيرة من المؤسسات، وبالتالي وجدت نفسها في صراع من أجل البقاء⁴. وفيما يلي سنوضح المخاطر والتحديات التي واجهت المؤسسات مع التعرض للسياسات والإجراءات المتبعة لحمايتها خلال فترة الجائحة.

¹ - Ronald Pease. Wayne. Michelle Rowe.Opcit. P03.

² - سلاطنة، ابتسام. شريف غياط. "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19) المستجد) محليا، عربيا وعالميا". مجلة المنهل الاقتصادي. المجلد 05. العدد:01. (جامعة الوادي: ماي 2022)، ص 93.

³ - نادر، فواز، هند البنداري. "أثر جائحة كورونا على استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" دراسة نظرية". Sohag Journal of junior Scientific Researchers. المجلد 03. العدد: 04. (جامعة طنطا الغربية: مارس 2023)، ص 10.

⁴ - نادر، فواز، هند البنداري. مرجع سبق ذكره. ص10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تراجع طلب وتحديات السيولة: انخفض الطلب بشكل كبير منذ انتشار الجائحة. ووفقا لحوالي 15 دراسة استقصائية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، واجهت أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفعل خسائر فادحة في الإيرادات، وقد أسفرت هذه العوامل مجتمعة عن جعلها في موقف صعب للغاية، في حين واجهت العديد منها خطر الإغلاق الدائم¹.

العمليات التشغيلية: عدم توافر مواقع العمل وتعطل في العمليات الرئيسة وزيادة المخزون ومنه زيادة تكاليف التخزين.

التدفقات المالية: صعوبة إدارة السيولة والتحصيل واضطراب العلاقات مع العملاء بسبب المديونية².

سلاسل التوريد والعمليات غير المرنة: نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكييف سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج بسرعة، فالجائحة زعزعت سلاسل التوريد ما أسفر عن افتقار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد التي تحتاج إليها للحفاظ على عملياتها قائمة، إضافة إلى ذلك أسفرت الإجراءات التي كان الهدف منها الحد من انتشار المرض إلى زعزعة عمليات إنتاجها. فضلا عن أن مصانع للمؤسسات صغيرة غير مصممة للإجراءات التباعد البدني ولا تمتلك الخبرة والموارد اللازمة لإعادة تنظيم عملياتها بسرعة³.

الأمن السيبراني: أدى العمل من المنزل خلال الجائحة إلى تشكل فرصة كبيرة لنشاط قراصنة المعلومات، فالأجهزة المنزلية ليست بدرجة تأمين أجهزة العمل. كما أن إدارة تكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن الأمن السيبراني للمؤسسة لن تستطيع الإشراف الكامل على كل موظفي المؤسسة للتأكد، فضلا عن ضعف ثقافة الأمن لدى الكثير من الأفراد⁴.

التأثير على التكاليف: ترتب على الصدمة المرتبطة بالجائحة آثار على التكاليف ويتعلق الأمر بنوعين من التكاليف: الأول تكاليف الخسائر المترتبة عن الإصابة، والثاني تكاليف الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس والذي يتطلب تغييرات في العمل. وفي حالة الاستجابة بتخفيض الإنتاج فإن تكاليف العمالة ورأس المال غير المستغلة بشكل كاف تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يفوق المؤسسات الكبرى⁵.

¹ - الباز، عبد العزيز، وآخرون. إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية. مكنزي آند كومباني. (يونيو 2020). ص 02.

² - بريس، خالد. "أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتمية اندماجها في التجارة الإلكترونية في الجزائر". مجلة اقتصاد المال والأعمال. المجلد 06. العدد: 02. (جامعة الوادي: ديسمبر 2021)، ص 193.

³ - الباز، عبد العزيز. مرجع سبق ذكره. ص 02.

⁴ - بريس، خالد. مرجع سبق ذكره. ص 193.

⁵ - مزبان، عبد الغفور. "استجابة السياسات لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19 - عمى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد الثامن. العدد: الثاني. (جامعة أم البواقي: ديسمبر 2021)، ص 81.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

قدرة المقاومة: قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار والمقاومة هي أكثر تقييداً من المؤسسات الكبرى، باعتبار عقبات الحصول على رأس المال، لذلك كان هناك آثار سلبية أدت إلى لتقليص مدة حياة المؤسسات القائمة وتهدد الجديدة¹.

مشكل التمويل: مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لا تملك المؤسسات الصغيرة إلا هوامش أمان نقدية ضعيفة، وتعتمد في الأساس على القروض قصيرة الأجل والأرباح المحتجزة. وإزاء هذه الأزمة تواجه نقصاً حاداً في التدفق النقدي مع القليل من خيارات التمويل. خاصة وأن البنوك تواجه ضغوطاً حيث تلجأ المؤسسات الكبيرة لخطوط الائتمان لدى البنوك حتى تدعم احتياطياتها النقدية. وتسعى البنوك إلى خدمة كبار العملاء أولاً، وبالتالي فسوف تُترك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتواجه خطر الإغلاق².

العرض: شهدت المؤسسات انخفاضاً في المعروض والعمالة، حيث أدت تدابير احتواء المرض عن طريق الإغلاق والحجر الصحي إلى الانخفاض الشديد في الإنتاج والعمل. علاوة على ذلك تعطل سلاسل التوريد مما يؤدي إلى نقص في السلع والسلع الوسيطة³.

الطلب: أثرت الخسارة المفاجئة للطلب والإيرادات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى قدرتها على العمل وسببت نقصاً حاداً في السيولة. علاوة على ذلك يعاني المستهلكون من فقدان الدخل، مما يقلل بدوره من الإنفاق والاستهلاك. وتفاقمت هذه الآثار بسبب تسريح العمال وعدم قدرة المؤسسات على دفع الرواتب⁴.

أثرت هذه التغيرات المختلفة على المؤسسات الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ومع ذلك فإن درجة تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان شديداً بشكل خاص بسبب ارتفاع مستويات الضعف وانخفاض المرونة المرتبطة بحجمها⁵.

نهج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع كوفيد-19:

في الأيام الأولى للوباء استجابت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم بطرق متشابهة. فقد اتخذت خطوات لحماية الموظفين والعملاء من العدوى، كما سعت العديد من المؤسسات للحصول على دعم من الحكومة ومجموعات

¹ - مزيان، عبد الغفور. مرجع سبق ذكره. ص 81.

² - كينيث، كانغ، تشانغ يونغ ري. تعافي آسيا بعد فيروس كورونا- امداد مؤسسات الأعمال الصغيرة شريان الحياة "مهما كان المطلوب". 23 أبريل

2023. .imf.org. (09-10-2023). <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/23/blog042320>.

. apd-a-post-coronavirus-recovery-in-asia

³ -OECD. CORONAVIRUS (COVID-19): SME POLICY RESPONSES. 2020.oecd.org. 22- 8 -2023.

<https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/coronavirus-covid-19-sme-policy-responses-04440101/#section-d1e158> .

⁴ - Ibid.

⁵ - Ibid.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الصناعة وشبكات دعم الأعمال. فيما عدا هذه المهام الفورية المشتركة تباينت المؤسسات في استجاباتها، فقد اعتمد البعض استراتيجيات التراجع من خلال سحب أصولهم حتى تمر الأزمة أو تسريح الموظفين أو بيع الأصول أو تحمل ديون جديدة وكل ذلك قد يضر بقدرتها على البقاء على المدى الطويل¹. واتبعت مؤسسات أخرى استراتيجية المرونة من خلال تقليص أو تعديل أعمالها بشكل مؤقت بطريقة تسمح لها باستئناف عملها بكامل طاقتها في وقت لاحق، استلزمت المرونة أثناء الجائحة لتنفيذ استراتيجيات مثل تحويل تشكيلة المبيعات إلى قنوات عبر الإنترنت، أو الاستعانة بموردين جدد أو تعلم كيفية العمل عن بعد².

الاستجابات والسياسات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة كوفيد-19

لقد سلطت الأزمة الصحية والاقتصادية الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، والتي تأثرت بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي المعطل وأفاق التعافي الغير مؤكدة وتدابير الاحتواء التي اتخذتها الحكومات³.

نفذت العديد من حكومات دول العالم برامج للتصدي لكل من العواقب الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا، واختلف حجم هذه الاستجابة حسب الطبيعة الاقتصادية لكل بلد. فقد تم تقدير الحوافز المالية التي قدمتها الحكومات بحوالي 9,6 ترليون دولار أمريكي وقد كانت معظم هذه الحوافز موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وهي على شكل قروض ميسرة ودعم ائتماني، ففي المنطقة العربية بلغت قيمة التحفيز المالي الحكومي حوالي 102 مليار دولار، وجهت حوالي 40% منها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴. بالإضافة إلى هذه الحوافز المالية هناك سياسات أخرى انتهجتها الدول من بينها:

__ تدخل البنوك المركزية لدعم الإقراض من خلال تمكين البنوك التجارية من تقديم المزيد من القروض لهذه المؤسسات؛

__ تخفيف قيود السيولة، تم اتخاذ بعض الإجراءات المساعدة على ذلك منها تأجيل دفع الضرائب ومستحقات الضمان الاجتماعي والتأمين، بالإضافة لإعفائها من دفع فواتير المياه، الكهرباء، الغاز والإيجار كما هو الحال في فرنسا. وقد شملت في بعض الحالات الإعفاء من الضرائب ووقف الديون؛

¹ - مركز التجارة الدولية. كوفيد:19- الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة. مداخلة ضمن الحملة السنوية ليوم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. الأمم المتحدة. (نيويورك: 27 جوان 2020). ص 06.

² - مركز التجارة الدولية. مرجع سبق ذكره. ص 06.

³ - OECD. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أكتوبر 2020. ص 24.

⁴ - اليمين، سعادة. "تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الأثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. المجلد 05. العدد: 02. (جامعة جيجل: ديسمبر 2021). ص 218.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

-الإقراض المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسات المملوكة للدولة، أو من خلال تمديد أجال دفع قروضها البنكية، أو حتى اللجوء لمنحها قروضا بدون فائدة لتتمكن من تسيير أمورها، أو تقديم تسهيلات مصرفية وجدولة القروض البنكية

__تقديم منح وإعانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعويض النقص الحاد في مداخيلها؛

__ ميل متزايد نحو الاعتماد على وسطاء التمويل غير المصرفي في مزيج دعم السياسات¹؛

-إنشاء صناديق تمويلية : كصناديق التعويض عن البطالة و صناديق تمويل للاستجابة للظروف الطارئة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بالخصوص؛

-دفع رواتب القطاع الخاص : بعض الدول كالسعودية، البحرين، اتجهت لدعم القطاع الخاص، بتقديم مساعدات مالية لتمكين المؤسسات من دفع أجور عمالها لتفادي تسريحهم الأمر الذي يزيد من حجم الأزمة².

السمات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز كوفيد-19 وتعايش بعد الأزمة

المرونة: مرونة الأعمال ساعدت المؤسسات على الخروج من الأزمات وقللت من احتمالات الإفلاس، كما ساعدت على التنوع وإقامة آليات للتمويل الاحتياطي والمساهمة في زيادة مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في سلاسل التوريد الدولية ستكون علاقتها المرنة بالمشتريين والموردين مهمة أيضا بدرجة كبيرة³.

الرقمنة: أثناء عمليات الإغلاق، تحولت أجزاء كاملة من اقتصادات العالم إلى منصات رقمية، من خلال العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية، لم تكن الرقمنة اختيار بل واقع حتمي لبنية الأعمال الجديدة بعد الأزمة⁴.

الشمول: سلط كوفيد19 الضوء على أولئك المحرومين اقتصاديا مثل عمال القطاع غير النظامي، والعاملين في المؤسسات الصغيرة. ستسنع الفرصة الآن بإعادة بناء النظام بطريقة لا تترك أحدا يتخلف للحفاظ على الاقتصادات المفتوحة⁵.

1 - مزيان، عبد الغفور. مرجع سبق ذكره. ص84-85.

2 - بولحبال، أسماء. ناصر شارفي. "التداعيات الاقتصادية لجائحة "كوفيد91" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الاقتصاد والتنمية

البشرية. المجلد21. العدد:1. (جامعة البليدة 2: ديسمبر 2021)، ص70.

3 - مركز التجارة الدولية. مرجع سبق ذكره. ص08.

4 - نفس المرجع. ص08.

5 - نفس المرجع. ص08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الاستدامة: أعادت المؤسسات الصغيرة فتح أبوابها من جديد في عالم أعيد تشكيله بسبب الوباء. ستحدد مرونة هذا النظام الإيكولوجي إلى حد كبير مستقبل الاستدامة التي ستضل مهمة في الاقتصاد العالمي¹.

المبحث الرابع: تطور أبعاد تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة للاستجابة إلى فيروس كورونا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من البيئة الاقتصادية المتغيرة، أظهر استطلاع لرأي تم إجراؤه بين جمعيات الأعمال وغرف التجارة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال صيف 2020 أن 88% من المشاركين يعيدون التقييم أو يتخذون خطوات لتغيير الخطوات التحول الرقمي الخاص بهم وتسريع مبادرات التشغيل الآلي. أعلن حوالي 93% منهم إجراءات تغيرات على سلسلة التوريد العالمية الخاصة بهم وبناء سلال توريد محلية أو الإقليمية لإنشاء شبكات رقمية تعتمد على البيانات من أجل الاستجابة للأزمات وإجراء الإصلاحات².

المطلب الأول: تأثير الرقمنة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقمنة تعني التغييرات الأساسية في طريقة تنفيذ العمليات التجارية ووظيفة نماذج الأعمال، والتي يتم تنفيذها على أساس المعرفة الجديدة المكتسبة من خلال أنشطة الرقمنة ومن ناحية أخرى فإن الهدف من الرقمنة هو إنشاء وتقديم قيمة جديدة للعملاء، وليس فقط تحسين ما تلقوه بالفعل من حيث التسليم³.

فوائد الرقمنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فوائد الرقمنة فيما يلي:

تحسين الكفاءة التشغيلية: يمكن للرقمنة تحسين العمليات من خلال توفير طرق وفرص جديدة للأعمال، حيث ستمكن الأدوات الرقمية الجديدة من تصميم وإدارة المشاريع والمبيعات مع الوصول إلى بيانات العملاء، كما ستمكن المؤسسات من إنشاء أو إعادة اختراع المنتجات والخدمات وفق احتياجات العملاء المحددة، مما يجعل العملية أكثر كفاءة⁴.

¹ - مركز التجارة الدولية. مرجع سبق ذكره. ص 08.

² - OECD. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مرجع سبق ذكره. ص 26.

³ - Agata Marcysiak , Żanna Pleskacz.. DETERMINANTS OF DIGITIZATION IN SMES. ENTREPRENEURSHIP AND SUSTAINABILITY ISSUES. Vol 9. No 1. (September 2021), p 302.

⁴ - CEFÉ International. Benefits of digitalization in SMEs. 2022. cefe.net. (30- 05 -2023). <https://cefe.net/2022/02/28/benefits-of-digitalization-in-smes/>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

بناء المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية: يمكن للرقمنة أن تزيد من قدرات التنبؤ لديها، وتبسيط عملياتها، وتقوي شبكتها مع الموردين العملاء، وتقليل تكاليف المعاملات، وجميع العناصر التي يمكن أن تؤثر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكيف مع الصدمات والضغوط الخارجية¹.

زيادة الإيرادات: يوفر تطور التكنولوجيا الرقمية والتواجد عبر الإنترنت فرصاً كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنمو وزيادة أرباحها، يمكن أن تؤدي المشاركة من خلال مواقع الويب الخاصة بالمؤسسة أو التحول إلى منصة تجارة إلكترونية إلى زيادة المبيعات، وذلك من خلال السماح بالوصول إلى عملاء جدد في الأسواق المحلية والخارجية².

إعادة تكوين مواردها للاستجابة للأزمات: أعادت التقنيات الرقمية تشكيل العمليات التجارية للمنتجات والخدمات فضلاً عن العلاقات بين المؤسسات مما قلل بشكل كبير من صعوبة وتكاليف تحويل الموارد. على سبيل المثال أدت تقنيات blockchain والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء إلى تقصير الوقت اللازم لإطلاق منتجات جديدة وتحويل الأعمال التجارية، وبالتالي تمكين المؤسسات من تعديل عملياتها بسرعة بتكاليف منخفضة³.

تعزيز تجربة المستخدم: تعني الاحتفاظ بالعملاء على المدى الطويل، لا يفتح التحول الرقمي ودعم التكنولوجيا المعلومات طرقاً جديدة فحسب، بل يوفر أيضاً استجابات أسرع وردود فعل فورية⁴.

تغيير الظروف التي تعمل بموجبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتيح التقنيات الناشئة مثل تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي (AI) و blockchain والطباعة ثلاثية الأبعاد تمايزاً أكبر بين المنتجات وتكاملاً أفضل لأنظمة سلسلة التوريد ونماذج الأعمال الجديدة التي تقصر المسافة والوقت إلى الأسواق. كما تتيح التقنيات الرقمية أيضاً خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بأنشطة السوق⁵.

تحديات التحول للرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

نقص المعرفة حول الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا: عدم الإدراك للفوائد التي تقدمها الخدمات التي تدعمها التكنولوجيا مثل التجارة الإلكترونية... الخ والتقنيات القادمة. كذلك العمل مع القوى العاملة التي تفتقر إلى التعرض لمنتجات

¹ - Shalem Investments. Digital transformation of SMEs. 2021. [snv.org](https://www.snv.org/update/digital-transformation-smes). (30 -05 -2023).

<https://www.snv.org/update/digital-transformation-smes> .

² - Pranjali, Singh. "IMPACT OF DIGITALIZATION ON SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN INDIA". PARIPEX - INDIAN JOURNAL OF RESEARCH. Vol 6. No: 4. (April 2017), P 469.

³ - Hai Guo and others. The digitalization and public crisis responses of small and medium enterprises: Implications from a COVID-19 survey. Frontiers of Business Research in Chin. Vol 14. No:19. (2020), P05.

⁴ - Centribal. Advantages of the digitalization of processes in SMEs. S. d. [centribal.com](https://centribal.com/us/advantages-of-the-digitalization-of-processes-in-smes/). (04- 06- 2023). <https://centribal.com/us/advantages-of-the-digitalization-of-processes-in-smes/>

⁵ - Kergroach, Sandrine. "SMEs Going Digital: Policy challenges and recommendations", Going Digital Toolkit Note, No. 15. (2021). https://goingdigital.oecd.org/data/notes/No15_ToolkitNote_DigitalSMEs.pdf, P 06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

وخدمات تكنولوجيا المعلومات وعدم القدرة على فهم التعقيد التكنولوجي هي من بين العوامل الرئيسية التي تمنع تبني المبادرات الرقمية¹.

فجوة المعرفة: مع الوتيرة السريعة للتغيير في التقنيات الرقمية، تواجه العديد من المؤسسات صعوبات في تحديد وقت الاستثمار، وإلى أي مستوى وفي أي مجال مبتكر. في كثير من الأحيان تعمل المؤسسات بمنطق الميزانية بدلا من منطق الاستثمار. فتعتبر الرقمنة عاملاً من عوامل التكلفة ولا يُنظر إليها على أنها فرصة بناء أعمال جديدة².

نقص المعرفة بالقدرات التكنولوجية الكامنة: إن تطور المؤسسات مقيد بسبب عدم كفاية المهارات الإدارية والوصول إلى المواهب الإدارية والمتخصصة. لذا لا تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية التي تمكنت من بناء علاقات تجارية قوية من خلال وسائل غير متصلة بالإنترنت إلى إنفاق المال والوقت على المنصات الرقمية³.

فجوة التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل للوصول إلى التمويل من القنوات المصرفية التقليدية، وخاصة لبرامج التحول الرقمي واسعة النطاق، فالمشكل قد يكون التكلفة العالية للتمويل أو القدرة المنخفضة على الربح. بالإضافة إلى افتقار البنوك إلى الخبرة اللازمة لتقييم المشاريع ذات الصلة القوية للذكاء الرقمي والاصطناعي، وبالتالي التركيز على مشاريع أكثر واقعية⁴.

إطار تنظيمي غير فعال: تثير البنية التحتية السيئة الخوف من أمن البيانات، يتم تعريف أمن البيانات على أنه الحماية من الوصول غير مصرح به للبيانات للتعديل أو الاتلاف أو الكشف للأخرين بدون إذن والتي قد يكون سببها البرامج الضارة والهجمات الإلكترونية. فعدم تنفيذ قوانين الصارمة القواعد ضد الجرائم الإلكترونية يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متخوفة من تبني التقنيات الرقمية⁵.

الرقمنة مفهوم واسع وشامل لكل التطورات التكنولوجية، والرقمنة تشمل العديد من العناصر تلك العناصر كلها تساهم في التطور الرقمي لكن من بين تلك العناصر سنختار 5 عناصر لدراسة تأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك العناصر متمثلة في: الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، تقنية البلوك تشين، والأمن السيبراني،

¹ - Phd Chamber Of Commerce & Industry And Mazars. Digitalization in SME Sector. Interactive Session On "Demystifying Retail – Go Digital". 2016. P07.

² - Innovation Finance Advisory at EIB Advisory. The digitalisation of small and medium enterprises in Ireland Models for financing digital projects. European Investment Bank. (March 2019). P09

³ - Pranjali, Singh. Opcit. P 469.

⁴ - Innovation Finance Advisory at EIB Advisory. Opcit. P09

⁵ - Phd Chamber Of Commerce & Industry And Mazars. Opcit. P07- 08

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

والسبب في اختيار هذه الخمس عناصر في رأي الباحثة أن هذه العناصر هي الأكثر تأثيراً على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالياً ومستقبلاً.

المطلب الثاني: تأثير عناصر الرقمنة (الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة من أهم العناصر التي ساهمت في إعطاء الأهمية الكبيرة للرقمنة، وهي من العناصر التي أحدثت نقلة نوعية في عالم التكنولوجيا خلاصة الذكاء الاصطناعي للفوائد والامتيازات التي قدمتها لتطوير التكنولوجيا وتسهيل المهام اليومية، وأصبح اتخاذ القرارات مدعوم بها أو مبني عليها كل حسب وظيفته. لذا من خلال هذا المطلب سنتعرف على هذه الثلاثة عناصر ونوضح فائدتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: الذكاء الاصطناعي

إن الذكاء الاصطناعي هو مجال فرعي لعلوم الكمبيوتر يشمل تطوير الأجهزة والبرامج الذكية، يهدف إلى تزويد بالقدرة على أداء وظائف مثل التفكير والتخطيط والتعلم والإدراك. كما يهدف إلى زيادة القدرات البشرية من خلال إنشاء اتصالات عبر التطبيقات المعقدة بين البشر وأجهزة الكمبيوتر والمعرفة والبيئة المادية¹.

أهمية الذكاء الاصطناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسباب التالية:

الصيانة التنبؤية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للصيانة التنبؤية، والتي يمكن أن تساعد المؤسسات على تجنب فترات التوقف المكلفة بسبب أعطال المعدات، فمن خلال مراقبة بيانات المعدات يمكن التنبؤ وإرسال تنبيهات إلى الموظفين لاتخاذ الإجراءات قبل حدوث التوقف².

اتخاذ القرارات التنظيمية: يمكن استخدام قدرة الذكاء الاصطناعي لمساعدة المؤسسات على اتخاذ القرارات التنظيمية والحصول على المعلومات والمعرفة المهنية. على سبيل المثال، يمكن للخوارزميات القائمة على الذكاء الاصطناعي إيجاد حلول

¹ - Muayad Younus, Ahmed, Muslim Najeeb Zaidan, Duaa shakir Mahmood." he Effect of Artificial Intelligence on Job Performance in China's Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs)". Spanish Journal of Innovation and Integrity. Vol 07. (2022), P 113.

² - Colin Koh. AI for SME. 2022. [linkedin.com](https://www.linkedin.com/pulse/ai-sme-colin-koh-%E8%A8%B1%E5%9B%BD%E4%BB%81-). (30- 05 -2023). <https://www.linkedin.com/pulse/ai-sme-colin-koh-%E8%A8%B1%E5%9B%BD%E4%BB%81->

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

مجدية لمشاكل القدرة التنافسية وجودة المنتج والمساعدة في تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق تحسين الجودة والتنمية الشاملة¹.

التسويق والمبيعات: تطبيق التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي لتحسين استهداف العملاء بناءً على عاداتهم وأنشطتهم عبر الإنترنت والمعاملات السابقة، فيساعد هذا في تقديم محتوى محدد للعملاء المحتملين مما يزيد من فرصة الشراء. كما أن خدمات الإعلان الرقمي بمساعدة الذكاء الاصطناعي تمكن المؤسسات من توقع احتياجات العملاء والتوصية بعروض محددة في الوقت الفعلي من خلال تحليل كميات كبيرة من البيانات، تمكن هذه البيانات المؤسسات من اكتساب نظره على أنماط سلوك العملاء وإنشاء إعلانات مخصصة وتقييم أثرها. كما يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى ارتفاع معدلات التحويل وخدمات العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منصات التسويق والمبيعات لزيادة عدد العملاء والربحية².

تنظيم وتسيير عملية الإنتاج: حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في تنظيم ومراقبة العملية الإنتاجية من خلال: توقع قدم الآلات لإجراء الصيانة الوقائية على أساس التحليلات التنبؤية، وترقية المعدات القديمة بأجهزة الاستشعار وقدرات التشغيل الآلي. كذلك يساعد في توقع الطلب على المخزون الجديد، وأتمتة المهام الروتينية. وأيضاً يساعد في إدارة عملية ووصف الحلول في حالة حدوث مشاكل. كما يستخدم للإعلام عند حدوث شيء ما خلال العملية الانتاجية³.

إدارة المخزون: إدارة المخزون هي إحدى المهام المعقدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة لمؤسسات البيع بالتجزئة. باستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن لتجار التجزئة تتبع وإدارة المخزون بفعالية وكفاءة، حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في شراء المواد ومناولة المواد والتخزين وتحسين الإنتاجية وصيانة المخزون⁴.

التنبؤات والتسعير والتدفق النقدي: تسهل خوارزميات التسعير المدعومة بالذكاء الاصطناعي التسعير المخصص حيث يحدد الذكاء الاصطناعي الارتباطات بين السعر والمبيعات لمراقبة تغيرات الأسعار لتمكين التسعير الديناميكي في الوقت الحقيقي، وتحسين الاستجابة للطلب. علاوة على ذلك يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف الانحرافات في الأسعار، مثل أخطاء التسعير غير المرئية للعملاء مما يسمح بإجراء التغيرات السريعة في الأسعار للتكيف مع البيئة. كذلك يساعد على

¹ - Xiaoqian Lu , Kumud Wijayaratna, Yufei Huang and Aimei Qiu.” AI-Enabled Opportunities and Transformation Challenges for SMEs in the Post-pandemic Era: A Review and Research Agenda”. Frontiers in Public Health. Vol 10. (April 2022), P05.

² - Drydakis, Nick. “Artificial Intelligence and Reduced SMEs' Business Risks. A Dynamic Capabilities Analysis During the COVID-19 Pandemic”. Global Labor Organization (GLO). GLO Discussion Paper.No. 1045. (2022). P 07.

³- Casalaina ,Marco. Artificial intelligence for SMEs Getting started with practical applications of AI. Vistage Worldwide organization. 2018.p 4.

⁴- Drydakis, Nick. Opcit.p 08

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التعلم من البيانات الواردة وتعديل توقعاتها استنادًا إلى الفهم المستمر، مما يؤدي إلى زيادة دقة توقعات الأرباح والتغيرات الملحوظة فيها. كذلك تعظيم التدفق النقدي من خلال وضع تنبؤات الأموال مسبقًا، ومنع مخاطر السيولة، وتقليل التأمين المخاطر، واكتشاف الشذوذ في البيانات المالية، وتعديل استراتيجيات الاستثمار ومراقبة المخاطر¹.

صنع القرار: تتيح الحلول المخصصة القائمة على الذكاء الاصطناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحليل البيانات واستخراج معلومات مهمة معينة المساعدة في صنع القرار².

جعل الخدمات اللوجستية أكثر ذكاء: تتمتع الخدمات اللوجستية باستخدام الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التعامل مع مجموعة واسعة من المتغيرات مثل إدارة الموارد، وتحسين المسار والتتبع الذكي. كما تولد عمليات سلسلة التوريد حجمًا ضخمًا من البيانات كل يوم سواء كانت منظمة أو غير منظمة، بمساعدة الذكاء الاصطناعي يمكن استغلال هذه البيانات للتنبؤ بالطلب الدقيق، مما يسمح للمؤسسات بأن تكون أكثر استباقية³.

تعزيز الأمن الإلكتروني: يساعد الذكاء الاصطناعي من خلال المراقبة النشاط في تحسين الأداء الأمني والحماية الشاملة من عدد متزايد من التهديدات السيبرانية المعقدة، بالإضافة إلى ذلك يمكن من اكتشاف مختلف التهديدات السيبرانية مثل هجمات رفض الخدمة والهجمات عن بعد، والتحقيق واتخاذ القرارات في الوقت الفعلي. علاوة على ذلك يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اكتشاف الاحتيال في المحاسبة المالية والكشف عن الاحتيال للمعاملات الإلكترونية لبطاقات الائتمان⁴.

تحسين التواصل مع العملاء: تستخدم روبوتات المحادثة لتسهيل التواصل مع العملاء. فهي تقدم خدمات شخصية للعملاء في شكل محادثة بشرية ذكية مما يؤدي إلى تلبية احتياجات العملاء في أي وقت وفي أي مكان. تقدم المؤسسات التي تستخدم روبوتات المحادثة لعملائها اقتراحات مستهدفة للغاية مما يوفر الوقت والجهد وبالتالي تعزيز ولاء العملاء، وتحسين المبيعات وخدمات العملاء ورضاهم⁵.

¹ - Drydak, Nick. Opcit. p 08.

² -Bhalerao, Kuldeep et al. Opcit. P04.

³-binaryfolks. Applications of Artificial Intelligence in Small Businesses. n.d. binaryfolks.com. (04- 06- 2023). <https://www.binaryfolks.com/blog/applications-of-artificial-intelligence-in-small-businesses#fraud-detection>

⁴ - Drydak, Nick. Opcit. P08.

⁵ -Nick Drydak. Artificial Intelligence and Reduced SMEs' Business Risks. A Dynamic Capabilities Analysis During the COVID-19 Pandemic. Information Systems Frontiers. No:24. (4 March 2022), P 1226.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

كشف الاحتيال: بمساعدة التعلم الآلي، يمكن بناء خوارزميات من خلال اكتشاف الأنماط ومطابقتها عبر أحجام البيانات الضخمة لاكتشاف المعاملات التي يحتمل أن تكون احتيالية بشكل فعال. كما سيجعل اكتشاف الاحتيال أسرع بكثير وقابل للتطوير¹.

دور الذكاء الاصطناعي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يساعد الذكاء الاصطناعي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقوم بتحسين تقييم الائتمان واكتشاف الاحتيال واكتساب العملاء وتحسين سير العمل. يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي المقرضين على فهم سلوك العملاء بشكل أفضل ودعم المقرضين وتوقع فرص العمل المستقبلية. يتضمن ذلك تنبؤات مثل ما إذا كان العميل ينوي شراء منتج إقراض رقمي. كذلك اكتساب العملاء من خلال تحليل بيانات والمعلومات المماثلة بناء على هذا التصنيف يمكن للمقرضين الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر استهدافاً لتخصيص منتجاتهم على الفور دون مطالبة بزيارة أحد البنوك الفعلية². كما يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بمخاطر القروض وتقييمها بشكل أفضل، كما يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التعليم الآلي أن تساعد في تحسين اكتتاب القروض وتقليل المخاطر المالية³.

يقود الذكاء الاصطناعي الابتكار في الخدمات المالية من خلال معالجة البيانات بشكل أفضل، كما يمكنه تقليل عدم تناسق المعلومات في الحالة التي يفتقر فيها المقترضون إلى السجل الائتماني، مما يتيح الوصول إلى الخدمات المالية للمقرضين لأول مرة وبدون حسابات مصرفية. يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانية جعل الخدمات المالية ميسورة التكلفة بفضل أتمتة تسجيل الائتمان، وهي عملية تتطلب موارد بشرية في المؤسسات المالية التقليدية. يمكن لخوارزميات التعلم الآلي تحليل كمية كبيرة من بيانات الهاتف المحمول لتقديم درجات ائتمانية فورية للمستخدمين في البلدان النامية⁴.

¹ - binaryfolks. Applications of Artificial Intelligence in Small Businesses. S.d. binaryfolks.com. (04- 06- 2023).

<https://www.binaryfolks.com/blog/applications-of-artificial-intelligence-in-small-businesses#fraud-detection>

² - Pellegrino, Alfonso, Masato Abe. Op.cit.p09.

³ - Insider Intelligence. Artificial Intelligence in Financial Services Applications and benefits of AI in finance. 2023. insiderintelligence.com. (04- 06- 2023). <https://www.insiderintelligence.com/insights/ai-in-finance/>

⁴ - Strusani Davide, Georges Vivien Hounghonon. The Role of Artificial Intelligence in Supporting Development in Emerging Markets. International Finance Corporation IFC report. (JUL 2019). p05.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: الحوسبة السحابية

الحوسبة السحابية هي نموذج نشر تكنولوجيا المعلومات على أساس المحاكاة الافتراضية. من حيث البنية التحتية والتطبيقات والبيانات، يتم نشر الموارد عبر الإنترنت كخدمة موزعة من قبل واحد أو أكثر من مقدمي الخدمة. هذه الخدمات قابلة للتطوير عند الطلب ويمكن تسعيرها على أساس الدفع لكل استخدام¹.

الجدول رقم (I-9): مزايا اعتماد الحوسبة السحابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العناصر	الفوائد
موثوقية البيانات وتوافرها	• تتيح الحوسبة السحابية تخزين البيانات خارج الموقع ونسخها احتياطياً في عدة أماكن لذلك يمكن استعادة جميع البيانات بسرعة وببساطة في حالة فقد الخادم. • البيانات المخزنة في السحابة هي دائماً في أحدث إصدار. • تقلل من كمية البيانات المفقودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
البيانات المؤمنة والمحمية	• يتم تشفير البيانات المرسلة إلى السحابة، مما يمنع من أن يتم اعتراضها من قبل المستخدمين غير المصرح لهم
التعاون والمرونة في العمل	• الحوسبة السحابية يمكن الوصول إليها في أي مكان وفي أي وقت تمنح هذه الميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرونة في أداء وظائفها أو أي مهام. • تمكن خدمات الحوسبة السحابية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعطاء أوراق الاعتماد الصحيحة لمستخدميها، حيث توفر هذه القدرة للموظفين التعاون والعمل بفعالية من أي مكان وفي أي وقت.
زيادة القدرة التنافسية	• توفر السحابة السرعة والكفاءة من حيث التكلفة للمؤسسة بحيث يمكن للإدارة التركيز على أشياء أخرى لها تأثير كبير على المؤسسة. فبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافسية للغاية، فبسبب الضغط للمتابعة وتوفير الوسائل لزيادة النمو وإدارة التغيير والترويج للخدمات للعملاء، وفي نفس الوقت يجب أن تظل قادرة على المنافسة.
تقليل التكاليف	• تتيح الحوسبة العادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استخدام "خدمات التأجير" للخدمات التي يقدمها موفرو الحوسبة السحابية. وهذه الخدمة قادرة على تغيير المهام التي يجب أن تعمل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتم التعامل معها بواسطة موفري الحوسبة السحابية. على سبيل المثال: بدل شراء أجهزة تخزين البيانات، وإدارتها وصيانتها، واحتياجات مساحة كبيرة لتخزينها، توجد خدمات التخزين السحابية التي لا تتطلب كل ما سبق.
تعميق مكانة المؤسسة في السوق	• تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقييم الحضور عبر السحابة، مما يسهل عليهم الوصول إلى المستهلكين عبر الإنترنت، لأن المستهلكين يستخدمون أيضاً السحابة (خاصة السحابة العامة) للأنشطة اليومية. أصبح يُنظر إلى جميع الأنشطة التجارية تقريباً على أنها تتم عبر الإنترنت مثل معاملات البيع والشراء. فمن المتوقع أن تزداد

1 - Kamarudin, Shafinah, et al. Exploring of Potential of Cloud Computing for Small and Medium Enterprises. Indonesian Journal of Information Systems (IJIS). Vol. 4, No. 2, (Universitas Atma Jaya Yogyakarta: February 2022). P 100.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

احتياجات المجتمع لاستخدام الإنترنت في المستقبل، مما يزيد من فرصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام السحابة لأنشطتها التجارية، ولإنشاء منتجات جديدة وجذب المزيد من المستهلكين من الأسواق الحالية.

Source: Kamarudin, Shafinah, et al. Exploring of Potential of Cloud Computing for Small and Medium Enterprises. Indonesian Journal of Information Systems (IJIS) Vol 4. No: 2. (Universitas Atma Jaya Yogyakarta: February 2022). P P102- 103. Dwininta, Widyastuti, Irwansyah Irwansyah. Benefits And Challenges of Cloud Computing Technology Adoption In Small And Medium Enterprises (SMEs) .Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR). vol 41. (February 2018) .p 243.

ثالثاً: البيانات الضخمة

يمكن فهم البيانات الضخمة كنهج جديد لكيفية اتخاذ القرارات باستخدام كمية هائلة من البيانات، والتي لا يمكن تحليلها باستخدام البرامج التقليدية¹.

هي أصول معلوماتية كبيرة الحجم عالية السرعة وعالية التنوع تتطلب أشكالاً مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لمعالجة المعلومات لتحسين الرؤية واتخاذ القرار².

تحليل البيانات الضخمة: هو العملية الكاملة من الحصول على البيانات المهيكلة وغير المهيكلة على نطاق واسع وتجميعها من مصادر مختلفة وتخزينها والوصول إليها في الوقت المناسب لاستعمالها في التحليل الاقتصادي والإدارة³. أهمية تحليل البيانات الضخمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهمية البيانات الضخمة وتحليلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فوائد كثيرة سنتعرف على بعضها فيما يلي:

-البيانات الضخمة هي نقلة نوعية جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عندما يتم تحليلها بشكل صحيح، يمكن أن يؤدي إلى زيادة المرونة والإنتاجية والاستجابة والتوقع والقدرة على تلبية احتياجات العملاء من خلال النقاط العمياء واتخاذ قرارات أفضل.

-نظراً لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ وتخزن المزيد من بيانات المعاملات في شكل رقمي، يمكنها جمع معلومات أداء أكثر دقة وتفصيلاً حول كل شيء من قوائم جرد المنتجات، وبالتالي الكشف عن التباين وتعزيز الأداء. كما تسمح بتقسيم أضييق للعملاء، وبالتالي منتجات أو خدمات مصممة بدقة أكبر.

1 - Satya, Shah, C. Bardon Soriano, Alec Coutroubis. Is Big Data for Everyone? The Challenges of Big Data Adoption in SMEs. In 2017 IEEE International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management (IEEM) Singapore. (10-13 December 2017), pp 803-807.

2 - M. Schaeffer, Donna, Patrick C. Olson. Big Data Options for Small and Medium Enterprises .Review of Business Information Systems . June 2014. Volume 18, Number 1.p42.

3 - Hong Loh Chun , Teoh Ai Ping. The Impact of Big Data Analytics Adoption on the Performance of Malaysian Small and Medium Enterprises. Advances in Economics, Business and Management Research, vol 145. (January 2020). P 113

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- البيانات الضخمة تساعد المؤسسات على تشكيل وتخطيط العرض، وتحليلات العمليات التي تعتمد على بيانات الاستشعار، و"المصنع الرقمي" للتصنيع الخالي من الهدر، وتحليل بيانات مستشعر المنتج لخدمة ما بعد البيع.

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استعمال البيانات الضخمة وتحليلاتها لمعرفة والمخاطر والفرص وكذلك التنبؤ بالطلب وتحسين العملية والتخطيط التنبئي للمخزون وتجزئة السوق وتحليل السوق وسلوك العملاء والتنبؤ به وما إلى ذلك.

- يمكن للبيانات الضخمة أن تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ملاحظة أشياء جديدة حول نظامها من خلال تحليل البيانات والإشارة إلى الارتباطات والمخاطر والفرص وما إلى ذلك التي لم يتمكنوا من ملاحظتها من قبل مما يساهم في تحسين أنظمة دعم القرار¹.

- إن المشاكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن معالجتها بشكل كبير من خلال إنشاء ضوابط أفضل للمخاطر باستخدام تكنولوجيا الحوسبة القوية والبيانات الضخمة في تقييم وتحديد وتحسين سمعة المقترضين المحتملين وتقليل تكاليف المعاملات. قد تكون بعض المصادر المحتملة عبارة عن بيانات من وسائل التواصل الاجتماعي وأنماط استخدام الهاتف المحمول وسجل فواتير الخدمات مثلاً تستخدم Alibaba إحدى أكبر شركات الإنترنت في الصين للحصول على البيانات الضخمة لتحسين إدارة المخاطر والتحكم فيها من أجل تحسين سوق التمويل، حيث طورت Alibaba نموذجها الخاص لتصنيف الائتمان والتحكم في المخاطر بناءً على معلومات الدفع والمعاملات التجارية الإلكترونية. كما أن شركات الإنترنت الصينية دخلت السوق المالية وأطلقت فئات مختلفة من المنتجات والخدمات المالية التي تركز على استخدام البيانات الضخمة².

المطلب الثالث: تأثير عناصر الرقمنة (Blockchain والأمن السيبراني) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل تقنية Blockchain والأمن السيبراني عنصرين مهمين للعمليات الرقمية خاصة المالية منها، ويعود ذلك لتقديم خدمات مهمة في كل المجالات، حيث تظهر أهمية Blockchain الجمة في جانب المعاملات المالية، أما الأمن السيبراني فيعني بالأمن وحماية المؤسسات من القرصنة والاحتيال، وهذا ما يجعلهما يكتسبان أهمية كبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهما يخدمان مواضع تحسن وتقوي أنظمة هذه المؤسسات وتجعلها أكثر قوة وتحكما في عملياتها.

أولاً: Blockchain

Blockchain هو اختصار لمجموعة من تقنيات دفتر الأستاذ الموزع التي يمكن برمجتها لتسجيل وتتبع أي شيء ذي قيمة مثل المعاملات المالية وسندات الملكية وما إلى ذلك. تعتمد تقنية Blockchain على الطريقة القديمة لدفتر الأستاذ

¹ -Doruk Sena , Melike Ozturkb , Ozalp Vayvayc. An Overview of Big Data for Growth in SMEs. Procedia - Social and Behavioral Sciences. Vol 235. No24. (November 2016), pp164-165- 166 .

² - Zhongkai Tian. Ahmad Fahmi Sheikh Hassan,Nazrul Hisyam Ab RazakBig Data and SME financing in China. Journal of Physics: Conference Series.. Vol 1018. (2018). P04.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المالي العام بلغة مبسطة. وهو دفتر أستاذ رقمي يحتفظ بسجلات جميع أنواع المعاملات التي تحدث في شبكة نظير إلى نظير. يُفترض أن هذه التكنولوجيا "تقطع الوسيط" من أي نوع من المعاملات أو نقل الأصول الرقمية. هذه وسيلة أكثر أمان ولا مركزية. تستكشف المؤسسات المالية إمكانيات استخدام هذه التكنولوجيا لضمان المعاملات الآمنة¹.

أهمية blockchain للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- الميزة الأساسية لتقنية blockchain هي قاعدة بيانات غير قابلة للتغيير، والتي يمكن أن توفر للمستخدمين خدمات أكثر ذكاءً وملاءمة وأفضل؛

- حل مشكلة الأعمال المصرفية عبر الحدود وتعزيز تطوير نظام تمويل وتسوية التجارة عبر الحدود. مما يجعل المعاملات أقل تعقيداً، ويوفر الكثير من التكاليف ويحسن كفاءة المعاملات²؛

- توفر تقنية blockchain للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لجمع الأموال تسمى عروض العملة الأولية (IOC[#]) حيث تقوم المؤسسات التي تمتلك مشروعاً بإنشاء قدر معين من الرموز الرقمية وبيعها للمستثمرين المحتملين. يشترى هؤلاء المستثمرون هذه الرموز في مقابل خدمة تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- التمثيل الرقمي للأصول: تتكون دفاتر الأستاذ blockchain من رموز رقمية باستخدام وظائف التجزئة، يتم تمثيل الأصول الرقمية في blockchain برموز تجزئة فريدة. هذا يسهل العمل ومتابعة أعمالهم من خلال تتبع الرموز. توفر العقود الذكية³ فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بأعمال تجارية مع أطراف غير موثوق بها. حيث لا يحتاج الاقتراض إلى الثقة. إذ إن هذه العقود تنفذ بشكل مستقل، طالما أن الأطراف يستوفون الشروط المحددة؛

- أحد الحلول التي يوفرها blockchain للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنه يزيل الوسيط، بالتالي يقلل من تكاليف المعاملات الوسيط، بالتالي تقليل تكاليف معاملاتها ويمكنها التنافس مع المؤسسات الأكبر⁴؛

¹ - Mohiuddin Ahmed. Blockchain in Data Analytics. UK: Cambridge Scholars Publishing..2020. p02.

² - Zeyuan Wang. Research on Financing Strategies of Small and Medium-sized Enterprises in the Context of Blockchain. *Advances in Economics, Business and Management Research*, vol 656. 2022. PP 784 -785

[#] - عرض العملة الأولى (ICO) : هو نوع من نشاط زيادة رأس المال في بيئة العملة المشفرة و blockchain يمكن النظر إلى ICO على أنه طرح عام أولي (IPO) يستخدم العملات المشفرة. ومع ذلك، فهي ليست المقارنة الأكثر دقة، حيث توجد بعض الاختلافات الجوهرية بين نشاطي جمع الأموال. تستخدم الشركات الناشئة في المقام الأول ICO لزيادة رأس المال.

³ - العقد الذكي: هو برنامج ذاتي التنفيذ يقوم بأمثلة الإجراءات المطلوبة في اتفاقية أو عقد. بمجرد الانتهاء، تكون المعاملات قابلة للتتبع ولا رجعة فيها. تسمح العقود الذكية بتنفيذ المعاملات والاتفاقيات الموثوقة بين أطراف متباينة ومجهولة الهوية دون الحاجة إلى سلطة مركزية أو نظام قانوني أو آلية إنفاذ خارجية. بينما أصبح ينظر إلى تقنية blockchain في المقام الأول على أنها أساس Bitcoin، فقد تطورت إلى ما هو أبعد من دعم عملة افتراضية

⁴ - Ethem Ilbiz, Susanne Durst. The Appropriation of Blockchain for Small and Medium-sized Enterprises. *Journal of Innovation Management JIM* .Vol7. No: 1 . (May 2019).p32.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- يمكن استخدام تقنية blockchain في سلاسل التوريد، حيث تزيد من الكفاءة التشغيلية لسلاسل التوريد الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبسيط العمليات، وتساعد في القضاء على الأخطاء من خلال جعل العمليات أكثر شفافية، وتقليل عدد المستندات المادية، وزيادة الاتساق بين مصادر المعلومات. كما يمكن أن تساعد العقود الذكية في تحسين إدارة الطلبات والمواعيد النهائية والتسليم والحد من التأخير في تحصيل الديون¹؛
- من منظور العلاقة مع العملاء، من المتوقع أن تعمل سلسلة الكتل على تعزيز الثقة والشفافية، وتعزيز حماية الخصوصية، والتمكين من التسويق الرقمي الآمن، يمكن زيادة الشفافية بواسطة السماح للعملاء بالوصول لمشاركة البيانات المخزنة في ملف دفتر الأستاذ الموزع²؛
- أكبر فائدة يمكن أن تجلبها العقود الذكية هي السجلات الرقمية الفردية للتخليص الجمركي، يمكن أن تمثل العقود الذكية أيضًا فاتورة - أو أي مستند مالي مماثل - ويمكن استخدامها كضمان لدعم القرض، سوف تساعد العقود الذكية في التخفيف من مخاطر الائتمان.
- تتيح التطبيقات المستندة إلى Blockchain تتبع المدفوعات والوفاء بالعقود والعديد من الجوانب الأخرى لنشاط الأعمال لمقدمي رأس المال بناء قرارات الإقراض الخاصة بهم على المزيد من البيانات والخوارزميات المحسنة².

ثانياً: الأمن السيبراني

- الأمن السيبراني هو التأكد من أن بيانات مؤسسة في مأمن من الهجمات من الجهات الفاعلة السيئة الداخلية والخارجية، يمكن أن يشمل مجموعة من التقنيات والعمليات والهياكل والممارسات المستخدمة لحماية الشبكات وأجهزة الكمبيوتر والبرامج والبيانات من الوصول غير المصرح به أو التلف. الهدف من أي استراتيجية للأمن السيبراني هضمان السرية وتكامل البيانات وتوافرها³.

أهمية الأمن السيبراني: تنبع أهمية الأمن السيبراني من الحاجة للحفاظ على أمان المعلومات والبيانات والأجهزة. حيث يقوم الأشخاص بتخزين كميات هائلة من البيانات على أجهزة الكمبيوتر والخوادم والأجهزة المتصلة الأخرى. الكثير من

¹- Cekerevac, Zoran. BLOCKCHAIN TECHNOLOGY AND APPLICATION – SMEs ASPECT. MEST Journal. VOL1. No: 2. (July 2023). P34.

²- تقنية دفتر الأستاذ الموزع: تشير تقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) إلى البنية التحتية التكنولوجية والبروتوكولات التي تسمح بالوصول المتزامن والتحقق من الصحة المعاملة وتحديث السجل بطريقة غير قابلة للتغيير عبر شبكة منتشرة من كيانات أو مواقع متعددة.

²-Eurobiz. Blockchain and SME Financing. 2020. eurobiz.com. (24- 07 -2023). <https://www.eurobiz.com.cn/blockchain-and-sme-financing/>.

³ - URSILLO STEVEJR. CHRISTOPHER ARNOLD. Cybersecurity Is Critical for all Organisations - large and Small. 2019. IFAC.ORG. (20 -07 -2032). <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/preparing-future-ready-professionals/discussion/cybersecurity-critical-all-organizations-large-and-small> _

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

هذا حساس مثل معلومات التعريف الشخصية بما في ذلك كلمات المرور أو البيانات المالية. فإذا ما تم اختراق أجهزة المؤسسة يمكنهم مشاركة المعلومات الحساسة، واستخدام كلمات المرور لسرقة الأموال، أو حتى تغيير البيانات بحيث تفيدهم¹.

الأمن السيبراني يوفر حماية تامة للمؤسسة من الوصول غير المصرح به إلى شبكتها أو بياناتها. كما أن الأمن السيبراني لا يقتصر على تعزيز الاكتشاف للهجمات، بل إنه أيضاً للتخفيف والاستجابة فإذا نجح مهاجم يستخدم تقنيات متقدمة، فستكون عملية الاسترداد أسرع بكثير. بالإضافة إلى ذلك سيكون العملاء والمطورين أكثر ثقة في المنتجات التي تحتوي على حلول قوية للأمن السيبراني².

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستثمر بشكل أقل في الأمن السيبراني ولكن عندما يتعلق الأمر بالتأثير المالي للهجمات الإلكترونية الناجحة، فإنها تعاني من تكاليف أعلى نسبياً من المؤسسات الكبيرة. على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بميزة كونها أكثر مرونة مع ترتيبات تكنولوجيا المعلومات³.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم استهدافها بشكل متزايد من خلال التهديدات عبر الإنترنت لأنه يُنظر إليها على أنها أكثر عرضة للخطر بطبيعتها. غالباً ما يهاجم مجرمو الإنترنت الجدد والأقل خبرة الأهداف سهلة من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود هذا التراخي في الأمان في ظل الاعتقاد الخاطئ بأن شبكتها وبياناتها آمنة بالفعل⁴.

مجالات الأمن السيبراني: تتمثل مجالات الأمن السيبراني في:

- أمان البنية التحتية: حماية أنظمة الكمبيوتر والشبكات والأصول الأخرى التي يعتمد عليها المؤسسة
- أمان الشبكة: تدابير أمنية لحماية شبكة الكمبيوتر من المتطفلين، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية
- أمان التطبيق: العمليات التي تساعد في حماية التطبيقات التي تعمل في أماكن العمل وفي السحابة
- أمان السحابة: على وجه التحديد، الحوسبة السرية الحقيقية التي تقوم بتشفير البيانات السحابية في حالة الراحة (في التخزين)، وفي الحركة (أثناء انتقالها إلى السحابة ومن داخلها) وقيد الاستخدام (أثناء المعالجة) لدعم خصوصية العميل ومتطلبات العمل والامتثال التنظيمي.
- أمان المعلومات: تدابير حماية البيانات الأكثر حساسية من الوصول غير المصرح به أو السرقة.

¹- Logpoint. Cyber security: Types of Cyber Threats, Definition, Importance and Benefits of Cyber Security. 2020..logpoint.com. (19- 07 -2023). <https://www.logpoint.com/en/blog/what-is-cyber-security/>

²- Logpoint. Cyber security .Opcit

³- CHIDUKWANI, ALLADEAN. SEBASTIAN ZANDER, POLYCHRONIS KOUTSAKIS. "A Survey on the Cyber Security of Small-to-Medium Businesses: Challenges. Research Focus and Recommendations IEEE Access. vol 10. (2022), p 85702.

⁴- CHIDUKWANI, ALLADEAN. SEBASTIAN ZANDER, POLYCHRONIS KOUTSAKIS .Opcit. p85703.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- تعليم المستخدم النهائي: بناء الوعي الأمني عبر المؤسسة لتعزيز أمان الأجهزة .على سبيل المثال، يمكن تدريب المستخدمين على حذف مرفقات البريد الإلكتروني المشبوهة
 - التعافي من الكوارث / تخطيط استمرارية الأعمال: أدوات وإجراءات للاستجابة للأحداث غير المخطط لها مثل الكوارث الطبيعية أو انقطاع التيار الكهربائي أو حوادث الأمن السيبراني
 - تأمين التخزين: يتضمن ذلك التشفير ونسخ البيانات غير القابلة للتغيير والمعزولة¹.
- ملاحظة:** بخصوص تحديات التحول الرقمي فهي شاملة، بمعنى أنها تشمل الرقمنة وعناصرها، أي أنها نفس التحديات التي تواجه استخدامات عناصر الرقمنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - International Business Machines IBM. What is cybersecurity? n.d. [ibm.com](https://www.ibm.com/topics/cybersecurity). (19 -07 -2023). <https://www.ibm.com/topics/cybersecurity> .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

سنعينا من خلال هذا الفصل إلى إبراز الأهمية الاقتصادية الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم ولإبراز هذا الدور هدفنا أولاً إلى تسليط الضوء على إشكال اختلاف التعريف من خلال ذكرنا لأسباب هذا الاختلاف وكذلك أهم المعايير المعتمدة في للتعريف بها وتم تدعيم كل ما سبق بعرض تعاريف لبعض الدول والهيئات، ليتم بعده التعرف على أهم خصائص هذه المؤسسات وأهميتها على صعيدين الاجتماعي والاقتصادي ومختلف الإشكالات التي تعاني منها، وبعد تعرفنا على أهم العناصر المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفنا إلى دراسة الوضعية الاقتصادية العالمية لهذه المؤسسات من خلال دراسة أهم المؤثرات الاقتصادية التي غيرت من نشاطها ووضعيته الاقتصادية مثل التدويل التجارة الالكترونية وفيروس كورونا المستجد مع ذكر أهم التطورات التكنولوجية المؤثرة فيها والتي يعتبر أثرها لا زال في أوله والمتمثلة في الرقمنة التي تعتبر التوجه الاقتصادي الجديد الذي ستكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مضطرة لمواكبته والتأقلم والاستفادة من مزاياه وكذلك مواجهة مختلف الآثار المرتبطة به.

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل استنتجنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور مهم وحيوي في الاقتصاد فرغم الاختلافات فهي تشكل جزء كبير ومهم لكل الاقتصاديات، كما أنها في ظل ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من أهمية تعتبر بوابة العبور والحق بالتطور التكنولوجي والتطور الاقتصادي والتحرر من التبعيات وطريق نحو التنمية المستدامة للبلدان النامية، بالإضافة إلى أنها تشكل الركيزة الأساسية للدول المتقدمة، ولكن في ضوء هذه الأهمية ينبثق اشكال يجعل هذه المؤسسات لا تحقق ما هو متوقع ألا وهو التمويل الذي يعتبر حجر أساس قيام ونشاط المؤسسة ولتوضيح هذا الأمر وتبينه سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: خيارات

تمويل المؤسسات

الاقتصادية الصغيرة

والمتوسطة وإشكالياتها

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

تمهيد

يعتبر الإدماج المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صميم تحدياتها، والمحور الفاصل بين بقائها أو انعدامها تطورها أو بقائها على حالها، حيث يمثل التمويل الطريق الأساسي لتعايشها واستمرارها خاصة في السنوات الأولى للمؤسسة لضعف هيكلها ومكانتها السوقية. ولتلبية مختلف الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحلها العمرية ومختلف أسشطتها تسعى هذه المؤسسات لاستهداف وسائل التمويل المناسبة التي تلبي احتياجاتها التمويلية بأقل تكلفة، وذلك باستخدام صيغ التمويل المتاحة لها بما يناسبها واحتياجاتها المختلفة. ولتلبية هذه الاحتياجات تلجأ المؤسسة أولاً إلى مصادرها الذاتية وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد تضطر المؤسسة للجوء المصادر الخارجية، حيث تكون هذه المصادر إما غير رسمية من مؤسسات وأفراد، أو بطريقة رسمية من خلال البنوك أو شركات رأس المال المخاطر أو السوق المالي... الخ.

رغم أهمية التمويل الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا زال يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات، فالتمويل الذاتي لا يلبى كل الاحتياجات المالية للمؤسسة مما يدفعها بالضرورة إلى التوجه إلى المصادر الخارجية غير أن هذه الأخيرة الحصول عليها ليس سهلاً لما في الأمر من مخاطر للمؤسسة الممولة، وكذلك نظراً لخصوصية هذه المؤسسات ما يصعب وصولها لهذه المصادر الخارجية، بالإضافة إلى أن محدودية هذه المصادر أو محدودية الصيغ المناسبة لها يضعها تحت الضغوطات التي قد تؤدي إلى اختيار المصادر غير المناسبة. فالتخاذ القرار التمويلي المناسب يعد كذلك من أهم الأمور التي يجب أن تركز عليها المؤسسة فأي قرار خاطئ سيحملها تكلفة إضافية تزيد من تكلفة التمويل وتضع المؤسسة في موقف حرج قد يفقدها بعض الامتيازات كالثقة الائتمانية، وجدارة المركز المالي لها.

لدراسة هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها

المبحث الثاني: خيارات التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الخيارات التمويلية البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الرابع: خيارات التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المبحث الأول: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها

خلال نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورة حياتها، وسعيها للاستمرار والتنافس تضطر المؤسسة لاتخاذ العديد من القرارات، وهذه القرارات تتعلق بطبيعة المشكلات التي تواجهها، حيث تعتبر القرارات المالية من أعقد وأصعب القرارات التي تتخذها حيث يمر هذا القرار بعدة مراحل تتمثل أولاً في تحديد طبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة، لتمر بعدها لتحديد الخيارات التمويلية المتاحة لها، لتقوم بعدها بتقييم والمفاضلة بين مختلف هذه المصادر التمويلية بناء على العديد من المحددات والمتطلبات الخاصة بالمؤسسة أولاً والبيئة الخارجية ثانياً، لكن في ضوء هذه العملية والقيام بها تواجهها بعض الصعوبات وهي في المفاضلة بين المصادر التمويل الخارجية حيث هي كمصادر تمويل محددة وفي ضوء التحديد ليست متوفرة كلها وهذا ما يجعل القرار صعب وأكثر تعقيداً، لتصل إلى القرار التمويلي المناسب لها.

المطلب الأول: ماهية التمويل والاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد وظيفة التمويل من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية، كونها تقوم بدور حساس للغاية وهي تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسة، وكذلك اتخاذ القرار في كيفية الحصول عليها وطرق الوصول لها، وهذا الأمر يجعلها ركيزة من ركائز المؤسسة التي لا بد من الاهتمام بها وتطويرها بمختلف الوظائف المناسب واختيار الشخص المناسب لها في المؤسسة، وهذا ما تهمله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لقصر النظر حول هذه الوظيفة وأهميتها، حيث تعبر هذه الوظيفة عن الاحتياجات التمويلية للمؤسسة في مختلف مراحلها وحسب نوعية أنشطتها.

أولاً: تعريف التمويل وأنواعه وأهدافه

تعريف التمويل: للتمويل العديد من التعاريف نذكر منها:

التمويل: وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية ورصد الأرقام المطلوبة للقيام بنشاط ما في المؤسسة لتحقيق هدف محقق مسبقاً، أو هو توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادر التمويل سواء التمويل الذاتي أو الخارجي، أي دراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال¹.

التمويل: هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على الميزج الأفضل بينها، بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية².

¹ - محمود المكاوي، محمد. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2018. ص 66.

² - معراج، الهواري. حاج سعيد عمر. التمويل التجاري المفاهيم الأساس. الطبعة الأولى. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2013. ص 15.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ومنه يمكن القول أن التمويل هو عملية تخطيط وجمع الأموال اللازمة من مصادر مختلفة، بغية تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة بشكل يناسب الهدف المطلوب والقدرة الالتزامية للمؤسسة.

أنواع التمويل: يتسم التمويل بأخذه عدة أنواع وهذا راجع لعدة أسباب منها: مصدر الحصول عليه وحسب الغرض منه، وكذلك حسب المدة والملكية والمؤسسة حسب احتياجاتها تحدد نوع التمويل المراد، والجدول الموالي يوضح هذه المصادر.

الجدول رقم (II-1): أنواع التمويل

أنواع التمويل			
من حيث المصدر	التمويل الداخلي: يكون مصدره المؤسسة نفسها.	التمويل الخارجي: ويكون من خارج المؤسسة ومن غير ملكيتها.	
حسب الغرض الذي يستخدم لأجله	تمويل الاستغلال: هو تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات الموجهة للإنتاج.	تمويل الاستثمار: وتتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيعها.	
حسب الملكية	مصادر التمويل بالملكية: هي المصادر التي تحصل عليها المؤسسة من الغير تعطي لصاحبها نصيب من رأس مال المؤسسة.	مصادر التمويل بالاستدانة: هي المصادر التي تحصل عليها المؤسسة من الغير والتي تعطي صاحبها أو مانحها صفة المقرض.	
التصنيف حسب الزمن أو المدة	مصادر التمويل قصيرة الأجل: هي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير لا تتعدى فترة السنة الواحدة.	مصادر التمويل متوسطة الأجل: هي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير تتراوح بين سنتين وسبعة سنوات.	مصادر التمويل طويلة الأجل: وهو التمويل والذي يتم إهلاكه في فترة تتجاوز عادة السبع سنوات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع.

أهداف التمويل: يكمن هدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل في ¹:

- تحقيق أقصى ثروة بالنسبة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى له والتي تقاس بقيمة أسعارها في الأسواق المالية .
- تحقيق وتقييم الخدمات والمقدرة على البقاء والاستمرارية للمؤسسة؛
- تحديد المصدر الذي يضيف أقل التكاليف ويؤدي إلى تحقيق إيراد إضافي والذي يكون بشروط تتناسب مع احتياجات المؤسسة وحسب حالتها في الوقت الحاضر والمستقبل؛
- القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة

¹ - زناتة، ريم، العبد شريفة. "مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه-دراسة نظرية-". مجلة المالية والأسواق. المجلد 10. العدد: 02. (جامعة مستغانم: سبتمبر 2023). ص 329.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- تحقيق نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال في المؤسسة واستخدامها فيما يحقق الأهداف الطويلة الأجل؛
- استخدام الموارد التي تم الحصول عليها استخداماً أمثلتي والذي يؤدي إلى زيادة فعاليات وإنجازات المؤسسة.
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها¹.

ثانياً: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تقديرات وطبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط، حيث مثلاً المؤسسات الإنتاجية أو صناعية تحتاج تمويل أكبر من ذات الطبيعة الخدمية، وكذلك حسب مراحل الحياة المؤسسة حيث في بداية النشاط تكون المؤسسة في حاجة إلى تمويل أكثر من بقية المراحل، أو حسب طبيعة الاستخدام حيث الاحتياجات التمويلية الاستثمارية تكون كبيرة مقارنة بالاحتياجات الاستغلالية

الاحتياجات التمويلية حسب مراحل حياتها: تتمثل هذه الاحتياجات التمويلية فيما يلي:

الاحتياجات المالية في مرحلة التأسيس والإنشاء: وتعتبر هذه المرحلة عن تجسيد فكرة المشروع وبداية تشغيله وتضم بدورها الاحتياجات التالية:

رأس المال الأولي: وهي مرحلة إثبات جدوى فكرة المؤسسة وإنشائها، وعادة ما تعتمد المؤسسة في هذه المرحلة على مواردها الذاتية أو الخاصة، في ظل عزوف أغلب الأطراف الخارجية عن تقديم التمويل لهذه المؤسسة، آخذين بعين الاعتبار المخاطرة الكبيرة المرتبطة بها والناجمة عن حالة عدم التأكد من مدى كفاءتها وقدرتها على المنافسة وإثبات وجودها في السوق².

رأس المال الانطلاق: هو التمويل المتعلق بالسنوات الأولى من حياة المؤسسة، حيث تكون المؤسسة قد أنهت عملية تصميم وتطوير المنتج أو الخدمة المعنية، لكن تكون بحاجة إلى الأموال للانطلاق في تصنيعه أو تقديمه وبيعه، كذلك تتطلب هذه المرحلة توفير الأموال لمواجهة جزء من المصاريف الأولية مثل حيازة المعدات ومصاريف التشغيل. في هذه

¹ - قدور، فطيمة الزهراء. الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تطوير التمويل المستدام خارج قطاع المحروقات (دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر). (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2022. ص 94.

² - زيرق، سوسن. مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015. (أطروحة دكتوراه منشورة)، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2016. ص 17.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المرحلة لا يمكن الاعتماد على الأموال الخاصة فقط، بل تضطر المؤسسة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وهنا تكمن حساسية هذه المرحلة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاحتمالات موتها وفشلها عالية¹.

مرحلة النمو: في هذه المرحلة تصبح الوضعية المالية للمؤسسة في تحسن مستمر، حيث أن تدفقاتها النقدية تكون إيجابية بسبب تحقيقها لمستويات رقم أعمال مرتفعة نتيجة لزيادة حجم المبيعات. لكن في هذه المرحلة يجب على المؤسسة مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى السوق بهدف ضمان استمراريته ومكانتها، مما يضطرها للاعتماد على مصادر تمويل خارجية طويلة وقصيرة الأجل لتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية. ولهذا فإن مشكل التمويل في هذه المرحلة يكون أقل حدة، نظرا لتوفرها على مصادر تمويل مختلفة².

مرحلة التوسع: خلال هذه المرحلة تبدأ المؤسسة في تقييم عملية تغيير أسلوبها في التسيير لتعتمد على التخطيط المالي والتنبؤ والتحليل المالي، الرقابة المالية وغير ذلك من الأساليب، مما يسمح لها بإنجاز وتحقيق توسعات جديدة في قدرتها الإنتاجية وقنوات توزيعها، وعليه فإنها تحتاج إلى موارد مالية لتوسيع هذه القدرات بهدف تطوير وتمويل منتجاتها وحيازتها الجديدة أي حاجتها ستكون تمويل متوسط المدى ومن ثم إلى تمويل طويل المدى³.

مرحلة النضج: تتطلب هذه المرحلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى حالة الاستقرار وزيادة المبيعات وتحقيق نسبة عالية من الأرباح وزيادة التدفقات النقدية، الأمر الذي يفرض على المؤسسات طرح منتجات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية لمجابهة المنافسة، وهذا ما يترجم ماليا الحاجة للتمويل من أجل اقتناء آلات ذات تكنولوجيا عالية، أو من أجل طرح منتجات جديدة التي تؤدي إلى زيادة مصاريف... إلخ⁴.

مرحلة الانحدار: في هذه المرحلة قد تفقد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مركزها الاقتصادي في السوق وتصبح غير جديرة بمنافسة نظيراتها. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جلي في نسبة الطلب على منتجاتها وبالتالي تنخفض مبيعاتها وأرباحها ومن جراء ذلك تهدف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على تمويل مهما يكن نوعه من أجل استعادة مكانته من خلال عرض منتج جديد في السوق⁵.

¹ - بروية، كاتية. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2018. ص 46.

² - معيز مسعود، امير. مرجع سبق ذكره. ص 95.

³ - بن حراث، حياة. مرجع سبق ذكره. ص 86.

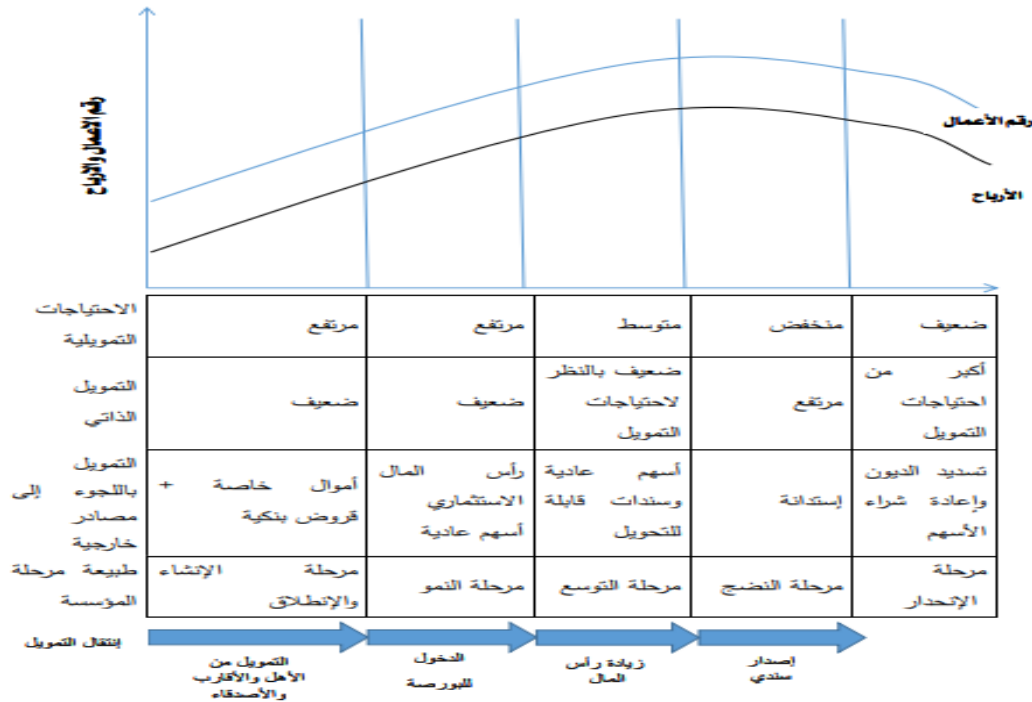
⁴ - خوني، رابح. رقية حساني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. مصر: اترك للنشر والتوزيع. 2008، ص 72.

⁵ - إسماعيل، شهرزاد. الاعتماد الإيجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. 2020. ص 26.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

لابد من الإشارة إلى أن الاحتياجات المالية للمؤسسة في كل مرحلة من مراحل حياتها ليست متماثلة، حيث أن كل مرحلة تتمتع بخصوصيتها وأسبابها وأهدافها، كما أن حجم المؤسسة يلعب دورا في هذا الاختلاف.

الشكل رقم (II-1): يوضح الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دورة حياتها



المصدر: بروبة، كاتية. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2018. ص 51.

الشكل السابق يوضح دورة حياة المؤسسة بالإضافة إلى الاحتياجات التمويلية في كل مرحلة من مراحل مع اقتراح المصدر التمويلي المناسب لكل مرحلة وتكون هذه الدورة مرتبطة بإطلاق منتج جديد أو خدمة. فنلاحظ أنه في بداية الدورة تكون الاحتياجات التمويلية مرتفعة وتضل مرتفع حتى فترة النمو لمصاريف إطلاق المنتج أو الخدمة ويقابلها ارتفاع في رقم الأعمال والأرباح التدريجي نتيجة عوائد المنتج مع انخفاض في قدرة التمويل الذاتي، لتتخفف قيمة هذه الاحتياجات في مرحلة التوسع إلى قيمة متوسطة نتيجة عوائد المنتج أو الخدمة مع استمرار نمو الأرباح ورقم الأعمال، لتتخفف الاحتياجات في مرحلة النضج مع استمرار نمو رقم الأعمال والأرباح، أما مرحلة الانحدار فالاحتياجات التمويلية تكون بصورة ضعيفة نتيجة زيادة التمويل الذاتي من أرباح المنتج أو الخدمة مع تدهور الأرباح ورقم الأعمال لسحب المنتج أو الخدمة من السوق أو نقص الطلب.

الاحتياجات التمويلية حسب طبيعة الاستخدام: يمكن تصنيفها فيما يلي:

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

احتياجات تمويل رأس المال الاستثماري أو الثابت: أي استخدام الأموال لشراء الموجودات الثابتة التي يتطلب الاحتفاظ بها مدة طويلة من الزمن مثل الأراضي والمباني والآلات والتجهيزات، وتتميز بصعوبة تحويلها إلى نقد في الأجل القريب. ويطلق على إنفاق المؤسسة لأموالها في شراء الأصول الثابتة بالاستثمار أو الإنفاق الرأسمالي، حيث تتعلق قراراته بالحصول على أصول جديدة لزيادته طاقتها الإنتاجية، أو استبدال الأصول الثابتة المستهلكة، أو بإحلال أصول جديدة ذات تقنية عالية وأثر كفاءة¹.

احتياجات تمويل رأس المال العامل أو التشغيلي (الاستغلالي): وهي احتياجات قصيرة الأجل تتمثل في الأموال التي تحتاجها المؤسسة من آن لآخر ولفترات لا تتجاوز السنة، ويستخدم رأس المال العامل (جميع الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة نقدية كالمخزون والحسابات المدينة والأوراق التجارية) لشراء المواد والسلع وتسديد الالتزامات الجارية مثل الأجور والإيجارات... ويعمل غالبا من مصادر التمويل قصيرة الأجل².

المطلب الثاني: الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الفجوة التمويلية عن الفرق بين عرض التمويل الخارجي والطلب التمويلي، حيث يكون الطلب أكبر من المعروض وهنا عدم وجود العروض لا يعني بالضرورة عدم التوافر وإنما يدخل ضمنها الامتناع عن التمويل. وفي ظل تنامي الفجوة التمويلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تسعى كل دول العالم إلى الحد من زيادة تناميها خاصة في ظل الإشكالات التي تقف في ظل طريق حصولها على التمويل بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية الكبيرة خاصة بعد الجائحة التي أصابت العالم وقلبت موازين الأعمال.

أولاً: تعريف الفجوة التمويلية

الفجوة التمويلية هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قد وصلت إلى مرحلة تطورها، أين تكون قد استخدمت كل المصادر التمويلية قصيرة الأجل لكنها لم تصل إلى الحد الأدنى الذي يسمح لها بالحصول على التمويل طويل الأجل سواء من قبل المؤسسات المالية أو عن طريق الوصول إلى السوق المالي³، وذلك لعدة أسباب منها:

- الفجوة المعرفية الناجمة عن الاستخدام المحدود لمختلف المصادر التمويلية هي نتيجة مباشرة لعدم الالمام بمزاياها وتكاليفها.

¹ - مداس، حبيبة. الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2022. ص 33.

² - نفس المرجع. ص 32.

³ - بوحرب، حكيم. سعدية بن سالم. أسلوب التمويل برأس المال المخاطر ودوره في الحد من الفجوة التمويلية. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي. المجلد 02. العدد: 02. (جامعة البليدة 2: ديسمبر 2017). ص 101.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- الفجوة في عرض رؤوس الأموال التي كثيرا منها ليست متاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى في حالة توفرها فكثير منها تكلفتها أعلى بكثير من تلك المعروضة للمؤسسات الكبيرة.
- ارتفاع المخاطر التجارية التي تتفاعل مع مخاطر السيولة والمنافسة وهشاشة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم كفاءة المدراء المالكين للمؤسسات وفي أغلب الأحيان لا يملكون المهارات اللازمة لإدارة مؤسساتهم.
- فالفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعني وجود عدد كبير من المؤسسات التي يمكن أن تستخدم الأموال بشكل منتج إذا كانت متاحة، لكن لا تستطيع الحصول على التمويل من خلال قنوات التمويل الرسمية¹.
- تشير الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حقيقة أن الوصول إلى التمويل لا يزال أحد أهم القيود التي تحول دون بقاء ونمو وإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة. وقد أثبتت الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات أنها سمة هيكلية دائمة في كل من الأسواق النامية والمتقدمة².

الجدول الموالي يوضح قيمة الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية 2018-2019

الجدول رقم (II-2): الفجوة المالية الرسمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018-2019

الوحدة: مليون دولار أمريكي

فجوة التمويل	العرض الحالي للتمويل
4750009	3858758
الطلب المحتمل على التمويل	
8670641	

Source: Sandeep, Singh. MSME Finance Gap. 2016. Smefinanceforum. (30_01_2024). <https://www.smefinanceforum.org/about/what-we-do>

تم تعريف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تضم أقل من 10 موظفين

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي تضم 11-250 موظفًا.

¹ - بوحرب، حكيم. سعدية بن سالم. نفس المرجع. ص 101.

² - Owens, John Vincent. Wilhelm, Lisa. *Alternative data transforming SME finance*. Washington, D.C. : World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/701331497329509915/Alternative-data-transforming-SME-finance>

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

الجدول السابق يتبين أن الطلب المحتمل أو المتوقع للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة بـ 8,6 مليون دولار أمريكي بينما العرض الحالي لتمويل مقدر بـ 3,8 مليون دولار مما يعني أن الطلب يفوق العرض التمويلي، لذا تتكون لدينا الفجوة التمويلية المقدرة بـ 4,7 مليون دولار والتي تعبر عن الفرق بين الطلب المحتمل والعرض الحالي.

ثانياً: أشكال الفجوات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة الفجوة التمويلية تتطلب معرف أشكال الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد الإشكالات الخاصة بهذه الفجوة. وتتمثل أشكال الفجوة التمويلية فيما يلي:

الفجوة المصرفية: واحدة من أهم النظريات المفسرة للفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نظرية تقنين الائتمان والتي ركزت على تباين المعلومات باعتبارها أهم الأسباب المانعة للحصول على قروض، والمعلومات غير المتماثلة تجعل من غير الممكن التمييز بدقة بين نوعية المقترضين، والتي قد تؤثر على نوعية القروض وعلى سعر الفائدة، وهذا من شأنه أن يجذب المقترضين مرتفعي المخاطر. كما أن هناك شريحة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك الضمانات الكافية للحصول على القروض، كما أن نشاطها يتميز بالمخاطرة، وقد أدت هذه العوامل إلى اتساع فجوة الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات لا سيما في الاقتصاديات الناشئة¹.

فجوة الأسهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تظهر فجوة الأسهم من خلال وجود العديد من العوامل التي أدت إلى صعوبة حصول هذه المؤسسات على احتياجاتها التمويلية من خلال الأسواق المالية، والتي من بينها عدم التماثل في المعلومات بين المستثمر والمؤسسة و الأداء و ربحية المؤسسة، وتقييم نوعية مقترحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تحمل المستثمرين لتكاليف معاملات متعلقة بالقيام بمتابعة وترشيد نشاط المؤسسة فعلى سبيل المثال قد تصل تكاليف المتابعة والرقابة لمؤسسة صغيرة معقدة تقنياً إلى نسبة 43% من قيمة الاستثمار. وهذا يؤدي إلى وجود فجوة هيكلية في السوق المالي².

الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب الطلب: من المهم أولاً تحديد مشاكل الوصول للتمويل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اتفقت جميع الدراسات أنه ليس من السهل تحديد مشكلة الوصول. وقد قدم بعض المحللين تعريفات محددة للوصول إلى الخدمات المالية من خلال تصنيفها إلى أبعاد مختلفة. وتتمثل هذه الأبعاد في التوفر والتكلفة ونطاق ونوع وجودة الخدمات المالية المقدمة. من ناحية أخرى حدد مردوخ أبعاد الوصول بأنها مرتبطة بالموثوقية والسهولة والاستمرارية والمرونة، ويرى البعض أيضاً أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة ليست متطورة مالياً بما يكفي

¹ - بوحرب، حكيم. دور الأساليب التمويلية المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية لمحددات التمويل برأس المال الاستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة

الجزائر 3، 2015. ص 93

² - نفس المرجع. ص 93.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

للمشاركة في القطاع المالي الرسمي أو أنها لا تستطيع تحمل أسعار الفائدة في السوق، وبالتالي تحتاج إلى إعانات ائتمانية تمولها الحكومة أو الجهات المانحة¹.

فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب العرض: تتعلق الصعوبات التي تقف في طريق تدفق الأموال إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الحواجز النظامية والمؤسسية، حيث تشمل هذه الحواجز من جانب العرض على سبيل المثال لا الحصر فعالية القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعدم شفافية المقترضين، وتكاليف المعاملات والمعلومات، بما في ذلك تقنيات الإقراض لتقييم طلبات الائتمان. وتتمثل الآثار المترتبة على هذه القيود في أن نسبة القروض المصرفية المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفضة للغاية².

الجدول رقم (II-3): فجوة التمويل الرسمية حسب حجم المؤسسة والجنس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018-2019.

الوصول المالي						الوحدة: مليون دولار أمريكي
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		الطلب المحتمل على التمويل
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
45%	3 858 758	48%	3693 967	21%	164 791	العرض الحالي
55%	4 808 833	54%	4138 562	79%	611 447	الفجوة التمويلية
98%	8 670 641	89%	7688 407	9%	771 365	الإجمالي
الفجوة التمويلية في القطاع الرسمي						
32%	1 531 666	34%	1405 046	21%	126 620	نساء
66%	3 145 32	66%	2 733 516	67%	411 807	رجال
100%	4 750 009	87%	4 138 562	13%	611 447	الإجمالي
الطلب غير الرسمي على التمويل كنسبة مئوية من الطلب الرسمي				المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		الطلب غير الرسمي للتمويل
32%				2 762 980		

Source: Sandeep, Singh. MSME Finance Gap. 2016. Smefinanceforum. (30_01_2024). <https://www.smefinanceforum.org/about/what-we-do>

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي تضم أقل من 10 موظفين.

¹ - Shamshubaridah, Ramlee, Berma Berma. "Financing gap in malaysian small-medium enterprises: A supply-side perspective". *South African Journal of Economic and Management Sciences*. vol16. No:5. (Pretoria 2013). P117

² - Shamshubaridah, Ramlee, Berma Berma. Opcit. P118.

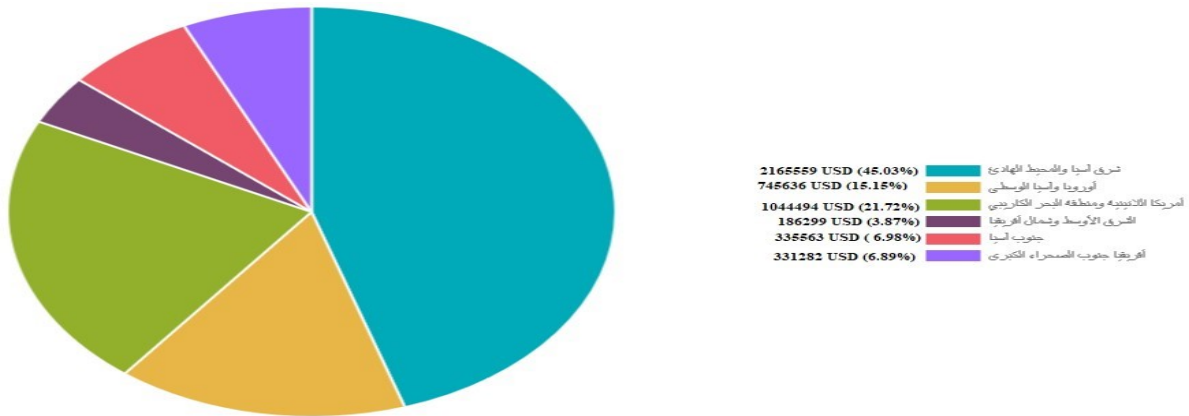
الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي تضم 11-250 موظف.

الجدول السابق يوضح الفجوة التمويلية لمؤسسات الصغيرة حسب الحجم والجنس، حيث نلاحظ أن المؤسسات المصغرة لديها أقل العروض التمويلية وفجوة تمويلية أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بدورها العرض لديها لا يتعدى الـ 50% من الإجمالي، بينما الفجوة التمويلية الإجمالية تمثل الـ 55%، بالتالي المعروض التمويلي لديهما أقل من الطلب التمويلي كون الفجوة التمويلية في حدود الـ 50%. أما بالنسبة لمعيار الجنس فالفجوة التمويلية للرجال كانت أكبر من النساء سواح من حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المصغرة بـ 66% للرجال و32% للنساء كل هذا في القطاع الرسمي. أما القطاع الغير رسمي فالفجوة التمويلية له مقدرة بحوالي 2,7 مليون دولار.

الشكل رقم (II - 2): الفجوة التمويلية حسب المنطقة لسنة 2018 - 2019

الوحدة ملايين الدولار أمريكي



Source: Sandeep, Singh. MSME Finance Gap. 2016. [Smefinanceforum](https://www.smefinanceforum.org/about/what-we-do). (30_01_2024).

الشكل السابق يوضح الفجوة التمويلية حسب المنطقة، حيث نلاحظ أن الفجوة التمويلية الأكبر مقارنة ببقية المناطق كانت من نصيب منطقة شرق الأوسط والمحيط الهندي وهو ما يعني أن الطلب المتوقع أكبر من العرض الحالي مما تسبب بفجوة تمويلية مقدرة بـ 2,1 مليون دولار بنسبة 54%، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بنسبة 21% لتليها بقية المناطق، وتعتبر أقل نسبة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3%.

المطلب الثالث: معوقات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة السابقة أوضحت أن حجم الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفع نسبياً والتي بدورها تعكس حجم المشاكل المالية التي تعاني منها هذه المؤسسات وصعوبة حصولها على التمويل، فنجد أن العالم بأسره يعاني من إشكالية التمويل سواء للدول المتقدمة أو النامية، فيعد من أولى الصعوبات التي تواجهها في كل مراحل حياتها ومراحل

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

عملها، وقد اختلفت وتعددت العوامل التي تسبب هذا الاشكال نتيجة كون هذه المؤسسات لا تحظى بالاهتمام الكافي في العديد من الدول أو أن السياسات التمويلية الموجهة لهذه المؤسسات لا تناسبها، ومن خلال دراستنا لهذا المطلب سنسلط الضوء على مختلف هذه المشاكل والمعوقات التمويلية.

أولاً: المشاكل التمويلية العامة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في حصولها على موارد مالية اللازمة يرجع لعد أسباب من بينها ما يلي:

البحث عن الاستقلالية المالية: حيث نجد أن صاحب المؤسسة يربط مفهوم الاستقلالية المالية بإستقلالية اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقاً أمام حرية القرار، كما يرى فيه إشراكاً مع أي متعامل أجنبي. كما يمكن أن يرجع إلى ثقافة صاحب المؤسسة بحد ذاته (ثقافة مالية والمصرفية) في التخوف من ادخال أطراف أخرى.¹

الافتقار إلى السجلات المالية المنتظمة: كالسجل التجاري وقوائم المالية، يتهرب بعض أصحاب المؤسسات خاصة الحديثة منها إلى استخراج المستندات الرسمية اللازمة لتسجيل المؤسسة وذلك لأسباب التهرب الضريبي نتيجة ارتفاع إجمالي الضرائب التي تحصل عليها الحكومة من الأرباح التجارية التي تحققها المؤسسات.²

ثقل العبء الضريبي: إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعد بأي حال من الأحوال من العمل الإنتاجي، بل يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي. كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلق المشاكل والصعوبات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة التي تسير وفق تشريع لا يسهل عمل هذا النشاط.³

غياب البورصة: تعتبر البورصة إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا فغياب البورصة يؤدي إلى تضيق مجالات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعتمد على البنوك فقط. وفي غياب البورصة وإشكالية التمويل البنكي فإن المؤسسة تكون مجبرة وفي الكثير من الأحيان من تمويل نفسها ذاتياً.⁴

¹ - غياط، شريف، بوقموم محمد. التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. الملتقى الدولي: متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف. (الجزائر: 17-18 أبريل 2006)، ص 111

² - محمد صابر رشوان، سارة، حسني المهري، أحمد صبري أبو زيد. "دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية". Journal of political & Economic Studies – Faculty of Politics & Economic – Suez

University (JPES). العدد: 02. (جامعة السويس: أبريل 2022). ص 138

³ - بن عمر، محمد البشير. طيبي عبد اللطيف. مرجع سبق ذكره. ص 202.

⁴ - براق، محمد. غربي حمزة. "محددات الهيكلية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية". مجلة البحوث والدراسات العلمية. المجلد 06. العدد: 02. (جامعة المدية: جوان 2012). ص 295.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ضعف الاهتمام بدراسة الجدوى: تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف اهتمامها بدراسة الجدوى، حيث ينظر لذلك الدراسات في كثير من الأحيان على أنها شرط شكلي لحصولها على التمويل، ونجد أن معظم المؤسسات المالية لا تولي أهمية لدراسة الجدوى وخاصة البنوك¹.

عدم ملائمة صيغ التمويل ومحدودية البدائل: عهدت الحكومات في العديد من الدول النامية لإنشاء مؤسسات تمويل متخصصة لمنح قروض سهلة ضمن معدلات فائدة مدعومة، لكن هذه المؤسسات كذلك تتطلب ضمانات والتي لا تخدم مصلحة المؤسسات الصغيرة، إضافة أنها لا تقدم سوى 80% من قيمة التكلفة الكلية. كما أن التمويل البنكي التقليدي يتميز بمحدودية صيغه وتعقيده الإجرائية حيث إن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها يجعل منها معرقة لنمو المشاريع الاستثمارية. بالإضافة إلى الافتقار إلى بعض الأدوات التمويلية الأخرى وصعوبة تطبيق بعضها الأمر الذي يجعل البدائل التمويلية محدودة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

المخاطر العالية لعملياتها وما يترتب على ذلك من نقص في الائتمان التمويلي، وضعف استقرار المؤسسات نفسها وعدم كفاية نظام السوق وعدم تناسق المعلومات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة فهي أقل شفافية من المؤسسات الكبيرة في أنشطتها التجارية، كما أن المؤسسات الكبيرة تنقل "معلومات صلبة" من خلال البيانات المالية، وما إلى ذلك. وعلى النقيض من ذلك، تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى هذه الجوانب وتعتمد على "المعلومات اللينة" التي يصعب التعامل معها³.

¹ - بلاطة، رشاد. التمويل المصرفي وآليات استرداد القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2019، ص 63.

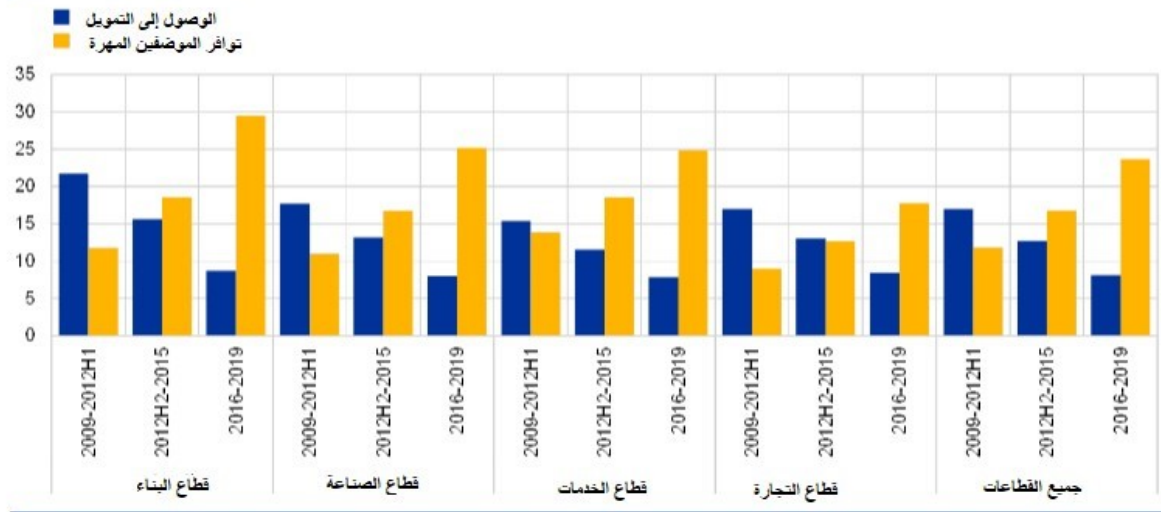
² - عزيزو، راشدة. مرجع سبق ذكره. (بتصرف). ص 130. بلاطة، رشاد. مرجع سبق ذكره. ص 63.

³ - Yu Guo, Pengfei Li, Chenxi Xiao. Research on Digital Inclusive Finance to Alleviate the Dilemmas of SME Financing and Countermeasures. Highlights in Business, Economics and Management. Vol 7. (2023). p 399.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

الشكل رقم (II-3): أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة اليورو عبر القطاعات

(النسب المئوية الموجهة للمستجيبين)



Source: Katarzyna, Bańkowska, Annalisa Ferrando and Juan Angel Garcia. "Access to finance for small and medium-sized enterprises since the financial crisis: evidence from survey data". [ECB Economic Bulletin . Issue 4 . 2020.](https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/articles/2020/html/ecb.ebart202004_02~80dcc6a564.en.html)

الشكل السابق يوضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الاتحاد الأوروبي، تعاني من مشكلتين رئيسيتين هما الوصول إلى التمويل وتوفر الموظفين المهرة، ففي الفترة من 2009-2015 كان التمويل هو أكبر الإشكاليات بالمقارنة مع توفر الموظفين، لتنعكس الوضعية في الفترة من 2015-2019 ليصبح توفير الموظفين المهرة هو الاشكال، وتنخفض قليلا وهذا الأمر ينطبق جليلا على جميع القطاعات.

ثانيا: المشاكل التمويلي المتعلقة بالجانب البنكي

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك ارتباطا وثيقا، حيث يعتبر التمويل البنكي من أهم المصادر التمويلية وأولى الوجهات لهذه المؤسسات خاصة في ظل عدم وجود العديد من خيارات التمويل، وتعود أسباب هذا المشاكل إلى:

محدودية الخبرة البنكية والإدارية والفنية والتسويقية: حيث أن معظم القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذو خبر بنكية محدودة، كما أن ضعف المهارات الإدارية والفنية قد يؤدي إلى زيادة احتمالية تعثر المؤسسة عن الوفاء بديونها¹.

- ميل البنوك بشكل عام إلى تمويل المؤسسات الكبيرة التي لها تجربة طويلة معها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتقادا منها بأن نسبة فشل وتعثر هذه الأخيرة عالية جدا، وبالتالي ارتفاع المخاطر اتجاه عمليات تمويلها.

¹ - محمد صابر رشوان، سارة، حسني المهري، أحمد صبري أبو زيد. مرجع سبق ذكره. ص 183.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- عدم حرص بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوثيق الدقيق للبيانات المالية والسجلات المحاسبية، مما يعيق مسألة الحكم على فعالية وكفاءة المؤسسة، وعدم إمكانية الاستناد إلى سجلات رسمية دقيقة التوثيق في حالة حدوث إحدى المخاطر اتجاه المؤسسة.

- نشاط العديد من المؤسسات في الاقتصاد الموازي نظرا لتهرّبها.¹

ضيق نطاق التمويل المتاح: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من فجوة تمويل متنامية، مما يقف عثرة في وجه التطور هذه المؤسسات وازدهارها، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة وتجاهل البنوك لاحتياجاتها التمويلية.²

التركيز على الضمانات: تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية للمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكون غالبيتها لا تملك ضمانات تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، الأمر الذي دفع بالبنوك والمؤسسات المالية بالزامها التامين على القروض من خلال مؤسسات التامين مما أدى إلى زيادة اعباء القروض.³

طول مدة الإجراءات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إضاعة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل خلال الالتزام بمعايير المحاسبة الائتمانية والشخصية قد يصعب توافرها في المشروعات من الناحية العلمية.⁴

سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من المعوقات الكبيرة للنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها، وهذا يتسبب في ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، مما يقود إلى الخسارة أو التوقف عن النشاط، كما أن هناك شريحة واسعة من اصحاب المؤسسات في الدول الإسلامية ترفض التعامل بالفوائد خاصة في وجود التمويل الإسلامي.⁵

¹ - النوي بلعابد، سيف الإسلام. مرجع سبق ذكره. ص 41-42.

² - بوغرة، بومدين. غربي ناصر صلاح الدين. "مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة دفاتر اقتصادية. المجلد 04. العدد: 01. (جامعة الجلفة: مارس 2013). ص 153.

³ - شهيد، محمد، حدوش شروق. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفاقها المستقبلية. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد 10.

العدد: 02. (جامعة سيدي بلعباس: ديسمبر 2015). ص 79.

⁴ - بوغرة، بومدين. غربي ناصر صلاح الدين. مرجع سبق ذكره. ص 153.

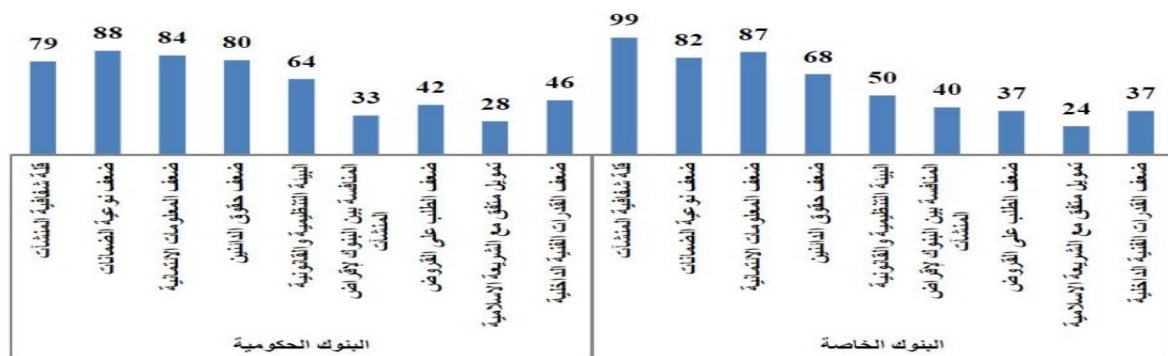
⁵ - شهيد، محمد، حدوش شروق. مرجع سبق ذكره. ص 79.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ضعف نظام الرقابة والمتابعة: يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يؤدي بأصحاب المؤسسات إلى تحويل التمويل إلى غير المجالات المخصص له وهذا يمثل اهدار للتمويل وانذار بعدم قدرتهم على السداد حال استحقاقه¹.

شفافية المعلومات: تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية. مما يخلق مشاكل مع مختلف مؤسسات التمويل وخاصة البنوك، فمن وجهة نظر المؤسسة نرى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومات المطلوبة ولا تراعي خصوصيتها، بينما يؤكد البنك أن ذلك يرجع إلى ضعف الإدارة في إنتاج وتبليغ معلومات شفافة وذات ارتباط مع طبيعة القرض المطلوب². كما أنه كلما كان عدم تناسق المعلومات أكثر وضوحا، زادت صعوبة الإقراض. وستطلب المؤسسات المالية نفس متطلبات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تتطلبها المؤسسات الكبيرة، ولكن ستحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض أقل من المؤسسات الكبيرة، مما يؤدي إلى تكلفة إقراض أعلى بكثير من المؤسسات الكبيرة³.

الشكل رقم (II-4): بعض أسباب عدم اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية



المصدر: عزيزو، راشدة، بن علي بلعزوز. "تمويل المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات". معارف. المجلد 12. العدد: 22. (جامعة البويرة: جوان 2017)، ص 219.

الشكل السابق يوضح أسباب عدم إقراض البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بالنسبة للبنوك الحكومية والخاصة، فنلاحظ أن عدم اقراض المؤسسات من قبل البنوك الحكومية يعود بصفة أساسية لضعف الضمانات والمعلومات الائتمانية وقلة شفافية المعلومات وهذه المشاكل تشمل بصفة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما البنوك

¹ - شهدي، محمد، حدوش شروق. مرجع سبق ذكره. ص 79.

² - بلاطة، رشاد. مرجع سبق ذكره. ص 62.

³ - Yu Guo, Pengfei Li, Chenxi Xiao. Opeit. p 399.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

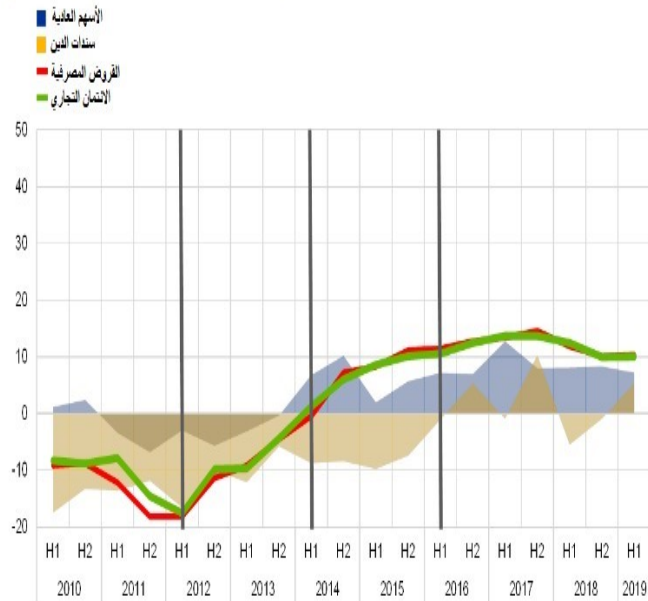
الخاصة فتعود الأسباب الأساسية إلى قلة الشفافية وضعف المعلومات الائتمانية وضعف نوعية الضمانات، وهذا يعني البنوك الخاصة أو الحومية كلها ستتجنب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا نلاحظ فروق كبير بين نوعي البنوك في نسبة كل سبب.

الشكل الموالي يوضح الفرق بين توافر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ويبرز هذا اشكال عدم توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع الكبيرة.

الشكل رقم (II-5): توافر أدوات التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة لدول الاتحاد الأوروبي.

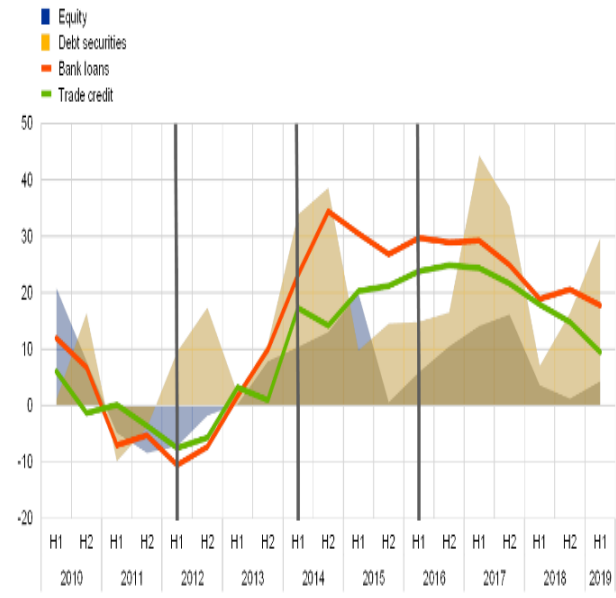
توافر أدوات التمويل الخارجية للشركات الصغيرة والمتوسطة

(النسبة المئوية للصافي المجهز للتمويل تكون الأداة المصنفة ذات صلة بهم)



توافر أدوات التمويل الخارجية للشركات الكبيرة

(صافي النسبة المئوية التي تغطي بها الأداة المصنفة)



Source: Katarzyna, Bańkowska, Annalisa Ferrando, Juan Angel Garcia. Access to finance for small and medium-sized enterprises since the financial crisis: evidence from survey data. ECB Economic Bulletin. Issue 4 . 2020 https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/articles/2020/html/ecb.ebart202004_02~80dcc6a564.en.html

الشكلين السابقين يوضحان حجم الاختلافات في توافر خيارات التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة لدول الاتحاد الأوروبي لكل من الأسهم العادية وسندات الدين والقروض المصرفية والائتمان التجاري حيث نلاحظ أن توفر هذه المصادر التمويلية لدى المؤسسات الكبيرة كان أكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المبحث الثاني: خيارات التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع معدلات الخطر في أعمالها نتيجة لصغر حجمها ونشاطها، مما يجعل قدرتها الذاتية لتلبية احتياجاتها المالية ضعيفة أو غير كافية وكذلك غير جذابة للمستثمرين خاصة في ظل الأنشطة غير مبتكرة، وهذا الأمر يجعلها في حاجة دائمة للمصادر التمويل الخارجة بالأخص طويلة الأجل منها. فرغم تعدد مصادر التمويل الخارجي إلا أنها ليست متاحة لها كلها ومتوفرة دائماً خاصة في ظل البيئة المحدودة في المصادر، أما البيئة التمويلية المتنوعة فتفتح مجالات أكبر أمام هذه المؤسسات. وفي ظل هتين البيئتين تسعى المؤسسة خلال مسيرتها العملية إلى تعزيز وبناء ثقة ائتمانية بينها وبين الأطراف الممولة المانحة حتى تحظى بالتمويل لتلبية مختلف احتياجاتها.

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصور أساسية لتلبية احتياجاتها التمويلية على المصادر الذاتية للتمويل، خاصة في بداية نشاطها كمؤسسة، حيث يعكس التمويل الذاتي القدرة المالية للمؤسسة. فيعرف "التمويل الداخلي (الذاتي)" بأنه هو قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة. ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة¹. ويمكن التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي: التمويل الداخلي بمهدف المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة، والتمويل الداخلي بمهدف التوسع في النشاط الاستثماري للمؤسسة.

أولاً: خيارات التمويل الذاتية: يندرج ضمن هذه الخيارات ما يلي:

المدخرات الشخصية: يعتمد صاحب المؤسسة على مدخراته الشخصية في بداية نشاط المؤسسة، ويعود ذلك كون المستثمرين الخارجيين لا يمكنهم المخاطرة بالاستثمار في مؤسسات صغيرة ومتوسطة حديثة النشأة إلا في حالة توفر معلومات كافية وضمانات لتغطية حجم الأموال التي تم استثمارها، وقدرة المؤسسة على تحقيق الربح وكذلك ارجاع الأموال للمستثمرين في المواعيد المحددة، وهو ما لا تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

¹ - منير شاكر، محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور. التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008. ص 289.

² - بوعظم، فايزة. قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات - نظرية الإشارة كمدخل مفسر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم المالية والحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر. 2022. ص 105.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

التنازل عن الاستثمارات المهتلفة: وهي الاستثمارات التي لم تعد المؤسسة بحاجة إليها، وعليه فإن كل الإيرادات المحصل عليها من جراء عملية التنازل تدخل في دائرة التمويل الذاتي للمؤسسة¹.

المصاريف المستحقة: تعتبر المصاريف المستحقة من مصادر التمويل قصيرة الأجل وتشمل كافة المصاريف التي استحققت ولم تدفع بعد، كالرواتب، الإيجار، الضرائب... وغيرها من المصاريف التشغيلية الإدارية غير مدفوعة، مما يؤدي إلى تمويل تلقائي لنشاطات المؤسسة يغنيها عن اللجوء لمصادر التمويل الأخرى².

الاحتياطات: هي تلك الأموال التي تجمع من طرف المؤسسة وذلك باقتطاعها من الأرباح المحققة وغير موزعة، فالاحتياطات مهما كانت نوعها فهي عبارة عن أرباح صافية غير موزعة حجزت في حساب خاص وهو حساب الاحتياطات، لذلك فهي تعتبر حقاً من حقوق أصحاب المؤسسة³. وتنقسم هذه الاحتياطات إلى:

- الاحتياطات القانونية المنصوص عليها في النصوص القانونية؛
- الاحتياطات التعاقدية المنصوص عليها في العقد التأسيسي للمؤسسة؛
- الاحتياطات الاختيارية الخاضع تخصيصها للظروف السائدة في السوق الذي تعمل به هذه المؤسسة؛
- الاحتياطات التنظيمية المحددة من قبل الجمعية العمومية للملاك⁴.

الاهتلاكات: وهي طريقة لتوزيع تكلفة شراء الأصل على مدة عمره الإنتاجي بطريقة متناسبة من أجل التحديد الدقيق لتكاليف الإنتاج ومن ثم صافي الأرباح الحقيقية، حيث يتم جمع قيم أفساط الإهلاك عن طريق تقييدها في الدفاتر المحاسبية، ولا يتم الاسترداد الفعلي لتلك المخصصات إلى عند تحقق الدخل النقدي القادر على تغطية أعباء الإهلاك. وهذا ما يتيح توظيف تلك الأموال المجمعة في فرص استثمارية مربحة⁵.

المؤونات: تعتبر المؤونات عنصراً من العناصر المالية للمؤسسة مخصصة لمجابهة أي خسائر محتملة الوقوع وتحمل أعباء ممكنة الحدوث مستقبلاً، حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى غاية تحقق الخطر أو تحقيق الخسائر بالمؤسسة التي خصصت من أجلها هذه المؤونة. وتأخذ الأشكال التالية:

¹ - إسماعيل، شهرزاد. مرجع سبق ذكره. ص 29.

² - إسماعيل أنور، إيمان. "التخصيم كأداة من أدوات التمويل". المجلة القانونية. المجلد 7. العدد: 07. (جامعة القاهرة: ماي 2020).. ص 489.

³ - إسماعيل أنور، إيمان. مرجع سبق ذكره. ص 478.

⁴ - إسماعيل، شهرزاد. مرجع سبق ذكره. ص 28.

⁵ - مداس، حبيبة. مرجع سبق ذكره. ص 36.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المؤونة القانونية الإلزامية بسلطة القانون، ولا يترتب عنها فرض ضريبية مستقبلية.

المؤونة المتعلقة بالتكاليف والأخطار، حيث تخصص لتغطية أخطار أو خسائر محتملة الوقوع في نهاية دورة الاستغلال كمؤونة الضمانات المقدمة للزبائن ومؤونة النزاعات¹.

الأرباح المحتجزة: تمثل مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمؤسسة وتمثل الأرباح المحتجزة ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة بغرض استثماره وتعتبر من أهم مصادر تمويل عمليات النمو والتوسع، كما تستخدم في حالة المؤسسة التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة.

مميزات وعيوب الأرباح المحتجزة: الجدول الموالي يضم كل من مميزات وعيوب هذا المصدر التمويل

الجدول رقم (II-4): مميزات وعيوب الأرباح المحتجزة

مزايا التمويل بالأرباح المحتجزة	عيوب الأرباح المحتجزة:
- عدم توزيع الأرباح يؤدي إلى زيادة طاقة المؤسسة من التمويل وتوفير وفرات جديدة؛	- يعتبر مصدر تمويلي يستخدم بشكل متكرر؛
- الأرباح المحتجزة مصدر تمويلي منخفض التكلفة إذا خصمت من الوعاء الضريبي؛	- قد يتعذر على المؤسسات المساهمة المبتدئة الاستفادة من هذا المصدر؛
- مصدر تمويلي مهم يمكن اللجوء اليه من طرف جميع المؤسسات التي تحقق أرباحا جيدة؛	- يتطلب أحيانا من المؤسسة اصدار أسهم مجانية للمساهمين مقابل احتجاز الأرباح مما يزيد من كلفة استخدام هذا المصدر.
- توفر للمؤسسة سيولة سريعة وبسهولة، بدون الدخول في مفاوضات للحصول على التمويل.	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: عباس، علي. الإدارة المالية في منظمات الأعمال. الأردن: دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، الطبعة الأولى. 2002. ص 289. عبد الوهاب، يوسف أحمد. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. الطبعة الأولى. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع. 2008. ص 81.

ثانيا: خيارات التمويل الذاتية من مصادر خارجية: تتمثل هذه المصادر في الأسهم العادية والممتازة. والأسهم بصفة عامة هي "عبارة عن حصة في ملكية المؤسسة أو حصة في رأسمال المؤسسة يحق لصاحب السهم المشاركة في أرباح الشركة بعد تسديد المؤسسة لالتزاماتها اتجاه الآخرين، والأسهم نوعان عادية وممتازة². وسنتعرف على كل مصدر فيما يلي:

¹ - إسماعيل، شهرزاد. مرجع سبق ذكره. ص 28.

² - عبد الوهاب، يوسف أحمد. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. الطبعة الأولى. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع. 2008. ص 81.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

1 - الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية صكوكا متساوية القيمة تشكل جزء من رأس المال المؤسسة وهي بذلك تعد بمثابة سند ملكية في المؤسسات المساهمة والتوصية بالأسهم. وتعتبر الأسهم من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنه ليس لها تواريخ استحقاق محددة طالما كانت المؤسسة المصدرة لها قائمة ومستمرة. وبالمقارنة بغيرها من الأوراق المالية تتميز الأسهم بمخاصيتين هما حق المطالبة المتبقي والمسؤولية المحدودة¹.

أنواع الأسهم العادية: للأسهم العادية عدة أنواع تساعد المؤسسة على اختيار ما يناسب حاجتها التمويلية تتمثل فيما يلي²:

- أسهم الدخل: تحصل على توزيعات أرباح بسبب انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصدرة؛
- أسهم القيمة: يحتوي هذا النوع توزيعات أرباح مرتفعة وهي قليلة التداول؛
- أسهم المضاربة: المؤسسات المصدرة لها ذات أسعار متقلبة لأسهمها ويفضلها المستثمرون المحبون للمخاطرة؛
- أسهم مقيدة: تمنح مكافأة لحاملها ولا يمكن لحاملها بيعها إلا بعد ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

مميزات وعيوب الأسهم العادية: الجدول الموالي يوضح مميزات وعيوب هذا المصدر التمويلي:

الجدول رقم (II-5): مميزات وعيوب الأسهم العادية

مزايا الأسهم العادية	عيوب الأسهم العادية
- يعطي للمؤسسة مصدرا متنوعا من التمويل مما يمكنها من مواجهة التغير في الظروف الاقتصادية؛ - ليس للسهم العادي أجل محدد للتسديد - المؤسسة غير ملزمة بدفع الأرباح إلا إذا تحققت و ثم اتخاذ قرار بتوزيعها كلها أو جزء منها؛ - رفع حجم الأموال من الأسهم يدي نسبة حجم الأموال المقترضة ضمن الأموال الدائمة وهذا يكون بمثابة ثقة و ضمان في مقدرة المؤسسة على زيادة الموارد المالية من الاقتراض فتشجع الدائنين بالمزيد من القروض.	- التمويل بإصدار الأسهم العادية يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية. وقد ينعكس ذلك أحيانا بالسلب على إدارة المؤسسة. - توسيع قاعدة المساهمين يؤدي إلى انخفاض عائد السهم الواحد للمستثمرين القدماء، إضافة إلى مشاركة المستثمرين الجدد الأرباح المحققة سابقا. - عدم تخفيض العبء الضريبي على المؤسسة باستخدام التمويل بالأسهم. - إن ارتفاع نسبة المساهمة في هيكل رأس المال تحد من قدرة على المتاجرة بالملكية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مشكور العامري، سعود جايد، عبد الستار مصفى الصباح، سعد مجيد الجناي. أساسيات الإدارة المالية الحديثة. عمان: دار عباء للنشر والتوزيع. 2019. ص 237. معراج، الهواري، حاج سعيد عمر. مرجع سبق ذكره. ص 24.

¹ - وليم أندراوس، عاطف. التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الطبعة الثانية. مصر: دار الفكر الجامعي، 2007. ص 396.

² - بن زعمية، فاطمة الزهراء. تأثير هيكل تمويل المؤسسات الاقتصادية على القيمة الاجمالية -دراسة عينة من المؤسسات-. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قشم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2022. ص 44.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

2- **الأسهم الممتازة:** هي إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل وتعد من عناصر حقوق الملكية ولا تلتزم الجهة المصدرة بتاريخ محدد لرد قيمتها، وللأسهم الممتازة قيمة سوقية وقيمة اسمية وقيمة دفترية، فالقيمة الاسمية هي قيمة السهم في وثيقة الإصدار، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي تحدد نتيجة التعامل في السوق المالي بمشاركة أطرافه. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة هذه الأسهم في السجلات مقسومة على عدد الأسهم الممتازة المصدرة¹.

أنواع الأسهم الممتازة: للأسهم الممتازة الأنواع التالية:

الأسهم الممتازة المشاركة: إن الأسهم الممتازة المشاركة تعطي الحق لحاملها مشاركة حملة الأسهم العادية في كل من: الأرباح الفائضة بعد دفع مقسوم الأرباح لحملة الأسهم العادية، وفي الأصول الفائضة في حال تغطية التزامات المؤسسة عند التصفية².

الأسهم الممتازة التراكمية: الأسهم التراكمية تعطي الحق لحاملها في جميع الأرباح عن السنوات التي لا توزع فيها المؤسسة الأرباح، وتدويرها إلى السنوات اللاحقة³.

التراكمية والقابلة للتحويل: هي ذلك النوع من الأسهم الممتازة التي تتيح لحاملها حق التمتع بخاصية تراكم الأرباح وتدويرها، كما يعطيه الحق في تحويلها إلى أسهم عادية في حالة رغبته بذلك⁴.

مميزات وعيوب الأسهم الممتازة: الجدول الموالي يوضح مميزات وعيوب هذا المصدر التمويلي:

الجدول رقم (II-6): مميزات وعيوب الأسهم الممتازة

مميزات الأسهم الممتازة	عيوب الأسهم الممتازة
- لا إلزام قانوني على المؤسسة بدفع عوائد الأسهم؛	- كلفتها أعلى من كلفة السندات العادية؛
- عدم دفع عوائدها لا يؤدي إلى الإفلاس كما الحاي في السندات؛	- لا تقتطع كلفتها من الضريبة ككلفة دين؛
- تجنب الأسهم الممتازة المؤسسة تخفيض حقوق الملكية كما هي في حالة اصدار أسهم عادية؛	- إذا لم تسدد المؤسسة المصدرة ما يستحق بموجب هذه الأسهم يطالب حامها بحق التصويت؛
- لا تشارك الأسهم الممتازة في الأرباح العادية بل يقتصر عائدها على ما هو مقرر؛	- تزيد من نسبة المديونية وبالتالي كلفة رأس المال.

¹ - مشكور العامري، سعود جايد، عبد الستار مصطفى الصباح، سعد مجيد الجنابي. أساسيات الإدارة المالية الحديثة. عمان: دار عباء للنشر والتوزيع. 2019. ص 239.

² - تايه النعيمي، عدنان، ياسين كاسب الخرشنة. اساسيات في الإدارة المالية. الطبعة الأولى. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع. 2007. ص 160.

³ - تايه النعيمي، عدنان، أرشد فؤاد التميمي. الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2009. ص 363.

⁴ - تايه النعيمي، عدنان، ياسين كاسب الخرشنة. مرجع سبق ذكره. ص 180

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- ليس لحملة هذه الأسهم حق التصويت لذا لا تؤثر على السيطرة كما هو حال الأسهم العادية؛

المصدر: عقل، مفلح. الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع. 2021. ص 890.

ثالثاً: مميزات وعيوب التمويل الذاتي: تتمثل مميزات وعيوب هذا المصدر التمويلي فيما يلي:

مميزات التمويل الذاتي: يكتسب التمويل الذاتي العديد من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- يعتبر الوسيلة المتاحة في الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة حيث يصعب عليها الحصول على هذه الأموال من مصادر أخرى؛

- التمويل الداخلي يدعم المركز المالي للمؤسسات ويجنبها التقلبات الموسمية والعشوائية المحتملة نظراً لاحتفاظها برصيد مناسب لمواجهة التحديات المفاجئة والمتغيرة؛

- تمويل الاستثمارات من المصادر المالية الداخلية يجعل المؤسسات في غنى عن الغير وذات استقلال؛

- الاهتلاكات تمثل الجانب الأكبر من التمويل الداخلي للمؤسسات وهي بذلك تجنبها معدلات ضريبية أكبر؛

عيوب التمويل الذاتي: تتمثل عيوب التمويل الذاتي في²:

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

- عدم الاهتمام بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية في نشاط المؤسسة كالمصادر الخارجية يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل عليه

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل

"التمويل الخارجي هو لجوء المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة المؤسسة"³.

وفي ظل هذا التمويل الخارجي قسمها إلى ثلاثة أنواع مصادر تمويل قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة. حيث سنتعرف في هذا المطلب على مصادر التمويل قصير الأجل والذي يعرف "بأنه تمويل مدته في الغالب سنة واحدة ويجب ألا يتجاوز السنتين كحد أقصى. أم الحد الأدنى فيمكن أن يصل إلى يوم واحد ويتناول التمويل قصير الأجل توفير المواد الأولية،

¹ - قدور، فطيمة الزهراء، مرجع سبق ذكره. ص 95.

² - منير شاكر، محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور. مرجع سبق ذكره. ص 291

³ - خوني، رابع. رقية حساني. مرجع سبق ذكره. ص 99.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ودفع أجور اليد العاملة، والمصاريف الأخرى، أي التمويل الدورة الإنتاجية ويمكن أن يخصص جزء من لتمويل المبيعات الآجلة فيسهم بذلك في تمويل الدورة التجارية (التشغيلية)¹.

أنواع خيارات التمويل الخارجي قصير الأجل: للتمويل الخارجي قصير الأجل ثلاث خيارات والمتمثلة في: الائتمان التجاري والائتمان المصرفي، و لتمويل الغير رسمي، ولكل خيار مميزات وخصائص تختلف عن الآخر وستطرق إليها فيما يلي:

أولاً: الائتمان التجاري

يعرف بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضاعة بغرض إعادة بيعها أي أن الائتمان التجاري يمكن المؤسسة من شراء وتدبير احتياجاتها من المواد الأولية ومستلزماتها السلعية من مؤسسة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة².

مميزات الائتمان التجاري: للائتمان التجاري العديد من المزايا نذكر منها:

التكلفة: تكون مدة السداد في بعض الأحيان تتراوح بين 30-60 يوم أو أكثر دون تحمل تكلفة إضافية في هذا كإن المؤسسة حصلت على قرض مجاني بتكلفة البضاعة طيلة المدة الائتمان؛

سهولة الحصول عليه: إن الحصول على الائتمان التجاري لا يستلزم إجراءات تقديم طلبات كما لا يتطلب تحليل للمراكز المالية، كما أن الدائن يمكن أن يمنح المدين مهلة للسداد إذا لم يستطع في الوقت المحدد³.

المرونة: من المزايا الهامة للائتمان التجاري المرونة فعند زيادة المبيعات فإن المشتريات والسلع والخدمات تزيد وبالتالي يرتفع حجم الائتمان التجاري.

قلة القيود: الائتمان التجاري بصفة عامة أقل قيود، بالإضافة إلى أن الفشل الناجم عن عدم الالتزام به أقل ضرراً من القروض⁴.

- مصدر تمويل تلقائي؛
- الاستمرارية: يتمتع بقدرة تجديده بشكل مستمر مما يعطيه ميزة الاستمرارية في التوفر والاستمرار؛
- يتمتع الائتمان التجاري بانخفاض التكلفة، أو ربما انعدامها ولهذا يعتبر من أكثر أنوا مصادر الائتمان قبولاً في التمويل؛

¹ - قدور، فطيمة الزهراء، مرجع سبق ذكره. ص 98.

² - زنانة، ريمة، العيد شريفة. مرجع سبق ذكره. ص 332.

³ - توفيق عبد الرحيم، يوسف. إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. الطبعة الأولى. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع. 2009. ص 93-94.

⁴ - محمد إبراهيم، عبد الرحيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2008. ص 41.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- يضمن مصدرا تمويليا مهما للمؤسسات الصغيرة الجديدة، التي لا تملك جدارة ائتمانية مصرفية، لذا يعتبر خياراً يسيراً¹.

أشكال الائتمان التجاري: للائتمان التجاري عدة أشكال منها:

الحساب الجاري: وهو أن يفتح البائع للمشتري حساباً في دفاتره يسجل فيها ثمن ما باعه من بضاعة بالحساب والمبالغ التي يسدها أول بأول، وهو ما يفضلهُ المشتري ويسمى بالحساب المفتوح².

أوراق الدفع (الكبيلية): الكبيلية هي عبارة عن وثيقة اثبات دين اتجاه المشتري لصالح البائع، تنشأ نتيجة وجود تعامل في منح ائتمان لأجل، يمكن خصها من قبل المورد قبل انقضاء الأجل المحدد، مقابل التخلي عن جزء من قيمتها³.

مخاطر الائتمان التجاري: تتمثل مخاطر الائتمان التجاري فيما يلي:

- تشجيع أصحاب المؤسسات والمشاريع الحصول على مستلزمات غير ضروري مما يترتب على المؤسسة التزامات سداد تفوق امكانيته في المستقبل.

- التركيز على ضرورة الحصول على الائتمان التجاري تقلل من فرص اختيار المورد المناسب، حيث تتم المفاضلة بين الموردين الذين يقبلون بمنح المؤسسة الائتمان التجاري بالرغم من وجود موردين آخرين أفضل منهم وأكثر التزاماً⁴.

ثانياً: الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك. ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة من الاستفادة من الخصم. كما أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري إذ يأتي في صورة نقدية⁵.

مزايا الائتمان المصرفي: للتمويل بالائتمان المصرفي العديد من المزايا نوجزها في الآتي⁶:

- يعتبر التمويل المصرفي أكثر مرونة وأقل تكلفة من الائتمان التجاري؛

- يعد مصدراً تمويلياً مقبولاً لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويلها عن طريق مصادر تمويل طويلة الأجل؛

¹ - محمود الزبيدي، حمزة. أساسيات الإدارة المالية. الطبعة الأولى. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006. ص 339.

² - توفيق عبد الرحيم، يوسف. مرجع سبق ذكره. ص 95.

³ - بقاش، وليد، بن دادة عمر. مرجع سبق ذكره. ص 59.

⁴ - عبد المطلب، عبد الحميد. اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. مصر: الدار الجامعية. 2009، ص 170.

⁵ - إبراهيم هندی، منير. الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر. الطبعة السادسة. مصر: المكتب العربي الحديث، 2006. ص 529.

⁶ - بوساق، أحمد. البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) - حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه منشورة. قسم علوم التسيير.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2021. ص 56.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

وتجدر الإشارة إلى أن الائتمان المصرفي ورغم سهولة إجراءاته وانخفاض تكاليفه إلا أنه ليس متاح بقدر كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للشروط المفروضة من طرف البنوك على هذه المؤسسات وخاصة في ما يتعلق بالضمانات¹.

صيغ التمويلية للائتمان المصرفي: الائتمان المصرفي كمصدر تمويلي يتوفر على العديد من الصيغ وتختلف هذه الصيغ حسب حاجة المؤسسة، وتتمثل في القروض العامة والقروض الخاصة والقروض بالإلزام، حيث ستعرف على كل صيغة وأنواعها فيما يلي:

1- القروض العامة: هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة إجمالا وليس أصلا بعينه وتأخذ الأشكال التالية:

الخضم التجاري: يتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، وبهذا يحل البنك محل الشخص الدائن إلى غاية تاريخ الاستحقاق، مقابل ثمن يستفيد منه البنك يسمى بسعر الخضم الذي يقطع مبلغ الورقة التجارية².

تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض تمنح من قبل البنك للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة القصير جدا، الناتجة عن تأخر الإيرادات. على أن يتم تسديد هذه القروض عند تحصل هذه المؤسسة لإيراداتها، وعادة ما تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض في نهاية الشهر عندما تكثر مدفوعاتها ونفقاتها³.

السحب على المكشوف: هو تخصيص البنك حسابا مدينا للمؤسسة التي تتعامل ضمن حساباته الجارية، بسقف محدد للسحب لا يتعداه ويتغير هذا السقف حسب طبيعة الزبون وطبيعة ظروفه. مقابل دفع عمولة السحب وتحسب على أساس أيام السحب⁴.

القروض الموسمية: هي تلك القروض التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية في بعض مواسم النشاط عندما تزيد احتياجاتها للتمويل، نظرا لزيادة الطلب على منتجاتها في هذه المواسم⁵.

¹ - موجاري، رضوان. "دور صيغ التمويل الإسلامي في معالجة إشكالية عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2018. ص. 104.

² - بوساق، أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 56.

³ - هريان، سمير. إشكالية تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذج مقارنة بني التجربة السودانية وتجربة المملكة الأردنية. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3، 2022. ص 46.

⁴ - معراج، الهواري، حاج سعيد عمر. مرجع سبق ذكره. ص 49.

⁵ - هريان، سمير. مرجع سبق ذكره. ص 46.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

القروض الربط: وهي عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكدة، ولكنه مؤجل لأسباب خارجية¹.

2- القروض الخاصة: هي تلك القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة، وتأخذ الأنواع التالية:

تسيقات على الفواتير: حيث يقوم البنك بتسديد جزء قيمة من الفواتير للبائع بدلا من المشتري قبل تاريخ الاستحقاق مقابل معدل فائدة متغير حسب المدة الفاصلة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسبيق، ويشترط أن تكون الفواتير مؤكدة من الجهة المشتري².

تسيقات على البضائع: عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقرض، ويمنح هذا القرض خاصة لتمويل المواد الأساسية³.

تسيقات على الصفقات العمومية: هي التزام البنك بمنح كفالات أو قروض للمؤسسات التي ستنجز صفقات عمومية كونها تتطلب أموال ضخمة غير متاحة لهم⁴.

تسيقات على السندات: يقوم البنك بتقديم هذه التسيقات سواء لحامل السندات أو السندات الإسمية حيث تكون قيمة القرض أقل من قيمة السند، ويقوم العميل برهن هذه السندات ليضمن تسديد قيمة التسبيق⁵.

القروض بالالتزام: هي القروض التي يكون فيه البنك مانحا للالتزام (ثقة) وليس للقرض وهي تتمثل في:

الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام يمنحه البنك حيث يتضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي وعد بها أحد مديني الأوراق التجارية⁶.

الكفالة: يتعهد البنك بموجب هذا الالتزام المكتوب بتسديد الدين المترتب على عاتق المدين في حالة عدم قدرة هذا الأخير على الوفاء بالتزاماته⁷.

¹ - بوساق، أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 55.

² - بلاطة، رشاد. مرجع سبق ذكره. ص 59.

³ - بوساق، أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 56.

⁴ - بلاطة، رشاد. مرجع سبق ذكره. ص 59.

⁵ - بن حراث، حياة، يوسف رشيد. صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغنام). مجلة الإستراتيجية والتنمية. المجلد 02. العدد: 02. (جامعة مستغنام: جويلية 2012). ص 48.

⁶ - بلاطة، رشاد. مرجع سبق ذكره. ص 60.

⁷ - بن حراث، حياة، يوسف رشيد. مرجع سبق ذكره. ص 50.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

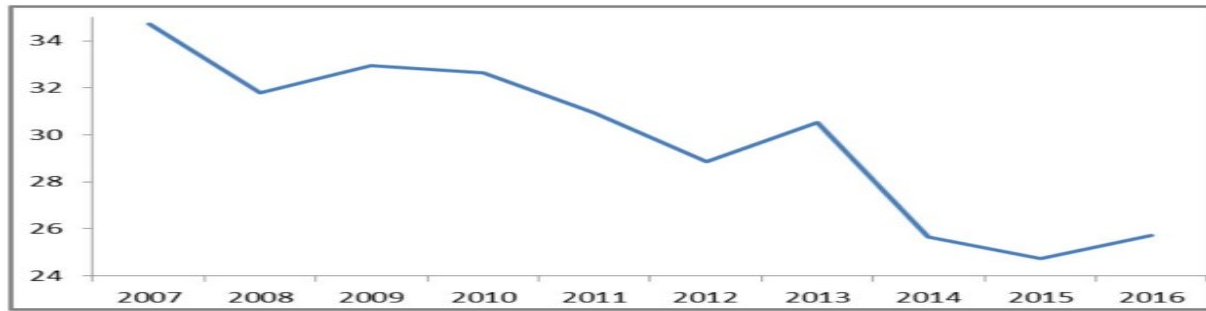
القبولات: وهي تمثل التزام من قبل البنك لضمان طرف آخر بدفع مبلغ معين وبتاريخ معين إلى طرف ثالث في تاريخ الاستحقاق المثبت في حالة عدم قدرة الطرف الثالث. ويشاع استخدام هذه القبولات المصرفية في التجار الخارجية.¹

3- **الاعتماد المستندي:** هي عبارة عن وسيلة مصرفية مخصصة لخدمة التجارة الخارجية، وهو عبارة عن تعهد صادر من البنك يلتزم من خلاله البنك لجهة معينة (المستفيد) بدفع مبلغ معين ضمن شروط معروفة لقاء تقديم كل الوثائق والمستندات التي تثبت تنفيذ جميع الشروط والأحكام المبينة في الاعتماد.²

الشكل الموالي يوضح تطور التمويل قصير الأجل الرسمي لمجموعة من البلدان.

الشكل رقم (II-6): إجمالي قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصيرة الأجل من إجمالي القروض الكلية للفترة (2007-2016)

الوحدة: نسبة مئوية



Source: OECD. Financing SMEs and Entrepreneurs 2018 an oecd scoreboard. OECD report. 2018. P03.

الشكل السابق يوضح أن تطور القروض القصيرة الأجل كانت مرتفعة في بداية السنوات من 2007-2010 حيث بدأت بعدها تشهد تذبذبات الانخفاض والسبب يعود على الأرجح للأزمة العالمية لتستمر في الانخفاض حتى منتصف سنة 2015 حيث وصلت أدنى قيمة لتعود بعدا للارتفاع وحسب ما جاء في التقرير المنشور فيه الشكل أن السبب يعود إلى تركيز البنوك على منح القروض طويلة الأجل بالإضافة لعدة عوامل أخرى كإنخفاض الفائدة للقروض قصيرة الأجل أو استخدام التمويل الذاتي.

¹ - غربي، حمزة، براق محمد. نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. النشر الجامعي الجديد، 2018. ص 30.

² - موجاري، رضوان. مرجع سبق ذكره. ص 104.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي المتوسطة وطويلة الأجل

"التمويل متوسط الأجل هو تمويل تكون مدته من السنتين إلى الخمس وقد يمتد حده إلى سبع سنوات ويستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة وتمويل الإضافات على أصولها طويلة الأجل، وصنف هذه المصادر كونها تستحق السداد خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن العشر سنوات"¹. وهو كخيار من خيارات التمويل مناسب لتمويل جزء من الاستثمارات طويلة الأجل، أما التمويل طويل الأجل فهو موجه لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل وغالبا ما تتراوح مدته ما بين 7 إلى 20 سنوات مع اختلاف الآراء حول المدة، وهذا التنوع بين المصدرين في فترة السداد يسهل على المؤسسة فرز الاستثمارات واختيار النوع للتخلص من التكاليف الإضافية.

أولا: صيغ التمويل المصرفي متوسط الأجل

كما ذكرنا سابقا أن مدة هذه المصادر التمويلية يمكن أن تمتد حتى لسبع سنوات وهو ما يخفف الضغط المالي على المؤسسة في بعض الحالات، وتتمثل أنواع هذا المصدر فيما يلي:

قروض المدة: هي قروض تتراوح مدتها عادة ما بين الثلاث سنوات والسبع سنوات، حيث تسدد القروض على شكل أقساط دورية متساوية أو غير متساوية (حسب معدل اهتلاك القرض المختار) والدفع يكون حسب جدول التسديد الذي يتناسب مع التدفقات النقدية للمؤسسة².

قروض التجهيزات: هي قروض تمنح للمؤسسات عندما تقوم بشراء تجهيزات وآليات بضامنة هذه الموجودات، وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات، أما الباقي فيكون كهامش أمان للمول تدفع من المقرض³.

التأجير التمويلي:

يعرف حسب Richard F. vancaill أنه هو التزام تعاقدى بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإجبارية للمؤجر، بالمقابل يتحصل على حق الانتفاع من الأصل موضوع العقد، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل، ولا يمكن للطرفان فسخ العقد، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر⁴.

¹ - قدور، فطيمة الزهراء. مرجع سبق ذكره. ص 99.

² - بن حراث، حياة، يوسف رشيد. مرجع سبق ذكره. ص 50.

³ - هربان، سمير. مرجع سبق ذكره. ص 47.

⁴ - خوني، رايح، رامي حريد. "التأجير التمويلي ك تقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة مقاربات. المجلد 02. العدد:

03. (جامعة الجلفة: مارس 2014). ص 100.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

تعريف التأجير التمويلي: هو اتفاق لتمويل استخدام الأصول رأسمالية يتم بين طرفين¹:

- المؤجر: الذي يتولى تمويل شراء الأصل.
- المستأجر: الذي يحق له استخدام وتشغيل هذا الأصل مقابل أداء قيمة إجاريه يتفق عليها دون إلزامه بشراء هذا الأصل في نهاية مدة الاتفاق أو خلالها.

أنواع التمويل التأجيري: تتمثل أنواع التأجير التمويلي فيما يلي:

التأجير التشغيلي: الايجار تشغيلي هو اتفاق للحصول على خدمات لأصل لفترة زمنية التي تمثل عادة جزءا صغيرا من الحياة المفيدة للأصل. وفي نهاية هذه الفترة يمكن تمديد أو عدم تمديد الايجار. وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية الموضوعية ستبقى المؤجر في نهاية مدة الاستئجار². حيث يلتزم مالك الأصل بمسؤولية الصيانة على أن تدخل هذه التكاليف ضمن المدفوعات الثابتة التي يقوم المستأجر بسدادها، وكذلك قد يحتوي عقد الايجار التشغيلي على بند إمكانية إيقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها³.

الايجار التمويلي: أو ما يسميه البعض بالتأجير الرأسمالي أو الايجار المالي، ويتميز بأنه يغطي كل مدة حياة الأصل، كما أن القيمة الدفعات الإيجارية الخاصة به تتضمن سعر الأصل المؤجر، بالإضافة إلى أن عقد القرض الإيجاري التمويلي لا يتضمن في معظم الحالات بنداً ينص على إمكانية إلغائه، مع إمكانية تملك الأصل من قبل المستأجر بقيمة متفق عليها. علاوة على ذلك يتميز هذا النوع من الاستئجار يتميز بكون الأعباء الخاصة بالصيانة تقع على عاتق المستأجر وكذلك تكلفة التمويل⁴.

الاستئجار المقترن بالرافعة المالية: يختص هذا النوع من الاستئجار بكونه مقترن بثلاثة أطراف وليس طرفان، وهم كل من المستأجر والمؤجر والمقرض، حيث يكمن الاختلاف في دور المؤجر الذي يقوم بشراء الأصل المطلوب من المستأجر ويموله جزئيا من أمواله الخاصة ويمول الجزء الثاني بقرض مضمون طويل الأجل، من مؤسسة تمويلية تعمل في التأجير⁵.

¹ - سمير محمد، عبد العزيز. التأجير التمويلي. الطبعة الأولى. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001. ص 80.

² - صيام، أحمد زكريا. دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد 02. العدد: 07. (جامعة الوادي: ديسمبر 2014). ص 152.

³ - حنيقي، أمينة. أمينة حنيقي. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة الجزائر-". (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مستغانم: الجزائر، 2019. ص 82.

⁴ - شملول، حسينة. أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر. 2019. ص 67.

⁵ - إبراهيم العامري، محمد علي. الإدارة المالية المتقدمة. الطبعة الأولى. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع. 2010. ص 686.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

البيع ثم الاستئجار: تقوم المؤسسة في ظل هذا النوع من الاستئجار ببيع أصولها المملوكة، وفي ذات الوقت تقوم بالتعاقد مع المشتري على استئجار الأصل المباع لفترة زمنية محددة وبشروط محددة، وتلجأ المؤسسات لهذا النوع من الاستئجار كبديل للاقتراض مقابل بيع الأصل¹.

مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تلخيص مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- التمويل الكلي للاستثمار: يستفيد المستأجر في التأجير التمويلي من تمويل بنسبة 100% من مبلغ الاستثمار دون مساهمته بأمواله الخاصة؛

- يحقق قدر كبير من المرونة: ذلك أنه يجنب تحمل تكاليف الأصل خلال الفترات التي لا يكون في حاجة إليه؛

- السرعة في الحصول على التمويل: إن التمويل عن طريق الاستئجار يتم بسرعة أكبر مقارنة بالقرض الكلاسيكي²؛

- تحاشي بعض الشروط التي قد يفرضها مقدمي الأموال في البدائل الأخرى مثل: وضع شروط رقابية الحصول على جزء من الأرباح؛

- الاستئجار كأسلوب للتمويل هو أقل كلفة من البدائل الأخرى المتاحة كما أنه يتميز بالبساطة في الإجراءات؛

- توفير الميزة الضريبية، حيث أن بدلات الإيجار تطرح من الدخل الخاضع للضريبة بالتالي تخفيف العبء الضريبي³.

عيوب التمويل التأجيري: تتمثل عيوب التمويل التأجيري فيما يلي:

- التكلفة المرتفعة ممثلة في مبلغ القسط الإيجاري الذي يضم جزء من رأس المال المستثمر وهامش ربح؛

- الملكية الاقتصادية للأصل لا تخول له إمكانية تحسينه خلال مدة العقد لزيادة إنتاجيته؛

- في حالة عدم دفع المستأجر لقسط إيجاري لأي سبب كان فإن المؤجر يسترجع أصله وهو ما يؤثر على نشاط

المؤسسة، كما قد يلجأ المؤجر إلى الأموال الخاصة للمستأجر لاستيفاء حقوقه منه؛

- عدم الاستفادة من المزايا الجبائية المرتبطة بخيار الشراء وتملك الأصل بالقيمة⁴؛

- تحمل تكاليف الصيانة الناتجة عن تشغيل الأصل أو نتيجة للعيوب الخفية التي قد تظهر في الأصل المؤجر⁵.

¹ - نوي، نور الدين. محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات (2010-2013).

(أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر. 2017. ص 28.

² - خوني، رايح، رامي حريد. مرجع سبق ذكره. ص 104-105.

³ - تايه النعيمي، عدنان، ياسين كاسب الخرشنة. مرجع سبق ذكره. ص 179.

⁴ - شملول، حسينة. مرجع سبق ذكره. ص 71.

⁵ - زيرق، سوسن. مرجع سبق ذكره. ص 90-91.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ثانيا: خيارات التمويل الخارجية طويلة الأجل

تنحصر المصادر التمويلية طويلة الأجل الخارجية في القروض والسندات، وتشتركان في كون كل منها أداة دين فالقروض يتم الحصول عليها من قبل البنوك، أما السندات فهي أوراق مالية تمثل حق مديونية وتتخذ عدة أشكال يمكن للمؤسسة اختيار النوع المناسب لها لإصداره، وفيما يأتي سنفصل في كل مصدر.

القروض طويلة الأجل: هو عقد يلتزم بموجبه المقرض (المؤسسة) على تسديد فوائد دورية طيلة سنوات القرض، إضافة إلى المبلغ المقرض ضمن توقيتات وأجال يتم الاتفاق عليها مع المقرض. وتتراوح أجال القروض طويلة الأجل بين (3-15) سنة. وقد تكون هذه القروض مضمونة بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، وقد تكون غير مضمونة في حالات استثنائية وفقا لمتانة المركز المالي الذي يتمتع به المقرض¹.

السندات: يمثل السند مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات، ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيه أيضا الحق في سعر فائدة دوري (كوبون) يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية. وللسند قيمة سوقية قد تزيد أو تقل أو تساوي القيمة الاسمية².

الجدول رقم (II-7): مزايا وعيوب السندات

مزايا السندات	عيوب السندات
- الحصول على عائد سواء بمعدل ثابت أو متغير حتى وإن كانت المؤسسة حققت خسائر؛ - يكون لحامل السند حقوق الدائنين مما يعني أن السند حصة في قرض "دين على المؤسسة" وليس حصة في أصول الشركة؛ - الاعفاء الضريبي على السندات؛ - الحق في الحصول على قيمة السند في التاريخ المحدد مسبقا؛ - لا يحق لحامل السند التصويت في اجتماعات الجمعية العامة أو الحصول على حصة من الأرباح.	- تخصص المؤسسة سنويا بمبالغ كبيرة تدفعها كفوائد على السندات مما يؤثر على سيولتها، وبالتالي فهي تشكل عبئا عليها؛ - تحد التشريعات القانونية من الاستفادة من السندات بسبب تقييد الحكومة لكمية المبالغ التي يمكن اقتراضها بهذه الطريقة؛ - بما أن السندات أداة دين طويلة الأجل، فقد تواجه المؤسسة ضرؤفا سيئة تكون فيها غير قادرة على الوفاء بسداد الدين أو دفع الفوائد عليها مما يعرضها لخطر الإفلاس والتصفية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عطية محمد، عبد الحميد. الاستثمار في البورصة. مصر: دار التعليم الجامعي، 2011. ص

43. عباس، على. مرجع سبق ذكره. ص282.

¹ - تايه النعيمي، عدنان، أرشد فؤاد التميمي. مرجع سبق ذكره. ص 354.

² - إبراهيم هندی، منير. مرجع سبق ذكره. 544.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

أنواع السندات: للسندات عدة أنواع نذكر منها:

- **السندات المضمونة:** هي السندات التي تكون مضمونة من قبل المؤسسة المصدرة لها عن طريق رهن جزء أو كل أصولها كضمانة لقيمة السندات¹.
- **السندات القابلة للإعادة:** هي سندات يمكن ارجاعها للمؤسسة التي أصدرتها بناءً على رغبة حاملها وقبض قيمته الاسمية، بالإضافة للفوائد المستحقة².
- **السندات القابلة للتحويل لأسهم:** تعطي هذه السندات الحق لحاملها في مبادلتها بعدد محدد من الأسهم العادية عند أي وقت، وفي مقابل هذه الميزة تصدر هذه السندات بأسعار فائدة أقل من السندات العادية³.
- **السندات غير مضمونة:** هذا النوع من السندات لا يكون له أي امتيازات خاصة على أصول المؤسسة، وبالتالي فإن حملة هذا النوع من السندات هم مجرد مقرضين بضمان جميع أصول المؤسسة⁴.
- **السندات القابلة للاستدعاء:** هي سندات تتيح للمؤسسة المصدرة إمكانية استدعائها ويحدث هذا عندما تنخفض أسعار الفائدة بعد بيع السندات المصدرة⁵.
- **سندات الدخل:** هي سندات تختلف عن غيرها بأنه مشروط بتحقيق المؤسسة للربح، فإذا حققت المؤسسة الربح فإن حامل السند يحصل على فائدة أعلى من سعر الفائدة الثابت على السندات الأخرى⁶.

مميزات التمويل بالاقتراض: يتميز التمويل بالاقتراض طويل الأجل سواء كان في صورة قروض أو في صورة سندات بالمميزات التالية⁷:

- يعتبر التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من الأسهم، وذلك بسبب الوفورات الضريبية التي تتولد عنه، ومخاطر أقل نسبياً للمقرضين من تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة؛
- تكلفة الاقتراض ثابتة لا تتغير بتغير الأرباح؛
- إذا ما تم الاقتراض بالسندات فإنه يمكن للمؤسسة أن تشتترط حق الاستدعاء، وهو ما يحقق لها قدر من المرونة؛
- تعتبر تكلفة التعاقد على القروض وتكلفة اصدار السندات منخفضه بالمقارنة مع تكلفة اصدار الأسهم.

¹ - تايه النعيمي، عدنان، أرشد فؤاد التميمي. مرجع سبق ذكره. ص 357.

² - عباس، علي. مرجع سبق ذكره. ص 280

³ - وليم أندراوس، عاطف. التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الطبعة الثانية. مرجع سبق ذكره. ص 338.

⁴ - الحناوي، محمد صالح. نحال فريد مصطفى. الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال. مصر: الدار الجامعية. 2005. ص 295.

⁵ - وليم أندراوس، عاطف. التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الطبعة الثانية. مرجع سبق ذكره. ص 382.

⁶ - عباس، علي. مرجع سبق ذكره. ص 280.

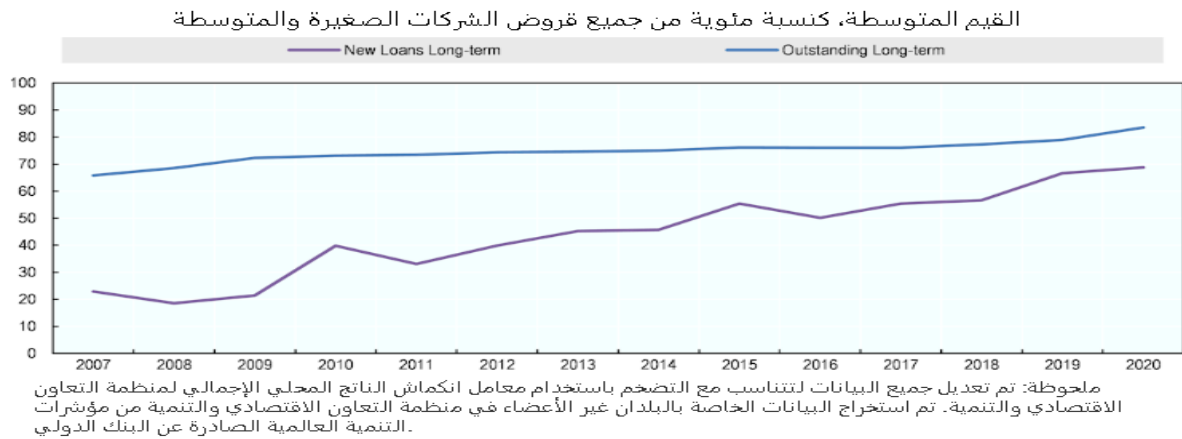
⁷ - إبراهيم هندی، منير. مرجع سبق ذكره. ص 550.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

عيوب التمويل المقرض طويل الأجل: على الرغم من المزايا التي يتمتع بها الاقتراض طويل الأجل إلا أنه يعاني جملة من العيوب أهمها¹:

- قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين الى تعريض المؤسسة للإفلاس.
 - يؤدي الاقتراض إلى تعريض المؤسسة إلى المخاطر المالية، ففي وجود القروض يترتب على انخفاض المبيعات بنسبة معينة إلى انخفاض ربحية السهم العادي بنسبة أكبر.
 - القروض لها تاريخ استحقاق ومن ثمة ينبغي على المؤسسة العمل على توفير قدر كبير من النقدية لاستخدامها في سداد الدين عندما يحل أجله.
 - قد يعطي عقد الاقتراض الحق للمقرض في فرض قيود على المؤسسة، مثل حضر الحصول على قروض جديدة وحضر بيع وشراء الأصول الثابتة، منع اجراء التوزيعات أو تخفيض نسبتها.
 - صعوبة الحصول على القرض طويل الأجل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة.
- الشكلين المواليين يوضحان تطور الطلب وحصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض طويلة الأجل، حيث قامت بهذه الدراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل رقم (II - 7): حصة القروض طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2007-2020)



Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022 : An OECD Scoreboard, Éditions OCDE. Paris. (2022). <https://doi.org/10.1787/e9073a0f-en>. p 34.

الشكل السابق يوضح حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض طويلة الأجل للفترة 2007-2020، حيث نلاحظ أنه في السنوات الأولى كانت نسبة القروض طويل الأجل منخفضة مقارنة بالقيمة المستحقة، لتبدأ بالتذبذب بعده

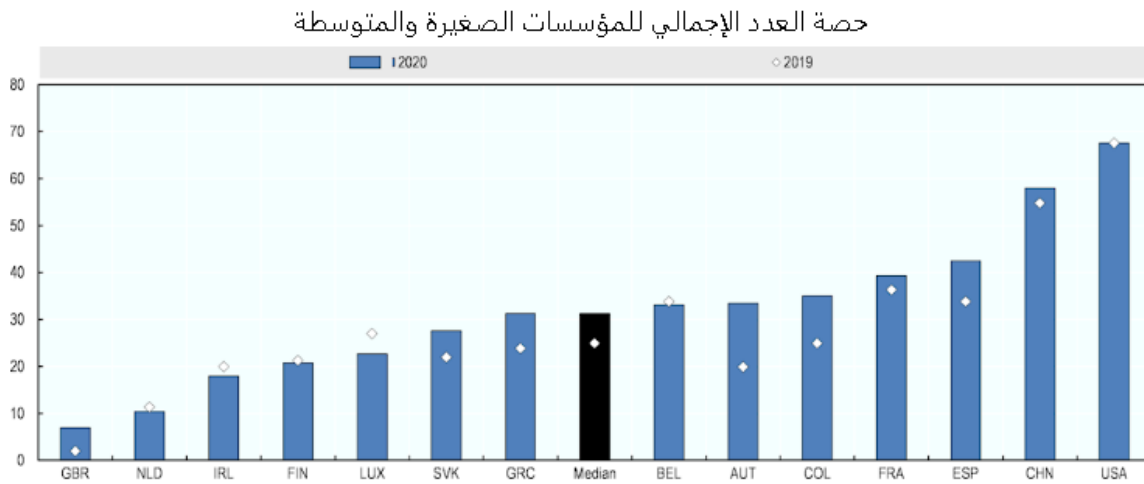
¹ - إبراهيم هندی، منير. مرجع سبق ذكره. ص 551.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

بالارتفاع والانخفاض غالب عليه الارتفاع في نسبة القروض طويلة الأجل، حيث كان الارتفاع الملحوظ في السنوات الأخيرة من 2015 إلى 2020.

الشكل رقم (II-8): طلبات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنّي 2015-2018 لبعض الدول.

الوحدة: نسبة مئوية



Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022 : An OECD Scoreboard, Éditions OCDE. Paris. (2022). <https://doi.org/10.1787/e9073a0f-en>. p 34.

الشكل الموالي يوضح نسبة طلبات القروض لمجموعة من الدول لسنّي 2019 - 2020، حيث بلغ متوسط قيمة طلبات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2020 ما يمثل نسبة 31%، سجلت العديد من البلدان زيادة في طلبات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت معدلات النمو غير مسبقة وهذا هو الحال في النمسا (+13.48 نقطة مئوية) وكولومبيا (+10 نقاط مئوية)، وإسبانيا (+8.57 نقطة مئوية)، واليونان (+7.34 نقطة مئوية)، والمملكة المتحدة (+5 نقاط مئوية) يعكس الارتفاع الكبير في طلبات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة حادة في الحاجة إلى تمويل جديد مقارنة بالسنوات¹.

المطلب الرابع: مصادر التمويل المصغر والتمويل غير رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقدر حجم التمويل المصغر على مستوى العالم بنحو 179 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بإجمالي عدد للعملاء يقدر بـ 140 مليون عميل سنوياً، فيما يتوقع نمو حجم السوق إلى نحو 497 مليار دولار في عام 2030 بمعدل نمو مركب يبلغ نحو 11% خلال الفترة (2021-2030). يعزى النمو المتوقع لحجم سوق التمويل المصغر عالمياً إلى العديد من العوامل من بينها ارتفاع عدد السكان غير المشمولين مالياً الذين يبلغ عددهم 1.7 مليار نسمة

¹ - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022 : An OECD Scoreboard, Éditions OCDE. Paris. (2022). <https://doi.org/10.1787/e9073a0f-en>.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

على مستوى العالم وفق تقديرات البنك الدولي. حيث يشار إلى افتقار 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الكافي لدعم نموها في ظل وجود فجوة تمويلية لأنشطتها العاملة في القطاع الرسمي والمقدرة بنحو 5.2 ترليون دولار، بالإضافة إلى 2.9 ترليون دولار لمؤسسات القطاع غير الرسمي¹.

أولاً: التمويل المصغر

عرفه صندوق النقد الأمم المتحدة لتنمية رأس المال: أنه يتمثل في تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض حيث تتسم هذه الخدمات بما يلي:

- التركيز على الفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة؛
- إتاحة طرق بسيطة ومناسبة للحصول على قروض صغيرة لمدة قصيرة الأجل، وبصفة متكررة باستخدام بدائل للضمان (المجموعة المتضامنة، الادخار الإلزامي)؛
- تقديم خدمات ادخار طوعي آمنة من خلال تسيير الودائع الصغيرة وسهولة الحصول عليها وقت الحاجة².

خصائص التمويل المصغر: من خلال ما يلي لخصنا أهم خصائص التمويل المصغر في³:

- قروض تقدم بطرق بسيطة وتخص مبالغ صغيرة قصيرة الأجل متكررة باستخدام بدائل للضمانات؛
- يعتمد منح القروض بشكل رئيسي على قدرة ورغبة الشخص المفترض على السداد وليس على الأصول التي يمكن أن تحتجز إذا لم يقيم العميل بالسداد؛
- يتم اجراء تقييم للمقترض غالباً ما يستند إلى الإحاطة بالجوانب الشخصية، أما فيما يخص القروض الأكبر والأطول أجلاً فيتم اجراء تقييم بسيط للتدفق النقدي؛
- تعتمد عملية الاقراض على شخصية المقترض كضمان، ويتم تقديم القروض فيها بصورة متوالية تبدأ صغيرة ثم ما تلبث أن يزداد حجمها، وذلك حسب تسديد العميل للقرض في تواريخ الاستحقاق؛
- وجود جداول زمنية منتظمة لسداد على فترات قصيرة كوسيلة للرقابة على أداء المقترضين؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث الوقت السرعة والوقت والقيمة.

¹ - عبد المنعم، هبة. صبري الفران، كريم زايد. واقع وأفاق التمويل متناهي الصغر في الدول العربية. تقرير صندوق النقد العربي. (ماي 2022). ص 02.

² - صالح، ناجية. دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير. جامعة ورقلة: الجزائر. 2019، ص 50.

³ - نفس المرجع. ص 53- 54.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

خدمات التمويل المصغر: تقدم مؤسسات التمويل المصغر خدمات مالية أهمها القروض الفردية والقروض الجماعية، هذا بالإضافة إلى خدمات متابعة السداد ومتابعة المشروعات والنصح والمشورة المالية¹، بالإضافة لهذا تقدم كذلك خدمات الادخار والتأمين المتناهي الصغر بالإضافة لتحويل الأموال.

ثانياً: التمويل المصغر الإسلامي

عرفه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بأنه تمويل عيني أو مالي للمنشآت المختلفة بصيغ تتفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ويشمل المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإجارة والتكافل².

مبادئ التمويل الإسلامي المصغر: للتمويل الأصغر الإسلامي مبادئ يتسم بها وهي ما تمنحه خاصية التمويل الإسلامي نتعرف عليها فيما يلي³:

- عدم وجود فائدة (الربا): وهو المبدأ المركزي للتمويل الإسلامي نتيجة الحصول عائد دون المشاركة في أية مخاطر؛
- تقاسم المخاطر: تقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع المخاطر الاستثمار بدلا من تقاسم الربح فقط؛
- تحريم سلوك المضاربة: وتعني عدم وجود احتكار، وتحريم المعاملات التي تنطوي على درجة عالية من عدم التأكد والمقامرة والمخاطر؛
- قدسية العقود: وجود وضوح وشفافية بالمعاملات التعاقدية، للحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات؛
- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- عدم جواز البيع على المكشوف: لتحريم بيع ما لا يملكه.

¹ - لحسين، عبد القادر. الهندسة المالية وتطوير أدوات التمويل - مدخل لتحسين كفاءة أسواق رأس المال العربية - (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم

علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2016. ص 105 - 106.

² - لوعير أبناس، عقبة سحنون. التمويل الأصغر الإسلامي نافذة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من أجل التمويل والاستثمار. الأفاق

للدراستات الاقتصادية. المجلد 08. العدد الأول. (جامعة تبسة: جوان 2023)، ص 510.

³ - نفس المرجع. ص 511.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

الجدول رقم (II - 8): بعض صيغ التمويل الإسلامي المصغر

الصيغة	مناسبة لما يلي	تكلفة رأس المال	المخاطر التي تشكلها للمقترض	المخاطر التي تشكلها للمقرض	ملاحظات
المضاربة	الأصول الثابتة ورأس المال المتداول	مرتفعة للغاية	منخفضة	مرتفعة للغاية	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر مرتفعة بسبب جدول السداد وغياب المحاسبة المناسبة، تعتبر وسيلة مثالية ولكن لا تشجع ممارستها.
الإجارة	الأصول الثابتة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد، وينتشر استخدام هذه الوسيلة كثيرا من الناحية العملية
القرض الحسن	جميع الأغراض	منخفض للغاية	منخفض للغاية	متوسط	هذه الوسيلة تقوم على الأعمال الخيرية وتجمع ما بين التطوع وانخفاض التكاليف العامة. وهي وسيلة شائعة لأنها تعتبر أنقى نوع من أنواع التمويل
السلم	رأس المال المتداول	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تتسم هذه الوسيلة بالطبيعة المتوالية مما يخلق مخاطر تتمثل في ازدواج الثقة.
الاستصناع	الأصول الثابتة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تتسم هذه الوسيلة بالطبيعة المتوالية مما يخلق مخاطر تتمثل في ازدواج الثقة.

المصدر: يقور، أحمد، موسي نصيرة، شيخي محمد رضا. "التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013-2017)". مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 03. العدد: 02. (جامعة آفلو: ديسمبر 2021). ص 37.

ثانيا: التمويل غير رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يطلق مصطلح غير رسمي في الفكر الاقتصادي على مزاوله النشاط الاقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة، كما أنها لا تسجل لدى الجهات الحكومية المختصة، ولا تتوافر عنها بيانات يمكن ادراجها في الحسابات القومية للدولة¹.

مصادر التمويل الغير رسمي: تتمثل مصادر التمويل الغير الرسمي فيما يلي:

¹ - حسن السيسى، صلاح الدين. استراتيجيات وآليات دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية. الطبعة الثانية. مصر: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع. 2019. ص 221.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

مساهمات العائلة والأصدقاء: تعتمد معظم المؤسسات في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة والأصدقاء وبشكل خاص عند الإنشاء التكويني، حيث غالبا ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب الضمانات بسبب العلاقة الشخصية مع المالك، بالإضافة إلى كونها بدون فوائد وغير محددة المدة بشكل دقيق. وتأتي مساعدة افراد العائلة والأصدقاء لصاحب المؤسسة من باب التشجيع¹.

المرابين: هم الأشخاص الذين يقدمون قروضا بفوائد مرتفعة جدا على مستوى سوق الإقراض غير رسمي، ما يميزهم خبرتهم العالية في تقييم الاستثمارات الأمر الذي يجعلهم قادرين على تحمل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة، يفضل المرابين عادة تمويل المؤسسات التي تتميز بمعدلات نمو عالية، أي تلك التي تحقق عائد يقدر بـ 30%².

مزاياء وعيوب التمويل الغير رسمي: تتمثل مزاياء وعيوب التمويل الغير رسمي في:

الجدول رقم (II-9): مزاياء وعيوب التمويل الغير رسمي

مزاياء التمويل الغير رسمي	عيوب التمويل الغير رسمي
- المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل ومتلقيه، والجدارة الائتمانية للمؤسسة تكمن في رأس المال البشري؛ - تقليل تكاليف المعاملات الممتثلة في تجميع المعلومات ودراساتها وتجهيزها واعداد العقود، وتكاليف الالتزام بتنفيذ التعليمات الحكومية في تسجيل الائتمان ودفع الضرائب؛ - إمكانية مزاولة المقرض نشاطه التمويلي من أي مكان، ولا يحتفظ الا بأبسط الحسابات ولا يستخدم الموظفين؛ - الخروج من إطار مراجعة السلطات النقدية في الدولة ومراقبتها وبذلك يكون الممول هو المرجع الأول والأخير؛ - وجود مرونة أكبر في أداء العمل نظرا لتحلل من اللوائح والقوانين.	- حجم القروض صغيرة ولا تمكن المؤسسة من الحصول على كامل احتياجاتها؛ - مدة القروض تكون قصيرة في العادة وبالتالي يناسب تمويل رأس المال العامل؛ - يعمل التمويل في الإطار المحلي ولا يمكن نقله إلى أماكن بعيدة؛ - سعر الفائدة في التمويل الرسمي كبير.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: حسن السيسي، صلاح الدين. استراتيجية وآليات دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية. الطبعة الأولى والثانية. مصر: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع. 2009. ص 222.

¹ - حريد، رامي. البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم

الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2015. ص 36.

² - بوعظم، فايزة. مرجع سبق ذكره. ص 106-107

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المبحث الثالث: الخيارات التمويلية البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تميزت المصادر التمويلية السابقة الذكر الخارجية بأن غالبيتها يتم منحها من قبل البنوك، أما المصادر التمويلية البديلة فهي تختلف تماما عما سبق، وهي تعتبر مهمة لكسر هيمنة البنوك وتقليل من السيطرة على الجانب التمويلي لها وكسر الوساطة المالية، وأصبحت هذه البدائل في الوقت الراهن تحتل مكانة كبيرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم بالإضافة إلى أنها تشكل دعما للمصادر الأخرى بالنسبة للدول التي لم تنتشر فيها كثيرا. وما يجعل هذه الخيارات التمويلية متميزة عن غيرها من المصادر السابقة كونها تواكب التطورات والتغيرات العالمية بل ومنبثقة من ظلها، فهذا يزيد من حتمية أهميته في الوقت الحالي والحاضر.

المطلب الأول: رأس المال الاستثماري ورأس المال المخاطر

من خلال هذا المطلب سنتعرف على أداتي تمويل مهمة في العالم بأسره، ولقت رواجاً واسعاً في الفترة الأخيرة خاصة في الأنشطة المبتكرة، رغم أن شركات رأس المال المخاطر وشركات رأس المال الاستثماري وجهان لعملة واحدة لكن يختلفان في طرق العمل والمستهدفات فشركات رأس المال المخاطر تركز على المؤسسات الناشئة لكن شركات رأس المال الاستثماري تركز على المؤسسات الناضجة، هذا بالإضافة إلى أن رأس المال المخاطر جزء من شركات رأس المال الاستثماري، وهذا ما يجعلهما مصدران تمويليان متكاملان فريدان يحققان النفس النتائج بنفس أسلوب العمل مع اختلاف الأهداف.

أولاً: رأس المال الاستثماري

تعريف رأس المال الاستثماري: سنتطرق من خلال ما يلي إلى التعاريف المختلفة التي يحظى به رأس المال الاستثماري. رأس المال الاستثماري: هو استثمار في رأس المال يهدف إلى دعم مراحل ما قبل الإطلاق والإطلاق والمراحل المبكرة لتطوير الأعمال¹.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: هو رأس المال الذي تضخه مؤسسات تسيير رؤوس الأموال الاستثمارية لتقوم بالاستثمار والمراقبة في مؤسسات فنية غير مسعرة في البورصة، الهدف المنشود هو الرفع من المردودية نتيجة القيمة التي يخلقها التعاون بين المؤسسة، والخبرة التسييرية لأصحاب رأس المال الاستثماري².

أساليب تمويل رأس المال الاستثماري: تتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

¹ - OECD. New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments. Report of OECD. (Istanbul: n 9-10 February 2015). P77.

² - رزاق، محمد، يحيوي نصيرة. "واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر - دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة -". مجلة البحوث والدراسات التجارية. المجلد 14. العدد: 02. (جامعة بسكرة: جوان 2020). ص. 04.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

رأس المال التطوير: يقوم المستثمرون بالتمويل عن طريق حصص خاصة أو شبه خاصة في مؤسسة بصفة أقلية عموماً، حيث توجه هذه الحصص لتمويل تطوير المؤسسة التي تكون في حالة نضج وقد حققت عتبة مردوديتها ولها أفاق نمو معتبرة¹. رأس المال المخاطر: يدعى أيضاً برأس المال المغامر أو الجريء، وهو يقوم على تمويل المؤسسات غير المدرجة في البورصة في مراحلها المبكرة والتي تحتل تسجيل معدلات نمو عالية في المستقبل².

رأس المال التحويل: يتم من خلال هذه العملية اقتناء أغلبية الحصص لمؤسسة في مرحلة نضج عن طريق المزج بين رؤوس الأموال والتمويل البنكي، والتي تسمح بمرافقة المسير وتحضيره للتنازل عن مؤسسته في عدة مراحل³.

رأس المال المتعثر: يدعى أيضاً برأس مال التغيير أو رأس المال الإنقاذ، هذا النمط التمويلي يستهدف المؤسسات المتعثرة والشبكة على الإفلاس حيث يقوم باقتنائها والاستحواذ عليها لمدة محددة من الزمن بغية إنقاذها وتحسين وضعيتها المالية وإعادة هيكلتها، ليقوم بعد ذلك بإعادة بيعها بقيمة أعلى⁴.

إلى جانب التمويل، يجلب أصحاب رأس المال الاستثماري الخبرة الفنية والإدارية ويزودون المؤسسات بمجموعة من الخدمات. وتشمل هذه الخدمات النصائح العامة بشأن إستراتيجية العمل، وتطوير استراتيجية التسويق، ودعم تعيين الموظفين الرئيسيين، وخطة التمويل والتصميم للخروج، بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن السيناريوهات التي لا ينجح فيها العمل. أي أن أصحاب رؤوس الأموال يلعبون دوراً رئيسياً في إضفاء الطابع الاحترافي على المؤسسات التي يمولونها. في الوقت نفسه، قد يمارسون سيطرة قوية على الإدارة وحتى يقودون أو يفرضون تغييرات في الإدارة العليا⁵.

وسائل تدخل مؤسسات رأس المال الاستثماري لتمويل المؤسسات أو المشاريع: تتمثل هذه الوسائل في:

أسهم عادية: هو سند قابل للتداول تصدره المؤسسة كتمثيل لجزء من رأس مالها.

شهادات استثمارية: هي أدوات مالية هجينة بين الأسهم والسندات، تصدر بمناسبة زيادة رأس المال وتجزئة الأسهم الموجودة وتنشئ هذه الشهادات بنسبة لا تتجاوز ربع رأسمال المؤسسة.

1 - رزاق، محمد، يحيى نصرية. مرجع سبق ذكره. ص 06.

2 - طايبي، هجيرة، رفاع التوفيق. "دور التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الممولة من طرف المالية الجزائرية للمساهمة". مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. المجلد 08. العدد: 01. (جامعة البويرة: جوان 2023). ص 84.

3 - رزاق، محمد، يحيى نصرية. مرجع سبق ذكره. ص 06.

4 - طايبي، هجيرة، رفاع التوفيق. مرجع سبق ذكره. ص 85.

5 - OECD. New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments. Op cit. P80 .

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

سندات قابلة للتحويل إلى أسهم: هي عبارة عن أوراق مالية تعطي لحاملها خيار الاحتفاظ بها إلى تاريخ استحقاقها أو تحويلها إلى أسهم في تاريخ معين وفقا لمعدل تحويل معين ضمن ظروف معينة.

حصص الشركاء: شركة رأس المال الاستثماري تتدخل بواسطة اقتناء حصة نقدية دون العينية، وهذا راجع لخصوصية النشاط التمويلي لهذه الشركة¹.

ثانيا: رأس المال المخاطر

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للرأس المال المخاطر: على أنه: رأس المال الذي تمنحه شركات تستثمر مواردها المالية وترافق مسيري المؤسسات الحديثة النشأة والتي لا تكون مدرجة في البورصة فيكون الهدف منه العائد المالي وهذا من خلال خلق القيمة من المؤسسة الحديثة بالتعاون مع شركات رأس المال المخاطر وخياراتها الأخرى².

مراحل التمويل برأس المال المخاطر

رأس المال الإنشاء: يتولى رأس المال الإنشاء تمويل مؤسسات ناشئة مبتكرة تحيط بها العديد من المخاطر ولديها أمل كبير في النمو والتطور، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين³:

تمويل ما قبل الانطلاق: هو تمويل مرتفع الخطورة نظرا لارتفاع احتمال فشل المؤسسة التي ليس لها كيان قانوني بعد في هذه المرحلة، حيث يختص بتمويل كل النفقات الناجمة عن الدراسات والتجارب حول المنتج في السوق⁴.

رأس المال الانطلاق: يمثل المرحلة الأساسية لتدخل رأس المال المخاطر ويخصص لتمويل المؤسسات في مرحلة الإنشاء أو في بداية النشاط ويتفرع بدوره إلى مرحلتين، الانطلاق أو البداية التجارية لحياة المشروع ثم مرحلة الأولى من حياة المؤسسة والتي تغطي نفقات البداية التجارية⁵.

¹ - بن عشي، أمال. "رأس المال الاستثماري نموذج رائد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 10 العدد:

01. (جامعة خنشلة: مارس 2023) ص 588-559.

² - سمائي، علي، ليلي أولاد إبراهيم. "شركات رأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". أبحاث اقتصادية معاصرة. المجلد 01. العدد: 01. (جامعة الأغواط: جوان 2018). ص 99.

³ - بريس، سعيد. "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE". مجلة الباحث. المجلد 05. العدد: 05. (جامعة ورقلة: جوان 2007). ص 09.

⁴ - بلعابد، سيف الإسلام النوى. محاولة اختبار مدى مساهمة شركات رأس المال المخاطر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر. 2018، ص 26.

⁵ - مجوسي، مجدوب، عريس عمار، يدروج نضال. "رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي". مجلة اقتصاديات المال والأعمال. المجلد 04. العدد: 02. (جامعة ميلة: ديسمبر 2018). ص 442.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

رأسمال التنمية: يكون المشروع في هذه المرحلة التمويلية قد بلغ مرحلة الإنتاجية أي توليد الإيرادات، ولكنه يقابل ضغطاً مالياً يجعله يلجأ إلى مصادر تمويل خارجية حتى يتمكن من تحقيق النمو والتوسع الذي يتراوح متوسطه بين 5%-10% سنوياً. هذا النمو إما أن يكون داخلياً (كزيادة قدراتها الإنتاجية أو زيادة قدرتها التسويقية... إلخ) أو خارجياً (كإكتساب مشروع، أو تنويع أسواق، أو تصريف منتجات.. إلخ). كما يغطي رأسمال المخاطر مرحلتين التطور والنضج حيث خلال هاتين المرحلتين تتجه المخاطر إلى التناقص بطريقة واضحة، فيبدأ معها دور مؤسسات رأس مال المخاطر في التواري تدريجياً تاركة الساحة شيئاً فشيئاً لوسائل التمويل التقليدية¹.

تحويل الملكية: يستخدم هذا النوع من التمويل عندما يرغب ملاك المؤسسة في تحويل مشروع المؤسسة لمجموعة من الملاك وفي هذه المرحلة يتدخل رأس المال المخاطر بتمويل عمليات تحويل للفريق الإداري والمالي الجديد من خلال إنشاء شركة قابضة تتولى عملية الإشراف ومنح القروض للشركاء ومراقبة عملية التحويل بما يحقق الفوائد للممول برأس المال المخاطر².

مرحلة التصحيح وإعادة التدوير: يتم تخصيص هذا النمط التمويلي للمؤسسات الناشطة في السوق لكن يشترط أن تكون تمر بصعوبات مالية، حيث تتوفر لديها المقومات الذاتية لاستعادة عافيتها، وبالتالي توفر شركات رأس المال المخاطر التمويل حتى تنهض من جديد وتستعيد عافيتها وحصتها السوقية، وتصبح قادرة على تحقيق الأرباح³.

مزايا التمويل برأس مال المخاطر: تتمثل مزايا التمويل برأس المال المخاطر في:

المشاركة: حيث أن شركة رأسمال المخاطر تكون شريكة لأصحاب المؤسسة الأصليين، وتأخذ نسبة من الأرباح من 15%-30% بالإضافة إلى 2,5% مقابل المصاريف الإدارية سنوياً، كما تتحمل جزءاً من الخسارة في حالة حصولها وهي تفتح المجال للمشاركة الطويلة الأجل حيث لا تباع الحصة إلا بعد أن تستوي المؤسسة وتصبح قادرة على الإنتاج والنمو وهذا لا يتوفر في الديون قصيرة الأجل⁴.

المرحلة: من خصائص التمويل برأسمال المخاطر أنه يتم على مراحل وليس على دفعة واحدة فبعد انتهاء أي مرحلة يلجأ المستفيد من جديد إلى الممول وهذا من شأنه إعطاء فرص جديدة، قبل فشل المشروع وتراكم الخسائر⁵.

1 - بريش، سعيد. مرجع سبق ذكره. ص 9.

2 - حفصي، رشيد، عبد الغفور دادن. "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية. المجلد 03. العدد: 02. (جامعة المسيلة: سبتمبر 2018). ص 171.

3 - بلعابد، سيف الإسلام النوى. مرجع سبق ذكره. ص 27.

4 - بريش، سعيد. مرجع سبق ذكره. ص 10.

5 - نفس المرجع. ص 10.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

الانتقاء: للممول الفرصة لاختيار الموضوع الواعد فكثير من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر وكلها تكون ذات أرباح عالية.

التنوع: يمكن للمول أن يوزع تمويله على العديد من مشاريع مختلفة المخاطر، بحيث ما يمكن أن يخسره في مشروع يمكن تعويضه في آخر، كذلك هذا يقلل من شدة المخاطر.

التنمية والتطوير: إن هذا النوع من المشاركة قادر على تمويل مشاريع عالية المخاطر أي فتح المجال لاستثمارات لا يطرقها إلا الرواد القادرون.

توسيع قاعدة الملكية: تستمر الشراكة إلى أن تستوي المؤسسة، فيجذب العديد من المستثمرين ما حققته أو تطرح أسهم المؤسسة للتداول للارتفاع عائدها¹.

عيوب التمويل برأس المال المخاطر: تتمثل عيوب رأس المال المخاطر فيما يلي²:

- تطلب مبالغ مرتفعة في حالة نجاح المؤسسة لاسترداد حصص المخاطرين (وهذا أمر طبيعي نتيجة للمخاطر الكبيرة المتحملة).
- الحقوق المتولدة لشركة رأس المال المخاطر كالمشاركة في القرارات والتدخل في توجيه مسار المؤسسة... إلخ من القيود.

الفرق بين رأس المال المخاطر ورأس المال الاستثماري.

من المهم التفريق بين تقنيتي رأس المال الاستثماري ورأس المال المخاطر، حيث تهتم الأولى بتوفير رؤوس الأموال للمؤسسات من أجل تطوير منتجات جديدة وتكنولوجيا جديدة، تحسين رأس المال العامل، والقيام بعمليات الاستحواذ وحل المشاكل التشغيلية ومشاكل الملكية أو من أجل تقوية الميزانية. وتهتم تقنية رأس مال المخاطر بالاستثمار المشترك إلى جذب المقاول من خلال توفير رأس المال والمهارة للمؤسسة في المراحل الأولى من حياتها، هذا ما يعني أن رأس المال المخاطر هو جزء من مهنة رأس المال الاستثماري³.

الشكل الموالي يوضح الفرق في مراحل التمويل بين رأس المال الاستثماري ورأس المال المخاطر ويوضح كيفية أن رأس المال المخاطر جزء من التمويل الاستثماري.

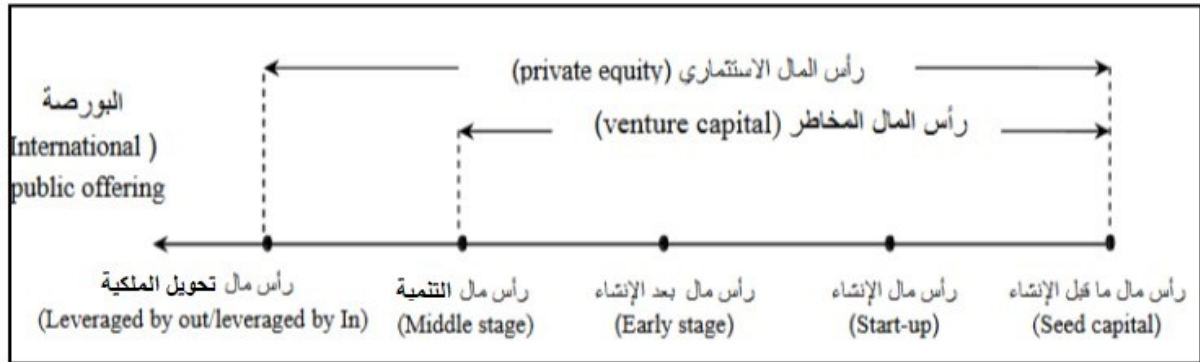
¹ - سمائي، علي، ليلي أولا إبراهيم. "شركات رأس المال المخاطر ك تقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". أبحاث اقتصادية معاصرة. المجلد 01. العدد: 01. (جامعة الأغواط: جوان 2018). ص 105.

² - سمائي، علي، ليلي أولا إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص 105.

³ - لطرش، سميرة. "دور شركات رأس المال الاستثماري في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة شركة الجزائر استثمار". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 06. العدد: 01. (جامعة قسنطينة 2: جوان 2020). ص 82.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

الشكل رقم (II - 9): المراحل التمويلية لرأس المال المخاطر ورأس المال الاستثماري



المصدر: زادوركب، منير. "رأس المال المخاطر كآلية من آليات الهندسة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة سوق رأس المال المخاطر في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 10. العدد: 03. (جامعة بليلة 2: أوت 2020). ص 136.

الشكل السابق يوضح أن رأس المال المخاطر يرافق المؤسسة من بداية حياتها حتى مرحلة النمو التوسع ويختفي في حالة نضج المؤسسة فاتحاً المجال للمؤسسة للاستعانة بمصادر التمويل الأخرى، أما رأس المال الاستثماري فهو قد يبدأ مع مؤسسة في مراحلها الأولى أو مراحلها اللاحقة ولا يتم التخلي عن المؤسسة حتى إدراجها في البورصة وبيع حصص الملكية فيها إذا لم يرغب ملاك المؤسسة في شرائها، أو حتى تملك المؤسسة بالكامل وإعادة بيعها.

المطلب الثاني: عقد تحويل الفاتورة وبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر آليات الوصول إلى التمويل من الأهمية بمكان للمصدر التمويلي، حيث توفر هذه الآليات اختصار لوقت وجهد كبير وحلول لعدة مشاكل. حيث يعتبر عقد تحويل الفاتورة هو أحد هذه الآليات التي توفر التمويل القصير الأجل بطريقة سهلة وبسيطة بنتائج سريعة بدون ضغوطات دين مستقبلية، وكذلك تعتبر بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى هذه الآليات لتوفير التمويل طويل الأجل والتي تختلف في المدة وطول الإجراءات مقارنة بالأخرى ولكن تأتي بنفس النتائج وهي توفير التمويل بأقل التعقيدات بالإضافة أن السوق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفتح المجال لأهمها تقوية مركزها السوقي والرفع من قيمة المؤسسة.

أولاً: عقد تحويل الفاتورة

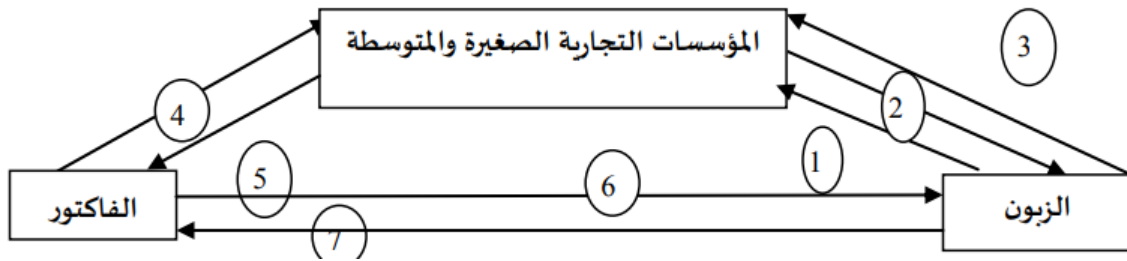
تعريف عقد تحويل الفاتورة: وهو ما يطلق عليه بالإنجليزي "factoring"، حيث يختلف الأخصائيون في اعطاء تعريف موحد وشامل، فمنهم من يعرفه على أنه تقنية تمويل حقوق قصيرة المدى لصالح المؤسسة التي تتخلى عن كل حقوقها إلى

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

شركة عقد تحويل الفاتورة "factor"، والتي تقوم بتغطية الفواتير، متابعة المدينين، تحصيل وتأمين التمويل النهائي في حالكة الإعسار المؤقت وضمان المتابعة القضائية في حالة عدم الدفع مقابل عمولة متفق عليها¹.

كيفية سير عمل عقد الفاتورة: الشكل الموالي سيوضح أطراف عملية تحويل عقد الفاتورة بالإضافة إلى ذلك طريق سير العملية بصفة عامة.

الشكل رقم (II-10): أطراف عملية تحويل عقد الفاتورة وكيفية تطبيقه



المصدر: طلحي، سماح، عبد القادر عوادي، نسرین عوام. "دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد 04. العدد: 02. (جامعة الوادي: سبتمبر 2022). ص 385.

- 1- يقوم العميل بتقديم طلبية للمورد؛
 - 2- يبيع المورد سلعا ومنتجات معينة للعميل؛
 - 3- يوقع العميل على مستندات مديونية بقيمة مشترياته ويرسلها للمورد؛
 - 4- يتفق المورد مع المؤسسة التمويلية أي الفاكترينغ على أن يبيعها حسابات القبض والذمم؛
 - 5- يمنح الفاكترينغ المورد نسبة معينة من قيمة حسابات أوراق القبض والذمم؛
 - 6- يقوم الفاكترينغ بإخطار عميل المورد مطالبا إياه بسداد قيمة مستندات المديونية إليه في تاريخ الاستحقاق؛
 - 7- يقوم العميل في تاريخ الاستحقاق بسداد الفواتير التي وقعها مع المورد إلى الفاكترينغ².
- أهمية عقد تحويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم ارتفاع تكلفته نوعا ما على اعتبار الفوائد والعمولات المختلفة إلا أنه يوفر للمؤسسات جملة من المميزات تكمن في³:

- يسمح لها بتحسين حالة خزينتها وتخفيض مصاريف التسيير، وتسمح لها بتسديد فواتيرها نقدا؛

¹ - طلحي، سماح، عبد القادر عوادي، نسرین عوام. "دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد 04. العدد: 02. (جامعة: 2022). ص 384.

² - طلحي، سماح، عبد القادر عوادي، نسرین عوام. مرجع سبق ذكره. ص 385.

³ - بوساق، أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 69-70.

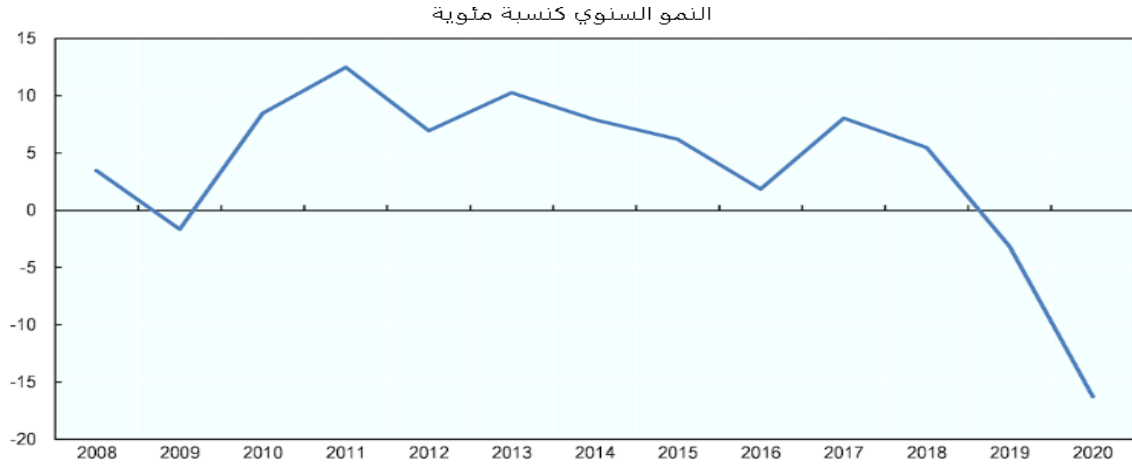
الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- تمكنها من تقليص مصاريفها البنكية على المدى القصير، وتحسين قدرتها على الاقتراض مما يساعدها على توجيه اهتمامها لإقامة المزيد من الاستثمارات المنتجة؛
 - هو خدمة تمويلية للمؤسسات وبالتالي يوفر تدفقات نقدية دورية ومستمرة دون الحاجة إلى انتظار تحصيل الديون في تاريخ استحقاقها كما تلاءم هذه الصيغة التمويلية المؤسسات ذات الطابع الموسمي حيث تسمح لها بمواصلة نشاطها طول السنة من خلال شراء حقوقها التجارية.
 - عيوب عقد تحويل الفاتورة:** رغم كل المزايا التي يحققها عقد تحويل الفاتورة إلا أنه كذلك يتمتع بالعديد من العيوب التي يجب معالجتها، والمتمثلة فيما يلي¹:
 - يقلل من الأرباح: الرسوم والفوائد المدفوعة في عقد تحويل الفاتورة ستؤدي حتما إلى تقليل هامش الربح، أي تقليل الحقوق المستحقة للمؤسسة فيما لو كانت حصلت بال طرق العادية.
 - يؤدي عقد تحويل الفاتورة إلى تغيير في علاقة العملاء، فالمؤسسة تحول إليها الفاتورة هي المسيطر على التعاملات المالية مما قد يؤدي إلى وضع حدود بين البائع والمشتري، فقد تضر بطريقة العمل والعملاء؛
 - هناك من يرى أن عقد تحويل الفاتورة يؤدي إلى نشوء الأزمات مستقبلا بسبب الفجوة بين العرض والطلب، فالمنافسة بين شركات التحويل أدت إلى التساهل في بعض الشروط لكسب العملاء مثل الدفع المسبق 100% أو خفض الرسوم إلى 50% ولن يتم التحقق من المعاملة وضماناتها،
 - المؤسسات الصغيرة التي يكون لديها العديد من المدينين لمبالغ صغيرة لا تكون قادرة على إبرام عقد فاكترينغ.
- الشكل الموالي يوضح تطور النسبة المئوية لنمو معدلات عقود تحويل الفاتورة للفترة 2008-2020، حيث نلاحظ أن معدلات نمو معاملات الفاكترينغ للفترة من 2010 حتى 2019 اتسمت بالارتفاع أي كثرة التعامل به يتخلله بعض التذبذبات لكن بعد سنة 2019 نلاحظ انخفاض ملحوظ في مستويات النشاط والسبب المرجح لهذا التراجع هو جائحة كورونا التي أصابت العالم.

¹ - إسماعيل أنور، إيمان. مرجع سبق ذكره. ص 498-499.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

الشكل رقم (II- 11): متوسط معدل نمو عقود تحويل الفاتورة في مجموعة من البلدان



Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022 : An OECD Scoreboard, Éditions OCDE. Paris. (2022). <https://doi.org/10.1787/e9073a0f-en>.

ثانيا: بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ توفر مصدرا بديلا للحصول على رؤوس أموال، هذا ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المؤهلة للدخول إلى السوق الرئيسية من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم¹.

يشير القيد في البورصة إلى أن المؤسسة متطورة ومنظمة وأنه تم تأسيسها تأسيساً جيداً. حيث سينتج عن قيد هذه المؤسسة في البورصة العديد من المزايا مثل سهولة الحصول على قروض من خلال إصدار سندات أو أوراق مالية، أو من خلال المؤسسات المالية المختلفة. ومع ذلك هناك أيضاً العديد من الالتزامات المفروضة على المؤسسة المقيدة في البورصة². تتمثل مزايا هذا السوق فيما يلي:

- تمويل تكميلي للتمويل المصرفي؛
- إتاحة فرصة استثمارية ومنفذ لدخول شركات رأس المال الاستثماري بشكل مبسط وبأقل تكاليف؛
- تغيير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الموارد اللازمة لتنميتها؛
- ضمان ولاء الموظف لها من خلال صيغ تتيح له المشاركة في رأس المال؛

¹ - ساغي، مريم. "واقع بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تفعيلها". المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. المجلد 04. العدد: 03.

(جامعة بومرداس: ديسمبر 2021). ص 279.

² - صاري، إسماعيل. مرجع سبق ذكره. ص 291.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- تحسين سمعة واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين المالي والتجاري، وخاصة أن هذا الأمر من العوامل التي تضفي المصداقية في السوق الوطنية والدولية¹؛
- الحصول على موارد ثابتة يتم تخصيصها لتمويل الأصول طويلة الأجل في الميزانية؛
- تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة؛
- ضمان بقائها وديمومتها عن طريق تحويل السندات؛
- تخفيضات ضريبية على فتح رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

أهمية بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهمية هذه البورصة في:

- تتيح مصادر تمويل إضافية لتلك المؤسسات (تمثل التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي)؛
- تسمح بمجيء أو دخول المستثمرين الاستراتيجيين ليصبحوا مشاركين في المؤسسة وهو ما سيحسن من كفاءة إدارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- تساعد على تحديد قيمة عادلة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الحصول على وضع أفضل اتجاه الممولين؛
- التفتح على الخارج وتحسين سمعة واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المالي والتجاري كما أنها عامل يعزز روح انتماء وضمأن ولأئهم؛
- تخفيضات ضريبية على فتح رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لها أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العمومي عن طريق زيادة تكامل واندماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الكلي. كذا جذب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دعم القطاعات الواعدة التي تعاني من مشاكل العقبات³.

عراقيل اقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول البورصة: تتمثل عراقيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة فيما يلي⁴:

- الطابع العائلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمالك هذه المؤسسات يفضل الاقتراض من البنوك بدل اللجوء للبورصة خوفا من رهن قراراته؛
- عدم وجود تخفيضات كافية، خاصة في ظل الامتيازات التي يمنحها السوق الموازي لهذه المؤسسات

¹ - صاري، إسماعيل. مرجع سبق ذكره. ص 291.

² - سايعي، مريم. مرجع سبق ذكره. ص 300.

³ - عياش، الزبير. بلغول ليلي. تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات. (الجزائر: 25-26 أبريل 2017). ص 08.

⁴ - سايعي، مريم. مرجع سبق ذكره. ص 301.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- عدم التزام أغلبية هذه المؤسسات بقواعد الإفصاح والشفافية عن المعلومات وحساباتها.

- غياب جهاز معلوماتي فعال يمكن المستثمر من معرفة نشاط هاته المؤسسات؛

- ضعف مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: التمويل من خلال تمويل متنوعة (ملائكة الأعمال والتوريق وصناديق الاستثمار)

إن اختلاف مصادر التمويل وتنوعها وتوفر القدرة للوصول إليها يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأريحية في تعاملاتها المالية، خاصة في ظل التعقيدات المفروضة عليها للحصول على التمويل كالقروض وغيرها كونها لا تتمتع بمطلق الحرية في اختيار مصدر التمويل وما يتناسب معها، بل أحياناً تفرض عليها المصادر فرض فتجد المؤسسة نفسها مضطرة للتماشي مع سوق التمويل أو الانسحاب والاعتماد على التمويل الذاتي الذي لا يكفي ليلبي احتياجاتها التمويلية. لذا من خلال هذا المطلب سنتعرف على مصادر تمويلية متنوعة ومعرفة أهميتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: ملائكة الأعمال

المستثمر الملائكي هو الشخص الذي يوفر رأس المال في شكل من أشكال الدين أو حقوق الملكية، من أمواله الخاصة إلى شركة خاصة يملكها ويديرها شخص آخر ل س صديقاً ولا أحد أفراد العائلة¹.

ملائكة الأعمال غالباً ما يشار إليهم ببساطة باسم "الملائكة" وهم من ذوي الثروات العالية، لديهم الرغبة وصافي ثروة عالية بما يكفي لتمكينهم من استثمار جزء من أموالهم في المشاريع الريادية عالية المخاطر والعوائد العالية مقابل حصة في الحقوق التصويتية والدخل وفي نهاية المطاف الربح الرأسمالي².

مزايا الاستثمار الملائكي: تتمثل أهمية التمويل الملائكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

معدل نجاح مرتفع: من ميزات الاستثمار الملائكي هي أنه يتمتع بمعدل نجاح مرتفع أظهرت الدراسات أن المؤسسات التي تتلقى تمويلًا ملائكيًا من المرجح أن تنجح أكثر من تلك التي لا تحصل عليه.

نهج التدريب العملي: يتخذ العديد من المستثمرين الملائكيين نهجًا عمليًا مع المؤسسات التي يستثمرون فيها. وقد يكون هذا مفيدًا للغاية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يتيح لهم الوصول إلى خبرات المستثمرين وشبكاتهم.

¹- Shane, Scott. Heights Shaker. The Importance of Angel Investing in Financing the Growth of Entrepreneurial Ventures. Small Business Research Summary. No: 331. September 2008. P 15.

²- McKaskill, Tom. An Introduction to Angel Investing (A guide to investing in early stage entrepreneurial ventures). 2009. Australia: https://www.angelcapitalassociation.org/data/Documents/Resources/McKaskill-Intro_to_Angel_Investing.pdf. P09.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

شروط مرنة: عادةً ما يقدم المستثمرون الملائكيون شروطاً أكثر مرونة من أصحاب رؤوس الأموال المغامرة، مما يفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه يسمح لها بالاحتفاظ بمزيد من الأسهم في شركتها.

علاقة طويلة الأمد: عادةً ما يتبع المستثمرون الملائكيون نهجاً طويل الأمد مع المؤسسات التي يستثمرون فيها. مما يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببناء علاقة مع المستثمر يمكن أن تستمر إلى ما بعد الاستثمار الأولي¹.

أنواع المستثمرين الملائكيين: فيما يلي سنعرض بعض أنواع المستثمرين الملائكيين:

(ملائكة اليانصيب Lotto Angels): يتميز هذا النوع من المستثمرين بأنهم ذو خبرة إدارية وريادة الأعمال محدودة وثروة أقل مقارنة بالمستثمرين الآخرين، يقومون باستثمار حصة صغيرة من ثروتهم في المؤسسات التي لا تحظى بتصنيف عال في الأسواق المالية.

المتداولون الملائكة: يتميزون بمستوى عال من النشاط الاستثماري، وباستثمار جزء كبير من ثروتهم في المؤسسات التي لا تحظى بتصنيف عال في سوق الأوراق المالية، إن مشاركتهم في المؤسسات التي يستثمرون فيها محدودة نسبياً، مدة الاستثمار لا تقل عن 3 سنوات.

الحللون الملائكة: المستثمرون الذين يمتلكون خبرة إدارية وريادة أعمال كبيرة، ولكن لديهم مستوى منخفض من النشاط الاستثماري، استثمار جزء صغير من ثروتهم في مؤسسات ليست ذات تصنيف عالي في سوق الأوراق المالية.

المستثمرون الملائكيون الحقيقيون: يتمتعون بمستوى عال من النشاط الاستثماري، ذوو خبرة إدارية وريادة الأعمال الكبيرة ويستثمر عدد كبير من هؤلاء المستثمرين الملائكيين بالتعاون مع مستثمرين غير رسميين آخرين، فترة الاستثمار تستمر لفترة أطول مقارنة بالأنواع الثلاثة الأخرى، يلعبون دوراً نشطاً في المؤسسات التي يستثمرون فيها².

فوائد ملائكة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل فوائد هذا النوع من الممولين في:

- حجم الأموال التي يستثمرها المستثمرون الملائكيون، أو المخطط لاستثمارها كبيرة، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية هناك ما بين 300.000 إلى 350.000 مستثمر ملاك نشط في الولايات المتحدة الأمريكية، يستثمرون 30 مليار دولار سنوياً في حوالي 50.000 مشروع.

¹ - FasterCapital. The Benefits of angel investing for small businesses. 2023. fastercapital.com. (22-11-2023). <https://fastercapital.com/content/The-Benefits-of-angel-investing-for-small-businesses.html#The-benefits-of-angel-investing-for-small-businesses> .

² - Ramadani, Veland. "The Importance Of Angel Investors In Financing The Growth Of Small And Medium Sized Enterprises." *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*. Vol 2. No:7 . (July 2012). p310- 311.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- يتمتع المستثمرون الملائكيون بخبرة كبيرة في هذا المجال. حيث يكتسب المستثمرون الملائكيون العديد من العلاقات أدت إلى إنشاء شبكة من الاتصالات مثل رجال أعمال وبنكيين وشركات التأمين والمحاسبين وما إلى ذلك. وبمجرد استثمارهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنهم يستخدمون هذه الاتصالات من أجل مساعدة هذه المؤسسات للتطوير والوصول إلى نتائج مالية إيجابية¹.
- لا يوفر ملائكة الأعمال رأس المال فحسب، بل يقدمون أيضا التوجيه التدريب.
- استثماراتهم تكون في مراحل مبكرة وتحمل مخاطر أعلى، حيث يشاركون بشكل رئيسي في مرحلة البدء بنسبة (29%) والمراحل المبكرة (19%) ومع ذلك، تشارك نسبة كبيرة في توفير تمويل التوسع (38%)؛
- يستثمرون في قطاعات مختلفة؛
- المستثمر الملائك يوفر حلاً مناسباً للفجوة الجديدة في أسهم المؤسسات الصغيرة لأنه يقلل من تكاليف المعلومات والمراقبة التي يتم تكبدها عند الاقتراض من مصادر خارجية ويكون هناك احتمال أقل للمالك تخفيف قيمة الأسهم².
- مخاطر أقل: تمويل المستثمرين الملائكة مخاطره أقل عادة من القروض، ففي الاستثمار الملائكي صاحب المؤسسة ليس مجبرا على إعادة التمويل لأن المستثمر يحصل على حقوق الملكية في مقابل ذلك³.
- المصدقية: عندما يدعم المستثمر الملائكي مؤسسة ما فهو يمنح تلك المؤسسة المصدقية والسمعة، فهم يعبرون عن كون العمل يمكن أن يكون ناجحا مما قد يجذب مستثمرين آخرين لتمويل المؤسسة أو المشروع⁴.
- **عيوب الاستثمار الملائكي:** قد ينطوي الاستثمار الملائكي على بعض المشاكل التالية:
- حقوق ملكية أقل: في حين أن المستثمرين الملائكيين يمكنهم أن يكونوا أصحاب الأعمال من تشغيل مؤسساتهم، إلا أنهم يحصلون أيضا على حقوق ملكية في المؤسسة.
- الضغط: قد يتوقع المستثمرون الملائكيين عائدا كبيرا على استثماراتهم، مما قد يخلق ضغطا إضافيا على أصحاب المؤسسات.

¹ - Ramadani, Veland. Optic. P316.

² - Akinpelu Olaore, Rafiu . Samson Adegbesan. Adetoye. "The Role of Business Angel in Financing Small Business". Journal of Poverty, Investment and Development. Vol 5. (January 2014). P 147.

³ - Shane, Scott. Shaker Heights. "The Importance of Angel Investing in Financing the Growth of Entrepreneurial Ventures". Small Business Research Summary. No: 331. (September 2008). p07.

⁴ -Kousel, Amber, Et al. Angel Investors: Definition, Advantages and Disadvantages. 2023. indeed.com. (22-11- 1023). <https://www.indeed.com/career-advice/career-development/angel-investors>

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

سيطرة أقل: قد يتدخل هؤلاء المستثمرين في شؤون المؤسسة حيث يتبع معظمهم منهجا عمليا في العمل، على سبيل المثال يرغب المستثمرون الملائكيون ذوي الخبرة في بعض الأحيان في وضع استراتيجية خروج مثل الاستحواذ على مؤسسة أخرى، أو بيع المؤسسة إلى مؤسسة أكبر¹.

ثانيا: التوريق

التوريق هو مصلح يستعمل حينما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض وغيرها من الأصول الجارية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات، ومجردة من القدرة المتوقعة للمدين على السداد².

أهمية التوريق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يوفر التوريق عدداً من الفوائد المحتملة لتمويل نذكرها فيما يلي:

- زيادة حجم التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر توريق قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أنجع الوسائل لتعزيز فرص هذه المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم، فهو كمصدر تمويلي يُمكن من نقل المخاطر الائتمانية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى أن توريق الأصول يعتبر عامل جذب لمختلف المستثمرين، حيث توفر عوائد أعلى من السندات لها نفس التصنيف الائتماني، وتعتبر أقوى برامج الدعم المالي القائم على التوريق قامت بها ألمانيا واسبانيا³.
- تنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن توسيع نطاق الوصول إلى التمويل يحد من تعرضها للصعوبات التي تواجهها في التمويل البنكي. فالتوريق يمكن أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز استقرار القطاع المالي من خلال تمكين نقل المخاطر من البنوك إلى مجموعة أوسع من المستثمرين خارج القطاع المصرفي⁴.
- تشجيع المنافسة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ومن المزايا المحتملة الأخرى للتوريق هو تشجيع دخول "البنوك المتنافسة" والمؤسسات المالية غير المصرفية إلى سوق إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتسم سوق الإقراض لهذه المؤسسات بدرجة عالية من التركيز، فإن زيادة المنافسة في هذا سوق يمكن أن يكون له أثر مفيد يتمثل في زيادة حجم التمويل المتاح لهذه المؤسسات بتكلفة أقل وشروط أفضل من المتاحة حالياً⁵.

¹ - Kousel, Amber, Et al. Angel. <https://www.indeed.com/career-advice/career-development/angel-investors>. Op cit.

² - أحمد الفهيمي أبو القمصان، هاجر. دور التوريق في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد 11.

العدد: 03. (جامعة قناة السويس: أكتوبر 2020). ص 443.

³ - بوحرب، حكيم. مرجع سبق ذكره. ص 164.

⁴ - Shekhar, Aiyar, Ali Al-Eyd, Bergljot Barkbu, Andreas A. Jobst. Revitalizing Securitization for Small and Medium-Sized Enterprises in Europe. report INTERNATIONAL MONETARY FUND. (May 2015). P05.

⁵ - Angus, Armstrong, Monique Ebell. "SMALL AND MEDIUM SIZED ENTERPRISE SECURITISATION. RESEARCH REPORT for the British Business Bank". National Institute of Economic and Social Research. (May 2015). P30.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- أداة تمويلية جد تنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تكلفة التوريق بالنسبة لها تتراوح ما بين 3.3% و 5% وهي أقل بكثير من تكلفة الاقتراض المصرفي¹.

ثالثاً: صناديق الاستثمار

صناديق الاستثمار هي مجموعة من الأصول المتنوعة تعمل لتحقيق هدف معين مقتصرة على الجهات المختصة لصعوبة الجهد التسويقي والجهد الفني، فهي تخاطب قاعدة عريضة من الممولين الصغار حيث أنهم يفضلون جهات مختصة للتصدي للمخاطر بالنيابة عنهم بدءاً من فكرة الاستثمار وانتهاء بإدارة العملية بمرمتها².

أهمية صناديق الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: صناديق الاستثمار المشتركة ساهمت في توسيع وتنويع أدوات تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة حيث أن حيزاً كبيراً من توجهاتها الاستثمارية تتلاءم مع احتياجاتها التمويلية وذلك توازياً مع مؤشرات السوق ومن هذا المنطلق فإن صناديق الاستثمار المشتركة تسعى جاهدة لتحسن تسعيرة هذه المؤسسات وتطبيق إدارة سليمة للمخاطر بهدف تعزيز فرص بقاء هذه المؤسسات. ومن بين أهم المهام التي يقوم بها صندوق الاستثمار المشترك هو قيامه بدور الوسيط المالي، الذي يعمل على حث البنوك التجارية على الاستثمار المباشر في تمويل هذه المؤسسات، والحد من عزوفها عن تحمل مخاطر هذه المؤسسات. وعليه فإن هذا النوع من الصناديق يزود البنوك باستثمارات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحكم أفضل في المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات³.

المطلب الرابع: التمويل الرقمي وأهميته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلعب التمويل الرقمي دوراً أساسياً في تحسين شمول الخدمات المالية، حيث جادل بأهمية التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال ثلاث قنوات رئيسية: خفض تكاليف الخدمة، وتحسين الفعالية والسيطرة على المخاطر. يحل التمويل الرقمي بشكل أساسي مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مسارين: استكمال النقص في الخدمات المالية التقليدية وتحسين تخصيص الموارد⁴.

¹ - حسين عبد القادر. مرجع سبق ذكره. ص 109.

² - بن سمينة، دلال، جهاد بوضياف. "دور صناديق الاستثمار في تنشيط سوق الأوراق المالية -دراسة سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة (2005-2014)". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد 03. العدد: 01. (جامعة الجلفة: أبريل 2017). ص 218.

³ - بوحرب، حكيم. مرجع سبق ذكره. ص 168.

⁴ - Lianying, Yao, and Xiaoli Yang.. "Can digital finance boost SME innovation by easing financing constraints?: Evidence from Chinese GEM-listed companies". Vol 17. No:03. (Mar. 20220). doi:10.1371/journal.pone.0264647. p03.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

أولاً: مفهوم التمويل الرقمي وأهميته

التمويل الرقمي هو التمويل الذي يشمل جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية¹.

وتتمثل أهمية التمويل الرقمي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- التمويل الرقمي يتميزه الطبيعة الفريدة المتمثلة في عدم تقييده بالزمان أو المكان سيؤدي إلى سد الفجوة الخدمات المالية التقليدية . كما يوسع التمويل الرقمي بشكل كبير مصادر الأموال، ويقلل من درجة تشويه الائتمان في السوق المالية ويحسن التخصيص الرشيد للأموال، ويقترح حلولاً جديدة لمعالجة قيود تمويل المؤسسات².
- توفر الرقمنة فرصاً كبيرة لتقليل تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى، وينطبق هذا على كل مرحلة من مراحل عملية الإقراض من تقييم الائتمان والمعالجة إلى مراقبة القرض.
- يؤدي انخفاض عدم تناسق المعلومات إلى جانب الخوارزميات الجديدة التي تستغل أيضاً البيانات البديلة، إلى جعل موفري التمويل الرقمي مجهزين بشكل أفضل لخدمة المؤسسات الصغيرة غير الشفافة خاصة للفئات التي تتأثر بشكل غير متناسب بالاستبعاد من التمويل الخارجي، مثل النساء ورجال الأعمال الشباب.
- يؤدي الفحص الأفضل وتقييم الائتمان أيضاً إلى التخفيف من توريق القروض حيث لا يحتاج مقدمو التمويل الرقمي عموماً إلى ضمانات³.

ثانياً: أهم المنصات الرقمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهم منصات التمويل الرقمي التي تساعد في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر أهمها منصات التمويل الجماعي التي ستعرف عليها بتفاصيل أكثر فيما يلي:

قطاع الإقراض والحصول على رأس المال (الاستثمار والتمويل): يشمل المنصات التي تقدم خدمات تدوير المال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض⁴.

¹ - Peterson K, Ozili. "Impact of digital finance on financial inclusion and stability." Borsa Istanbul Review. Vol18.No:4. (December 2018). P330

² - Lianying,, Yao, and Xiaoli Yang. Opcit. p 05.

³ - Disse, Sabrina. Christoph Sommer. Digitalisation and its Impact on SME Finance in Sub-Saharan Africa: Reviewing the Hype and Actual Developments. the German Development Institute Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE) Bonn. 2020.P13-14.

⁴ - بختي، عمارية، غنية مجاني. دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي. مجلة المدير. المجلد 07. العدد: 02. (المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي: ديسمبر 2020). ص 100.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

منصات مقارنة القروض: تتميز هذه الشركات بأنها لا تقوم بالإقراض بل بتوفير المعلومات للأفراد والمؤسسات الذين يريدون الدخول في عملية الإقراض متبادل بأسعار فائدة متدنية، من خلال إجراءات أقل تعقيداً، فتقوم هذه الشركات بربط الأطراف ببعضها البعض وتحصيل الرسوم¹.

اقراض المؤسسات من الميزانية العمومية: منصة الكترونية تقدم قروضا من ميزانية العمومية إلى المؤسسات مباشرة. الإقراض على أساس الفواتير: منصة الكترونية تتيح سيولة للمؤسسات في صورة مدفوعات (مخصومة) مقابل الفواتير المستحقة من العملاء².

ثالثاً: منصات التمويل الجماعي والتمويل الجماعي الإسلامي

1- التمويل الجماعي:

التعريف الصادر عن المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي لأسواق المال (EU Markets Capital Union): يشير مصطلح "التمويل الجماعي" إلى دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد، من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع الكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات للجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة³.

أنواع التمويل الجماعي: ينقسم التمويل الجماعي إلى أربعة أنواع هي التمويل الجماعي القائم على المكافأة والقائم على القرض والقائم المساهمة والتبرعات، والجدول الموالي يوضح ما تم ذكره:

الجدول رقم (II-10): أشكال التمويل الجماعي

نموذج التعامل به	منصات تتعامل به	وصفه	مميزاته	عيوبه
القائم على التبرعات	Just Giving	يتبرع الممولون للمشروع دون توقع أي مردود	لا توجد مخاطر على أصحاب المشاريع.	- صعوبة زيادة رأس المال الأصلي للمشروع

¹ - بوزانة، أيمن. حملوش وفاء. "شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كآلية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا - حالة الدول العربية". مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية. المجلد:05. العدد:02. (جامعة المسيلة: ديسمبر 2021). ص36.

² - بوزانة، أيمن، وفاء حملوش، "شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر". حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد:07. العدد:03. (جامعة بشار: فيفري 2020). ص106.

³ - عبد العزيز، صلاح الدين، عاشوري بدر الدين. "منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة". مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد:05. العدد:01. (جامعة آفلو: جوان 2023). ص94.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

		مادي أو نسبة من الأرباح.		- لا يحصل المتبرعون على أي ضمانات ضد الاحتيال أو عدم تنفيذ الفكرة وفشلها.
المساهمة القائمة على المكافآت	Kickstarter Indiegogo	يستلم الممولون هدية أو جزء من المنتج أو الخدمة. أو يحصلون على المنتج كاملاً وذلك حسب مساهمتهم.	المخاطر قليلة لكن يجب الوفاء بالمكافأة التي يعلن عنها للممولين.	- صعوبة زيادة رأس المال الأصلي للمشروع، خاصة إذا لم يحصل المنتج أو الخدمة على طلب شعبي كبير. - عائد المحتمل ضئيل للممولين، ولا توجد ضمانات كافية حول طريقة استخدام الأموال في تنفيذ الفكرة.
القائم على القروض	Kiva Funding Circles	يقدم الممولون المبلغ المطلوب غالباً مقابل نسبة محددة. ثم يقوم صاحب المشروع بتسديد هذا المبلغ على مدى فترة زمن المشروع.	تشكل رأس مال نقدي جيد، خصوصاً للمشروعات الكبرى، المؤسسات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- احتمالية عدم تسديد القرض للممولين بالإضافة إلى إمكانية خسارة الاستثمار.
القائم على الاستثمار	Crowdcube seedinvest	يكون للممولين نسبة من حق الملكية في المشروع، أو المشاركة في الأرباح حسب الاتفاق.	- إمكانية كبيرة لتحقيق مكاسب مالية وتعظم رأس مال المشروع. - يجذب عدد كبير من المستثمرين نتيجة المشاركة في أرباح المشروع	- يصبح المساهمون دائنين في حالة الإفلاس. - قوانين الضمانات المتعلقة بالاستثمار الجماعي قد تكون معقدة في بعض الدول.

المصدر: مواسيم، رميساء نجا، سومية بلغنو. التمويل الجماعي كمصدر مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة - منصة Kickstarter أنموذجاً. مجلة آراء للدراسات الاقتصادية. المجلد 04. العدد: 01. (جامعة آفلو: جوان 2022). ص 76.

أهمية التمويل الجماعي: تكمن أهمية التمويل الجماعي فيما يلي:

- توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع والمؤسسات التي عجزت عن توفيره من مصادر أخرى، نظراً لتخوفهم من هذه المؤسسات والرفع من مستويات تنفيذ المشروعات ذات الأهداف الخاصة؛
- إتاحة الفرص للأفراد للاستثمار عبر منصات التمويل الجماعي¹؛

¹ - قيمش، خولة، كتاف شافية. "منصات التمويل الجماعي الإسلامي كأحد مصادر التمويل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة منصة ETHIS للتمويل الجماعي الإسلامي". مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. المجلد 07. العدد: 01. (جامعة سطيف: جوان 2022)، ص 299.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- معرفة مدى رغبة المستهلك في المنتج؛
- الوصول المباشر للمستهلك وسعة شريحة الممولين¹.

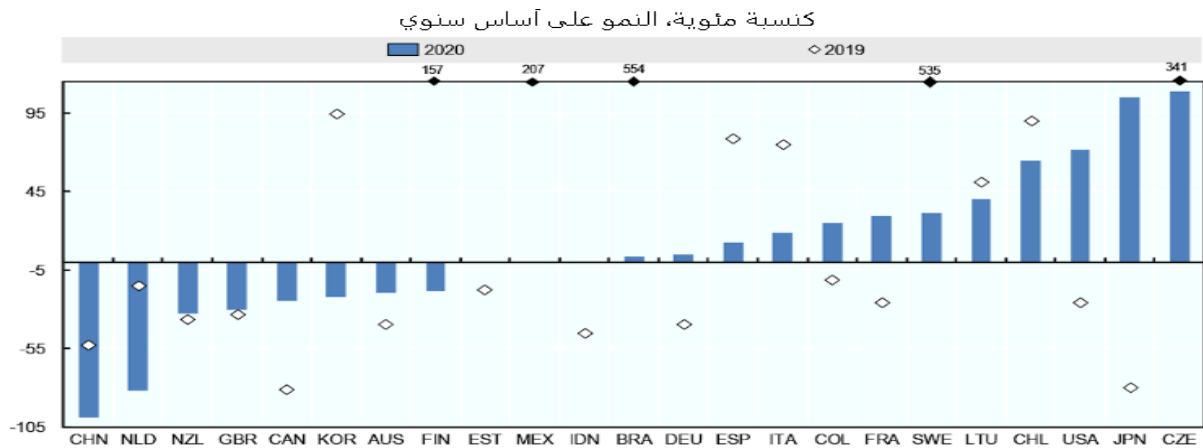
مخاطر التمويل الجماعي: تتمثل مخاطر التمويل الجماعي فيما يلي:

- عدم صرف الأموال الممنوحة في تمويل المشروع المعلن عنه، وذلك إما لغياب الشفافية أو لنقص المعلومات المقدمة، وإما تلاعب أو فساد صاحب المشروع.

- عدم قدرة المستثمرين على استرجاع أموالهم في حالات معينة، فمثلاً عندما لا يتم جمع المبلغ المطلوب للتمويل، فمن المفترض أن تقوم منصة التمويل الجماعي بإرجاع المبالغ الجزئية التي تم دفعها، فهنا قد تتحايّل بعض المنصات من أجل الاستلاء عليها أو استخدامها في مشاريع أخرى غير التي يرغب المستثمر في تمويلها.

الشكل الموالي يوضح تطور حجم التمويل عبر الأنترنت من تقرير منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية.

الشكل رقم (II - 12): النمو في حجم التمويل البديل عبر الأنترنت لبعض الدول



Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022 : An OECD Scoreboard, Éditions OCDE. Paris. (2022). <https://doi.org/10.1787/e9073a0f-en>.

الشكل السابق يوضح النمو في حجم التمويل البديل عبر الأنترنت لبعض الدول لسنتي 2019 و 2020، حيث نلاحظ أنه في سنة 2020 هذا المصدر انقسم في تطور حيث تطور بالارتفاع في مستوى التعاملات به في بعض البلدان، أما في بعض البلدان فقد انخفض التمويل، أما سنة 2019 كان فيه تذبذب واضح في التمويل عبر الأنترنت مع ملاحظة

¹ - خلفاوي، بسمّة، آيت محمد محمد. منصات التمويل الجماعي كأداة بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة - عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر -. مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 02. العدد: 02. (جامعة آفلو: 2022)، ص 239.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

أن نسبة عدم التعامل به أكبر من التعامل، كما أنه بمقارنة سنة 2019 مع سنة 2020 نلاحظ أن نسبة النمو في تمويل عبر الانترنت كانت أكبر سنة 2020.

2- التمويل الجماعي الإسلامي

يعرف التمويل الجماعي الإسلامي على أنه حشد مبالغ صغيرة من الأموال، تم الحصول عليها من عدد كبير من الأفراد أو المنظمات، لتمويل مشروع نشاط شخص وغيرها من الاحتياجات، من خلال منصة على شبكة الإنترنت وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وبهذا يتميز التمويل الجماعي الإسلامي بالمقارنة مع التمويل الجماعي التقليدي بالخصائص التالية:

- الاستثمار فقط في المشاريع الحلال؛
- الامتنثال لأحكام الشريعة بتجنب الربا، الميسر، الغرر، وجميع المسائل الأخرى المحظورة شرعاً؛
- وجود هيئة للرقابة الشرعية¹.

الجدول المولي يوضح الصيغ القائم عليها التمويل الجماعي الإسلامي والمؤسسات المستهدفة من خلاله مع ذكر أمثلة لبعض المنصات الناشطة في هذا المجال.

الجدول رقم (II- 11): نماذج التمويل الجماعي الإسلامي

تمويل	منصات تتعامل به	نموذج الحشد	المستفيد المحتمل	أدوات
الأعمال الخيرية	لنبي فلسطين	التبرع	المؤسسات المصغرة	قرض الحسن، الهبة
المنتج		مكافأة	المؤسسات الصغيرة والناشئة	البيع
استثمار	منصة Ethis	قروض	المؤسسات الصغيرة	المراجحة الإجارة
	منصة منافع بالسعودية	الأسهم	المؤسسات الناشئة	المشاركة المنتهية بالتمليك المشاركة

Source: Abdullah, Zaki, Akhmad Akbar Susanto. The Role of Investment-Based Islamic Crowdfunding for Halal MSMEs: Evidence from Indonesia. Journal of Islamic Economics. Vol 11. No:02.(July 2019). p291. بتصرف.

¹ - طارق، فارس، رضا موسى، سليم قصار. "التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية. المجلد 05. العدد: 01. (جامعة المسيلة: جوان 2021). ص 52.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

مزايا التمويل الجماعي: يتميز التمويل الجماعي الإسلامي بمزايا متعددة وتشمل ما يلي¹:

- يقوم التمويل الجماعي على المشاركة في الربح والخسارة والإقراض (الحسن فقط) والتبرع، وهو ما تميز به النموذج الأصلي للمالية الإسلامية.
- يوفر قنوات للوصول إلى رأس المال بالنسبة لشريحة واسعة من رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة.
- خلق فئة جديدة من الأصول تناسب أكثر المستثمرين الصغار ومتوسطي الحجم، وإمكانية بلوغ عدد كبير من المتبرعين والمناحين المحليين والدوليين.
- تشجيع الابتكار والحفاظ على القدرات البشرية.

المبحث الرابع: خيارات التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل الإسلامي أحد أهم المصادر التمويلية التي لقت رواجاً باهراً خلال الفترات الماضية لما تميز به من خصائص جعلها مطلوبة حتى في الدول غير الإسلامية، خاصة كون هذه الأساليب قائمة على التشارك في الربح والخسائر وهذا ما يجعلها مصدر تمويلي مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن التمويل الإسلامي لا يكلفها أعباء إضافية في حالة تحقيق الخسارة على عكس التمويل التقليدي الذي تكون فيه المؤسسة مضطرة لتحمل التكاليف حتى في حالة تحقيق الخسائر. لهذا من خلال هذا المطلب سنتعرف على التمويل الإسلامي ومختلف الصيغ التمويلية الناجمة عنه وأهمية كل صيغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي والصيغ القائمة على المشاركة

يعتبر التمويل الإسلامي كمصدر تمويلي خاص من نوعه بكونه يتميز بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هذا لم يحد من هذه الصيغ بل جعلها مصدر تمويلية تتسم بالمرونة، فهي رغم تعددها إلا أن لكل صيغة هدفها وشروطها الخاصة التي تميزها عن غيرها وتجعلها تلبي احتياجات معينة وعلى هذا الأساس سنتعرف من خلال هذا المطلب على التمويلي الإسلامي وسنتطرق كذلك لمختلف الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة.

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه

تعريف التمويل الإسلامي: هناك عدة تعريفات تميز منها:

¹ - طارق، فارس، رضا موسى، سليم قصار. مرجع سبق ذكره. ص 5-6.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

التمويل الإسلامي هو مجموعة من النماذج وصيغ التمويل التي تغطي الاحتياجات المالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم الاكتناز¹.

هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح، من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تتيحه الأحكام الشرعية².

ثانيا: المعايير العامة لقبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الإسلامي

- معيار المشروعية: بمعنى توافق نشاط المؤسسة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
 - معيار الربحية: تحقيق المؤسسة الربح من المشروع كي يتمكن العميل من سداد الالتزامات التي عليه؛
 - معيار المخاطرة: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة أو مأمنة بأساليب التأمين المشروع؛
 - معيار الضمان ضد التقصير أو الإهمال: بمعنى أن يقوم العميل ببعض الضمانات الممكنة ضد إهماله أو تقصيره وضياع الأموال³؛
 - معيار حق المتابعة أو الرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين العميل والممول على حق المتابعة سير العمل؛
 - معيار الكفاءة الفنية: هي أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع، وتوافر القيم الإيمانية والأخلاقية؛
 - معيار الخطة الاستثمارية: أن يتفق مشروع المؤسسة مع الخطة البنك الإسلامي الاستراتيجية في الاستثمار ولا سيما من منظور التنمية الاقتصادية؛
 - المعيار القانوني: أن يكون للمؤسسة كيان قانوني وأهلية للتعاقد⁴.
- ثالثا: أنواع صيغ التمويل الإسلامي: يتميز التمويل الإسلامي بتعدد الصيغ التمويلية، وتاليا سنتعرف على تقسيم المعتمد لأنواع هذه الصيغ:

¹ - جناد، سارة، بلفاسمي فضيلة، "صيغ التمويل الإسلامي المتوافقة مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) كآلية فعالة لعمل المصارف الإسلامية - الإشارة لمصرف السلام -"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 13، العدد: 01. (جامعة بومرداس: جوان 2023)، ص 105.

² - محمود المكاوي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 69.

³ - كلاش، مريم، بملول نور الدين. "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور التمويل الإسلامي - دراسة حالة مصرف السلام الجزائر -"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد: 01. (جامعة بومرداس: ديسمبر 2020)، ص 20.

⁴ - العربي مصطفى، عبد الهادي، سائلة عمر مسعود. دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد: 01. (جامعة سرت: جانفي 2022)، ص 146.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- الصيغ القائمة على المشاركة
- الصيغ القائمة الائتمان التجاري
- الصيغ القائمة على التكافل
- الصيغ الهندسة المالية

الصيغ القائمة على المشاركة: هي مجموعة من الصيغ تحتف في طريقة التمويل لكن تشترك في خاصية التشارك، أي هي صيغ أساس تصنيفها أنها عقود مشاركة، وسنتعرف على هذه الصيغ فيما يلي:

- صيغة المضاربة

هي اتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال والآخر الجهد في استثمار ذلك المال فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، أما الخسارة فتكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيء منها مقابل ضياع جهده وعمله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال. إن العلاقة المكونة بين الطرفين في المضاربة هي علاقة الشريك بشركه. وليست علاقة المدين بمدينه¹.

أنواع المضاربة: تتمثل أنواع المضاربة فيما يلي:

من حيث الشروط: تنقسم إلى²:

- المضاربة المقيدة: هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً؛
- المضاربة المطلقة: هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيد بقيود. وإنما يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته.

من حيث الزمن: تنقسم إلى³:

- مضاربة مؤقتة: هي عبارة عم صفقات يشتريها صاحب العمل بتمويل من المصرف الإسلامي، وتصفى خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

¹ - بن مالك، إسحاق، قدة حبيبة. "المراجعة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك التقليدية". دفاتر السياسة والقانون. المجلد 15. العدد: 01. (جامعة وقلّة: جانفي 2023). ص 105.

² - جامع الكتب الإسلامية. المعيار الشرعي رقم (13) المضاربة. 2019. ketabonline.com. المجلد 01. (27-11-2023). ص 10. <https://ketabonline.com/ar/books/99812/read?page=10&part=1#p-99812-10-3>

³ - لدرع، خديجة. مرجع سبق ذكره. ص 174.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- مضاربة مستمرة: وهي التي تأخذ شكل الشركة المستمرة لتنفيذ مجموعات متتالية من الصفقات والعمليات، وتستمر لأكثر من فترة مالية.

فوائد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المضاربة: في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المضاربة يصبح البنك مثلاً الممول وصاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة شريكاً، ويكافأ صاحب المؤسسة والبنك بالحصول على الأرباح عند انتهاء المشروع (إن حققت) وفق نسب محددة مسبقاً¹، إلا أن للمضاربة سلبيات تكمن في أن كافة المعلومات حول المشروع من أرباح وخسائر في يد المضارب بالإضافة للقرارات.

- صيغة المشاركة

المشاركة هي إسهام شخصان أو أكثر في تمويل مشروع مع الإشارك في إدارته وتسييره بنسب متساوية أو مختلفة، ويتم اقتسام الأرباح بنسب (ليست متساوية بالضرورة)، أما الخسائر فيتم تحملها بنسب رأس المال².

أنواع المشاركة: وتشمل المشاركة عدة أشكال وهي³:

- المشاركة الثابتة في رأس المال: ويقصد بها أن يبقى لكل طرف حصته الثابتة في المشروع إلى حين الانتهاء منه.
- المشاركة المنتهية: تتضمن هذه الأخيرة توقيتاً معيناً للتمويل، وسميت كذلك لأن الشركاء حددوا بينهم أجلاً محدداً لانتهاء الشراكة.
- المشاركة المتناقصة: ويتم بموجبها الإقرار للشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع دفعة واحدة أو على مراحل.

تلائم صيغة التمويل بالمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمبررات الآتية⁴:

- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيراً أو متوسطاً ولا سيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخارج المصرف الإسلامي؛
- إمكانية استفاد المؤسسات وخاصة الإنتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها؛

¹ - بوغرة، بومدين، غربي ناصر صلاح الدين. "مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة دفاتر اقتصادية. المجلد 04. العدد: 01. (جامعة الجلفة: مارس 2013). ص 158.

² - جناد، سارة. وبلقاسمي فضيلة. مرجع سبق ذكره. ص 106

³ - معطي، لبنى. "أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع الصغيرة بين النظرية والتطبيق". مجلة المالية والأسواق. المجلد 02. العدد: 01. (جامعة مستغانم: مارس 2015). ص 373.

⁴ - الأسرج، عبد المطلب حسين. دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المؤتمر الدولي الأول: المصارف الإسلامية ودورها في التنمية. جامعة بني ملال. (المغرب: يومي 21-22 ماي 2012). ص 08.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- مساهمة صاحب المؤسسة في حصة من التمويل يجعله حريصاً على نجاح المؤسسة؛
- ويمكن استخدام صيغة المشاركة في تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق فتح اعتماد مستندي لتوريد منتجات العميل التي تحتاج إلى تمويل نقدي لإنتاجها ثم تصديرها.

- صيغ المغارسة والمزارعة والمساقاة:

المزارعة: هي تسليم الأرض إلى عامل يزرعها أو يعمل عليها مقابل حصة شائعة مقدرة من الزرع. أي تقدم الأرض إلى من يزرعها مقابل أن يحصل على نسبة من ناتجها الكلي¹.

المساقاة: هي دفع شجر إلى عامل يسقيها نظير جزء من ثمره، أو تقديم الشجر إلى من يصلحه مقابل جزء من ثمره². تعرف المغارسة بأنها هي دفع الأرض الصالحة للزراعة، لشخص لكي يغرس فيها شجراً، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق³.

أهمية صيغ المغارسة والمساقاة والمزارعة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية: تكمن أهمية هذه الصيغ في تمويل القطاع الفلاحي في⁴:

- تعتبر المزارعة والمغارسة والمساقاة من أنسب الصيغ التمويلية لتنمية القطاع الفلاحي، فالغالب أن صاحب الأرض يقدم أرضه، بينما يقابله الطرف الآخر بعمله والبذور والآلات؛
- تمويل المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بالأرض، حيث يقوم البنك مثلاً بشراء الأرض أو استئجارها ثم يدفعها للمؤسسة، لتقوم باستخدامها (حسب الصيغة المتفق عليها سابقاً)؛
- قيام المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بأخذ الأرض من مالكيها واعمارها (حسب صيغة متفق عليها سابقاً إمامغارسة أو مزارعة أو مساقاة) ثم دفعها لصاحبها مرة أخرى لبيع الناتج مقابل الحصول على نسبة من الأرباح.

¹ - قويدري، محمد. سبع فاطمة الزهراء. "أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي". مجلة التراث. المجلد 08. العدد 01. (جامعة الجلفة: جوان 2018). ص 278.

² - قويدري، محمد. سبع فاطمة الزهراء. مرجع سبق ذكره. ص 288.

³ - محمد الأمين اباه، محمد. "صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية". مجلة البحوث الاقتصادية. المجلد 09. العدد: 01. (جامعة أم البواقي: جوان 2022) ص 194.

⁴ - بن ساعد، سعاد، سعيدة بوفاعس. "صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي - المزارعة والمغارسة والمساقاة أمودجا-". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. المجلد 35. العدد: 01. (جامعة قسنطينة: جوان 2021). (بتصرف)، ص 312-313.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الائتمان التجاري

صيغ الائتمان التجاري هي صيغ قائمة على البيوع وتشترك مع بعضها في خاصية الائتمان أو الثقة، كون أغلبية هذه المعاملات تقوم على تسليم الأصل وتأجيل الثمن أو العكس، مما يجعلها كصيغ تمويلية تفتح الكثير من القيود لهذه المؤسسات، ويضفي طابع الأرحية في التعاملات، كما أن كون هذه الصيغ قائمة على الاتفاق على تاريخ بالسداد والتسليم يخرج المؤسسة من دائرة الضغط. وتمثل أنواع صيغ التمويل القائمة على الائتمان التجاري في المراجعة والسلم والاستصناع والايجار، وستعرف فيما يلي على كل صيغة من الصيغ السابقة.

أولاً: صيغة المراجعة

هي صيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح متفق عليه بين البائع والمشتري. تساعد المراجعة في تنشيط وإنعاش التجارة وذلك بتمكين التاجر الذي يملك أموالاً من شراء ما يريده من السلع وتسديد أثمانها آجلاً بأقساط، ومعنى هذا أنها تؤدي إلى تداول المال بين أفراد المجتمع وألا يصبح حكرًا على المقتدرين فقط، وهو تحقيق لأحد أهداف المالية الإسلامية (تداول المال)¹.

أنواع المراجعة: تشمل المراجعة النوعين التاليين:²

المراجعة البسيطة: تتم بين طرفين طرف يملك سلعة وطرف آخر يرغب في شراء سلعة بثمن الشراء مضاف له هامش ربح متفق عليه.

المراجعة لأمر الشراء: وفقاً لطلب العميل من البنك الإسلامي لشراء سلعة معينة محددة الأوصاف، وبعد الاتفاق على تكلفة الشراء وهامش الربح، وتتضمن هذه الصورة وعداً من العميل بشراء السلعة حسب الشروط المتفق عليها.

المراجعة والبيع الآجل: من خلاله المراجعة يمكن لمؤسسات التمويل توفير احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل الموارد الخام (تمويل رأس المال العامل) مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن اشتريت به من السوق، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسداد ما هو مستحق عليها خلال فترة زمنية مناسبة، ومن خلال البيع الآجل تقوم المؤسسة بتمويل احتياجاتها من سلع بثمن متفق عليه يدفع مؤجلاً³.

¹ - عمار دريش. "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي". مجلة الدراسات الإسلامية. المجلد 15. العدد: 02. (جامعة الأغواط: ديسمبر 2020). ص 296.

² - جناد، سارة، بلقاسمي فضيلة، مرجع سبق ذكره. ص 108.

³ - لدرع، خديجة. مرجع سبق ذكره. ص 205.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ثانيا: صيغة الاستصناع

هو ما يصنع وفقا لطلب، بأن يتم بيان جنس المستصنع ونوعه ووضعه وقدره بيانا ينفي الجهالة. بمعنى أنه عقد بيع سلعة موصوفة في الذمة (العين المصنوعة: وهي السلعة أو المبيع المطلوب صناعته) يلتزم البائع (ويسمى صانعا) بصنعها بمادة من عنده مقابل ثمن يدفعه المشتري (ويسمى مستصنعا، أي الذي يطلب من البائع صناعة شيء له) دفعة واحدة (حالا أو مؤجلا)، أو على دفعات أو أقساط¹.

أنواع عقد الإستصناع: يمكن أن نميز صيغتين من التمويل بالإستصناع هما²:

الإستصناع العادي: وهو أن يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة محل العقد.

الإستصناع الموازي: يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين البنك الإسلامي (مثلا) باعتباره صانعا وطرف آخر يحتاج إلى سلعة بمواصفات معينة، على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم البنك بإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول، يأخذ من خلاله صفة المستصنع للسلعة الموصوفة في العقد الأول ويكون الثمن فيه معجلا، على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وأن يحقق ربحا من العملية.

أهمية التمويل بصيغة الاستصناع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بهذه الصيغة يمكن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنعة وتنمية أعمالهم والتخلص من معظم المشاكل التسويقية والتنظيمية والثقافية، وتزويد السوق بمنتجات يحتاجها بمواصفات دقيقة تم الاشراف عليها³، وهذا ما سيزيد من جودة انتاج هذه المؤسسات.

تساعد هذه الصيغة كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة أعمالها فيمكن أن تتفق المؤسسة مع البنك بتصنيع ما ترغبه المؤسسة من وحدات إنتاجية ثم تقسيط المبلغ على دفعات مما لا يخرجها من دائرة الأزمات مع حصول البنك على ربحية⁴.

¹ - بن مالك، إسحاق، قدة حبيبة. مرجع سبق ذكره. ص 106.

² - ختوسة، عديلة. دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية- عرض تجارب دولية-. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 14. العدد: 19. (جامعة الشلف: أكتوبر 2018)، ص 15.

³ - سماش، كمال، فاطمة الزهراء عياشي. "الصيغ الإسلامية والقروض الإيجارية كبداية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)". حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. المجلد 13. العدد: 27. (جامعة قلمة: ديسمبر 2019). ص 105.

⁴ - سماش، كمال، فاطمة الزهراء عياشي. مرجع سبق ذكره. ص 105.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

ثالثا: صيغة السلم

السلم هو بيع آجل بعاجل، أو بيع شيء (بضاعة) موصوفة في الذمة، أي أنه يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثلثن (البضاعة) لأجل، وبعبارة أخرى: هو أن يسلم عوضا حاضرا موصوف في الذمة إلى آجل¹.

أنواع السلم: ينقسم بيع السلم إلى²:

السلم المقسط: تسليم المسلم فيه على دفعات، وقد أجازته الجمهور قياسا على بيع التقسيط، وإذا فسخ العقد يتم حساب القيمة بالتساوي، ويمكن الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين على أن يتم التسليم بشكل جزئي؛

السلم الموازي: هو دخول البائع في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه.

أهمية التمويل بالسلم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تكمن أهمية التمويل بالسلم في:

- تساعد صيغة السلم على تمويل النشاط التجاري والصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة من خلال شرائها سلما وإعادة تسويقها.
- تعد صيغة السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة من خلال توفير سيولة نقدية للبائع مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالا، وتسلمها فيما بعد بأجل معلوم.
- تلائم هذه الصيغة المؤسسات الزراعية لصغار الفلاحين، والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والحرفيين الصغار من خلال امدادهم بمستلزمات الإنتاج بصورة معدات وآلات وموارد أولية كرأس مال السلم، مقابل تسلم منتجاتهم وإعادة تسويقها³.

¹ - أيت قاسمي عزو، رمضان، مطاهري بهاء الدين، مسيلتي نبيلة. "صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية". مجلة التنويع الاقتصادي. المجلد:01. العدد:01. (جامعة تموشنت: جوان 2020). ص 11.

² - بوقاسة، معاذ. "صيغة السلم كبديل لتمويل القطاع الزراعي - تجربة محفظة البنوك التجارية السودانية". مجلة الأصالة للدراسات والبحوث. المجلد:05. العدد:09. (مركز الأصالة للبحوث والدراسات: جويلية 2023). ص 05.

³ - محمود المكاوي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص 489 - 491.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

رابعاً: صيغة الإجارة

عقد الإجارة هو تمليك منفعة بعوض، وتختلف الإجارة عن البيع بأن المنفعة في البيع تستوفي دفعة واحدة، أما الإجارة فتستوفي شيئاً فشيئاً. والإجارة عقد لازم لا يستطيع أحد العاقدین فسخه إلا إذا وجد ما يوجب الفسخ، مثل هلاك العين المؤجرة المعينة. وإذا انتهت الإجارة وجب على المستأجر رد العين (الأصل) المستأجرة لمالكها¹.

أنواع الإجارة: تنقسم إلى²:

- الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة؛
- الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي إجارة تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.

أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد الإيجار: بموجبه يتم تأجير الآلات أو المعدات أو العقارات أو غيرها من قبل البنوك للمؤسسات مقابل مبلغ ومدة معلومة، أو من خلال النقل التدريجي للملكية. مما يجنبها شراء تلك الأصول بتكلفتها العالية وتواصل في نفس الوقت عملية الإنتاج مقابل أجر معين ومحدد مسبقاً³، وتكمن أهميته في:

- تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات المستأجرة فهو تمويل الكلي للاستثمار بنسبة 100% ؛
- المحافظة على سيولة المستأجر دون إحداث أي اضطرابات في الهيكل المالي للمؤسسة، حيث يوضع الأصل المؤجر تحت تصرفها دون دفع المبلغ الإجمالي من أجل حيازته؛
- تمويل ذاتي للاستثمارات الإنتاجية على أساس أن الأصل يولد بنفسه العوائد اللازمة لتسديد ثمنه بفضل القيم المضافة التي ينتجها خلال مدة استعماله؛
- تفادي المشاكل التقنية والتنظيمية والإدارية كالضمانات وفرض القيود على القرارات الإدارية بشأن الاقتراض وتوزيع الأرباح؛
- تجنب مخاطر التقادم التكنولوجي وإمكانية إرجاع التجهيز للمؤجر وتأجيري تجهيز آخر مواكب للتقدم التكنولوجي⁴؛

¹ - بن مالك، إسحاق، قدة حبيبة. مرجع سبق ذكره. ص 105.

² - أيت قاسمي عزو، رمضان، مطاهري بهاء الدين، مسيلتي نبيلة. مرجع سبق ذكره. ص 12.

³ - مصعب بوصيع، إبراهيم، مبارك لسوس. بوصيع إبراهيم، مصعب، مبارك لسوس. "أهمية تشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الرغبة لتنويع الاقتصاد الجزائري". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 12. العدد 02. (جامعة المسيلة: ديسمبر 2019)، ص 553.

⁴ - طلحي، سماح. نسرین عوام، نوفل بلعول. "دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك الريكة الجزائري -". مجلة رؤى اقتصادية. المجلد 10. العدد: 10. (جامعة الوادي: أوت 2020). ص 50-51.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

-تناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بالتملك المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والتي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المؤسسات التي تحتاج إلى الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية¹.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي القائم على التكافل

يعتبر الغرض الأساسي من صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التكافل اجتماعي وليس ربحي، حيث تحقق بتمويل مشروع صغير أو مؤسسة اعالة عدة عائلات من طلب الحاجة وذلك بخلق عدة فرص عمل إضافية من هذه المؤسسة أو المشروع، وكذلك انتشار فكر انشاء الأعمال الصغيرة لتحقيق الاكتفاء للأسر، وبالتالي يتم تحقيق هدفين من خلال هذه الصيغ أولها التقليل من نسبة الفقر وخلق فرص العمل ، ثانيها انتشار الفكر الريادي وزيادة عدد المؤسسات والمشاريع قادرة على دخول الأسواق والاستمرار فيها، ووفي الأخير تسترد المؤسسة المانحة لهذا التمويل أموالها بالإضافة لأرباحها (حسب صيغة التمويل)، لاستغلالها في تمويل مشاريع أخرى. وتتمثل هذه الصيغ المختارة في القرض الحسن الزكاة والوقف وسيتم التعرف على كل صيغة فيما يلي.

أولاً: صيغة القرض الحسن

وهو في البنوك الإسلامية قيام البنك بتقديم مبلغ محدد لفرد من الأفراد أو لأحد من عملائه، حيث يضمن سداد القرض دون مطالبته بأي زيادة من أي نوع، أو تحميله أية أعباء أو عمولات².

أهمية القرض الحسن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للقرض الحسن أهمية في تنشيط المؤسسات وخاصة المصغرة والصغيرة والناشئة حيث توفر لها تمويل بأقل تكلفة وتتمثل أهميته فيما يلي³:

- يعد التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملائمة لطبيعة وخصوصية المؤسسات الصغيرة، فهو في الأصل تمويل تعاوني، وذلك للتكلفة المحدودة التي يتحملها المشروع المصغر؛
- مساهمته في توفير التمويل للمستثمر الصغير الذي لا يتكلف عناء الفائدة التي تفرضها عليه البنوك التقليدية محولا هذه الفائدة إلى أرباح إضافية تمكن المستثمر من زيادة ادخاره ومن ثم زيادة استثماره؛

¹ - الأسرج، حسين عبد المطلب. مرجع سبق ذكره. ص11.

² - بوطورة، فضيلة، مريم زغلامي. "تمويل المشروعات الصغيرة في الجزائر من خلال القرض الحسن مع الإشارة للهيئات الممولة في ولاية تبسة".

دراسات اقتصادية. المجلد09. العدد:03. (جامعة الجلفة: أوت 2015)، ص84.

³ - بعزیز، سعيد، طارق مخلوي. "تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر". مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد03. العدد:05. (جامعة

الوادي: جوان 2018)، ص 103.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- يساهم القرض الحسن في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة إذ بمساهمة في خفض التكاليف للمشروع يستطيع هذا الأخير بدوره المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية بخفض سعر إنتاجه ومن ثم زيادة الطلب على سلعه وزيادة الطلب تؤدي إلى إحلال سلعته بدل السلع المماثلة المستوردة وزيادة صادراته؛

- يعد القرض الحسن أكثر ملاءمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال لفترة محدودة ك شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال بحيث قد تكون الفترة ضئيلة ولا يرغب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في صيغ أخرى كالمشاركة.

ثانيا: صيغة الزكاة

عرفها الفكر الاقتصادي الإسلامي على أنها فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً، وبصفة نهائية، ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكلفة للممول وتستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية¹.

أهمية الزكاة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التمويل بالتأجير: يمكن لمؤسسة الزكاة أن تقوم بشراء أصول أو آلات ومعدات، بحيث تقوم بتأجيرها لأصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقابل مادي يتناسب وقدراتهم، على أن تظل ملكية هذه الأصول أو المعدات لصالح مؤسسة الزكاة، مع تحديد مدة عقد الإيجار والتزام المستأجر بدفع الإيجار طول مدة العقد¹.

التمويل عن طريق القروض الحسنة: يتم هذا التمويل من خلال تخصيص جزء من أموال الزكاة لمنحها في شكل قروض حسنة، هذا النوع من التمويل يسمح للمؤسسات الصغيرة من وزيادة قدرتها على الصمود، ويساهم بشكل كبير في تخطي العديد من المشاكل التمويلية².

¹ - بومود، إيمان. "دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة بيت المشور. العدد: 11. (جامعة قطر: أكتوبر 2019)، ص 110.

¹ - أبو الحمد محدي الشريف، حازم، كمال الدين حسني محمد. استثمار أموال الزكاة في دعم المشروعات الصغيرة ودوره في تحقيق التنمية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. المجلد: 08. العدد: 02. (جامعة الجلفة: جوان 2023)، ص 307.

² - رزقي، كمال، بوكابوس مريم، بن مكرلوف خالد. "دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد: 03. العدد: 01. (جامعة البليدة 2: ديسمبر 2012)، ص 20.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

التمويل عن طريق المشاركة: في هذه الصيغة تقوم مؤسسة الزكاة بالاشتراك مع أرباب الأعمال، من خلال تقديم المال اللازم للمشروع، ويتم توزيع أرباح وعوائد هذا المشروع مشاركة بين مؤسسة الزكاة، وبين صاحب المؤسسة بنسب معلومة ومتفق عليها مسبقاً³.

ثالثاً: صيغة الوقف

هو تحويل جزء من الدخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري، الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي⁴.

أهمية الوقف كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الوقف من خلال:

- يعتبر الوقف تمويل كما أنه في الوقت نفسه يعتبر استثمار، فهو مصدر تمويلي من جانبيين أولهما: الأصل الموقوف ذاته وثانيهما: ما يدره ذلك الأصل من إيرادات.
- الوقف يساهم في تنويع مصادر التمويل ومجالات استخدامها، حيث يمكن أن تساهم عوائد الوقف بتمويل شبكة واسعة من المؤسسات المصغرة³.
- يقوم الصندوق بتعبئة أموال الوقف عن طريق إصدار صكوك وقفية، ثم توجيه الأموال الوقفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأي صيغة مناسبة، مع استثمار أموال الصندوق بنسبة معينة لتجنب زوال صندوق بسبب تأخر السداد⁴.

المطلب الرابع: صيغ الهندسة المالية الإسلامية

يكمن الهدف في التطرق إلى صيغ الهندسة المالية التي هي عبارة عن أدوات مالية مبتكرة، كون هذه الأخيرة تحقق أهداف كثيرة وتسهل التعاملات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأدوات الهندسة المالية الإسلامية كونها أدوات مبتكرة تتماشى وتطور الاحتياجات المالية وتسهل الحصول على هذه الاحتياجات، كما أنها تساهم في حماية التعاملات المالية

³ - أبو الحمد محمدي الشريف، حازم، كمال الدين حسني محمد. مرجع سبق ذكره. ص 307.

⁴ - سايح جبور، علي. "دراسة الدور التمويلي لمؤسسات الوقف والزكاة للمشاريع المصغرة، والصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة دفاتر اقتصادية. المجلد 09. العدد: 01. (جامعة الجلفة: ماي 2018). ص 558.

³ - معيوف، هدى. "دور الوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: رؤية استشرافية". مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة. المجلد 07. العدد: 01. (جامعة الوادي: مارس 2022). ص 152.

⁴ - عز الدين سراج مكي، هنادي. الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الأراء للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 01. العدد: 02. (جامعة آفلو: ديسمبر 2019). ص 16.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

دون ضرر، كونها أدوات تجمع بين المصدقية والشرعية والكفاءة. لهذا سيتم التعرف في هذا المطلب على أهم هذه الأدوات ومختلف أنواعها.

تعريف الهندسة المالية الإسلامية: عرفها الخبير المالي الدكتور سامي السويلم بأنها "عبارة عن التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات آليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكلات التمويل. والمقصود بالابتكار ليس مجرد الاختلاف عن السائد بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف مميزاً إلى درجة تحقيقه مستوى أفضل من الكفاءة والمثالية¹.

أدوات الهندسة المالية الإسلامية: تنوعت أدوات الهندسة المالية تنوعاً واسعاً، فبعضها تم استنباطها بالمحاكاة مع الأدوات التقليدية مع إضفاء الصيغة الشرعية، وبعضها تم ابتكارها أو تحويلها. سنتناول فيما يلي مختلف هذه الأدوات والصيغ وأهميتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أدوات التمويل: هي الأدوات التي يتم من خلالها الحصول على التمويل مباشرة وتمثل في:

أولاً: الصكوك

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك، بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله².

أنواع الصكوك: للصكوك عدة أنواع حيث تكون حسب الغرض المصدرة لأجله تمويل أو استثمار أو اجارة أو صناديق استثمارية أو صكوك انتاج، وهناك صكوك بحسب استنادها إلى الأصول، والصكوك بحسب قابليتها للتداول وصكوك بحسب قابليتها للتحويل إلى أسهم. وأشهر الصكوك هي الصكوك حسب العقود الحاكمة لها التي يمكن إصدارها بأي صيغة مثل صكوك المضاربة و صكوك المراجعة وصكوك السلم والاستصناع وصكوك الوقف.... الخ.

أهمية الصكوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهميتها فيما يلي:

- تعد الصكوك الإسلامية المصدرة والمتداولة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية حلاً بديلاً للمؤسسات والمستثمرين الماليين على حد سواء، حيث تتيح الصكوك الإسلامية إمكانية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال فترة حياتها وخلال

¹ - هولي، رشيد. "منتجات الهندسة المالية الإسلامية وآليات تطويرها ضمن التحديات الحديثة". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المجلد 07.

العدد: 02. (جامعة ميله: ديسمبر 2021). ص 21.

² - بريكة، السعيد، سناء مرابطي. "دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أمودجا". مجلة ميلاف للبحوث

والدراسات. المجلد 03. العدد: 05. (جامعة ميله: جوان 2017). ص 185.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

مختلف المراحل التي تمر بها، بدءاً من مرحلة تحضير المشروع وإطلاقه وصولاً إلى مرحلة النضج، حيث أن العدد الكبير في أنواع الصكوك الإسلامية والذي بلغ ما مقداره 27 نوعاً، يمكن من منح حلول مرنة ومكيفة على حسب متطلبات وخصائص المؤسسة المصدرة لها وبناء على المرحلة التي تمر بها المؤسسة وكذا القطاع الذي تنشط فيه. كما تتيح الصكوك ميزة تقاسم المخاطرة بين مختلف الأطراف الفاعلين في السوق¹.

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إصدار أنواع عديدة من الصكوك الإسلامية كل على حدا، أو إصدار صكوك هجين hybrid Sukuk، أي القيام بعملية إصدار عدة أنواع من الصكوك الإسلامية في إصدار واحد (على سبيل المثال يتم جمع وتعبئة الأموال بناء على عقد استصناع، عقد إجارة وعقد مضاربة من خلال إصدار صكوك هجينة في نفس الوقت وضمن نفس الهيكل). تتيح الصكوك الهجينة ميزات أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعبئة وجمع الأموال التي تحتاجها لانطلاق نشاطها ونموها وتوسعها، لأنها تتيح استخدام عدة أنواع للتمويل الإسلامي دفعة واحدة ما يمكن من جذب أكبر قدر ممكن للمستثمرين لهذا النوع من الإصدارات².

التوريق الإسلامي: هو تملك أصل بضمن مؤجل ثم بيعها بضمن حال لغير من اشترت منه، والتوريق نسبة إلى الورق، وسمي بذلك أن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة وإنما يقصد الورق³.

إذا كان على المؤسسة ديون في ذمتها للغير وترغب في عدم وفائها بالتزامها نقدًا لعدم توافر السيولة الكافية لذلك، أو غيرها من الأسباب الأخرى، يمكنها تتبع أحد الطرق التالية:

- تحويل تلك الديون إلى أسهم، وخاصة عندما تقوم بإصدار جديد ضمن ما تتيحه لوائحها وأنظمتها. فتصبح تلك الديون عبارة عن أسهم يمتلكها الدائنون وتمثل حصصاً من موجودات تلك المؤسسة، ويسري عليها ما يسري على بقية أسهم الشركة؛

- إذا كانت الشركة أو المؤسسة المالكة تمتلك سلعة عينية كالسيارات والآلات وغيرها، وتريد التخلص منها ومن تكلفة تخزينها وصيانتها، فيمكن عرضها على الدائنين لمبادلتها بديونهم التي هي على ذمة المؤسسة، ومن ثم ستحقق المؤسسة فائدتين: التخلص من مخزون سلعي يمثل عبئاً مالياً وكلفة دائمة على المؤسسة مع الوفاء بالدين وسقوط الالتزام عن ذمتها؛

¹ - كروش، نور الدين، معوشي عماد. "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. العدد: 01. (جامعة تيسمسيلت: مارس 2017). ص 40.

² - كروش، نور الدين، معوشي عماد. مرجع سبق ذكره. ص 41.

³ - بن لشهب، حمزة، أبو بكر بوسالم. "مناهج استراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية". مجلة الدراسات الإسلامية. المجلد: 05. العدد: 08. (جامعة الأغواط: جانفي 2017). ص 293.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

- إصدار سندات ملكية لأعيان مؤجرة، لتشجيع الدائنين على مبادلة ديونهم مقابل تلك السندات، وهي تختلف عن سندات الملكية العادية وإنما هي غير مملوكة مؤجرة تدر عائداً محدداً ومعروفاً¹.

الإجارة الموصوفة في الذمة: هي منتج مالي لتلبية احتياجات معينة، فهي من العقود التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام بصفات السلم سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالتعليم، وليس شرطاً فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها التنفيذ².

صناديق الاستثمار الإسلامية: عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط وبين المكتتبين فيه يمثل المكتتبين فيه في مجموعهم رب المال، فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب، فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة، وتدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الإدارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية مختلفة ومتنوعة أو بطريقة غير مباشرة كبيع وشراء أصول مالية وأوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية، وتوزيع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب الملتمزم بها من كلا الطرفين، وإن حدثت خسارة تقع على المكتتبين بصفتهم (رب المال) مالم تفرط إدارة الصندوق (المضارب) فإن فطرت يقع الغرم عليها³.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن الاستفادة كذلك من:

التمويل عن طريق المؤسسات المالية والربحية: وتتمثل في الأسواق المالية وشركات التأمين التكافلي الإسلامي وشركات الاستثمار الإسلامية التي تمارس الأعمال الاستثمارية وفق النظم الشرعية، حيث تقدم هذه المؤسسات تمويلا إسلاميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المناسبة التي تمكنها من تلبية احتياجاتها التمويلية⁴.

أهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحفيز الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فلا يشترط في عدد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال. وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات ولا يقف

¹ - بوعكاز، نوال. "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين". المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية. المجلد 08. العدد: 01. (جامعة سطيف: جوان 2018). ص 43.

² - بن لشب، حمزة، أبو بكر بن سالم. مرجع سبق ذكره. ص 294.

³ - رشاد مرداسي، أحمد. حسين بن طاهر. "أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية". مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 02. العدد: 04. (جامعة الوادي: جوان 2017). ص 270.

⁴ - كاز، نوال. "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين". المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية. المجلد 08. العدد: 01. (جامعة سطيف: جوان 2018). ص 43.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا يحول دون اتمام عقد الصفقات مع هذه المؤسسات. ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدي إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي تنشيط الطلب على منتجاتها واحداث الرواج الاقتصادي¹.

توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف لهذه المؤسسات ففي التأجير مثلا يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل. أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال استغلالي أو استثماري. لذا فان تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل².

استغلال الموارد الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح فهي توفر المجال واسعا أمام اصحاب المهارات واصحاب المؤسسات الصغيرة للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الانتاج والابتكار دونما عوائق من اصحاب الأموال. لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد. كما أنها توفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم³.

- يعالج أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الجديدة وتحد من الرغبة في الاستثمار، وهي تكاليف الفوائد المتراكمة التي تحد من إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذا التمويل لا يعتمد كثيرا على الضمانات التي يطلبها نظام التمويل الكلاسيكي، والتي تقف عادة حاجزا أمامهم للحصول على التمويل⁴.

- لا يحمل أسلوب التمويل التشاركي الإسلامي في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل الكلاسيكي، وذلك لأنه لا يؤدي إلى خلق الائتمان، كما يتميز بالمرونة وموائمته لكافة أوجه التمويل في مختلف نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي لكل نشاط صيغة تمويلية⁵.

¹ - جغوط، عبد الرزاق، سماش كمال. "دور صيغ التمويل الاسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة البحوث والدراسات التجارية. المجلد 03. العدد: 02. (جامعة الجلفة: سبتمبر 2019). ص 66

² - الأسرج، حسين عبد المطلب. مرجع سبق ذكره. ص 15.

³ - جغوط، عبد الرزاق، سماش كمال. مرجع سبق ذكره. ص 67.

⁴ - نفس المرجع، ص 67

⁵ - بوصيغ إبراهيم، مصعب، مبارك لسوس. مرجع سبق ذكره. ص 151-152.

الفصل الثاني: خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالياتها

خلاصة الفصل

سنعينا من خلال هذا الفصل إلى إبراز أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إبراز احتياجاتها التمويلية والتعرف مختلف الإشكالات التي تواجهها في الحصول عليها ويزيد من حجم الفجوة التمويلية، فمن خلال هذا الفصل تم التعرف على مختلف خيارات التمويل الذاتية والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها بنفسها وهو التمويل المفضل خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمصغرة كون تكلفته قليلة مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى رغم عدم كون هذه المصادر غير كافية لتلبية مختلفة الاحتياجات المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى خيارات التمويل الخارجية التي تعتبر أساس الإشكال التمويلي، فهذه المصادر الخارجية رغم تنوعها إلى أن الوصول إليها ليس سهلاً دائماً خاصة في ظل الشروط المحددة للتمويل التي قد تشمل على العديد من المعايير التي لا تناسب بعض هذه المؤسسات، ويعتبر التمويل غير رسمي من العائلة والأصدقاء المصدر الوحيد الذي قد لا توجد فيه شروط كثيرة.

الدراسة النظرية للفصل تبين أن هناك مجموعة واسعة من خيارات التمويل التي يجب على المؤسسة المفاضلة بينها، لكن لا يمكن تعميم توفر هذه المصادر لكل المؤسسات في جميع الدول، حيث تعتبر استخدامات هذه الخيارات محدودة كونها تتطلب أموال وشروط كثيرة لتطبيقها وهذا ما يضيع العديد من الخيارات على هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخدامه وتنويع خيارات التمويل لتقليل من تكلفة التمويل، وهذا ما يضاعف حجم فجوة التمويل لهذه المؤسسات كون معروض التمويل قليل مقارنة بطلبات التمويل ويجعل هذه الفجوة في ازدياد مع ازدياد مخاطر الأعمال ويؤكد صحة أن هذه المؤسسات في حاجة دائمة إلى إعانات حكومية للتمويل، وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الموالي حيث سنتطرق إلى تجارب بعض الدول في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: تجارب
دولية رائدة في دعم تمويل
المؤسسات الاقتصادية
الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

أدت الصدمات والأزمات التي ضربت العالم إلى تغيير المناخ الاقتصادي والتنافس في ظل عوامل متغيرة غير مستقرة وآخرها كان جائحة كورونا التي كشفت عن هشاشة النظام الاقتصادي وسهولة تحطيمه، حيث خلفت هذه الأزمة العديد من الأضرار من بينها توقف نشاط العديد من المؤسسات خاصة المصغرة والصغيرة والمتوسطة منها، للعديد من الأسباب أهمها توقف النشاط وأزمة السيولة، حتى بعد التعافي وعودة النشاط لم تستطع كلها الاستمرار للتأثير الكبير للأزمة رغم المساعدات الممنوحة من طرف الدول، فهذه المؤسسات تمثل الغالبية العظمى للمؤسسات الاقتصادية في معظم الدول حيث تمثل قوى اقتصادية لا يستهان بها كما تمثل نسيج حيوي يساعد في ترقية وتطور البلدان إذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل وتدعيمها لتعظيم منافعها، وأثبتت العديد من الدراسات أنها العمود الفقري للعديد من البلدان، فقد تطورت العديد من البلدان بعد مساهمتها في تدعيم هذه المؤسسات من بينها اليابان وكوريا والهند. كما أنها تمثل عامل يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل مصدر من المصادر الرئيسية لسلال الصادرات العالمية. لذا من المهم الاعتراف بأهميتها والسعي في تحقيق النمو لهذه المؤسسات.

في ظل هذه الأهمية التي تتمتع بها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم سنسعى من خلال هذا الفصل إلى استعراض العديد من التجارب الدولية المتنوعة من خلال التطرق إلى مختلف البرامج المسطرة من قبل هذه الدول لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت برامج حكومية أو مصادر تمويل خاصة، وبهذا من خلا هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تجارب دولية عربية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تجارب دول من آسيا رائدة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: تجارب دول من متنوعة رائدة دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تجارب دولية عربية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت الدول العربية مؤخرًا تنامي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدر صندوق النقد العربي مساهمتها في القيمة المضافة لبعض الدول العربية بنسبة بين 23% و 80%، الذي يعني بدوره الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من قبل هذه الدول، وباعتبار الدول العربية دول نامية فتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة هذه الدول لبناء اقتصاد قوي ومتنوع الموارد، حيث يعتبر من أهم الرؤى المستقبلية التي تسعى هذه الدول لزيادة مخرجاتها الاقتصادية فهي تشكل حاليًا لكل الدول العربية سياسات الإصلاح الاقتصادي لذا تهتم بدعم تمويل هذه المؤسسات كون التمويل يعتبر من أهم أولويات هذه المؤسسات خاصة في ظل البيئة العربية التي تعاني من بعض القصور.

المطلب الأول: التجربة المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من التجارب المشهورة التي أولت العديد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اهتمت بتحسين مناخ الأعمال الخاص بها، وتمييزه بالكثير من الديناميكية والحرية وقامت بالعديد من الإصلاحات التي ناسبت تطور هذه المؤسسات، ومن بين أكثر الأعمال التي ناسبت تطورها هو تنوع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإطلاق العديد من المشاريع التي ربطت منظومة هذا التمويل الخاصة بها وجعلت خيارات التمويل المتاحة متعددة ومتنوعة، وعليه في هذا المطلب سنتطرق إلى بعض مصادر التمويل وهيئات التمويل المخصصة لها في السعودية.

أولاً: البنوك الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية

خلال البحث عن مصادر التمويل المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية لا حُضنا أن أكثر ما ظهر كنتيجة بحث هو البنوك، حيث وجدنا أن المنظومة البنكية تهتم بهذه المؤسسات بشكل خاص، حيث يوجد صيغ تمويلية خاصة بها حسب احتياجاتها ومتنوعة بحسب طبيعة البنك تقليدي أو إسلامي، وكانت جل هذه البنوك هي بنوك كبيرة وعريقة، والجدول الموالي يعرض بعض البنوك وبعض الصيغ التمويلية المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (III-1): استعراض لأهم البنوك وصيغ تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية

البنك	أمثلة على الخدمات البنكية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	أنشئ بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقرار مجلس الوزراء سنة 2021، كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، والذي يهدف إلى زيادة إجمالي محفظة القروض للقطاع المالي وسد الفجوة التمويلية، وتعزيز مساهمة المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة. يقدم البنك المنتجات التمويلية التالية: التمويل متناهي الصغر: يستهدف هذا النوع من التمويل المؤسسات الصغيرة لغرض سد الاحتياجات التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تمويل رأس المال العامل: يستهدف هذا النوع من التمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، لغرض سد مصاريف التشغيل شراء مواد الخام... الخ. التمويل طويل الأجل: يستهدف هذا النوع من التمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، وذلك لغرض سد الاحتياجات التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل. تمويل المتاجر الإلكترونية: يستهدف هذا النوع من التمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، المسجلة في منصات التجارة الإلكترونية. التمويل بمحد ائتماني متجدد: يستهدف المنتج المؤسسات الصغيرة، الصغيرة، المتوسطة وهو تمويل قصير الأجل ذو حدود ائتمانية دوارة ومتجددة ويتيح للمؤسسة إعادة استخدام التمويل بعد السداد خلال السنة.	
تم تصنيف البنك الأهلي السعودي كأكبر بنك سعودي من حيث قيمة الكفالات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تصدره البنوك التي تستهدف تمكين الاستقرار الاقتصادي لهذه المؤسسات. وتتمثل بعض الخدمات المقدمة من قبل هذا البنك في: تمويل نقاط البيع: تقديم حلول تمويلية مصممة لتلبية احتياجات المؤسسات بقيمة تمويلية تصل إلى 5 مليون ريال سعودي مع خطة سداد سهلة وفق أقساط شهرية متساوية لمدة تصل إلى 36 شهرًا. برنامج أعمال الأهلي: هو برنامج تم تصميمه خصيصاً للمنشآت التجارية والصناعية والحرفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يمنح عملاء الوصول إلى أفضل عروض البنك الأهلي السعودي في إدارة الحسابات والخدمات البنكية.	البنك الأهلي السعودي
أسس مصرف الراجحي وحدة أعمال مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تقديم أفضل الحلول التمويلية والتسهيلات المصرفية. وتتمثل هذه الحلول التمويلية في: تمويل عقاري: هو تمويل يستهدف الذين يرغبون في شراء عقارات استثماري، حيث تصل قيمة التمويل إلى 20 مليون ريال سعودي في فترة سداد تبدأ من سنة وتصل حتى 20 سنة. تمويل الفواتير: خدمة تمويلية تتيح تحصيل مستحقات المؤسسة المالية نقدًا، حيث تمكن من الاستفادة من الأصول التي تمتلكها المؤسسة للحصول على التمويل اللازم. تمويل العقود: يهدف تمويل العقود إلى توفير الأمان المالي بما يقدمه البنك من سيولة نقدية مقدمة تستند إلى المستحقات التعاقدية، دون الاضطرار إلى انتظار دفع المستحقات. تمويل نقاط البيع: هو تمويل مبني على متحصلات نقاط البيع، بمدة قد تصل إلى 60 شهرًا، ومبلغ تمويل يبدأ من 50 ألف ريال سعودي وحتى مبلغ 10 مليون ريال سعودي، وهو تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	بنك الراجحي

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

بنك الرياض مُصمم لإعطاء الأعمال التجارية سهولة في الحصول على سيولة إضافية للمساعدة في تغطية النفقات والمتطلبات اليومية، من بين الخدمات التي يقدمها ما يلي: السحب على المكشوف: الحصول على السيولة النقدية بموافقة فورية دون الانتظار أو إجراءات تقديم العديد من المستندات. تمويل رأس المال العامل: هذا التمويل متوفر على المدى القصير والطويل، مع إمكانية سحب التمويل على دفعات والسداد حسب ما يناسب المؤسسة دفعات أو دفعة واحدة. برنامج التسهيلات الائتمانية لتمويل المؤسسات الإسلامية قصيرة الأجل: يقدم بنك الرياض برنامج التسهيلات الائتمانية الإسلامية وهو تمويل تورق و/أو اعتمادات مستنديه مع إعادة تمويلها و/أو خطابات الضمان البنكية بأنواعها (ابتدائية، نهائية، ودفعات مقدمة) بغرض تمويل رأس المال العامل للمؤسسات لفترة سداد أقصاها سنة واحدة يسدد عبر أقساط شهرية متساوية ومتسلسلة. برنامج تمويل سلاسل الامداد: يقدم بنك الرياض برنامج تمويل سلاسل الإمداد وهو تمويل تورق أو مراجعة أو اعتمادات وإعادة تمويلها، وخطابات الضمان بأنواعه.	بنك الرياض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 2024. smebank.gov.sa. (15 - 01 - 2024).
<https://smebank.gov.sa/products>. البنك الأهلي السعودي. خدمات الشركات. 2024. alahli.com. (15 - 12 - 2023).
<https://www.alahli.com/ar-sa/business-banking/Pages/default.aspx>. بنك الراجحي.
 تمويل الأعمال. 2024. alrajhibank.com. (15 - 12 - 2023).
<https://www.alrajhibank.com.sa/Business/Finance>. بنك الرياض. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 2024.
<https://www.riyadbank.com/ar/business-banking/finance>. riyadbank.com. (15 - 12 - 2023).

ثانياً: برنامج كفالة

تأسس برنامج ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "كفالة" سنة 2003، كمبادرة تنموية مشتركة بين وزارة المالية والبنوك التجارية المتعاونة مع البرنامج. ويهدف البرنامج إلى التغلب على معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مقومات النجاح ولكنها لا تمتلك الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وذلك من خلال تغطية نسبة من

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

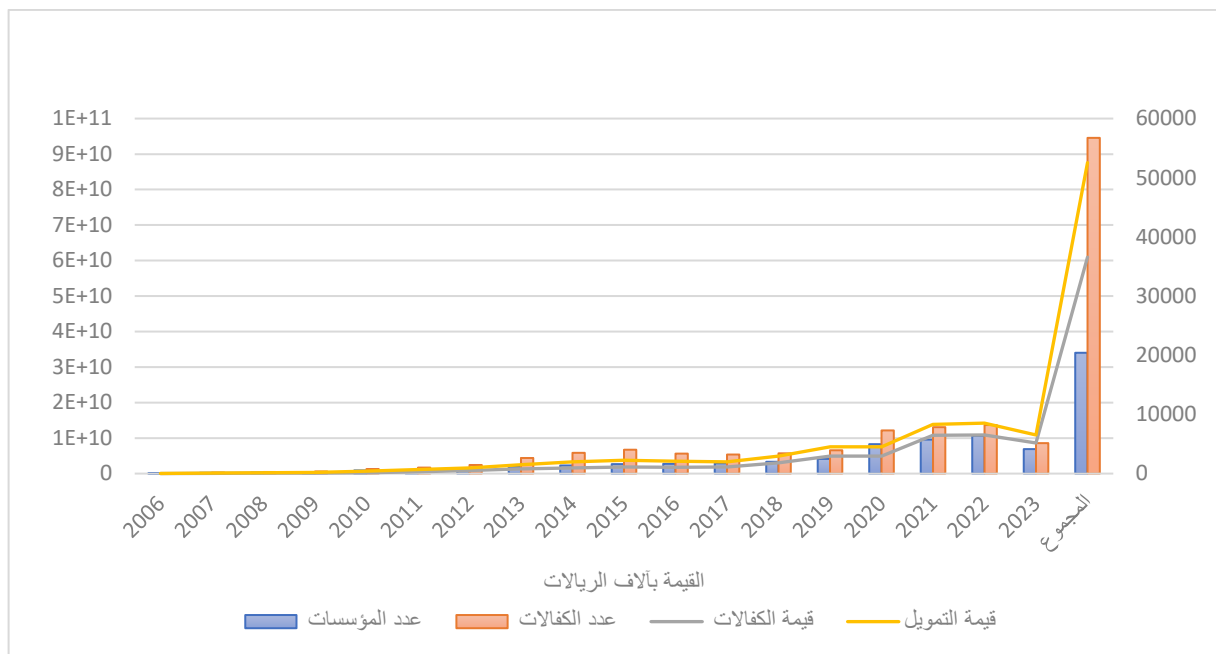
مخاطر الجهة الممولة في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل أو جزء منه ولتشجيع المصارف والبنوك على تمويل تلك النوعية من المؤسسات¹.

قيمة أقصى تمويل لبرنامج كفالة: تتمثل قيم التمويل المضمونة ضمن برنامج كفالة في²:

- بحد أقصى 2.5 مليون ريال للمؤسسات الصغيرة؛
- بحد أقصى 5 مليون ريال للمؤسسات الصغيرة؛
- بحد أقصى 15 مليون ريال للمؤسسات المتوسطة.

الحد الأقصى لنسبة التغطية: يُقدم البرنامج ضمان تمويلي يصل إلى (90%) من قيمة التمويل.

الشكل رقم (III-1): الأداء التراكمي لبرنامج كفالة من سنة 2006 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: التقرير الإحصائي للكفالات حتى نهاية الربع الثالث من العام المالي 2023، ص 04.

الشكل السابق يوضح الأداء التراكمي لبرنامج كفالة من سنة 2006 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023، حيث نلاحظ من الشكل ارتفاع الحصيلة التراكمية لبرامج كفالة وعدد المؤسسات المشاركة فيه مع مرور الوقت، فنجد سنة 2006 عدد المؤسسات المشاركة 23 مؤسسة، وعدد الكفالات 32 كفالة بقيمة 14.278750 ألف ريال سعودي بقيمة تمويل

¹ - كفالة. برنامج ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. kafalah.gov.2024. (20-12-2023).

<https://www.kafalah.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx>

² - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

إجمالية 31.770000 ريال سعودي، مع ملاحظة ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات المشاركة في البرنامج الذي يصاحبه ارتفاع في عدد الكفالات وقيمتها وقيمة التمويل، حيث قدر أداء البرنامج في الربع الثالث من عام 2023 بمؤسسات قدر عدد ها بـ 4139 مؤسسة وعدد كفالات قدرت بعدد 5148 كفالة بقيمة 8.591931861 ريال سعودي، بقيمة تمويل اجمالية 10.915674648 ريال سعودي، لتصل الحصيلة التراكمية الجمالية للبرنامج إلى 20418 مؤسسة وعدد الكفالات وصل إلى ما يقدر بـ 56740 كفالة بقيمة اجمالية 60.949284674 ريال سعودي، لتصل قيمة التمويل الاجمالية إلى ما قيمته 87.573654773 ريال سعودي.

ثالثاً: برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسط

يهدف هذا البرامج إلى تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ مصممة خصيصاً لها، من أجل تمكينها لتلبية احتياجاتها المالية، وتمثل صيغ برنامج التمويل وفق برنامج عبد اللطيف جميل فيما يلي¹:

التمويل النقدي: تمويل يصل إلى 15 مليون ريال في فترة تمويل تصل إلى 36 شهراً وتوافق التمويل مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- تمويل العقود: هو تمويل متوافق مع مبادئ الشريعة، وتصل قيمة هذا التمويل إلى 15 مليون ريال، في فترة تصل إلى 36 شهراً؛

- توفير خدمة تمويل السيارات والمركبات بشروط ميسرة وأقساط مريحة، وتصل فترة التمويل حتى 36 شهراً؛

- تمويل عقاري بصيغة الإجارة لمدة تصل 20 سنة؛

- تمويل المعدات الثقيلة للمصنعين أو المستودعين أو مواقع البناء، مع فترة سداد 36 شهراً؛

- تقديم التمويل المصغر بصيغة إسلامية مبلغ التمويل المطلوب يتراوح بين 20,000 و 100,000 ريال سعودي تتراوح فترة التمويل بين 24 شهراً و 48 شهراً.

رابعاً: منشآت

أنشئت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام 2016 وترتبط تنظيمياً بوزارة التجارة، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع

¹ - كفالة. برنامج ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سبق ذكره.

<https://www.kafalah.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

إنتاجية هذه المؤسسات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. كذلك تعمل "منشآت" على إعداد وتنفيذ ودعم البرامج والمشاريع، لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار وتنويع مصادر الدعم المالي للمؤسسات، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، وتقديم الدعم الإداري والفني للمؤسسات ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها. للاطلاع على مهام واختصاصات الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

الإنجازات المحققة من قبل منشآت: حسب تقرير منشآت في التقرير المختصر لإنجازات الهيئة العامة منشآت لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2022 تمثلت الإنجازات المحققة فيما يلي:

- 211 مليار ريال سعودي حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل بنوك وشركات التمويل في نهاية الربع الثاني من عام 2022.
- 1.7 مليار ريال سعودي المبالغ المعتمدة للاستثمار ضمن مبادرة الاستثمار رأس مال المخاطر الحكومي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022.
- 71.3 مليار ريال سعودي الضمانات المالية لقنوات التمويل في الربع الثالث من عام 2022.
- 5.8 مليار ريال سعودي مبالغ تمويل عبر بوابة التمويل في الربع الثالث من عام 2022.

خامساً: شركة ينال للتمويل

شركة تأجير تمويلي هدفها توفير تمويل الأصول متوسطة الأجل لجميع القطاعات الإنتاجية مع التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي المساهمة في توسيع آلية تقديم الائتمان في المملكة العربية السعودية². الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة³:

- التأجير التمويلي للشراء الأصول الخاصة بالمؤسسة؛
- البيع وإعادة التأجير؛

¹ منشآت. حول منشآت. 2024. monshaat.gov.sa. (2023 - 12 - 20).

<https://www.monshaat.gov.sa/en/about>

² شركة ينال. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2024. yanal.com. (2023 - 12 - 20). <https://yanal.com/ar/smes->

[/financing](#)

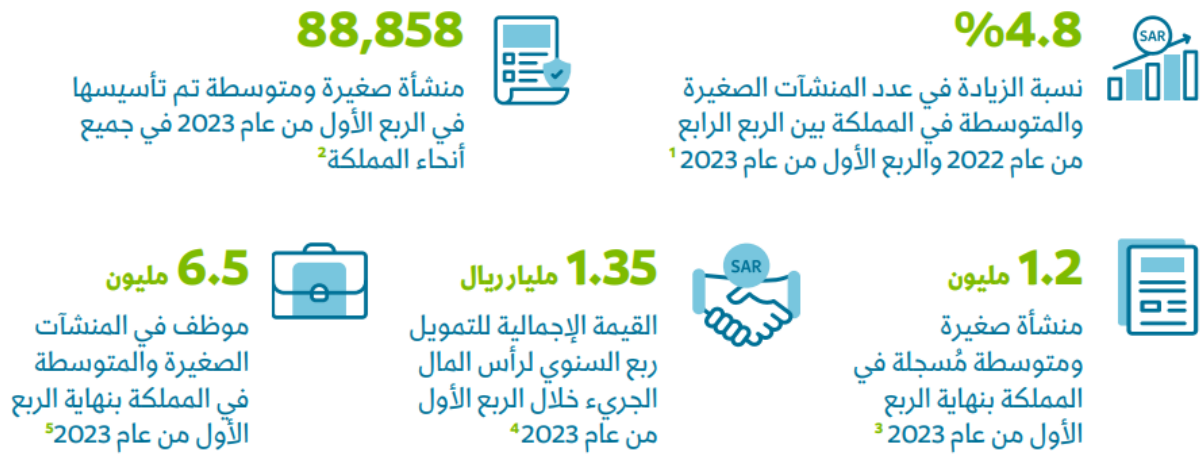
³ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- البيع وإعادة التمويل؛
- التمويل المدعوم بالكفالة؛
- التسهيلات المدعومة من منشآت.

الشكل الموالي يوضح حجم التطورات الحاصلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السعودية في الربع الأول من سنة 2023 حيث يوضح عددها ونسبة النمو فيها، وقيمة الاجمالية للتمويل المخصص لها ومساهمتها في التوظيف.

الشكل رقم (III-2): تطور حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السعودية للربع الأول من سنة 2023.



المصدر: منشآت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تقرير منشآت الربع الأول لعام 2023. (2023). ص 05.

الشكل السابق وضح التطور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السعودية للربع الأول لعام 2023، حيث نجد أن نسبة النمو 4,8%، ووصل عدد المؤسسات الجديدة إلى 88,858 مؤسسة، موزعة هذه المؤسسة كالتالي 1,02 مليون مؤسسة مصغرة، 155,323 مؤسسة صغيرة، 17,929 متوسطة، أما قيمة التمويل الإجمالي المقدم لهذه المؤسسات وصل إلى 1,35 مليار ريال بمساهمة توظيف قدرت 6,5 وظيفة.

المطلب الثاني: تجربة دولة المملكة الأردنية

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ما يقارب نسبته 99,9% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية وتشكل ما يقارب 60% من القوى العاملة، وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30%، وحصلتها في الصادرات لا تزيد عن 10%، حسب الاحصائيات نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة يشكل الغالبية العظمى، لكن مساهمة هذه المؤسسات لا تزال محدودة ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها التمويل حيث تغطي هذه المؤسسات إلا بنسبة 10% من إجمالي حجم

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التسهيلات الائتمانية لعام 2019، بمقابل 80% من طلبات المرفوضة للتمويل من قبل البنوك، لكن رغم ذلك لا تزال رائدة في هذا المجال حيث استطاعت تطوير عدد المؤسسات بالمقارنة مع بعض الدول النامية فهي أحسن بكثير (الاحصائيات متاحة على مستوى غرفة الصناعة الأردنية)، فيما يلي سنستعرض أهم البرامج التمويلية المسطرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

أولاً: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية:

تأسست في عام 1972 تحت اسم (مؤسسة المراكز التجارية) كذراع حكومي لدعم القطاع الخاص في الأردن ليصبح قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية. تصمم وتنفذ المؤسسة مجموعة متنوعة من برامج التنمية والتطوير التي تستهدف قطاعات مختلفة في مجالات التصنيع والخدمات والصناعة والزراعة، وقد تم تصميم هذه البرامج لتكييف المنتجات الأردنية مع الاحتياجات الدولية من خلال توفير الدعم الفني والمالي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل استدامتها ونموها¹.

تتمثل أهداف المؤسسة ومهامها فيما يلي:

- تحفيز المؤسسات الأردنية للاستمرار والنمو بموجب القانون والسياسات.
- تعزيز قدرة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية قدراتها الادارية والفنية والتسويقية لضمان الاستمرارية وتحسين القدرة الإنتاجية.
- تطوير ظروف الأعمال الأردنية لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- التعاون مع المانحين المحليين والدوليين لزيادة إتاحة وصول التمويل للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.
- تنظيم برامج لمشاريع الإنتاجية الريفية لزيادة فرص العمل وتحسين الأداء².

ثانياً: صندوق التنمية والتشغيل

هي مؤسسة حكومية أنشئت سنة 1992 ويهدف الصندوق بشكل أساسي إلى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو تلك العاطلين عن العمل من ممارسة العمل والإنتاج³.

¹ - المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. عن المؤسسة. 2023. jedco.gov.jo. (2023 -12-12). https://www.jedco.gov.jo/Ar/Pages/%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9

² - نفس المرجع.

³ - صندوق التنمية والتشغيل. خدمات الصندوق. 2018. def.gov.jo. (2023 -12-12). <https://www.def.gov.jo>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

برامج التمويل الصندوق: تتمثل برامج الصندوق فيما يأتي¹:

- انشاء المشاريع الجديدة؛
- تمويل برامج تطوير المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية والحرفية القائمة للأفراد؛
- برنامج تمويل وسائل النقل العام للأفراد؛
- تمويل المشاريع الريادية وتطويرها.

ثالثاً: صندوق المرأة للتمويل الأصغر

شركة صندوق المرأة للتمويل الأصغر هي شركة مساهمة خاصة غير هادفة للربح، تعمل تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الأردني، وهي جزء من مؤسسة "تنمية" شبكة مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن².

الخدمات التمويلية الائتمانية: توفر شركة صندوق المرأة للتمويل الأصغر مجموعة من الخدمات المالية الائتمانية، تهدف إلى مساعدة السيدات والأفراد لتحسين مستواهم المعيشي من خلال تأسيس وتمويل مشروع جديد أو توسعة وتطوير مشروع قائم... إلخ³، وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في:

- تمويل التضامن: يُقدم تمويل "تضامن" لمجموعة من السيدات (اثنان فأكثر) يعيشن ضمن منطقة واحدة، بحيث يضمن بعضهن البعض ويقسم مبلغ التمويل والدفعات بينهما.
- تمويل موسمي: يوفر تمويل "موسمي" لصاحبات المشاريع القائمة والممولة من "تمويل تضامن" تمويلاً موازياً إضافياً للاستغلال في المواسم التي تشكل فرصاً للتوسع بالمشروع والإنتاج⁴.

¹ - صندوق التنمية والتشغيل. مرجع سبق ذكره. <https://www.def.gov.jo>.

² - صندوق المرأة للتمويل الأصغر. الخدمات المالية. 2017. [microfund.org.jo](https://www.microfund.org.jo). (2023 - 12 - 12). <https://www.microfund.org.jo/%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9>.

³ - نفس المرجع.

⁴ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الخدمات غير ائتمانية: توفر شركة صندوق المرأة للتمويل الأصغر خدمات مالية غير ائتمانية، تتمثل ببرامج التأمين الميكروي وبرنامج أمانى للادخار¹.

رابعا: الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

هي مؤسسة للتمويل الأصغر مسجلة كشركة مساهمة خاصة ومرخصة من قبل البنك المركزي لتقديم الخدمات المالية للفئات المستهدفة وفق أفضل الممارسات العالمية المتبعة في صناعة التمويل الأصغر، ويقدم خدماته إلى أكثر من 90 ألف مؤسسة قائم من خلال شبكة تتكون من 35 فرع في مختلف أنحاء المملكة².

خامسا: فيتاس الأردن

هي شركة رائدة في مجال خدمات التمويل الأصغر، تقدم خدمات إقراض التمويل الأصغر منذ عام 1998 كجزء من مشروع جنوب الاردن لتمويل المؤسسات الصغيرة (SJACP) تم تسجيلها في عام 2003 تحت اسم شركة الشرق الأوسط لتمويل المؤسسات الصغيرة تقدم الخدمات لكل من الأفراد والمؤسسات المسجلة والمؤسسات الصغيرة من خلال تقديم مجموعة من منتجات القروض المصممة خصيصاً لهم. وينصب تركيزها على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة وتعمل تحت مظلة البنك المركزي الأردني³.

الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقدم الشركة العديد من الخدمات منها:

قروض المؤسسات: تتمثل أنواع القروض المقدمة من هذه الشركة في⁴:

- قروض تمويل الفواتير التجارية: قروض تصل لغاية 110,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر؛
- قروض الحلول: قروض تصل لغاية 110,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر؛

¹ - صندوق المرأة للتمويل الأصغر. مرجع سبق ذكره

<https://www.microfund.org.jo/%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9>

² - الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. نبذة عن المؤسسة. 2024. [nmb.com.jo](https://www.nmb.com.jo). (2023 - 12 - 22).

<https://www.nmb.com.jo/ar/about>

³ - فيتاس. المهمة والرؤية. 2024. [vitasjordan.com/financing-products?language=ar](https://www.vitasjordan.com/financing-products?language=ar). (2023 - 12 - 22).

⁴ - فيتاس. منتجات. 2024. [vitasjordan.com/financing-products?language=ar](https://www.vitasjordan.com/financing-products?language=ar). (2023 - 12 - 22).

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- قروض أصول ثابتة: قروض تصل لغاية 110,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر؛
- تمويل رأس المال العامل: قروض تصل لغاية 110,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر.

قروض الأفراد: تتمثل أنواع قروض هذه المؤسسات (تم ذكر ما يفيد الأعمال فقط)¹

- قروض المزرعة: قروض تصل لغاية 100,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر؛
- قروض الشفاء: قروض تصل لغاية 10,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر.
- قروض تطوير الأعمال: قروض تصل لغاية 110,000 دينار أردني وبفترات سداد مرنة تصل لغاية 48 شهر.

سادسا: شركة الاردن للتأجير التمويلي

هي شركة مساهمة خاصة تأسست عام 2011 كشركة مملوكة بالكامل لبنك الأردن. تقدم خيارات وبدائل التمويل، اتسع نطاق الخدمات التي تقدمها الشركة ليشمل عمليات تمويل شراء وتأجير الأصول من خطوط إنتاج وشاحنات..... الخ، جاء تأسيس الشركة بهدف استكمال مجموعة المنتجات والخدمات المصرفية التي يوفرها بنك الأردن. توفير التمويل متوسط وطويل الأمد للمؤسسات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة بشكل خاص².

الخدمات المقدمة للمؤسسات: تقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات للمؤسسات تتكون من: تمويل وسائل النقل، وتمويل شراء المعدات الإنشائية، بالإضافة إلى تمويل المعدات الطبية والعقارات³.

صيغ التأجير للمؤسسة: تنتهج المؤسسة في التمويل التأجيري الصيغ التالية: الإجارة المنتهية بالتملك، أو التأجير التشغيلي أو البيع ثم التأجير التمويلي/ تسهيل الأصول⁴.

سابعا: شركة التسهيلات التجارية الأردنية

تأسست التسهيلات منذ عام 1983 وهي أول شركة رائدة في التمويل وتعتبر حاليا من أكبر الشركات في هذا المجال وتتلخص أنشطة التسهيلات بالتمويل بمختلف أنواعه ولجميع فئات المجتمع، الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك

¹ - فيتاس. مرجع سبق ذكره. www.vitasjordan.com/financing-products?language=ar

² - الأردن للتأجير التمويلي. jordanleasing.com.jo. 2024. (22- 12 - 2023).

³ - نفس المرجع. <https://www.jordanleasing.com.jo/ar/leasing-programs/tmwyl-alafrad>

⁴ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التمويل وفق الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى ممارسة أعمال التأجير التمويلي من خلال شركة التسهيلات الأردنية للتأجير التمويلي المملوكة بالكامل للتسهيلات¹.

الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقدم مجموعة من الخدمات أهمها²:

- قرض تجاري: فترة سداد تصل لغاية 30 شهرا، وفترة سماح مدة شهرين؛
- قرض تجاري مقابل رهن: فترة سداد تصل لغاية 84 شهرا وفترة سماح مدة شهرين؛
- رضى تجاري مقابل إيراد نقاط بيع: مبلغ تمويل يصل إلى 70,000 دينار.

المطلب الثالث: تجربة دولة مصر

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً أساسياً في منظومة التنمية في مصر، حيث تحوز على اهتمام كبير من قبل الدولة، ويتمثل هذا الاهتمام في محاولة بناء هياكل تساعد في نمو هذه المؤسسات بمختلف الإمكانيات ومحاولة التخلص من كل المعوقات التي تواجهها، وتعزيز مساهمتها في مختلف جوانبها الاقتصادية، لذا من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مختلف البرامج الحكومية وغير حكومية الموضوعة ضمن هذا الإطار لتمويل هذه المؤسسات والرقى بنشاطها محليا ودوليا.

أليات وبرامج الدعم الحكومية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر: سنتطرق من خلال هذه الجزئية إلى مختلف البرامج والآليات المعتمدة من قبل الحكومة المصرية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر سنة 2018 وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعتبر الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وريادة الأعمال ويقوم بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال. ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المؤسسات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها. يعمل الجهاز من خلال شبكة الفروع الإقليمية المنتشرة على مستوى المحافظات والتي تعد الذراع التنفيذي للجهاز بإجمالي 33 فرعاً، إضافة إلى الشراكة مع حوالي 600 جمعية

¹ - التسهيلات. لمحة عن الشركة. 2024. [altas-heelat.com](https://www.altas-heelat.com/ar/node/65) . <https://www.altas-heelat.com/ar/node/65> .

² - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

أهلية معنية بتنمية المؤسسات الصغيرة و1800 من أفرع البنوك المنتشرة بجميع محافظات الجمهورية وعدد من شركاء التنمية المحليين¹.

تمويل المؤسسات الصغيرة: من خلال ما يلي سنستعرض الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة وهي كالتالي:

الإقراض المباشر: تمول المؤسسات الصغيرة مباشرة من خلال أفرع الجهاز المتواجدة بجميع محافظات الجمهورية وفقاً للنظام التقليدي للتمويل أو بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يصل حجم القروض إلى 15 مليون جنيه مصري في حالة تمويل المؤسسات الصغيرة الجديدة والقائمة، أما المؤسسات المتوسطة فيصل التمويل إلى 30 مليون جنيه مصري في كافة القطاعات. ويبلغ الحد الأقصى لمدة الإقراض 5 سنوات متضمنة فترة سماح يبلغ حدها الأقصى سنة واحدة وتسدد خلالها العوائد².

الإقراض من البنوك: يتيح الجهاز خدمات التمويل من خلال البنوك التي يتعامل معها بهدف تلبية جميع احتياجات المؤسسات الصغيرة الجديدة والقائمة، بما في ذلك تلك الأنواع من التمويل التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. يصل حجم التمويل حالياً إلى 5 مليون جنيه كحد أقصى بالنسبة لكافة المؤسسات الصغيرة العاملة بمختلف قطاعات النشاط. ويبلغ الحد الأقصى لمدة القرض 5 سنوات متضمنة فترة سماح يبلغ حدها الأقصى سنة واحدة وقد تختلف المدة المذكورة أعلاه طبقاً لشروط التعاقد مع كل بنك³.

التمويل من خلال الجهات الوسيطة: يتم تمويل المؤسسات الصغيرة من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية (الجمعيات، مؤسسات التأجير التمويلي، شركات التخصيم) حيث يقوم جهاز بالتعاقد مع المؤسسات (المرخص لها بتقديم خدمات تمويلية) لإتاحة التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة الجديدة والقائمة⁴.

الجمعيات الأهلية والتعاونية والإنتاجية: يوفر الجهاز التمويل للجمعيات الأهلية والتعاونية لكي تقوم بدورها بإعادة إقراضه للمؤسسات الصغيرة مستفيداً من قدرتها على الوصول إلى الفئات التي تفتقر إلى فرص التمويل المعتادة⁵.

¹ - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. تمويل المشروعات. msmeda.org.eg. (11-02-2024).

² - نفس المرجع. <https://www.msmeda.org.eg/Service/SubServicesList?serviceId=1>.

³ - نفس المرجع.

⁴ - نفس المرجع.

⁵ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

مؤسسات التأجير التمويلي: يتم إتاحة التمويل للعملاء الراغبين في شراء أصول ثابتة (الآلات). ووفقاً لذلك يتعاقد الجهاز مع الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الرقابة المالية لتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تنتهي بالتملك¹.

شركات التخصيم التجاري: يتم تلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة المدى للمؤسسات الصغيرة التي تواجه صعوبة في استيفاء شروط الحصول على تمويل من البنوك، واستجابة لذلك يتعاقد الجهاز مع شركات "التخصيم التجاري" الخاضعة لإشراف هيئة الرقابة المالية لتمويل تلك المشروعات. ويتسم هذا النوع من التمويل بالقدرة على الوفاء باحتياجات العملاء ويقدم الكثير من المزايا والتسهيلات².

استثمار ورأس المال المخاطر: يطبق الجهاز آلية للاستثمار بنظام رأس المال المخاطر يتم من خلالها المساهمة بحصة في رؤوس أموال المؤسسات التي تمارس أنشطة داعمة لثقافة ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة³.

الامتياز التجاري: تمويل جزء من تكلفة إقامة منفذ البيع للمؤسسات الجديدة أو تمويل دورة النشاط الخاص بالمؤسسات القائمة. يبلغ الحد الأقصى لتمويل المشروع الواحد 594 ألف جنيه للمشروع الجديد و3 مليون جنيه للمؤسسة القائمة⁴.

المؤسسات المصغرة: فيما يلي سيتم عرض القنوات التمويلية التي يتعامل المؤسسات المصغرة كالاتي:

التمويل من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية: تمويل المؤسسات والجمعيات الأهلية مباشرة من الجهاز، كونها الشريك الأساسي في مجال التمويل متناهي الصغر، وتعتبر هي الجهة التي تستطيع الوصول للفئات المستهدفة في المناطق النائية والأكثر احتياجاً والتي يصعب على قنوات التمويل الأخرى الوصول إليها، مع تقديم تمويل بحد أقصى (220) ألف جنيه⁵.

شركات التمويل متناهي الصغر: إتاحة تمويلات لكافة الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط تمويل متناهي الصغر لتقوم بتمويل العميل النهائي من الفئات المستهدفة بكافة أنحاء الجمهورية. بتمويل يصل حده الأقصى (220) ألف جنيه⁶.

¹ - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. مرجع سبق ذكره.

² - نفس المرجع. <https://www.msmeda.org.eg/Service/SubServicesList?serviceId=1>

³ - نفس المرجع.

⁴ - نفس المرجع.

⁵ - نفس المرجع.

⁶ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التمويل من خلال البنوك: اتاحة تمويلات للبنوك القائمة في مجال التمويل متناهي الصغر بهدف تمويل المؤسسات المصغرة مباشرة من خلال أفرع البنوك بكافة الجمهورية. يتم تحديد قيمة وفقا لأليات التمويل المتبعة بالبنوك¹.

جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بمصر ساهم بما يلي:

- قروض بقيمة 35.2 مليار جنيه، 1.3 مليون مؤسسة صغيرة ومصغرة و 2.2 مليون فرصة عمل.

- 7% تمويل موجه للقطاع الصناعي، 9% تمويل موجه للقطاع الحيواني.

- 38% نسبة المؤسسات الجديدة، 26% نسبة التمويل المتاح للمؤسسات الجديدة.

- 56% تمويل شباب حتى سن 40 عام، 45% نسبة المشروعات الموجهة للمرأة.

دور البنك المركزي المصري في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برنامج ضمان المخاطر: قام البنك المركزي بإصدار تعهد لشركة ضمان مخاطر الائتمان (CGC) بقيمة 2 مليار جنيه مصري، بحيث تقوم الشركة بإصدار ضماناتها للبنوك لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمعدل الفائدة المخفض².

النسبة الإلزامية لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة: بهدف زيادة التمويل الموجه من القطاع المصرفي إلى المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، قام البنك المركزي بإلزام البنوك بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتلك المؤسسات لتصل إلى نسبة لا تقل عن 25 % من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك. مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمؤسسات الصغيرة عن 10%. بالإضافة إلى إلزام البنوك بإنشاء قطاعات متخصصة للتعامل مع هذه المؤسسات وتدعيمها بالكوادر البشرية اللازمة³.

تيسير إجراءات منح التمويل: السماح للبنوك بتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة (بحد أقصى حجم مبيعات أقل من 20 مليون جنيه مصري) بدون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، في ظل عمل معظمها في القطاع

¹ - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. مرجع سبق ذكره.

<https://www.msmeda.org.eg/Service/SubServicesList?serviceId=1>

² - البنك المركزي المصري. المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. 2023. www.cbe.org.eg. (11-02-2024).

<https://www.cbe.org.eg/ar/msmes-entrepreneurship/msmes>

³ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

غير الرسمي مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من المؤسسات¹.

منصة المؤسسات الصغيرة: منصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "MSME" هي المنصة الإلكترونية تهدف لدعم أصحاب المؤسسات من خلال توفير مُقدمي خدمات معتمدين لتوجيههم لاختيار ما يناسب مشروعاتهم. كما تعتبر المنصة إحدى الخدمات المقدمة من جهاز تنمية المشروعات².

خدمات تمويل المنصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقدم المنصة ما يلي³:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حلول تمويلية متعددة لتوفير الدعم المالي.

التأجير التمويلي: خدمة توفر احتياجات المؤسسة من الأصول عن طريق حلول تمويلية سريعة.

تمويل بالصيغ الإسلامية: برامج تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بإجراءات مبسطة وتسهيلات مختلفة.

استثمار ورأس المال المخاطر: خدمة تمويل عن طريق المستثمرون للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة التي لديها إمكانات نمو طويلة الأجل.

الشركة المصرية لضمان الصادرات: تأسست الشركة المصرية لضمان الصادرات بغرض تنمية عمليات التجارة الخارجية ولتحقيق ذلك توفر الشركة خدماتها في إدارة وحماية وتمويل مستحقاتهم المالية من خلال ضمان ائتمان عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية وذلك بتأمين المصدرين من مخاطر عدم دفع قيمة صادراتهم لتعزيز الموقف التنافسي للصادرات المصرية⁴.

شركة ضمان مخاطر: تقوم الشركة بضمان نسبة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية دون تقديم أي ضمانات للشركة لتشجيع التعاملات بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ - البنك المركزي المصري. مرجع سبق ذكره. <https://www.cbe.org.eg/ar/msmes-entrepreneurship/msmes>

² - منصة المشروعات الصغيرة. عن المنصة. بدون تاريخ. www.msme.eg. (11-02-2024).

³ - نفس المرجع. <https://www.msme.eg/staticpages/AboutPlatform> (منصة المشروعات الصغيرة)

⁴ - نفس المرجع.

⁴ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009-2015). جمهورية مصر العربية. أوت 2016. ص 72.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

شركة تنمية: هي شركة تقوم بتقديم التمويل اللازم لتنمية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وتقدم الشركة التمويل بصيغة التوريق بداية من 5 آلاف وحتى 50 ألف جنيه مصري، وبفترات سداد تتراوح ما بين 4 شهور و12 شهر¹.

الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين: توفر الشركة التمويل بشروط بسيطة، وتتراوح قيمة التمويل ما بين 4 و100 ألف جنيه مصري².

المستثمرين الملائكة: يتم إيجاد هؤلاء المستثمرين عن طريق الأحداث التفاعلية، أو عدد من المواقع التي تتيح التعرف عليهم ومن ثم تقوم بالحصول على موعد لعرض مشروعك على أحدهم، ومن تلك المواقع: موقع Gust، وموقع Angel Investment³.

التمويل الجماعي: توجد منصات (مواقع الكترونية) عديدة متخصصة في مجال التمويل الجماعي أو التشاركي كما يُطلق عليها البعض نذكر منها: منصة شكر Shekra، منصة مدد Madad، منصة يمكن Yomken⁴.

جميعات الأعمال الصغيرة: تعتبر واحدة من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على الرغم من أنها لا تمنح أموالاً كثيرة مثل المصادر الأخرى، ولكن تكمن أهميتها في كونها أيضاً مصدرًا هامًا لتقديم الاستشارات الفنية⁵.

التمويل البنكي في مصر: هناك العديد من البنوك تقد التمويل، مثال ذلك كما يلي:

بنك مصر: يقدم البنك منتج مراجعات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصيرة الأجل بحد أقصى 8 مليون جنيه لمدة 5 سنوات. أما الطويلة والمتوسطة الأجل بحد أقصى للتمويل يصل إلى 20 مليون جنيه و5 سنوات للسداد.

البنك المصري الخليجي: يقدم البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويل قصير الأجل لدورة رأس المال العامل تمويل بحد أقصى 7 مليون جنيه بفترة سداد 6 أشهر، بالإضافة إلى تسهيلات ائتمانية بنسبة فائدة 5% لتمويل جميع الاستثمارات وجميع التكاليف التشغيلية.

¹ - مشاريع صغيرة. مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر . مرجع سبق ذكره. -<https://small-projects.org/%D8%A7%D9%81%D8%B6%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1->

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

⁴ - نفس المرجع.

⁵ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع: تجربة دولة المملكة المغربية

حسب سنة 2019 كان النسيج الاقتصادي المغربي مكوناً من 93% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تركزت بقوة في الخدمات (86%) مقابل الصناعة حسب برنامج ميداً للاتحاد الأوربي. ويتبين أن الوصول إلى التمويل على رأس الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللاستجابة لاحتياجات هذه المؤسسات خصصت الدولة المغربية العديد من البرامج والشركات الهادفة لتوفير التمويل والنمو بهذا القطاع.

البرامج الحكومية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب: تتمثل هذه البرامج فيما يلي:

شركة تمويلكم: هي شركة محدودة مملوكة للدولة المغربية، كانت سابق تسمى صندوق ضمان مركزي، هدفها المساهمة بشكل أفضل في إزالة العقبات التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل¹.

بالتوازي مع نشاطها في مجال الضمان، تعمل شركة تمويلكم مع شركائها في القطاع المالي على تلبية احتياجات المقاولات المغربية، وذلك بفضل مجموعة من آليات التمويل المتكيفة مع كل مرحلة من مراحل دورة حياتها. وهذا يولد تأثيراً قادراً على دعم نمو الاقتصاد الوطني².

بعض برامج التمويل شركة تمويلكم: تتمثل هذه البرامج فيما يلي³:

- ضمان الاستثمار: ضمان قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل والإيجارات المالية بمبلغ يفوق 1 مليون درهم.
- إليك الاستثمار: تمويل مشترك مع البنوك المحلية، يهدف إلى دعم وتشجيع ريادة الأعمال النسائية في المغرب، بهدف تمويل مشاريع استثمارية (إحداث أو توسيع النشاط).
- التمويل الأخضر: التمويل المشترك مع البنوك لمشاريع اقتناء الأصول الملموسة وأو غير الملموسة وكذلك التركيبات والإنشاءات الفنية للمؤسسات.

¹ - شركة تمويلكم. التعريف بالشركة. 2016. www.tamwilcom.ma. (18-02-2024).

<https://www.tamwilcom.ma/fr/garantie>

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: الهدف من البرنامج هو تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل للشباب في المغرب. البرنامج يأتي ضمن المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH) في المغرب، التي تستمر من عام 2019 إلى عام 2023¹. يختلف سقف التمويل حسب المحاور في البرنامج المتمثلة في:

المحور الأول: يقتصر التمويل على 100,000 درهم

المحور الثاني: يقتصر التمويل على 300,000 درهم.

المحور الثالث: يتحمل البرنامج تكاليف التدريب

شروط السداد: لا يوجد متطلبات لسداد المبلغ الممنوح ومع ذلك يُطلب من المستفيدين المساهمة بنسبة 40٪ من المبلغ الممنوح. يمكن أن تكون هذه المساهمة عينية (20٪) أو نقدًا (20٪)².

بنك المغرب وآليات دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة: سنة 2013 تم إحداث برنامج جديد للدعم ليحل محل القروض المضمونة. حيث يمكن هذا البرنامج البنوك من الحصول سنويا على تسهيلات من بنك المغرب بمبلغ يعادل حجم القروض (باستثناء الإنعاش العقاري والمهن الحرة) المقرر منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة. وبإمكانها الاستفادة كذلك من عملية إعادة تمويل إضافية تعادل حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي أو التي يكون إنتاجها مخصصًا للتصدير. وتمنح هذه التسهيلات بشكل فصلي لمدة سنة واحدة³.

صندوق الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إحداث صندوق الدعم المالي في يوليو 2014 بمبادرة من بنك المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي. ويهدف إلى التمويل المشترك موازنة مع منح القروض البنكية، للعمليات الرامية إلى استعادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستمرار والتي تعرف صعوبات مالية عابرة، لتوازنها المالي والبقاء⁴.

¹ - مقالة. عن شركة المقاولات. 2023. mokawala.ma. (18-02-2024).

² - نفس المرجع. <https://mokawala.ma/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86>

³ - نفس المرجع.

⁴ - البنك المركزي المغربي. مرجع سبق ذكره. <https://www.bkam.ma/ar>

⁴ - وزارة الاقتصاد والمالية. صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. 01 جويلية 2014. (18-02-2024). <https://www.finances.gov.ma/https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=3901>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

ويمنح هذا القرض المشترك الذي يتم تسديده خلال مدة أقصاها 10 سنوات، بسعر فائدة ثابت دون تجاوز السعر المذكور سابقا مضاف إليه 150 نقطة أساس. ويتدخل الصندوق بمنح قرض ثانوي قد يصل إلى 50 مليون رهم¹.

مصادر التمويل غير الحكومية:

شركة فينا: وهي شركة تابعة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير، تعمل على دعم نمو المؤسسات المغربية الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الاستفادة من التمويلات المناسبة لها ومن الولوج للصفقات العمومية. وتوفر "فينا" من خلال شراكاتها وتكاملها مع القطاع البنكي، خدمات تمويل تغطي احتياجات المقاولات من رأس مالها العامل وذلك من خلال توفيرها لتسبيقات على الصفقات المرهونة أو الموطنة (العمومية أو الخاصة) والكفالات الإدارية².

بعض برامج التمويل المسطرة من الشركة: من خلال ما يلي سنتعرف على بعض البرامج المخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمويل الحصول على الصفقات العمومية: تتمثل في³:

- تسبيق ما قبل الفوترة: يمكن أن تصل هذه السلفة إلى 70% من توقعات الفوترة الإجمالية الممنوحة؛
- تسبيق مع الفوترة: وتصل إلى 80% من مبلغ الفواتير الحسابات التي تمثل الديون الناتجة المستحقة السداد وغير المعترف بها من قبل أصحاب العروض الموضوعة للمناقصة؛
- تسبيق الحقوق المستحقة: يصل هذا التسبيق إلى 90% من الدين الناشئ والمعترف به من قبل الإدارة.

تنفيذ مشاريع الممنوحة في إطار الصفقات: تتمثل في⁴:

- تسبيق ما قبل الفوترة: يتعلق الأمر بتمويل مسبق تم تصميمه لتغطية جميع النفقات التي تكبدتها أو التي تتوقعها المؤسسات لتنفيذ مشاريعها قبل بدء الفوترة.

¹ - وزارة الاقتصاد والمالية. مرجع سبق ذكره.

² - <https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=3901>

³ - فينفا تمويل المقاولات. 2024. www.finea.ma. (2024-02-18). <https://www.finea.ma/ar/vos-besoin-en-financement>

⁴ - نفس المرجع.

⁵ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- تسبيق مع الفوترة: يسعى من خلال هذه التسبيق تمويل الخدمات المقدمة، المخولة للدفع مقابل تقديم الفواتير، من أجل تغطية الآجال النهائية للدفع من قبل أصحاب العروض الموضوعة للمناقصة.
- الكفالة المؤقتة: تشكل ضماناً لالتزام المناقص بعدم الرجوع عن قراره في حالة منح الصفقة. وتبلغ قيمة الكفالة 1.5 % من قيمة الصفقة مما يسمح للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالتقدم لطلبات العروض.
- الكفالة النهائية: تمثل هذه الكفالة التي تبلغ بشكل عام 3% من القيمة الأولية للصفقة، ضماناً للإدارة فيما يتعلق باحترام المؤسسات المصغرة والمتوسطة للالتزامات التعاقدية.
- الأمانة للتمويل الأصغر: هي جمعية غير هادفة للربح، أنشئت في 13 فبراير 1997، وحصلت على صفة جمعية القروض الصغرى من قبل وزارة المالية في 31 مارس سنة 2000. باعتبارها رائدا في قطاع القروض الصغرى بالمغرب تتوفر مؤسسة الأمانة للتمويل الأصغر على شبكة تضم ما يزيد عن 646 وكالة على الصعيد الوطني إلى غاية نهاية 2017، قدمت المؤسسة ما يناهز 4.432.329 قرض بمبلغ إجمالي يناهز 34 مليار درهم لفائدة 1.626.596 مستفيد¹.

الخدمات المالية المقدمة:

السلف الجماعي: تقدم الأمانة للتمويل الأصغر عرض القرض التضامني أو السلف الجماعي. يُمنح هذا القرض لفائدة المجموعات المتكونة من 2 إلى 5 أفراد راشدين لهم مؤسسات مصغرة، تتراوح مبالغ القرض من 1000 إلى 48 ألف درهم تُسدد على مدة تتراوح من 3 إلى 24 شهراً بالنسبة للعملاء الجدد، ومن 3 إلى 48 شهراً بالنسبة للعملاء المجددين لقروضهم².

السلف الفردي للمقاول: تقدم الأمانة للتمويل الأصغر عرض القرض الفردي للمقاولات. بمبلغ إجمالي يتراوح بين ألف و48 ألف درهم مع فترة سداد تتراوح من 6 أشهر إلى 4 سنوات. يتوجب عليهم المشاركة في الدورات التدريبية التي تنظمها الأمانة للتمويل الأصغر واحترام كل بنود عقد القرض³.

¹ - الأمانة للتمويل الأصغر. الخدمات المالية. بدون تاريخ. www.alamana.org.ma. (18-02-2024).

<https://www.alamana.org.ma/ar/financial-services/tmwy1-tmny>

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تمويل تنمية: توفر الأمانة تمويل من 50.000 إلى 150.000 درهم للمؤسسات الصغيرة الراغبة في تنمية مؤسساتها يتم سداد القرض على أقساط شهرية على فترة تتراوح من 1 سنة إلى 7 سنوات¹.

الاستنتاج: من خلال ما تم التطرق إليه في دراسة هذه مختلف برامج الدول العربية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن:

- تنوع مصادر التمويل الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية خاصة برامج الدعم الحكومي مما يدل على الاهتمام الكبير من قبل هذه الدول للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قوة النظام البنكي في السعودية وتنوع برامج التمويل من قبل هذه البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن البرامج الحكومية في السعودية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناسب البيئة التمويلية خارج قطاع الحكومي.
- ركزت دولة الأردن إلى تقديم خدمات متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وفرت من خلال برامجها التمويل خدمات غير مالية تخص التسويق والاستشارة... الخ لإحداث تكامل في البرامج، كما ركزت على النهوض بالمشاريع المنزلية.
- البرامج التمويلية بالأردن تعتمد على التمويل مناهي الصغر.
- تتميز مصادر التمويل في مصر الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر في رأينا أكثر دولة متنوعة المصادر من حيث مصادر التمويل الحكومية أو غير الحكومية، حيث شمل التنوع كلا الوجهتين.

المبحث الثاني: تجارب من دول آسيا رائدة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي لدول آسيا المختارة لدراستها، حيث نجحت هذه المؤسسات بإحداث قيمة اقتصادية من خلال تعزيز دورها في النشاط الاقتصادي، والمساهمة بطوير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات لهذه الدول، ولتنمية هذه المؤسسات والمحافظة على ميزتها التنافسية والابتكارية وفرت هذه الدول العديد من البرامج التي تساهم بتطوير هذه المؤسسات وحل مشكل التمويل الذي تعاني منه، فأتت بنية تحتية قوية متنوعة لتمويل هذه المؤسسات. من خلال هذا المبحث سنتعرض لمجموعة من دول آسيا وسنتطرق لمختلف الإجراءات التي ساهمت بها لبناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - الأمانة للتمويل الأصغر. مرجع سبق ذكره. <https://www.alamana.org.ma/ar/financial-services/tmwyl-tnmwy>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تجربة دولة اليابان

شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.7% من جميع المؤسسات اليابانية ووظفت 33 مليون فرد أو ما يقرب من 68.7% من القوى العاملة في القطاع الخاص في عام 2021. يمثل عدد المؤسسات الصغيرة ما يقارب 2853356 مؤسسة أي بنسبة 15% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بتوظيف 9 725 922 فرد وهو ما يمثل نسبة 20.5%، أما المؤسسات المتوسطة فيبلغ عددها 511 535 مؤسسة أي 15.2% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بتوظيف 23 372 520 فرد أي ما يمثل 49.2% من حجم العاملة الكلية لسنة 2021 حسب احصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في اليابان: تحتم اليابان بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما خاصا ولهذا حرصت كل الحرص على تنمية وتطوير هذا القطاع ولهذا دعمت لتمويل لهذه المؤسسات من خلال العديد من الطرق والمتمثلة فيما يلي:

البنوك التجارية: تقوم البنوك التجارية في اليابان بتمويل جزء كبير من قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يوضح حجم القروض التجارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع سعر الفائدة المستحق لهذه القروض.

الجدول رقم (III-2): حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض التجارية وسعر الفائدة في اليابان للفترة (2015-2022)

مؤشر	وحدة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القروض التجارية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تريليون ين ياباني	258.4	265.6	275.4	281.4	286.6	314.9	323.6	335.9
حصة القروض الجمالية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من إجمالي القروض التجارية المستحقة	65.38	65.57	66.29	65.96	65.88	65.31	70.35	69.96
سعر فائدة مستحق قصير الأجل	%	0.78	0.62	0.58	0.60	0.60	0.48	0.46	0.44
سعر فائدة مستحق طويل الأجل	%	1.10	0.97	0.90	0.85	0.85	0.78	0.76	0.75

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

Source: OCDE. **Financing SMEs and Entrepreneurs 2024: An OECD Scoreboard.** 2024. [oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993) (06-01-2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993>

الجدول السابق يوضح حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض التجارية في اليابان لفترة من 2015 حتى 2022) تشمل هذه الأرقام إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك المرخصة محلياً، وجمعيات الائتمان، والتعاونيات الائتمانية، وبنك Shoko Chuki، و JFC وحدة الأعمال الصغيرة والأفراد ووحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). فنلاحظ من خلال الجدول تطور حصة القروض التجارية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالارتفاع على طول الفترة الزمنية مع انخفاض سعر الفائدة المستحق لهذه القروض مع مرور الوقت سواء للقروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. وهذا ما يدل أن الإقبال للقروض لهذه المؤسسات راجع لانخفاض أسعار الفائدة بصفة عامة.

هيئات التمويل الحكومية: تتمثل هيئات التمويل الحكومية في:

مؤسسة التمويل اليابانية (JFC) : هي مؤسسة عامة مملوكة بالكامل للحكومة اليابانية، تأسست في 1 أكتوبر 2008، نتيجة اندماج أربع مؤسسات تمويل قائمة على السياسات وتقوم بتنفيذ التمويل ضمن نطاق تحدده القوانين والميزانيات المعمول بها، والتي تستند إلى سياسة الحكومة للمؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، بهدف استكمال التمويل الذي تقوم به المؤسسات المالية الخاصة وتدعم هذه المؤسسات من خلال أدواتها المالية بالإضافة إلى العمل كوظيفة شبكة أمان¹. تقدم هذه المؤسسة للتمويل البرامج التالية:

برنامج القروض: تكمل وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويل المؤسسات المالية الخاصة من خلال قروضها الثابتة وطويلة الأجل ذات أسعار الفائدة الثابتة اللازمة لنمو أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تلبي احتياجات التمويل طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقروض لدعم النمو وكذلك للمؤسسات الناشئة وللاستثمارات الخارجية².

¹ - Japan Finance Corporation. About-JFC. [jfc.go.jp](https://www.jfc.go.jp/n/english/index.html). (06- 01- 2024). <https://www.jfc.go.jp/n/english/index.html>

² - Japan Finance Corporation. Annual Report.(September 2023). P 46.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (III-3): عدد المقترضين من المؤسسات ومتوسط رصيد القرض لكل مؤسسة لسنة 2023

عدد المقترضين من قطاع الأعمال (مليون)	1.19	1.25	2.22
متوسط رصيد القرض لكل شركة (مليون ين)	9.35	43.18	107.75
وحدة الأعمال الصغيرة والفردية	المجموع لبنوك Shoko Chuki (254 بنك)	الإجمالي للبنوك المحلية (132 بنك)	

Source: Japan Finance Corporation. [Feature of Operations.jfc.go.jp](https://www.jfc.go.jp/n/english/mbis/overview/features.html#link_01). (06- 01- 2024). https://www.jfc.go.jp/n/english/mbis/overview/features.html#link_01 .

الجدول السابق يمثل عدد المقترضين من المؤسسات ومتوسط رصيد القرض لكل مؤسسة لسنة 2023 من مؤسسة التمويل اليابانية، فيوضح أن هذه الأخيرة تمول المؤسسات التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيتم تقديم قروض الأعمال إلى 1.19 مليون شركة. ويبلغ متوسط رصيد القروض 9.35 مليون ين. أما بنك Shoko Chuki فتحصل على متوسط قرض 43.18 مليون ين لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما البنوك المحلية فتأخذ 107.75 مليون للقيام بالعملية التمويلية.

برنامج التأمين الائتماني: تؤمن وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الالتزامات المضمونة (ضمانات الائتمان) التي تقدمها شركات الضمان الاجتماعي لهذه المؤسسات التي تعجز عن الضمانات أو الجدارة الائتمانية عند جمع الأموال من المؤسسات المالية أو إصدار سندات. تم إنشاء نظام تأمين الائتمان بموجب قانون التأمين على ائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (القانون رقم 264 لعام 1950) وهو تعزيز هذه المؤسسات عن طريق تأمين ضمانات القروض والالتزامات المماثلة. وقد تم تصميمه بحيث يعمل نظام تأمين الائتمان ونظام ضمان الائتمان وتعرف هذه الآلية باسم نظام تكملة الائتمان وتلعب دوراً حيوياً في سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبعها الحكومة اليابان¹.

برنامج دعم التوريق: بهدف تسهيل الإمداد السلس للأموال غير المضمونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدعم هذه البرامج المؤسسات المالية الخاصة في مساعدتها القائمة على أساليب التوريق. ومن خلال تقاسم مخاطر الائتمان وتحليل الائتمان والأعباء الإدارية للتوريق بشكل مناسب، تقدم وحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب توريق مناسبة للمؤسسات المالية الخاصة لتزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأموال غير المضمونة بسلاسة وتنويع الوسائل التي يمكن

¹ - Japan Finance Corporation.. Annual Report. Op cit. p 49.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

من خلالها لهذه المؤسسات الحصول على الأموال. وفي حين تقوم الوحدة بأدوارها الرائدة كمؤسسة مالية قائمة على السياسات، فإنها ستساهم أيضا في تعزيز وتطوير سوق التوريق¹.

طرق دعم التوريق: تتمثل الطرق في²:

نوع الضمان: العمليات التي تنطوي على ضمان جزئي لطلبات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المضمونة وما إلى ذلك، والتي تم توريقها من قبل المؤسسات المالية الخاصة بالإضافة إلى ضمان الشراء الجزئي للأدوات المورقة.

نوع الشراء: عمليات الشراء التي تتضمن توريق طلبات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المضمونة وما إلى ذلك والتي يتم الحصول عليها عن طريق التحويل من المؤسسات المالية الخاصة أو استخدام عقود مقايضة العجز الائتماني.

الشكل رقم (III-3): نسبة استخدام الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان لسنة 2022



Source: Japan Finance Corporation. *Annual Report*. (September 2023). p 49

الشكل السابق يوضح استخدامات الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان لسنة 2022، فتمثل عدد المؤسسات المستخدمة للضمان المتمثلة بـ 1.58 مؤسسة مستخدمة بما يقدر بنسبة 44% من إجمالي المؤسسات الكلية المقدر عددها بحوالي 3.57 مؤسسة، حيث يمكن اعتبار أن نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان استخدمت هذا الضمان مع العلم أن هذه الحصيلة تمثل سنة 2022 فقط مما يعني أن هذا مصدر تمويلي معتمد جدا في اليابان ومهم.

بنك **Shoko Chukin**: تأسس البنك سنة 1936 كان يحمل الطابع الحكومي، بدأ التحول إلى الخوصصة في أكتوبر 2008 (شركة مساهمة تم إنشاؤها بموجب قانون خاص)، ليصبح مؤسسة مالية تديرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إدارة تساهميها - تعاونيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعضائها. هدف بنك

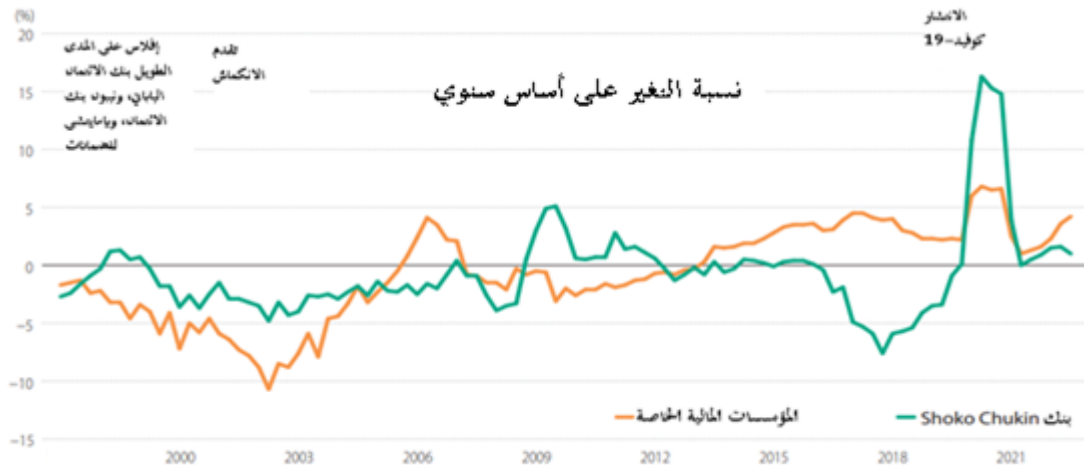
¹ - Japan Finance Corporation.. *Annual Report*. Opcit. p 49.

² -Ibid. P49.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

Shoko Chukin هو إجراء الأعمال اللازمة لتسهيل تمويل تعاونيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات الأخرى التي تتكون أساسًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعضائها، مع ضمان استقلالية البنك في الإدارة نحو هدفه المتمثل في الخصخصة الكاملة¹.

الشكل رقم (III-4): اتجاهات القروض التي يقدمها بنك Shoko Chukin والمؤسسات المالية في القطاع الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2000-2021)



Source: Shoko Chukin Bank. Integrated Report Disclosure Publication. (October 2023). P 13.

الشكل السابق يوضح اتجاهات القروض التي يقدمها بنك Shoko Chukin والمؤسسات المالية في القطاع الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2000 حتى 2021، فنلاحظ أن الفترة من قبل 2000 حتى 2009 اتسمت بالتراجع في نسبة التمويل المقدر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من قبل بنك Shoko Chukin أو المؤسسات المالية الخاصة، أما من 2009 حتى 2021 فنلاحظ ارتفاع في نسبة التمويل الممنوح من قبل المؤسسات التمويل الخاصة، أما بنك Shoko Chuki فنلاحظ خلال هذه الفترة تراجع ملحوظ، لترتفع معطيات البنك سنة 2018 ليعود بعدها بقوة خاصة في ظل انتشار كورونا حيث بلغت تلك الفترة ذروة النشاط.

¹- Shoko Chukin Bank. Corporate Information. [shokochukin.co.jp](https://www.shokochukin.co.jp/english/about/company/). (06- 01- 2024). <https://www.shokochukin.co.jp/english/about/company/>.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل التآجيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: الجدول الموالي يعكس حجم التمويل برأس المال الاستثماري لمختلف مراحل حياة المؤسسة والتمويل لتآجيري في اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (III-4): حجم التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل تآجيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان للفترة (2015-2022)

المؤشر	الوحدة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
استثمارات رأس المال الاستثماري (إجمالي جميع المراحل)	مليار ين ياباني	130	152	197	277	289	224	341	
رأس المال الاستثماري (البذور والمرحلة المبكرة)	% من الإجمالي	62.80	68.30	67.80	71.40	73.7	72.1	70.0	
رأس المال الاستثماري (التوسع والمرحلة اللاحقة)	% من الإجمالي	37.20	31.70	32.20	28.60	26.3	27.9	30.0	
التآجير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار ين ياباني	2604	2566	2570	2664	2700	2329	2129	2230

Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2024: An OECD Scoreboard. 2024. [oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993) (06-01-2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993>.

الجدول السابق يمثل التطور في حصة التمويل برأس المال الاستثماري والتمويلي التآجيري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2015 حتى 2022. حيث نلاحظ التطور الملحوظ في حصة التمويل برأس المال الاستثماري حيث بلغت حصيلة هذا التمويل سنة 2021 بما يقدر بـ 341 مليار ين، وبمعدلات نمو متزايدة سنوياً ما عدا تراجع في الفترة 2019

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

و2021 ويعود السبب إلى جائحة كورونا وتردد الشركات في اختيار المؤسسات المناسبة. أما بالنسبة للمراحل التي مولتها شركات رأس المال الاستثماري في اليابان فركزت على المراحل الأولى للمؤسسات حيث حازت على أغلبية التمويل وبشكل متزايد خلال الفترة المدروسة حيث وصلت سنة 2021 إلى ما نسبته 70 % بعدما كانت 62.80% سنة 2015 من إجمالي رأس المال الاستثماري رغم ملاحظة انخفاض طفيف في النسبة فسي سنة 2021. أما مرحلة التوسع والمراحل اللاحقة فتحظى بأقل نسبة تمويل وتناقصت خلال الفترة المدروسة لتصل سنة 2021 إلى 30% بعدما كانت تمثل سنة 2015 ما نسبته 37.20% من إجمالي.

أما بالنسبة للتمويلي التأجيري فنلاحظ انخفاض حصيلة هذا النوع من التمويل خلال مدة الدراسة، حيث كانت حصيلة التمويل سنة 2015 تقدر بـ 2604 مليار ين ياباني، لتصل سنة 2022 إلى ما قيمته 2230 مليار ين ياباني. ويرجع أن انخفاض التمويل التأجيري في اليابان كان منذ الأزمة المالية سنة 2007، وحتى بعد انقضائها لم تصل أحجام الإيجار إلى مستويات ما قبل الأزمة 3.47 تريليون ين ياباني في عام 2007.

إضافة إلى مصادر التمويل السابقة قامت اليابان بتوفير مجموعة من الأجهزة لتلبية الاحتياجات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الدعم الفني حيث أنشأت نظام خاص لتقديم الارشادات، ومراكز دعم في مختلف المناطق بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية المتنوعة، علاوة على ذلك قامت بتسطير برنامج الحماية من الإفلاس حيث تقوم بتطبيقه مجموعة من المؤسسات المالية التأمينية، وكذلك وفرت هيئات لتسويق ودعم المؤسسات على غزو الأسواق الخارجية.

المطلب الثاني: تجربة دولة كوريا الجنوبية

تتميز التجربة الكورية بالمساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها، حيث تمثل هذه المؤسسات (حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الناشئة الكورية) حوالي 99% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية و82% من إجمالي حجم التوظيف وهي نسبة معتبرة، كما تساهم بما نسبته 49% من التصدير، ويبلغ عدد المؤسسات المصغرة فيها 9 مليون أي ما يقارب 44% من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات الصغير فهي تمثل حوالي 4,28 مليون مؤسسة صغيرة، أي بنسبة 20 % من الإجمالي، والمتوسطة بما يقدر بـ 4 مليون مؤسسة أي بنسبة 19% وهي حقيقة أرقام تعكس التطور الكبير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعريف الكوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتم تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا وفق التصنيف التالي بشكل عام حيث يتم التفصيل حسب نوع النشاط:

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة: يتم تعريف المؤسسة الصغيرة على أنها مؤسسة توظف تسعة أشخاص أو أقل (في صناعة الخدمات أربعة أشخاص أو أقل).

المؤسسات الصغيرة: المؤسسة الصغيرة الحجم هي مؤسسة تبلغ إيرادات مبيعاتها السنوية أقل من 1 إلى 12 مليار وون كوري (يختلف الحد باختلاف الصناعة)،

المؤسسات المتوسطة: المؤسسة المتوسطة الحجم هي مؤسسة أكبر من مؤسسة صغيرة الحجم ولها إيرادات مبيعات سنوية تقل عن 40 إلى 150 مليار وون كوري (يختلف الحد باختلاف الصناعة)¹.

أولاً: هيئات الدعم المالي:

في إطار السعي نحو ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا اهتمت الحكومة بتوفير العديد من الهيئات التي تقدم هذا النوع من الخدمات والمتمثلة فيما يلي:

صندوق ضمان الائتمان الكوري (KODIT): هو مؤسسة مالية عامة تأسس بموجب أحكام قانون ضمان الائتمان الكوري هدفها هو قيادة التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطني من خلال تقديم ضمانات ائتمانية لالتزامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي تفتقر إلى ضمانات ملموسة².

شركة تأمين الصادرات الكورية (K-Sure): هي وكالة ائتمان الصادرات الرسمية لكوريا الجنوبية تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والطاقة يوفر تأمين الاستثمار في الخارج وتغطية للبنوك التي تقدم قروضاً للمطورين الكوريين في الخارج الذين يحتاجون إلى تمويل واسع النطاق وطويل الأجل³.

صندوق ضمان ائتمان التكنولوجيا الكوري KOTEC :

- تاريخ التأسيس 1 أبريل 1989؛
- الخدمات الرئيسية: ضمان الائتمان، وتقييم التكنولوجيا، والاستثمار في الأسهم المرتبطة بالضمان، ونقل التكنولوجيا وحمايتها؛
- الدور: تسهيل تمويل التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني،

¹- Ministry of SMEs and Startups. About MSS. [mss.go.kr](https://www.mss.go.kr). (11-01-2024).

<https://www.mss.go.kr/site/eng/03/20301020000002019110600.jsp>

²- Korea Credit Guarantee Fund. Korea Credit Guarantee Fund. 2021. kodit.co.kr. (11-01-2024).

<https://www.kodit.co.kr/koditEng/cm/cntnts/cntntsView.do?mi=2763&cntntsId=11241>

³- The International Institute for Sustainable Development (IISD). Korea Trade Insurance Corporation (K-Sure). 2020. [iisd.org](https://www.iisd.org/credit-enhancement-instruments/institution/korea-trade-insurance-corporation-k-sure/). (11-01-2024). <https://www.iisd.org/credit-enhancement-instruments/institution/korea-trade-insurance-corporation-k-sure/>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- القانون التشريعي قانون مؤسسة تمويل التكنولوجيا الكورية؛
- الحالة المؤسسية مؤسسة غير ربحية تابعة للحكومة، وكالة شبه حكومية،
- الجهة المختصة وزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة¹.

بنك كوريا الصناعي (IMB): هدفه هو توفير تمويل والخدمات المصرفية ذات الصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر المؤسسة المالية الوحيدة التي قد تقتض أموالاً من الحكومة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإصدار سندات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولديه أيضاً فروعاً وشركات تابعة في الخارج².

الجدول الموالي يوضح تطور حجم التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية من خلال القروض للفترة الممتدة 2015 إلى 2020.

الجدول رقم (III-5): حجم التمويل البنكي والقروض الخومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية للفترة (2015-2020)

المؤشرات	الوحدات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القروض التجارية المستحقة، للمؤسسات الصغيرة والمتوسط	تريليون وون كوري	561	610	655	696	747	836
حصة القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من إجمالي القروض التجارية	74.2	78.6	80.2	81.2	82.4	82.0
ضمانات القروض الحكومية، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تريليون وون كوري	61	63	63	67	69	80
القروض المضمونة من الحكومة، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من القروض التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة	10.9	10.3	10.3	9.7	9.2	9.6
القروض الحكومية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار وون كوري	3902	4551	4551	4415	4358	6290
أسعار الفائدة، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%	3.95	3.63	3.63	3.82	3.71	3.06
أسعار الفائدة للمؤسسات الكبيرة	%	3.79	3.40	3.40	3.45	3.38	2.83

¹ - KIBO Korea Technology Finance Corporation. Korea Technology Finance Corporation (KOTEC). 2020. kibo.or.kr (11-01-2024). <https://www.kibo.or.kr/english/about/about010100.do>

² - United Nations Environment Programme Finance Initiative. INDUSTRIAL BANK OF KOREA (IBK). unepfi.org. (11-01-2024). <https://www.unepfi.org/member/industrial-bank-of-korea-ibk/>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

Source: OCDE. *Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard*. 2024. [oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en). (20- 01- 2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en>

الجدول السابق يوضح تطور حجم التمويل البنكي والقروض الحومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية للفترة (2015- 2020) حيث نلاحظ ما يلي:

- حجم القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاعا ملحوظا طول الفترة المدروسة، حيث كان حجم القروض المستحقة سنة 2015 يمثل 561 ترليون ين كوري لتصبح سنة 2020 تمثل 863 ترليون ين كوري، مما يدل على ارتفاع حجم القروض الموجهة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا.
 - ارتفاع حجم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الحكومة، حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 61 ترليون ين كوري لتصبح سنة 2020 تمثل 80 ترليون ين كوري.
 - ارتفاع حجم القروض الحكومية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 3902 ترليون ين كوري لتصبح سنة 2020 تمثل 6290 ترليون ين كوري.
 - أسعار الفائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت مرتفعة نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- أما الجدول الموالي فهو يوضح التطورات في حجم التمويل البديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا الجنوبية والمتمثل في رأس المال الاستثماري والتمويل التأجيري خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020.
- الجدول رقم (III-6): حجم التمويل البديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية للفترة (2015-2020)

المؤشرات	الوحدات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال الاستثماري والنمو	مليار وون كوري	2086	2150	2380	3425	4278	4305
رأس المال الاستثماري والنمو (معدل النمو)	%	27.2	3.1	10.7	43.9	24.9	0.63
تأجير واستئجار المشتريات	تريليونات الوون الكوري	28.3	29.5	32.9	34.7	36.1	39.0

Source : OCDE. *Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard*. 2024. [oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en). (20- 01- 2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الجدول السابق يمثل التطور حجم التمويل البديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015 حتى 2020 المتمثل في رأس المال الاستثماري والتمويل التأجيري، حيث نلاحظ التطور الملحوظ في حصة التمويل برأس المال الاستثماري حيث بلغت حصة هذا التمويل سنة 2021 بما يقدر بـ 305 4 مليار ين، وبمعدل نمو متذبذب حيث نلاحظ في البداية معدلات النمو لم تكن مرتفعة مقارنة بالسنوات اللاحقة حتى سنة 2018 حيث ارتفعت معدلات النمو بنسبة كبيرة لنلاحظ انخفاضها مرة أخرى سنة 2020.

- أما تأجير واستئجار المعدات فنلاحظ ارتفاع هذا التمويل، حيث كان المبلغ المقدر لهذا التمويل سنة 2015 يمثل 28.3 ترليون ين كوري لتصبح سنة 2020 يمثل 39 ترليون ين كوري.

بالإضافة لهذا تقدم كرويا العديد من برامج الدعم الأخرى في مجالات متنوعة سنتعرف عليها فيما يلي:

هيئات الدعم التسويقي: بغية تحقيق هدف غزو الأسواق المحلية والأجنبية أنشأت الحكومة الهندية العديد من المؤسسات لدعم وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممتثلة فيما يلي:

مؤسسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SBC): هي منظمة غير ربحية ممولة من الحكومة تأسست لتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية من أجل تعزيز قدرة التنافسية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكورية. فهي توفر التمويل للمؤسسات لتوسيع عملياتها وتطوير منتجات جديدة وتحويل هياكل أعمالها. وكذلك البرامج الاستشارية بما في ذلك الاستشارات والتدريب والتسويق وبرامج التعاون العالمي¹.

الرابطة الكورية للتجارة الدولية (KITA): تمثل مصالح التجار العالميين في كوريا، هي حالياً أكبر منظمة تجارية في كوريا حيث أرسى الأساس للنمو الاقتصادي من خلال تحديد اتجاهات الأساسية في التجارة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية للتجارة الوطنية².

وكالة ترويج التجارة والاستثمار الكورية KOTRA: تساعد في نمو مؤسسات التصدير الجديدة، وإنشاء أسواق مستقبلية جديدة ومناطق أعمال، وتوفير دعم البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية العالمية لأصحاب المشاريع مثل

¹- Corporation. Small & Medium Business Corporation. cbinsights.com. (11- 01- 2024).

<https://www.cbinsights.com/investor/small-medium-business-corporation>

²-Korea International Trade Association(KITA). About kita. kita.org. (11- 01- 2024).

https://www.kita.org/info/about/aboutKita.do;JSESSIONID_ORG=5232C5A0AEFF42DC8501EDF98EBFAC91.Hyper

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

buyKOREA.org هي واحدة من خدماتها، وهي عبارة عن سوق إلكتروني عالمي B2B يربط بين المشترين الدوليين والموردين الكوريين، ويخلق أسواق تصدير جديدة لزيادة قيمة التجارة الكورية¹.

هيئات التنمية والإشراف وتشجيع الابتكار: من أجل حماية وتحسين أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا والبحث عن حلول لمختلف مشاكلها والسعي لاستدامتها وتشجيع الابتكار أنشأت الدولة عديد الهيئات المختلفة من أجل ذلك، والمتمثلة فيما يلي:

الاتحاد الكوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KBIZ): تم انشائه لحماية الحقوق والمصالح وتحسين الوضع الاقتصادي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة².

معهد كوريا للأعمال الصغيرة (KOSI): هو مؤسسة بحثية للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للبحث في المشكلات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في صياغة إستراتيجية إدارية واستراتيجية سياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

الوكالة الكورية لترويج التكنولوجيا والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة TIPA: وهي مؤسسة متخصصة تعمل على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها على تحقيق الابتكار التكنولوجي والإدارة الفعالة والمعلوماتية⁴.

المطلب الثالث: تجربة دولة الهند

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند دورًا حيويًا ومهم، حيث تساهم في توفير فرص عمل كبيرة بتكلفة أقل من المؤسسات الكبيرة وتساهم في الحد من الاختلالات الإقليمية وتوزيع العادل للدخل، وتمثل العدد الأكبر من المؤسسات الذي يشمل كل من التجارة والصناعة لتأتي بقية النشاطات حيث تمثل حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة حوالي 31% من الإجمالي أما التجارة فحوالي 36% من الإجمالي. وتساهم تقريبًا بنفس النسب في التوظيف.

¹- Connect Americas, KOTRA offers a wide range of services for investors and entrepreneurs, 2015. [connectamericas.com](https://connectamericas.com/service/kotra-offers-wide-range-services-investors-and-entrepreneurs). (11- 01- 2024). <https://connectamericas.com/service/kotra-offers-wide-range-services-investors-and-entrepreneurs>

²- Korea Federation of SMEs, About kbiz, 2023. [kbiz.or.kr](https://www.kbiz.or.kr/en/contents/contents/contents.do?mnSeq=582). (11- 01- 2024). <https://www.kbiz.or.kr/en/contents/contents/contents.do?mnSeq=582>

³- Korea Small Business Institute(KOSI), SME e-Library, 2014. [kosi.re.kr](https://www.kosi.re.kr/kosbiWar/front/englishContentDisplay?menuFrontNo=40&documentId=7018). (11- 01- 2024). <https://www.kosi.re.kr/kosbiWar/front/englishContentDisplay?menuFrontNo=40&documentId=7018>

⁴- Korea Technology and information Promotion Agency for SMEs, About TIPA, 2015. [tipa.or.kr](https://www.tipa.or.kr/eng/sub011). (11- 01- 2024). <https://www.tipa.or.kr/eng/sub011>.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند: حسب التعريف الجديد المنقح الذي تم العمل به ابتداء من 20 جويلية 2020 فقد تم تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد حسب الجدول التالي:

المعايير المركبة: الاستثمار في المصانع والآلات/المعدات وحجم المبيعات السنوي

الجدول رقم (III-7): تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنيف	مصغرة	صغيرة	متوسطة
مؤسسات التصنيع والمؤسسات التي تقدم الخدمات	الاستثمار في المصانع والآلات والمعدات: ما لا يزيد عن 1 كرور روبية ودوران سنوي؛ لا يزيد عن 5 كرور روبية	الاستثمار في المصانع والآلات والمعدات: ما لا يزيد عن 10 كرور روبية ودوران سنوي؛ لا يزيد عن 50 كرور روبية	الاستثمار في المصانع والآلات والمعدات: ما لا يزيد عن 50 كرور روبية ودوران سنوي؛ لا يزيد عن 250 كرور روبية

Source: Small & Medium Enterprises, Government of India. What's MSME. 01 february 2023. msme.gov.in. (11- 01- 2024). <https://msme.gov.in/know-about-msme>

أولاً: الحماية

تولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية غذائية بالإضافة إلى 1200 منتج للتجهيزات التكنولوجية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، أو الترخيص المشروط لصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج¹.

ثانياً: التمويل

لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهندية أنشأت الحكومة العديد من الهيئات والبرامج لتلبية الاحتياجات المالية نذكر أهمها فيما يلي:

¹ - لواج، منير. "آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة "الهند، اليابان والجزائر". دراسات العدد الاقتصادي. المجلد 4. العدد: 02. (جامعة الأغواط: ماي 2013). 72.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

صندوق ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (CGTMSE): تم إنشاء الصندوق لتحفيز وتعزيز نظام تقديم الائتمان وتسهيل تدفقه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق إمكانية الوصول إلى التمويل، وإتاحة التمويل من المقرضين التقليديين إلى رواد الأعمال، ونسبة التعويض من 50 إلى 85 في المائة من التسهيل الائتماني¹

شبكة مؤسسات التمويل الأصغر (MFIN): أول منظمة ذاتية التنظيم في الهند لمؤسسات التمويل الأصغر، تهدف لتغطية النظام البيئي للتمويل الأصغر بأكمله، أعضاؤها هم كيانات خاضعة لرقابة بنك الاحتياطي الهندي تضم المؤسسات المالية غير المصرفية، مؤسسات التمويل الأصغر، والبنوك، وبنوك التمويل الصغيرة، ومكاتب الائتمان، ومؤسسات التكنولوجيا المالية، والعديد من المؤسسات الأخرى. تركز MFIN على إنشاء بيئة أعمال لأعضائها لتوفير التمويل المسؤول بأعلى معايير حماية للعملاء وحوكمة للشركات².

بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند (SIDBI): هو مؤسسة مالية رئيسية لتعزيز وتمويل وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSME) وكذلك تنسيق مهام المؤسسات التي تمارس أنشطة مماثلة، وتكمن بعض من مهامه فيما يلي³:
الإقراض غير المباشر: تسهيل الوصول إلى التمويل عن طريق المؤسسات المالية الأخرى.

الإقراض المباشر: يهدف إلى سد الفجوات الائتمانية الحالية في قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتم تنفيذه من خلال منتجات إقراض تجريبية ومبتكرة، والتي يمكن توسيع نطاقها من خلال النظام البيئي لتقديم الائتمان.
الترويج والتطوير: تشجيع ريادة الأعمال ودعم رواد الأعمال الناشئين من أجل التنمية الشاملة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات الائتمان الإضافي.

بورصة المستحقات في الهند المحدودة (RXIL): تعتبر شركة Receivables Exchange of India Limited (RXIL) التي تعمل من خلال منصة TreDS التي تعتبر أول منصة لتبادل المستحقات المالية حيث تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال من خلال خصم الفواتير أي تحويل مستحقاتها إلى نقد وتوفير الوصول إلى الائتمان فتعمل على سد الفجوة بين المشترين والبائعين والممولين في عملية سلسلة. تأسست شركة RXIL من قبل بنك تنمية

¹ - Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE). About CGTMSE. 2024. [cgtmse.in](https://www.cgtmse.in/Home/VS/3). (11- 01- 2024).

² - Microfinance Institutions Network. MFIN – Industry Association. [mfinindia.org](https://mfinindia.org/about/industry). (11- 01- 2024).

³ - Small Industries Development Bank of India (SIDBI). About Us. 2023. [sidbi.in](https://www.sidbi.in/directors-details/director4.php). (11- 01- 2024).

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الصناعات الصغيرة في الهند (SIDBI) وبورصة الهند الوطنية المحدودة (NSE) في ديسمبر 2014¹، وتتميز المنصة بما يلي:

• منصة موحدة للبائعين والمشتريين والممولين؛

• سهولة الوصول إلى الأموال؛

• التعامل عبر الإنترنت؛

• أسعار خصم تنافسية؛

• التدفق السلس للبيانات؛

• الممارسات الموحدة².

ثالثاً: توفير البيئة الأساسية:

ذلك من خلال التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة بعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمؤسسات الكبرى بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة³. ومن بين أهم ما وفرتة الحكومة الهندية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

معاهد تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME DI's): يوجد 30 معهداً لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكمن الهدف من هذه المعاهد في: ضبط الجودة والترقية وترويج الصادرات واستطلاع الأسواق، كذلك تقديم المساعدة والاستشارات لرواد الأعمال المحتملين من خلال إقامة برامج لتنمية ريادة الأعمال وبرامج التطوير الإداري وبرامج تنمية المهارات وكذلك برامج تطوير البائعين⁴.

مراكز اختبار: هي مراكز تتوفر على مرافق الاختبار والمعايرة للصناعات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة على وجه الخصوص للمواد الخام والمنتجات شبه المصنعة والمنتج المصنعة بواسطتها، في تخصصات المواد الكيميائية

¹ -Receivables Exchange of India Limited. About RXIL and TreD. [rxil.in](https://www.rxil.in/treds/). (11- 01- 2024).

<https://www.rxil.in/treds/>.

² - Ibid.

³ - راتول، محمد، بن داودية وهيبه. بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة. الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف. (الجزائر: 17 و 18 أبريل 2006). ص 176.

⁴ - Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. MSME Knowledge Series Missing Middle Enterprise Finance. State of Financial Inclusion of Microenterprises: Missing Middle. 2013. P 28-29.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

والميكانيكية والمعدنية والكهربائية لإجراء اختبار الأداء واختبار النوع واختبار قبول المنتجات شبه المصنعة والمنتجات النهائية وما إلى ذلك. تقوم هذه المراكز أيضًا بأعمال المعايرة للقياس الأجهزة والمعدات المطابقة للمعايير الوطنية والدولية¹.

مركز تطوير التكنولوجيا MSME-Technology : هو مركز يعمل على تحسين الجودة والمساعدة الفنية لمرافق البحث والتطوير وتوفير القوى العاملة الماهرة من خلال التدريب لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة قطاع السلع الرياضية. فالمركز متخصص في التدريب على تصنيع السلع الرياضية، وتقنيات الإدارة، وبرامج وأجهزة الكمبيوتر، وصنع الأدوات والقوالب... وغيرها².

بنك البيانات MSME: هو موقع مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم المعلومات المتعلقة بمؤسساتها لتسهيل عملية الترويج والتطوير وتعزيز القدرة التنافسية، ويمكن أيضا وزارة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من مراقبة المخططات ونقل الفوائد مباشرة إلى المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، كذلك يمكنها من تحديث معلومات المؤسسة وأيضًا تحديث المعلومات حول منتجاتهم أو خدماتهم، والتي يمكن الوصول إليها من قبل الحكومة الإدارات للقيام بالمشتریات بموجب سياسة المشتریات العامة لحكومة الهند³.

المطلب الرابع: التجربة دولة ماليزيا

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الماليزي، حيث تمثل 97.2% من إجمالي مؤسسات الأعمال أي 1,151,399 مؤسسة، فيقدر عدد المؤسسات المصغرة بـ 903,174 مؤسسة أي بنسبة 78.4% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المؤسسات الصغيرة فتتقد بـ 229,876 مؤسسة أي ما نسبته 20% من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة فتتمثل حوالي 18,289 مؤسسة أي بنسبة 2.6% مؤسسة، بالإضافة إلى أنها تولد 38.2% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص عمل لـ 7.3 مليون شخص (وفق تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).
التعريف الماليزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دخل التعريف الجديد حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يناير 2014 وتم تبسيطه تحت فئتين هما⁴:

¹ - DEVELOPMENT COMMISSIONER, MINISTRY OF MICRO, SMALL & MEDIUM ENTERPRISES. dcmsme.gov.in. (11-01-2024). <http://dcmsme.gov.in/TCs.aspx>

² - Technology Development Centre (PPDC). ABOUT US. 2017. ppdcmeerut.com. <https://www.ppdcmeeur.com/about-us.html>

³ - Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises. Annual Report 2020-2021. Government of India. 2021. P06.

⁴ - Bank Negara Malaysia. financing for Small & Medium Enterprises. 2024. bnm.gov.my. (20-01-2024). <https://www.bnm.gov.my/sme-financing>.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- التصنيع: لا يتجاوز حجم مبيعات المبيعات 50 مليون رينجيت ماليزي أو لا يتجاوز عدد الموظفين بدوام كامل 200 عامل؛
- الخدمات والقطاعات الأخرى: حجم المبيعات لا يتجاوز 20 مليون رينجيت ماليزي أو الموظفين بدوام كامل لا يتجاوز 75 عاملاً.

برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا: تتمثل مختلف مصادر التمويل في:

الصناديق: الهدف من هذه الصناديق هو توفير الوصول إلى التمويل بتكلفة معقولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات الاقتصادية. وقد تم تعزيز بعض الأموال لتوفير الإغاثة ودعم تعافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتم توجيه الأموال من خلال المؤسسات المالية المشاركة التي تضم جميع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية التنموية المقررة ومؤسسة ضمان الائتمان الماليزية بيرهاد¹ (CGC).

بعض أنواع الصناديق المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فيما يلي سنذكر بعض الصناديق التي وفرتها ماليزيا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مرفق الأتمتة والرقمنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ADF): ويهدف المرفق الذي تبلغ قيمته 1.5 مليار رينجيت ماليزي إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أتمتة العمليات ورقمنة العمليات لتحسين الإنتاجية والكفاءة. نسبة التمويل تصل إلى 4% سنوياً شاملة رسوم الضمان. يتم توفير تغطية الضمان من قبل Syarikat Jaminan² (SJPP).

تسهيلات المؤسسات الصغيرة (MEF): يهدف هذا المرفق الذي تبلغ قيمته 500 مليون رينجيت ماليزي إلى دعم المؤسسات الصغيرة بما في ذلك العاملين في مجال الأعمال المؤقتة على المنصات الرقمية والعاملين لحسابهم الخاص، التسهيل مخصص لرأس المال العامل والنفقات الرأسمالية.

مرفق إعادة رزمة الأعمال (BRF): وبموجب هذا المرفق تم تخصيص مليار رينجيت ماليزي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو، دون زيادة مديونيتها خلال مرحلة التعافي يجوز للمؤسسات المالية المشاركة ولا سيما مؤسسات تمويل التنمية، حيث يتم تقديم التمويل في الشكل التالي: التمويل في شكل أسهم، تمويل الديون مع حقوق الملكية بالشراكة مع ممولي أسهم الطرف الثالث (التمويل المختلط)³.

¹ - Bank Negara Malaysia. financing for Small & Medium Enterprises.Opcit.

² - Bank Negara Malaysia. BNM's Fund for SMEs.2022.bnm.gov.my. (20-01- 2024).
<https://www.bnm.gov.my/funds4SME>.

³ - Bank Negara Malaysia. financing for Small & Medium Enterprises.Opcit.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

مرفق التحول منخفض الكربون (LCTF): مرفق بقيمة مليار رينجيت ماليزي تم إنشاؤه على أساس مطابق مع المؤسسات المالية المشاركة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ممارسات مستدامة ومنخفضة الكربون في عملياتها التجارية. ويشمل ذلك زيادة استخدام المواد الخام المستدامة والطاقة المتجددة، وكذلك تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني أو الآلات¹.

CAKNA: هو مخطط يهدف إلى تعزيز الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة وصغار المقاولين الذين حصلوا على عقود حكومية ويحتاجون إلى تمويل من مؤسسة مالية لتعزيز تدفقهم النقدي ووضعهم المالي. هناك مخططان في إطار CAKNA هما CAKNA I و CAKNA II يهدف CAKNA I إلى تلبية احتياجات السيولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تسليم العقد، بينما يهدف CAKNA II إلى تلبية الاحتياجات التمويلية لصغار المقاولين لتنفيذ العقد².

Skim Pembiayaan Mikro: هو برنامج للتمويل الأصغر يتيح الوصول السهل والسريع والمريح إلى تمويل الأعمال بما يصل إلى 50000 رينجيت ماليزي دون ضمانات من المؤسسات المالية المشاركة، يدعم هذا المخطط الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والأفراد العاملين لحسابهم الخاص منذ عام 2006.

التمويل الاجتماعي: يُنظر إلى التمويل الاجتماعي على أنه عامل تمكين للتنمية الاجتماعية في ماليزيا، حيث يكمل تمويل القطاع العام والحلول المالية ذات التوجه التجاري لتعزيز قدر أكبر من المرونة الاجتماعية، الصفات الفريدة للتمويل الاجتماعي أنه يتميز بمرونة أدوات التمويل ودمج التدريب المنظم في إدارة الأعمال والإدارة³، ومن برامج التمويل الاجتماعي ما يلي:

iTEKAD: هو برنامج شامل أنشأه بنك Negara Malaysia، بهدف مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة ذوي الدخل المنخفض على تعزيز إدارتهم المالية وفطنتهم التجارية من أجل توليد دخل مستدام. ويجمع كل برنامج من برامج iTEKAD بين توفير الأصول التجارية الممولة من خلال أدوات التمويل الاجتماعي (مثل التبرعات، والاستثمار في الأثر الاجتماعي، والزكاة والأوقاف النقدية) والتمويل الأصغر، مع استكمالها بالتدريب المنظم على الشؤون المالية والتجارية ومن خلال هذه المكونات المختلطة، يمكن iTEKAD أصحاب المؤسسات الصغيرة من الوصول إلى التمويل لبدء

¹ - Bank Negara Malaysia. financing for Small & Medium Enterprises <http://www.bnm.gov.my/funds4SME.Opcit>

² - Ibid.

³ - Ibid.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

أعمالهم والحفاظ عليها، ويوفر التدريب المنظم للمشاركين لتحسين المهارات مما يساعد على تحسين فطنتهم التجارية وتحقيق دخل أعلى بشكل مستدام¹.

myZakat: هذه مبادرة أخرى من AIBIM لتوجيه مجموعة الزكاة المرتبطة من المؤسسات المالية المشاركة لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة ذوي الدخل المنخفض بالشراكة مع Amanah Ikhtiar Malaysia و Agensi Kaunseling dan Pengurusan Kredit².

منصات التمويل عبر الأنترنت: تتمثل في:

imSME Portal: هي أول منصة إحالة تمويل قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تملكها وتديرها مؤسسة ضمان الائتمان ماليزيا بيرهاد تم إطلاقها في فبراير 2018 (CGC)، بمشاركة 22 مؤسسة مالية بما في ذلك 5 مؤسسات مالية تنمية و3 وكالات و4 ممولين بدليلين³.

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المنصة يصل عددها إلى 78.980 مؤسسة، وتمت الموافقة على تمويل بقيمة 616.888.997 رنجيت ماليزي. تقدم المنصة التمويل حسب المؤسسة المالية المانحة (أي لكل مؤسسة مالية تقدم عرض تمويل خاص بها والمؤسسات الصغيرة تختار نوع التمويل المناسب لها) وفيما يلي سنذكر بعض العروض المطروحة⁴:

BSM micro-i: تقدم هذه المؤسسة، تسهيلات تمويل صغيرة إسلامية وتقليدية بقيمة تتراوح من 5.000 إلى 50.000 رنجيت ماليزي بفترة سداد من 1 إلى 5 سنوات.

AGRO bank: يقدم البنك تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل والتمويل الآجل للمنتجين في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، وتسهيل الإسلامي والسحب على المكشوف لتمويل رأس المال العامل، مدة التمويل حسب عرض التمويل من (1 إلى 10 سنوات) وقيمة التمويل حسب عرض أيضا ومحددة بين 1000 رنجيت ماليزي حتى 500000 رنجيت ماليزي.

¹ - Bank Negara Malaysia. Social Finance. 2024. [bnm.gov.my](https://www.bnm.gov.my/microfinance). (20-01- 2024). <https://www.bnm.gov.my/microfinance> .

²- Bank Negara Malaysia. Social Finance. Opcit.

³ - Bank Negara Malaysia. financing for Small & Medium Enterprises. Opcit.

⁴- imSME Portal. About ImSME. [imsme.com.my](https://imsme.com.my/portal/about-imsme/). (20-01- 2024). <https://imsme.com.my/portal/about-imsme/> .

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

ALLIANCE bank: تلي المتطلبات المتغيرة للمؤسسة، بالإضافة لقروض رأس المال العامل بدون ضمانات، مدة التمويل من 3 إلى 7 سنوات (حسب العرض)، وقيمة التمويل من 20.000 حتى 400.000 رنجيت ماليزي (حسب العرض).

منصة حساب الاستثمار (IAP): منصة متعددة البنوك تسهل توجيه الأموال من المستثمرين لتمويل المشاريع القابلة للاستمرار، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتم التوسط فيه من قبل البنوك الإسلامية المشاركة عبر حساب الاستثمار المقيد (RA) وفقًا لما يحكمه IFSA 2002 IFSA 2013¹.

تمكن المنصة من الوصول إلى البنوك الشريكة حيث يتم إجراء جلسات عرض شهرية للمؤسسات التي تتقدم بطلب للحصول على تمويل عبر الإنترنت لعرض مقترح التمويل الخاص بها على البنوك الشريكة في IAP في وقت واحد. وهناك أنواع مختلفة من التمويل ممكنة على IAP بما في ذلك التمويل القائم على الديون أو التمويل القائم على حقوق الملكية أو التمويل المختلط بين الاثنين. بعدها يتم فحص طلبات التمويل المقدمة من المؤسسات في وقت واحد من قبل البنوك المهتمة. ويمكن للمؤسسات بعد ذلك اختيار أفضل عرض تمويلي يناسب احتياجاتهم مع إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المستثمرين الأفراد والمؤسسات².

الجدول الموالي يوضح التطورات في مختلف مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا والمتمثلة في القروض رأس المال الاستثماري بالإضافة إلى التمويل التأجيري وعقود تحويل الفتوة.

الجدول رقم (III-8): تطورات حجم التمويل لبعض مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا للفترة (2015-2020)

مؤشر	وحدة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التمويل البنكي							
القروض التجارية المستحقة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار رينجيت ماليزي	274.4	299.8	315.7	320.1	278.4	305.1
حصة القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من إجمالي القروض التجارية المستحقة	46.66	48.66	50.60	48.55	41.24	44.82

¹ - Bank Negara Malaysia. financing for Small & Medium Enterprises.Opcit.

² - invesment account platform. [What is IAP](https://iapplatform.com/aboutlap). 2024. iapplatform.com. (20-01- 2024). <https://iapplatform.com/aboutlap>.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

66.8	71.2	69.6	70.7	74.6	72.0	مليار رينغيت ماليزي	إقراض الأعمال الجديدة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
29.71	29.96	30.97	35.33	41.77	40.12	% من إجمالي القروض الجديدة	حصة الإقراض الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20.58	23.83	23.90	24.10	23.61	24.18	النسبة المئوية من إجمالي إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حصة القروض قصيرة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة
			75.90	76.39	75.82	% من إجمالي قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حصة القروض طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة
13.5	10.8	8.99	8.64	7.57	8.23	عدد الحسابات (بالآلاف)	برامج الضمان والتمويل
5922	3968	3682	3380	4224	3356	مليون رينغيت ماليزي	برامج الضمان والتمويل
5.78	7.86	7.71	7.00	6.60	7.81	%	أسعار الفائدة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
التمويل غير بنكي							
	2.96	3.11	2.45	2.92	2.22	مليار رينغيت ماليزي	إجمالي الاستثمار كما في نهاية الفترة
	-4.98	26.99	16.05	31.61	31.58	معدل النمو السنوي	إجمالي الاستثمار كما في نهاية الفترة
			1280	834	1086	مليون رينغيت ماليزي	التأجير وعقد تحويل الفاتورة

Source: OCDE. *Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard*. 2024. [oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en). (20- 01- 2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en>

الجدول السابق يوضح تطورات في حجم التمويل لبعض مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا للفترة 2015- 2020) حيث نلاحظ أن:

- حجم القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاعا ملحوظا طول الفترة المدروسة، حيث كان حجم القروض المستحقة سنة 2015 يمثل 274.4 مليون رينغيت ماليزي لتصبح سنة 2020 تمثل 305.01 مليون رينغيت

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

ماليزي، مما يعني ارتفاع حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمليزيا، مع ملاحظة انخفاض في نسبة استحقاق القروض المستحقة مما يعني أن عملية سداد القروض تسير بنحو صحيح.

- انخفاض حجم إقراض الأعمال الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا، حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 72 مليون رنغيت ماليزي لتصبح سنة 2020 تمثل 66.8 مليون رنغيت ماليزي.

- انخفاض حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 24.4% من إجمالي القروض قصيرة الأجل لتصبح سنة 2020 تمثل 20.58% من الإجمالي، أما حصة القروض طويلة الأجل فلا يوجد تطورات تذكر في حجمها.

- برنامج ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا شهد ارتفاع في عدد المؤسسات المضمونة من 8.23 ألف مؤسسة سنة 2015 بقيمة ضمان تقدر 3356 مليون رنغيت ماليزي، إلى 5922 ألف مؤسسة سنة 2020 بقيمة ضمان تقدر 5922 مليون رنغيت ماليزي..

- أسعار الفائدة لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان تشهد انخفاض طول مدة الدراسة حيث كانت نسبتها سنة 2015 مقدرة بـ 7.81%، لتشهد انخفاض ملحوظ في السنوات الحالية حيث قدرت سنة 2020 بـ 5.78%.

أما بالنسبة للتمويل البديل المتمثل في رأس المال الاستثماري والتأجير وعقود تحويل الفاتورة فتميزت بما يلي:

- شهد التمويل برأس المال الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تطور طفيف في قيمة التمويل حيث كان حجم التمويل سنة 2015 يمثل 2.22 مليون رنغيت ماليزي لتصبح سنة 2019 تمثل 2.96 مليون رنغيت ماليزي بنسبة نمو تمثل 4.98% هو ما يوضح أن هذا المصدر لا يساهم بنسبة كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية.

- أما بخصوص التأجير فنلاحظ بعض التغيرات بالارتفاع في إجمالي التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى ما سبق يقدم البنك المركزي الماليزي برامج تدريب وتوعية، حيث يتم في برامج التدريب تدريب المدربين بهدف تعزيز قدرات المؤسسات المالية في تقديم خدمات استشارية عالية الجودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لسد مشكلات عدم تناسق المعلومات بإعتبارها أحد إشكالات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما برامج التوعية فهي لتعزيز الشمول المالي والوصول إلى تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف كذلك إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بين رواد الأعمال حول المبادرات والمساعدات المختلفة المقدمة للمؤسسات المتاحة من وقت لآخر.

الاستنتاج: من خلال تجارب هذه الدول الآسيوية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى:

- تتنوع مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية وغير الحكومية.

- هذه الدول تشجع التمويل المقترض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع التساهل في الضمانات.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- تقود عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات متخصصة تساهم في تلبية مختلف الاحتياجات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتميز التجربة اليابانية بتنوع مصادر التمويل مع تركيزها على بناء منظومة تمويلية بنكية متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتميز كوريا بتخصيص مصادر التمويل أي إنشاء برامج تمويل مخصصة لجهات معينة مثل تمويل التكنولوجيا وتمويل الصادرات،
- تتميز الهند بسياساتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط حيث وفرت مصادر تمويل مخصصة بالإضافة إلى الحماية وبنية أساسية لتطوير أعمال ومنتجات هذه المؤسسات.
- أما بالنسبة لماليزيا تتميز بكون البنك المركزي يتحكم بمصادر التمويل ويدعمها بالإضافة إلى تخصيصه بوابة خاصة لعرض هذه المصادر وتسهيل الوصول إليها.
- بشكل عام يمكن القول أن أهم ما يميز تجارب دول آسيا هو التكامل الموجود بين مصادر التمويل وبرامج الدعم الفنية أو الاستشارية أو التدريبية المسطرة من قبل الحكومات.

المبحث الثالث: تجارب دول متنوعة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاختلاف من بلد لآخر من حيث التعريف والتصنيف، ويبقى العامل المشترك بين كل هذه البلدان هو أهميتها لهذه الدول وكونها تشكل غالبية المؤسسات، وكذلك كونها مؤسسات تدعم الثقافة وعادات وتقاليد البلدان وتقديم منتجات بخصائص مميزة مما يمنحها الأفضلية ويجعلها محط اهتمام دائم. ومن منبع هذه الأهمية يدعونا الأمر إلى التساؤل إن كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بنفس الاهتمام باختلاف المناطق والدول لذا من خلال هذا المبحث ارتقمنا عرض تجارب دول مختلفة التواجد والترابط لدراساتها من حيث الجانب التمويلي الموفر في كل بلد.

المطلب الأول تجربة دولة ألمانيا

تعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل هذه المؤسسات العناصر الأساسية في الاقتصاد الألماني، وتشكل نسبة كبيرة من المؤسسات في البلاد. وتعتبر الحكومة الألمانية اللاعب الأساسي في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج دعم مالي وتقني وتدريب، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التمويل والأسواق والشراكات التجارية. بالإضافة إلى ذلك تعمل الجهات الخاصة والمنظمات الاقتصادية في ألمانيا على دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وتوفير الدعم الفني والاستشاري والتكنولوجي.

برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا: تتمثل مختلف هذه البرامج في:

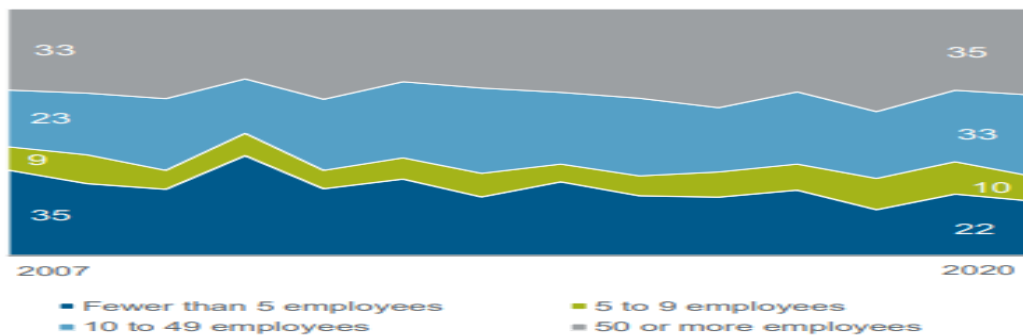
قرض بدء التشغيل تخطيط موارد المؤسسات (ERP): تتمثل خصائص هذا القرض فيما يلي¹:

للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستقلين: ما يصل إلى 25 مليون يورو في الائتمان، فترة سداد تصل إلى 20 سنة و3 سنوات بدون سداد، إمكانية الوصول بسهولة إلى الائتمان: يتحمل بنك التنمية الألماني 50% من المخاطر.

للمؤسسات الناشئة: معدل الفائدة السنوي الفعلي 4.04%، تمويل الاستثمارات والتكاليف الجارية، بدء عمل تجاري وتوحيده كوظيفة بدوام جزئي أو بدوام كامل لمدة تصل إلى 5 سنوات بعد التأسيس، سهولة الوصول إلى الائتمان ويتحمل بنك التنمية الألماني 80% من مخاطر الائتمان.

الشكل الموالي يوضح حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها للفترة (2007 – 2020)، حيث نلاحظ أن حجم القروض الكبيرة تستولي عليه المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة بينما حجم قروض المؤسسات المصغرة يعتبر أقل من سابقتها، أما المؤسسات المصغرة فهي تعتبر أقل حصة بالمقارنة مع بقية المؤسسات.

الشكل رقم (III-5): حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها للفترة (2007 – 2020)



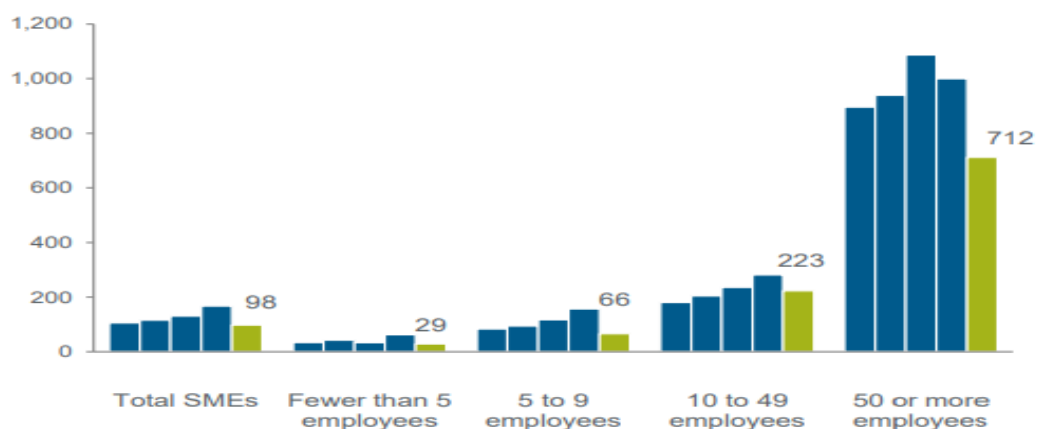
Source: Michael, Schwartz. Juliane Gerstenberger. KfW SME Panel 2021. KfW Research. (October 2021). P19

¹ – Frankfurt am Main. ERP-Gründerkredit – StartGeld. 2024. [kfw.de](https://www.kfw.de/inlandsfoerderung/Unternehmen/Gr%C3%BCndern-Nachfolgen/F%C3%B6rderprodukte/ERP-Gr%C3%BCnderkredit-Startgeld-(067)/). (28-01-2024).

[https://www.kfw.de/inlandsfoerderung/Unternehmen/Gr%C3%BCndern-Nachfolgen/F%C3%B6rderprodukte/ERP-Gr%C3%BCnderkredit-Startgeld-\(067\)/](https://www.kfw.de/inlandsfoerderung/Unternehmen/Gr%C3%BCndern-Nachfolgen/F%C3%B6rderprodukte/ERP-Gr%C3%BCnderkredit-Startgeld-(067)/)

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (III-6): متوسط حجم القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2016 - 2020)



Source: Michael, Schwartz. Juliane Gerstenberger. KfW SME Panel 2021. KfW Research. (October 2021). P 18.

أما الشكل السابق فهو يوضح متوسط حجم القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2016 - 2020)، حيث نلاحظ أن الحصة الأكبر للقروض تفوز بها المؤسسات المتوسطة بالمقارنة مع بقية المؤسسات، كما نلاحظ أن حجم هذه القروض ارتفعت بمرور الوقت عدا سنة 2020 التي تشهد انخفاضاً واضحاً في حجم القروض لكل المؤسسات.

تمويل الأسهم وتمويل رأس المال الاستثماري:

KfW Capital : قامت الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية ووزارة المالية وبنك التنمية الألماني بصياغة مفهوم شامل لشركة رأس مال استثماري مستقلة تنظيمياً وموجهة نحو النمو، ويتم ذلك من خلال الاستثمارات في صناديق رأس المال الاستثماري، تهدف KfW Capital إلى تحسين جودة تمويل رأس المال الاستثماري وتطوير هيكل المنتج الذي يتم فيه تنسيق مراحل التمويل الفردية طوال دورة حياة المؤسسة بأكملها¹.

¹ -OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. opcit. . (28-01-2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a071e2f0-en/index.html?itemId=/content/component/a071e2f0-en#chapter-d1e140399>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

برنامج الشراكة بين **ERP** وصندوق الاستثمار الأوروبي EIF : يعد ERP-EIF بمثابة شراكة بين الحكومة الألمانية و EIF، ويديره EIF، ويوفر تمويل رأس المال الاستثماري والنمو مع التركيز على مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة في المراحل المبكرة والمتأخرة في ألمانيا. ويتكون من البرامج الفرعية التالية¹:

صندوق صناديق رأس المال الاستثماري: منذ عام (2004)، يستثمر في صناديق رأس المال الاستثماري بحجم إجمالي قدره 4.2 مليار يورو، دعم حتى الآن حوالي 3000 شركة صغيرة ومتوسطة.

شارك صندوق الملائكة الأوروبي في ألمانيا: منذ عام 2012 حتى عام (2022)، مهمته الاستثمار في محافظ مشتركة مع حوالي 50 من المستثمرين الملائكة ذوي الخبرة والمكاتب العائلية، ودعم أكثر من 400 شركة صغيرة ومتوسطة.

الاستثمار المشترك لتخطيط موارد المؤسسات في مرفق النمو: منذ عام (2021) بحجم إجمالي يصل إلى 0.4 مليار يورو والتمويل المشترك بشكل منهجي لاستثمارات مرفق النمو وتوسيع نطاق تخطيط موارد المؤسسات نحو النمو والمراحل اللاحقة.

صندوق المستقبل: يشتمل مفهوم صندوق المستقبل على التوسع الكمي والنوعي لبرامج التمويل الحالية وتطوير أدوات جديدة. يهدف هذا إلى معالجة جميع مراحل تطوير المؤسسات الناشئة مع التركيز على توسيع تمويل النمو ويعتمد هذا في دعمه الصندوق الخاص لتخطيط موارد المؤسسات وتصل فترة تمويل إلى 10 سنوات، وقد تم إطلاق العديد من البرامج التمويلية من خلاله².

شركة Coparion: بدأت العمل سنة 2018، يقتصر استثمار Coparion على 15 مليون يورو لكل مؤسسة قادرة على تخصيص الحد الأقصى للمبلغ على عدة جولات تمويلية. يتم توفير موارد الصندوق من قبل صندوق ERP الخاص وبنك KfW Capital وبنك الاستثمار الأوروبي، حالياً لدى Coparion 44 محفظة في محافظتها³.

صندوق الميزانين الصغير: تأسس الصندوق سنة 2013، ويهدف إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمؤسسات الناشئة من خلال توفير تمويل ميزاني صغير الحجم، يقدم تمويلاً صغيراً في شكل مشاركات صامتة تصل إلى 50000 يورو، ويمكن للمؤسسات التي تنتمي إلى الفئة المستهدفة المحددة لصندوق التمويل الصغير الاستفادة من مشاركة تصل إلى 150 ألف يورو. وكانت الفئات المستهدفة الخاصة هي الشركات التي تقدم التدريب المهني، أو التي تأسست

1 - European Investment Fund. The ERP-EIF Facility. 2024. eif.org.. (28-01-2024).

https://www.eif.org/what_we_do/resources/erp/index.htm

2- FEDERAL MINISTRY FOR ECONOMIC AFFAIRS AND CLIMATE ACTION. Future Fund. 2024. <https://www.bmwk.de/Redaktion/EN/Artikel/Economy/future-fund.html> . (28-01-2024).

3 - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. opcit. (28-01-2024).

<https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a071e2f0-en/index.html?itemId=/content/component/a071e2f0-en#chapter-d1e140399>

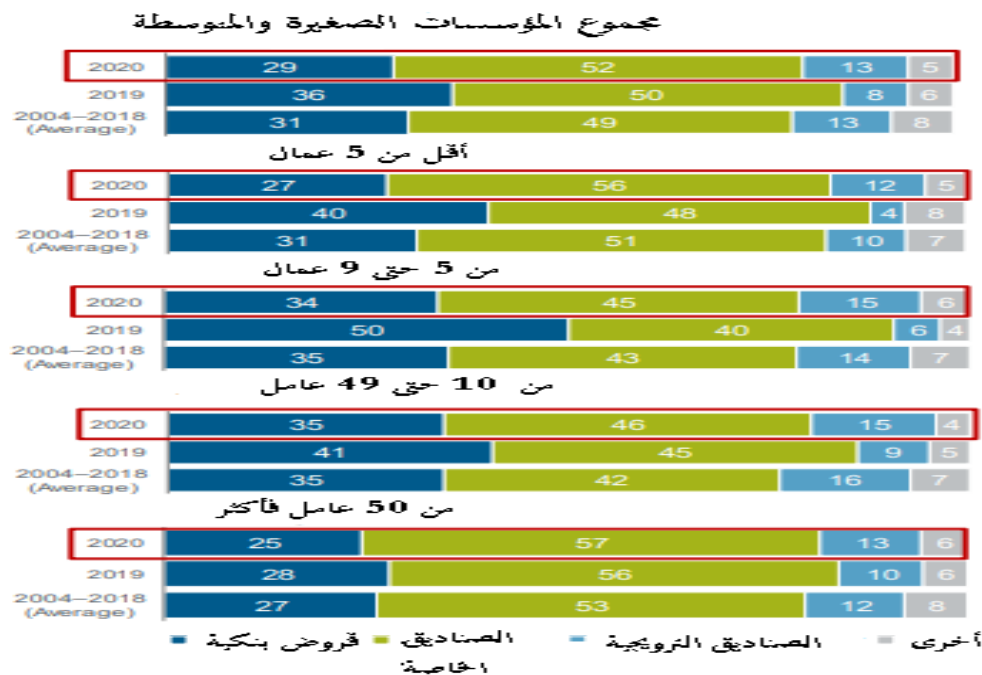
الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

بسبب البطالة أو التي تديرها نساء أو أشخاص من أصول مهاجرة¹.

برنامج الابتكار المركزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ZIM): هو برنامج تمويل مفتوح على المستوى الوطني للتكنولوجيا والصناعة، الهدف منه هو تعزيز القوة الابتكارية بشكل مستدام وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن للمؤسسات إجراء البحث والتطوير كمشاريع فردية أو كمشاريع تعاون مع مؤسسات بحثية أو مؤسسات أخرى².

الشكل الموالي يمثل تمويل الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الحجم للفترة (2018-2020) فنلاحظ من خلال الشكل أن القروض البنكية وتمويل الصناديق الاستثمارية يعتبر أكبر المساهمات في تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا خلال كل سنوات فترة المدروسة.

الشكل رقم (III-7): تمويل الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة الحجم للفترة (2018-2020)



Source: Michael, Schwartz. Juliane Gerstenberger. KfW SME Panel 2021. KfW Research. (October 2021). P21.

¹ - Federal Ministry of Labour and Social Affairs. Micro-mezzanine fund (REACT-EU). [esf.de](https://www.esf.de/portal/EN/REACT-EU/Micro-mezzanine-fund.html). (28-01-2024).

² - FEDERAL MINISTRY FOR ECONOMIC AFFAIRS AND CLIMATE ACTION. Über ZIM. 2024. [zim.de](https://www.zim.de/ZIM/Redaktion/DE/Artikel/ueber-zim.html). (28-01-2024).

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: التجربة دولة كندا

اعتباراً من ديسمبر 2022 كان هناك 1.22 مليون مؤسسة ومن بين هذه المؤسسات، كان هناك 1.19 مليون (97.8%) مؤسسات صغيرة، و 23395 (1.9%) مؤسسات متوسطة الحجم، و 3128 (0.3%) مؤسسات كبيرة. وظفت المؤسسات الصغيرة 5.7 مليون فرد في كندا، أو 46.8% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، أما المؤسسات المتوسطة وظفت 2.1 مليون فرد (17.0% من القوى العاملة في القطاع الخاص) والمؤسسات الكبيرة وظفت 4.4 مليون فرد (36.0% من القوى العاملة في القطاع الخاص) خلال الفترة 2016-2020. بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي 50.3% في المتوسط في قطاع إنتاج السلع مقارنة بـ 47.0% في قطاع إنتاج الخدمات، وفي عام 2020 شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن القطاع الخاص، وساهمت المؤسسات الصغيرة بنسبة 35.1% في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن القطاع الخاص، في حين بلغت مساهمة المؤسسات المتوسطة الحجم 13.4%. وفي عام 2022، قامت 53327 مؤسسة كندية بتصدير سلع بقيمة إجمالية بلغت 717.6 مليار دولار بنسبة 40.8% من إجمالي قيمة السلع المصدر¹.

البرامج الحكومية الكندية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول الموالي يستعرض بعض من البرامج التي وضعتها الحكومة الكندية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم عرض بعض البرامج من بين العديد من البرامج المختلفة المعدة لتمويل ودعم المؤسسات في مختلف المجالات.

الجدول رقم (III-9): بعض البرامج الحكومية الكندية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برنامج تمويل الأعمال الصغيرة في كندا CSBFP	هو برنامج لتقاسم خسائر القروض حيث تتقاسم حكومة كندا والمؤسسات المالية (التي تشمل البنوك المعتمدة والاتحادات الائتمانية والصناديق الشعبية) مخاطر تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقروض لأجل وخطوط ائتمان.
	وتتحمل الحكومة مسؤولية دفع للمقرضين 85% من الخسائر المؤهلة على القروض المتعثرة المسجلة بموجب البرنامج. ومن خلال تقاسم عبء المخاطر على القروض، وبموجب البرنامج،

¹- Innovation, Science and Economic Development Canada. **KEY SMALL BUSINESS STATISTICS**. March 2024. [ised-isde.canada.ca](https://ised-isde.canada.ca/site/sme-research-statistics/en/key-small-business-statistics/key-small-business-statistics-2023#s5.1). (19- 03- 2024). <https://ised-isde.canada.ca/site/sme-research-statistics/en/key-small-business-statistics/key-small-business-statistics-2023#s5.1>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة التقدم بطلب للحصول على قرض من مؤسسة مالية من اختيارها. توفر المؤسسات المالية المشاركة التمويل للشركات الصغيرة العاملة في جميع القطاعات (باستثناء الزراعة) في جميع المقاطعات والأقاليم.	
يوفر البنك قروض تصل إلى 100,000 دولار كندي. يتم تقديم قرض الأعمال الصغيرة بمعدل فائدة 2.80%. يتم سداد القروض على مدار 60 شهرًا. يتم تقديم تأجيل رأس المال لمدة 6 أشهر الأولى، والدفعات الستة الأولية هي فوائد فقط. ابتداءً من الشهر السابع يتم سداد القرض على 60 دفعة شهرية.	بنك تطوير الأعمال الكندي (BDC)
يتم توفير التمويل على أساس تقاسم التكاليف بين الملقّي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في CanExport. يسدّد البرنامج ما يصل إلى 75 بالمائة من النفقات المؤهلة؛ ويكون مقدم الطلب مسؤولاً عن الـ 25% المتبقية (لا تحتسب المساهمات العينية ضمن الـ 25%).	يمكن تصدير
تقدم العديد من برامج التمويل المختلفة لدعم رواد الأعمال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا، بما في ذلك البرنامج الذي يوفر قروضًا للمؤسسات الصغيرة الناشئة تصل إلى 20,000 دولار كندي لمدة تزيد عن خمس سنوات بمشاركة أحد البنوك (BDC في الغالب). يتم سداد أصل القرض على أقساط شهرية متساوية مع الفوائد على مدى السنوات الأربع المتبقية.	Futurpreneur Canada (مؤسسة أعمال الشباب الكندية السابقة)
منح تصل إلى 99,999 دولارًا كنديًا لأصحاب المشاريع الفردية المؤهلين من السكان الأصليين.	كندا الأعمال الأصلية
هو برنامج تمويلي مقدم من الشراكة الزراعية الكندية (CAP)، في إطار عمل مدته 5 سنوات لدعم قطاع الزراعة والأغذية الزراعية في كندا حيث يدعم المؤسسات لتلبية معايير الشهادات في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية، مع تقديم تمويل يصل إلى 50% بمحد أقصى 50,000 دولار أمريكي من التمويل الحكومي غير القابل للسداد.	برنامج التأمين الزراعي: تيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
يدعم البرنامج البحث والتطوير واعتماد التقنيات النظيفة من خلال الاستثمارات وترويج المنتجات الحيوية القائمة على الزراعة، حيث يوفر إمكانية الوصول إلى ما يصل إلى 50-75% من التكاليف لمشروع بمحد أقصى 5 ملايين دولار أمريكي.	برنامج التكنولوجيا الزراعية النظيفة (ACT)
تم تصميمه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى اعتماد رقمي في أعمالها لتتمكن من الحفاظ على قدرتها التنافسية في هذا العصر الرقمي الجديد، فيقدم تمويل يصل إلى 90% من تكاليف تأهيل وتصل إلى 15000 دولار أمريكي.	برنامج التبنّي الرقمي الكندي (CDAP)
Creative Export Canada: يقدم التمويل للمصدرين الجدد والمبتدئين لبناء القدرات والتوسع في الأسواق الدولية، حيث تصل قيمة التمويل إلى 75% من النفقات المؤهلة بمحد أقصى 90,000 دولار أمريكي لكل سنة مالية.	تيار تنمية الصادرات
هو صندوق قروض صغيرة لجميع رائدات الأعمال الكنديات اللاتي يحتجن إلى دعم تمويلي للبدء وتحقيق الاستقرار والتوسع. يقدم الصندوق إلى ما يصل إلى 15000 دولار لدعم القروض منخفضة الفائدة.	DELIA - NCFDC
يدعم مؤسسات الألبان الكندية بالتمويل للمساعدة في تطوير مبادرات المنتجات التي تساعد على تنمية أعمال الألبان ومكونات الألبان. فيوفر ما يصل إلى 150 ألف دولار في مطابقة الأموال.	مطابقة صندوق الاستثمار (MIF)

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات الكندية بالتمويل للعمل في مشاريع بحثية صيدلانية مبتكرة فيوفر البرنامج تمويل يصل إلى 50-66% من التكاليف بحد أقصى 1.2 مليون دولار لكل مشروع مؤهل.	برنامج التمويل القفزة الكمية
يعزز ممارسات سلسلة التوريد الحالية في كندا من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد وتكامل الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع (AI)، فيوفر البرنامج إمكانية الوصول إلى ما يصل إلى 40% من تكاليف المشاريع المؤهلة، مع عدم تخصيص حد أدنى أو أقصى للاستثمار لكل مشروع	الذكاء الاصطناعي لسلاسل التوريد والتميز اللوجستي (SCALE.AI)
يدعم هذا البرنامج مشاريع السياحة المحلية التي ستضع كندا كوجهة مفضلة للمسافرين المحليين والدوليين. حيث يوفر دعم تمويلي يصل إلى 50% بحد أقصى 250,000 دولار.	برنامج النمو السياحي
يساعد المؤسسات ذات إمكانات النمو العالية على اعتماد تكييف التقنيات المبتكرة التي تدعم الإنتاجية وتوسيع الصادرات، فيوفر الوصول إلى ما يصل إلى 50% من التكاليف بحد أقصى 5 ملايين دولار لكل طلب و 10 ملايين دولار لكل مقدم طلب.	برنامج توسيع نطاق الأعمال والإنتاجية الغربية. (BSP)

Source: Christopher, Cho. SME PROFILE CANADA SMALL BUSINESS FINANCING PROGRAM BORROWERS. Report prepared by Innovation, Science and Economic Development Canada Small Business Branch. (MAY 2023). P 06. Anton, Migl. Financing of Entrepreneurial Firms in Canada: Some Patterns. [Administrative Sciences](#). Vol 10. No: 03. (August 2020). [10.3390/admsci10030050](#). P15. Mentor Works. [Government Funding Directory Canadian](#). 2024. [mentorworks.ca](#). (17- 01- 2024). <https://www.mentorworks.ca/government-funding/>.

بعد تعرفنا على برامج التمويل المسطرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتعرف في الجدول الموالي الذي يوضح حجم التمويل البنكي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا، سواء من الحكومة الكندية أو من البنوك.

الجدول رقم (III-10): حجم التمويل المقرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للفترة (2015-2022)

المؤشرات	الوحدات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القروض التجارية المستحقة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار دولار كندي	97.4	99.6	104.1	105.7	109.8	117.9	127.5	140.4

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

حصة القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من إجمالي القروض التجارية المستحقة	13.18	12.86	12.49	11.51	11.15	11.71	11.63	11.36
إقراض الأعمال الجديدة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار دولار كندي	24.0	22.8	25.2	27.2	26.8	26.7	28.9	31.1
ضمانات القروض الحكومية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار دولار كندي	1.11	1.30	1.54	1.75	1.89	3.27	3.91	3.98
القروض الحكومية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار دولار كندي	6.70	7.9	8.0	8.4	8.10	9.92	11.35	13.18
أسعار الفائدة،	%	5.10	5.30	5.20	5.70	5.30	4.80	4.09	6.21

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة										
النسبة المئوية لطلبات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%	23.0	26.0	26.0	26.0	27.0	26.71	16.10	16.70	17.69

Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2024: An OECD Scoreboard. 2024. oecd-ilibrary.org (06-01-2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993>

الجدول السابق يوضح حجم التمويل المقرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للفترة (2015-2022) ومن خلال هذا الجدول نلاحظ:

- حجم القروض التجارية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاع ملحوظا طول الفترة المدروسة، حيث كان حجم القروض المستحقة سنة 2015 يمثل 97.4 مليار دولار كندي لتصبح سنة 2022 تمثل 140.4 مليار دولار كندي، مما يعني ارتفاع حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكندا، مع ملاحظة انخفاض في نسبة استحقاق القروض المستحقة مما يعني أن عملية سداد القروض تسير بنحو صحيح.
- ارتفاع حجم القروض الموجهة للأعمال الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكندا، حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 24 مليار دولار كندي لتصبح سنة 2022 تمثل 31.1 مليار دولار كندي.
- حجم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الحكومة شهدت ارتفاع خلال مدة الدراسة، حيث كان حجم القروض المضمونة سنة 2015 يمثل 1.11 مليار دولار كندي، لتصبح سنة 2022 تمثل 3.98 مليار دولار كندي - أما القروض الحكومية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ ارتفاع في قيمة هذه القروض الممنوحة حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 6.70 مليار دولار كندي، لتصبح سنة 2022 تمثل 13.18 مليار دولار كندي.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- أسعار الفائدة لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت تذبذب في قيمتها حيث كانت قيمة هذه النسبة منخفضة طول الفترة من سنة 2015 إلى 2021، لترتفع قيمتها سنة 2022 بقيمة أكبر من سنة 2015 والتي بلغت نسبتها 6.21%.

- بالنسبة للطلبات القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ ارتفاع في نسبة الطلب من الفترة 2015 حتى سنة 2019، ليواليها انخفاض في قيمة الطلب على القروض من فترة 2020 حتى 2022 حيث كانت نسبة الطلب مقدرة بـ 13% سنة 2015 لتصبح سنة 2022 مقدرة بـ 17.69% من إجمالي الطلب الكلي.

الجدول رقم (III-11): حجم التمويل برأس المال الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للفترة (2013-2022)

الوحدة: مليون دولار كندي

المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
بذرة	85	136	159	212	236	310	251	304	652	703
مرحلة مبكرة	657	860	1210	1594	1953	1564	2742	1667	5 134	3824
مرحلة متأخرة	1 139	1 068	926	1353	1 422	1545	1 368	2027	5314	4330
مرحلة النمو	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1725	147	3286	817
المجموع	1881	2064	2295	3611	3611	3419	6 086	4145	14386	9762

Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2024: An OECD Scoreboard. 2024. <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993> (19-03-2024).

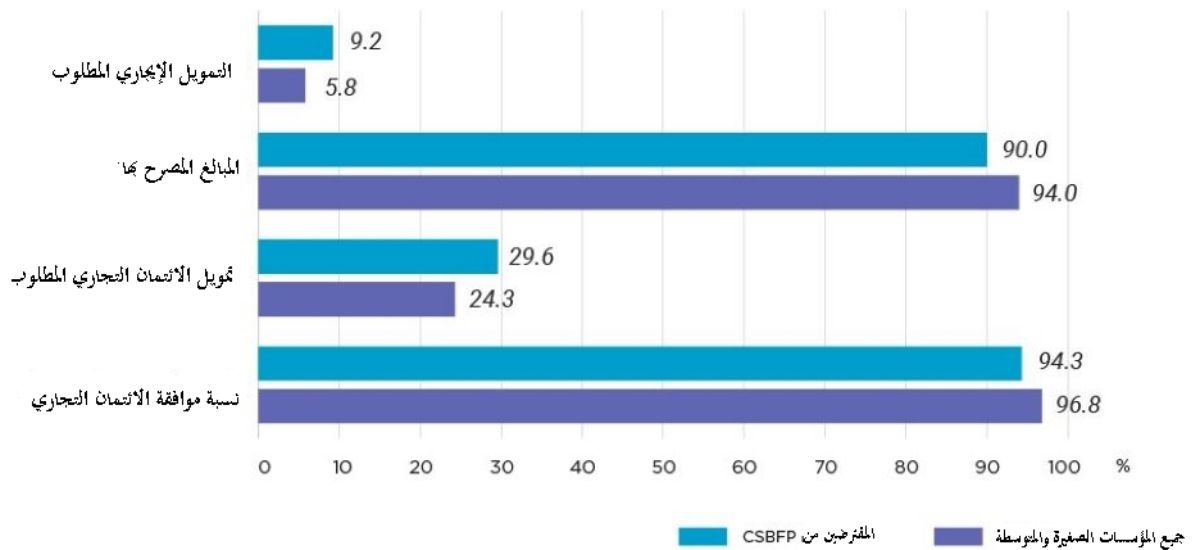
الجدول السابق يوضح حجم التمويل برأس المال الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للفترة (2013-2022)، فنلاحظ أن التمويل برأس المال الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا شهد تطور ملحوظ وكبير

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

في قيمة التمويل حيث كان حجم التمويل سنة 2015 يمثل 1888 مليون دولار كندي لتصبح سنة 2022 تمثل 9762 مليون دولار كندي، حيث نلاحظ كذلك أن مجال التمويل برأس المال الاستثماري ينشط للمؤسسات في المرحلة المبكرة والمؤسسات في المرحلة المتأخرة، حيث كان حجم التمويل في هذه المرحلتين سنة 2015 يقدر بـ 657 و 1139 مليون دولار كندي على التوالي، أما سنة 2022 فكان يقدر بـ 3824 و 4330 مليون دولار كندي على التوالي، أما بالنسبة لمرحلة البذرة للمؤسسة ومرحلة النمو فالتمويل يعد أقل من سابقتها رغم التطور الملحوظ في قيمة بالارتفاع، فالتمويل في مرحلة لبذرة سنة 2015 كان يقدر بـ 85 مليون دولار كندي، ليصبح سنة 2022 يقدر بـ 703 مليون دولار كندي أما التمويل في مرحلة النمو فهو يشهد تطور متذبذب في القيمة.

أما الشكل الموالي فيوضح تطور مصادر التمويل حجم التمويل الإيجاري والائتمان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا لسنة 2020.

الشكل رقم (III-8): التطور حجم التمويل الإيجاري والائتمان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية سنة 2020



Source: Innovation, Science and Economic Development Canada. KEY SMALL BUSINESS STATISTICS. March 2024. [ised-isde.canada.ca](https://ised-isde.canada.ca/site/sme-research-statistics/en/key-small-business-statistics/key-small-business-statistics-2023#s5.1). (19- 03- 2024). <https://ised-isde.canada.ca/site/sme-research-statistics/en/key-small-business-statistics/key-small-business-statistics-2023#s5.1>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الشكل السابق يوضح التطور في حجم التمويل الإيجاري والائتمان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية سنة 2020، حيث نلاحظ أن طلب التمويل أعلى من برنامج CSBFP للتمويل لإيجاري مقارنة بجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (9% مقابل 6%) لغرض استئجار آلات أو معدات أخرى ومع ذلك كان معدل الموافقة على المقترضين من برنامج CSBFP أقل من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 94% مقابل 99%، بالإضافة إلى ذلك بلغ متوسط مبلغ تمويل الإيجار المصرح به 56,200 دولار أمريكي لمقترض برنامج CSBFP و 100,100 دولار أمريكي لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

أما وفيما يتعلق بتمويل الائتمان التجاري، كانت طلبات كل مجموعة متشابهة، حيث تمت الموافقة على جميع الطلبات تقريباً. بلغ متوسط مبلغ الائتمان التجاري المصرح به 35,900 دولارًا أمريكيًا لمقترض CSBFP و 79,500 دولارًا أمريكيًا لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

المطلب الثالث: تجربة دولة البرازيل

هناك 30 مليون مؤسسة مصغرة وصغيرة ومتوسطة الحجم في البرازيل، وهو ما يمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، توفر المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المسجلة أكثر من 50% من جميع الوظائف في القطاع الرسمي وفي الفترة من يناير إلى أكتوبر 2021 كان ما يقرب من 73% من الوظائف الرسمية التي تم إنشاؤها في البرازيل في المؤسسات الصغيرة، وعلى الرغم من التأثير المنهك للجائحة على الاقتصاد، فقد أنشأ 2.6 مليون من رواد الأعمال أعمالاً جديدة في عام 2020 (زيادة بنسبة 8.4%)، وتلقى قطاع الابتكار رقماً قياسياً قدره 9.4 مليار دولار من الاستثمارات في عام 2021³.

برامج الدعم الحكومي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل: من خلال هذه الجزئية سنتطرق إلى مختلف البرامج المسطرة من قبل الحكومة البرازيلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة فيما يلي:

برامج الائتمان من بنك BNDE : يعد BNDES أحد أكبر بنوك التنمية في جميع أنحاء العالم، ويقوم بتشغيل 10 منتجات ائتمانية و 36 خط ائتمان: يتضمن المنتج الائتماني هدفاً تمويليًا محددًا، بينما يحدد خط الائتمان شروطاً محددة للعملاء المستهدفين أو أهدافاً فرعية⁴.

¹ - Innovation, Science and Economic Development Canada. Opcit.

² - Ibid.

³ - U.S. – Brazil Cooperation on Entrepreneurship. Brazil Cooperation on Entrepreneurship. 26 January, 2022. [br.usembassy.gov](https://br.usembassy.gov/u-s-brazil-cooperation-on-entrepreneurship/). (18-12-2024). <https://br.usembassy.gov/u-s-brazil-cooperation-on-entrepreneurship/>

⁴ - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. Opcit.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

BNDES هو المصدر الأكثر أهمية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرازيلية. وفي النصف الأول من عام 2018 استحوذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات المصغرة، على 48.6% من ائتمان البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، ومن بين منتجات BNDES الأكثر صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طلبًا تتمثل في بطاقة BNDES Empresas الأولى هي بطاقة ائتمان صادرة عن مؤسسات مالية معتمدة من BNDES مع سحب على المكشوف معتمد مسبقًا يصل إلى 2 مليون ريال برازيلي، والثاني يدعم استثمارًا يصل إلى 150 مليون ريال برازيلي، والثالث يمول اقتناء الأصول الرأسمالية، ويقدم الرابع ما يصل إلى حد أقصى قدره 500000 ريال برازيلي من الائتمان سنويًا للمؤسسات الصغيرة والمصغرة¹.

البرنامج الوطني للقروض الصغيرة المنتجة (PNMPO): هو برنامج يلزم البنوك بتخصيص 2% من الودائع لتمويل القروض المقدمة للأفراد ذوي الدخل المنخفض، يمكن للبنوك إصدار قروض صغيرة مباشرة أو تحويل الموارد إلى مؤسسات مالية أخرى متخصصة في القروض الصغيرة. يسمح برنامج PNMPO لعدد كبير من المؤسسات المالية بتقديم القروض الصغيرة، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر، وبنوك التنمية العامة، والبنوك التجارية، والتعاونيات الائتمانية، ومؤخرًا شركات التكنولوجيا المالية. وفقًا للتقرير التنفيذي الأخير لمنظمة OECD فإن 95% من مستخدمي القروض الصغيرة هم موظفون لحسابهم الخاص و 65% منهم من النساء².

برنامج PROGER-FAT: يدعم PROGER-FAT القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة، حيث يوفر خطأ ائتمانيًا مباشرًا رئيسيًا آخر للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، في عام 2018 قدم البرنامج 4.95 مليار ريال برازيلي من الائتمان لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة، والتي يتم تعريفها في هذه الحالة بأنها المؤسسات التي تصل إيراداتها إلى 10 ملايين ريال برازيلي. وكان خط الائتمان الرئيسي (96% من إجمالي الائتمان) هو الخط الذي تم تعريفه على نطاق واسع على أنه "استثمارات للمؤسسات الصغيرة في المناطق الحضرية والريفية"، والذي يهدف إلى تمويل كل من الاستثمار ومتطلبات رأس المال العامل³.

برامج ضمان القروض: ضمانات القروض ليست شائعة في البرازيل وتستخدمها في الغالب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدير البرازيل ثلاثة صناديق رئيسية لضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FAMPE صندوق ضمان المؤسسات

¹ - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. Op cit.

² - OCDE. SME and Entrepreneurship Policy in Brazil 2020. 2020. [www.oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/62f8acc7-en/index.html?itemId=/content/component/62f8acc7-en). (20- 02- 2024).

³ - Ibid.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة

والمتوسطة

الصغيرة والمتوسطة وهو أقدم وأكبر صندوق ضمان، FGO صندوق ضمان العمليات، و FGI صندوق ضمان الاستثمار¹.

صندوق FAMPE: الحد الأقصى للضمان هو 150 ألف ريال برازيلي لقروض رأس المال العامل، و 60 ألف ريال برازيلي للقروض الموجهة للتصدير (مرحلة ما قبل الشحن)، و 300 ألف ريال برازيلي لقروض الاستثمار التي تدعم التطوير التكنولوجي والابتكار. بين عامي 1995 و 2015، أصدرت FAMPE ضمانات قروض بقيمة 7.8 مليار ريال برازيلي لحوالي 260 ألف مؤسسة².

صندوق FGO: في عام 2017 بلغ إجمالي مبلغ الضمانات 2.3 مليار ريال برازيلي مقابل إجمالي حجم قروض قدره 3 مليار ريال برازيلي لتمويل إجمالي 31730 عملية³.

صندوق FGI: وهو يوفر ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على قروض من المؤسسات المالية المعتمدة والتي تغطي ما بين 10% و 80% من قيمة القرض وبحد أقصى 10 ملايين ريال برازيلي لكل مؤسسة. واستنادًا إلى تقرير الإدارة الداخلية لعام 2017 فإن 62% من المستفيدين (إجمالي 28143 مؤسسة) كانوا مؤسسات لم تحصل من قبل على أي قرض مصرفي. وفي عام 2017 ضمنت FGI ما مجموعه 750.4 مليون ريال برازيلي في 4420 عملية بقيمة 984.3 مليون ريال برازيلي. تتعلق معظم العمليات (89.7%) بمتطلبات رأس المال العامل⁴.

مصادر التمويل البديلة: من خلال ما يلي سنتعرف على مختلف مصادر التمويل الأخرى خارج نطاق الدعم الحكومي والمتمثلة فيما يلي:

ملائكة الاستثمار: يعد الاستثمار الملائكي مجالًا جديدًا نسبيًا في البرازيل ولا تزال الشبكة في مهبها. اعتبارًا من عام 2013، كان لدى البرازيل أكثر من 6500 مستثمر ملائكي يستثمرون في حوالي 1500 شركة، مع إمكانات استثمارية تبلغ 2.6 مليار ريال برازيلي. وفقًا لمنظمة Anjos do Brasil وهي شبكة استثمار ملائكي غير ربحية ومجموعة استثمار ملائكي في البرازيل - كان هناك 7615 مستثمرًا ملائكيًا في فبراير 2021، وهو عدد قليل لكن إجمالي الاستثمارات الملائكية بلغ مليار ريال برازيلي في عام 2019، بزيادة قدرها 9% اعتبارًا من عام 2018، على الرغم من أنه لا يزال بعيدًا عن تحقيق إمكاناته الكاملة⁵.

1 - OCDE. SME and Entrepreneurship Policy in Brazil 2020. Opcit.

2- Ibid.

3 - Ibid.

4 - Ibid.

5 - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. Opcit.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

التمويل الجماعي القائم على الاستثمار: في يوليو 2017 أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات البرازيلية (CVM) لوائح جديدة بشأن التمويل الجماعي القائم على الاستثمار (الحكم المعياري رقم 588)، بهدف جعله أكثر جاذبية من خلال المنصات الخاصة المعتمدة. ويبلغ حد التمويل السنوي لكل جهة إصدار 5 ملايين ريال برازيلي لكل سنة مع فترات اكتتاب لا تزيد عن 180 يومًا. حد التمويل السنوي لكل مستثمر هو 10000 ريال برازيلي، ويمكن زيادة هذا الحد بنسبة تصل إلى 10% في حالة المستثمرين المؤهلين¹.

التكنولوجيا المالية: في أبريل 2018، أصدر مجلس النقد الوطني البرازيلي (CMN) القرار الذي ينص على إنشاء نوعين جديدين من المؤسسات المالية لتمويل العملاء من خلال المنصات الإلكترونية. يُسمح لشركة القروض من نظير إلى نظير بالربط بين المقرضين والمقترضين والتوسط في التفاوض على التمويل من خلال المنصات الإلكترونية. قد يكون المقرضون أو الدائنون أفرادًا أو كيانات قانونية أو صناديق استثمار. قد يكون المقرضون أو المدينون أفرادًا أو كيانات قانونية مقيمة في البرازيل².

الجدول رقم (III-12): تطور حجم التمويل المقرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل للفترة (2015-2022)

مؤشر	الوحدة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القروض التجارية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار ريال برازيلي	682	566	488	497	533	700	821	938
حصة القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من إجمالي القروض المستحقة	39.36	36.13	33.97	34.48	37.36	39.93	42.67	44.66
إقراض الأعمال الجديدة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليار ريال برازيلي	727	381	367	415	484	579	592	694

¹- OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. Opcit.

²- Ibid.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

40.11	39.83	43.96	45.92	45.07	47.26	47.62	56.79	% من إجمالي القروض التجاري	حصة الإقراض الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
134	130	94	117	111	103	110	133	مليار ريال برازيلي	القروض قصيرة الأجل القائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
805	690	606	416	386	385	456	548	مليار ريال برازيلي	القروض طويلة الأجل القائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
14.31	15.89	13.48	21.88	22.31	21.09	19.41	19.49	%	حصة الإقراض قصير الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
79,028	60420	44,062	294	484	3,022	3,793	3,420	مليار ريال برازيلي	القروض المضمونة من الحكومة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22	20	22	20	26	33	39	46	مليار ريال برازيلي	القروض المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1.64	1.34	1.20	2.08	2.45	2.99	3.15	2.39	% من إجمالي القروض م ص ومتو	القروض المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
3.48	2.62	2.16	3.62	4.63	6.30	6.9	5.4	%	أسعار الفائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Source: OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2024: An OECD Scoreboard. 2024. <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993>

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

الجدول السابق يوضح تطور حجم التمويل المقرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل للفترة (2015-2022)

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ:

- حجم القروض التجارية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاع ملحوظا في حجم القروض الممنوحة مع ملاحظة تذبذب بالانخفاض سنتي 2017 و 2018 في حجم القروض، حيث كان حجم القروض المستحقة سنة 2015 يمثل 828 مليار ريال برازيلي لتصبح سنة 2022 تمثل 939 مليار ريال برازيلي، مما يعني ارتفاع حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبرازيل، مع ملاحظة زيادة في نسبة القروض المستحقة.
- حجم القروض الموجهة للأعمال الجديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبرازيل شهد تذبذب حيث نلاحظ انخفاض حجم القروض الموجه للأعمال الجديدة سنتي 2016 و 2017 بقيمة كبيرة جدا وصلت إلى 400 مليار ريال برازيلي بعدما كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 727 مليار ريال برازيلي، لنلاحظ بعدها ارتفاع تدريجي في قيمة القروض خلال السنوات الموالية ليصبح سنة 2022 يمثل 694 مليار ريال برازيلي.
- تذبذب في حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل بالانخفاض في أغلب السنوات حيث كان حيث كان حجم القروض المضمونة سنة 2015 يمثل 133 مليار ريال برازيلي بحصة تمثل 19.49% من إجمالي القروض التجارية، ليرفع ارتفاع طفيف سنة 2022 ليقدر بـ 134 مليار ريال برازيلي، بحصة تقدر بـ 31.14% من إجمالي القروض التجارية.
- أما بالنسبة لحجم القروض طويلة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرازيل أفضّل شهد انخفاض كذلك وذلك خلال الفترة من 2016 حتى 2019، فبعد أن كان حجم القروض طويلة الأجل يقدر بـ 594 مليار ريال برازيلي أصبحت سنة 2019 تقدر بحوالي 416 مليار ريال برازيلي، لتشهد ارتفاعاً في السنوات المالية ليصبح حجم القروض سنة 2022 يقدر بـ 805 مليار ريال برازيلي.
- حجم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الحكومة شهدت انخفاض في الفترة من 2017 إلى 2019، حيث كان حجم القروض المضمونة سنة 2015 يمثل 3420 مليار ريال برازيلي لتصبح سنة 2019 يمثل حوالي 294 مليار ريال برازيلي، لترتفع بعد ذلك حصيلة القروض المضمونة من قبل الحكومة في السنوات الموالية لتقدر سنة 2022 بـ 29.028 مليار ريال برازيلي.
- أما القروض الحكومية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ انخفاض في قيمة هذه القروض الممنوحة حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 46 مليار ريال برازيلي، لتصبح سنة 2022 تمثل 22 مليار ريال برازيلي.
- أسعار الفائدة لقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاع في نسبة هذه الفائدة من الفترة 2015 إلى الفترة 2019 حيث كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة طول الفترة، لتتخفض قيمة هذه الفائدة بداية من سنة 2020، لتصبح سنة 2022 قيمة الفائدة نسبتها 3.48%.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع: تجربة دولة جنوب أفريقيا

تساهم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا بأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي وتمثل أكثر من 87% من إجمالي العمالة. تقدر الأبحاث التي أجرتها مؤسسة FinMark Trust في عام 2020 أن المؤسسات نمت إلى أكثر من 2.6 مليون شركة (من حوالي 2.2 مليون في عام 2010)، فإن حوالي 37% منها تعتبر رسمية ومن المجموع و54% منها عبارة عن مؤسسات صغيرة و15% تقع في المناطق الريفية. وتوظف أكثر من 12.9 مليون عامل (من 9.7 مليون في عام 2010)، مع مبيعات تقدر بحوالي 3.1 تريليون راند جنوب أفريقي¹.

برامج الدعم الحكومي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا: فيما يلي سنتعرف على أهم البرامج التي سطرها دولة جنوب أفريقيا لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستواها.

مؤسسة التنمية الصناعية IDC: هي مؤسسة وطنية لتمويل التنمية تم إنشاؤها لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية. يقدمون مبالغ قروض لا تقل عن 1 مليون راند بحد أقصى 1 مليار راند لكل مشروع مسموح به، تقدم تمويل للمباني والآلات ورأس المال العامل للمؤسسات العاملة، كما يمكن للمؤسسات القائمة أيضًا التقدم بطلب لأغراض توسعية².

وكالة تمويل المشاريع الصغيرة (sefa): توفر sefa الدعم المالي والتجاري للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في جميع أنحاء البلاد، مما يعزز تطوير المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة، وتقدم فقط تمويل الديون³.

الوكالة الوطنية لتنمية الشباب (NYDA): تقدم الوكالة منحًا للتمويل الصغير لريادة الأعمال الشبابية، ومنحًا تعاونية لزيادة مشاركة الشباب في قطاع التعاونيات. يبدأ تمويل منحة NYDA من 1000 راند إلى 200000 راند كحد أقصى لأي فرد أو تعاونية شبابية، مع الالتزام بالمشاركة في برنامج الإرشاد والقوائم التابع لـ NYDA لمدة لا تقل عن عامين⁴.

صندوق التمكين الوطني (nef): تم تكليف الصندوق بتعزيز وتسهيل المشاركة الاقتصادية للمؤسسات من خلال توفير الدعم المالي وغير المالي للمؤسسات وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، حيث يقدم صندوق NEF قروضًا تجارية تتراوح من 250 ألف راند إلى 75 مليون راند في جميع قطاعات الصناعة، وذلك لأغراض المؤسسات الناشئة والتوسع والاستحواذ على الأسهم⁵.

¹ - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. Opcit.

² - SME South Africa. A Guide to Government Funding in South Africa. Sep 19, 2022. smesouthafrica.co.za. (13-02- 2024). <https://smesouthafrica.co.za/sme-guides/a-guide-to-government-funding-in-south-africa/>

³ - Ibid.

⁴ - SME South Africa. A Guide to Government Funding in South Africa. Opcit.

⁵ - Ibid.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

وزارة التجارة والصناعة: تشارك وزارة التجارة والصناعة والوكالات التابعة لها في تعزيز التنمية الاقتصادية، والتمكين الاقتصادي، يمكن الحصول على تمويل وزارة التجارة والصناعة للمؤسسات الصغيرة من الصناديق الأربعة التالية¹:

- برنامج دعم التصنيع الزراعي: تم إطلاقه في عام 2017، وهو عبارة عن صندوق منحة لتقاسم التكاليف بقيمة مليار راند مصمم لتعزيز الاستثمارات في مشاريع المعالجة الزراعية الجديدة والحالية.

- برنامج دعم الابتكار الصناعي: المصمم لتعزيز تطوير التكنولوجيا في الصناعة في جنوب أفريقيا، من خلال توفير المساعدة المالية لتطوير المنتجات أو العمليات المبتكرة.

- برنامج تنمية وتعزيز تربية الأحياء المائية: برنامج حوافز لتقاسم التكاليف لمشاريع أنشطة تربية الأحياء المائية الأولية والثانوية.

- برنامج مساعدة تسويق الصادرات والاستثمار: يهدف إلى تطوير أسواق التصدير لمنتجات وخدمات جنوب إفريقيا وتوظيف استثمارات أجنبية مباشرة جديدة في البلاد.

مخطط الصناعيين السود: يهدف برنامج الحوافز هذا إلى تسريع مشاركة الصناعيين ويقدم المخطط منحة لتقاسم التكاليف تتراوح بين 30% إلى 50% للجهات المعتمدة، ويحد أقصى 50 مليون راند .

الصندوق الأخضر: تم إطلاق الصندوق بقيمة 500 مليون راند في عام 2011، بهدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية الخضراء في البلاد، تتراوح مبالغ القروض من مليون راند إلى 50 مليون راند للمؤسسات التي توفر الطاقة أو التوليد الذاتي. يتم تقديم القروض من قبل GEEF بفائدة أقل من 2% على مدى فترة أقصاها 15 عامًا.

صندوق النمو: صندوق النمو هو صندوق منح مخصص للمؤسسات الصغيرة المتنامية في جنوب إفريقيا والتي تحتاج إلى ضخ نقدي لتوسيع نطاق أعمالها وخلق فرص عمل².

وكالة الابتكار التكنولوجي: تمويل هذه الوكالة الأفراد الذين يعملون مع مؤسسة التعليم العالي أو المجالس العلمية ويتطلعون الآن إلى تسويق أبحاثهم. تختلف المنح من حيث الحجم ولكنها يمكن أن تصل إلى مليون راند لكل مشروع³.

مصادر تمويل بديلة: والتي سنستعرضها من خلال التعرف على ما يلي:

¹ - SME South Africa. A Guide to Government Funding for SMEs. 2 November 2021. smesouthafrica.co.za. (13-02- 2024). <https://smesouthafrica.co.za/guide-government-funding-small-businesses/>

² - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. OpCit.

³ - Ibid.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

وفقاً لجمعية جنوب إفريقيا لرأس المال الاستثماري والأسهم الخاصة بلغت قيمة استثمارات رأس المال الاستثماري خلال عام 2020 ما يقدر بـ 1.4 مليار راند جنوب أفريقي، مقارنة بـ 1.2 مليار راند جنوب أفريقي في عام 2019. وتم توجيه الاستثمارات إلى 122 كياناً. وتم تصنيف 74% من الاستثمارات على أنها صفقات جديدة، بلغت مساهمات قيمة الاستثمار حسب مرحلة الصفقات 38% لرأس المال المتنامي، و34% لرأس المال المبدئي، و20% لتمويل المرحلة اللاحقة، و4% لرأس المال الأولي، و3% للإنقاذ/التحويل، و2% لرأس المال الاستحواذ وأقل أكثر من 1% لرأس المال البديل. بينما الجدول الموالي سيستعرض حجم التمويل البنكي الموجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مصادره¹.

الجدول رقم (III-13): تطورات حجم التمويل لبعض مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا للفترة (2015-2020)

مؤشر	وحدة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القروض التجارية المستحقة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليون راند جنوب أفريقي	579823	638525	617846	645803	611293	630709
حصة القروض المستحقة للشركات الصغيرة والمتوسطة	% من إجمالي القروض التجارية المستحقة	24.96	26.87	27.59	27.33	25.40	25.17
ضمانات القروض الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليون راند جنوب أفريقي	223	243	298	..	..	..
القروض الحكومية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مليون راند جنوب أفريقي	10565	10898	11481	..	..	..
القروض المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	% من جميع قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.51	2.55	2.53	2.87	3.07	4.93
رأس المال الاستثماري والنمو	مليون راند جنوب أفريقي	372	933	968	1067	1230	1387
رأس المال الاستثماري والنمو (معدل النمو)	٪، معدل النمو السنوي	36.26	150.8	3.75	10.23	15.28	12.76

¹ - OCDE. Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard. Opcit.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

2035	2042	1845	1868	1934	1962	رقم	الإفلاس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Source: OCDE. *Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard*. 2024. [oecd-ilibrary.org](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en). (20- 01- 2024). <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en>

الجدول السابق يوضح التطورات في حجم التمويل لبعض مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا للفترة (2015-2020)، فمن خلال الجدول نلاحظ:

- حجم القروض التجارية المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاع ملحوظا في حجم القروض الممنوحة حيث كان حجم القروض المستحقة سنة 2015 يمثل 579823 مليون راند جنوب أفريقي، لتصبح سنة 2020 تمثل 630709 مليون راند جنوب أفريقي، مما يعني ارتفاع حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبرازيل، مع ملاحظة انخفاض في حصة القروض المستحقة.

- حجم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الحكومة شهدت ارتفاع في القيمة حيث كان حجم القروض المضمونة سنة 2015 يمثل 223 مليون راند جنوب أفريقي، لتصبح سنة 2017 يمثل حوالي 298 مليون راند جنوب أفريقي.

- أما القروض الحكومية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ كذلك ارتفاع قيمتها حيث كان حجم القروض سنة 2015 يمثل 10565 مليون راند جنوب أفريقي، لتصبح سنة 2020 تمثل 11481 مليون راند جنوب أفريقي.

- نسبة القروض المتعثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت ارتفاع في النسبة، حيث كانت نسبة هذه القروض المتعثرة سنة 2015 تمثل 2.51%، لتصبح سنة 2022 نسبتها 4.93%، وهو ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثرة.

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفلسة في جنوب إفريقيا ارتفع ارتفاعاً واضحاً، حيث كان عدد هذه المؤسسات سنة 2015 يقدر بحوالي 1962 مؤسسة، ليصبح عدد هذه المؤسسات سنة 2020 يقدر بحوالي 2035 مؤسسة.

الاستنتاج: من خلال التجارب الدولية المعروضة سابقا نستنتج ما يلي:

- تتنوع مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية وغير الحكومية.
- تقود عملية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات متخصصة تساهم في تلبية مختلف احتياجاتها.
- هذه الدول تشجع التمويل المقترض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

- تتميز التجربة الألمانية على بناء برامج تمويل حكومية تساهم بشكل كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة.
- تتميز التجربة الكندية ببرامج تمويل حكومية هائلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تخصيص هذه البرامج حسب الاحتياجات.
- يعتبر البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل أهم مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل ومحل تنافس للحصول على خدماته.

الفصل الثالث: تجارب دولية رائدة في دعم تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل:

مع تزايد المنافسة الحالية في ظل تميز الاقتصاد العالمي في القرن الحالي بجملة من التغيرات أدت إلى تسارع وتيرة الاقتصاد وتطوره، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأفضل لتحقيق معدلات النمو المرجوة، والدخول في طور الركب الاقتصادي الحالي، كون هذه المؤسسات تتميز بخصائص ستحقق لهذه البلدان النمو والرقى، فتنمية مثل هذه المؤسسات يخلق نوع من التوازن الجهوي في البلدان ويجعلها جسر للتنمية والتطور الداخلي ودرع للحماية من الأزمات الاقتصادية، ووسيلة لزيادة حصيلة التصدي. لكن الوصول إلى هذه النقاط يتطلب بذل الكثير من الجهود وتوفير الكثير من الدعم والأوليات لتمويلها ونجاحها والرقى بها. ومن خلال دراستنا لهذه التجارب الدولية المختلفة وبعد تطرقنا لمختلف البرامج التمويلية المسطرة من قبل هذه الدول وخاصة الحكومية التي تعكس الاهتمام الكبير لهذه الدول بتطوير هذا القطاع حيث تميزت هذه البرامج بالتنوع والتعدد والتخصص في غالبية هذه الدول.

اختلفت البرامج والخطط المسطرة من قبل كل دولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعض البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل البنكي وبعض الدول تعتمد على تعداد برامج التمويل المصغر لتنويع التمويل وزيادة عدد المؤسسات المانحة، وهناك دول تعتمد على منهجية تخصيص التمويل حسب الأهداف المسطرة له، ومع كل هذه المصادر التمويلية التي تسعى بها جل الدول إلى احداث التكامل بين المصادر الحكومية ومصادر التمويل غير حكومية مع توفير خدمات غير إضافية لنجاح العملية التمويلية والحد من فجوة التمويل.

بعد التعرف على تلك التجارب الدولية المختلفة سنمر تالياً إلى دراسة حالة الجزائر التي تعتبر الهدف الرئيسي للدراسة حيث سنتطرق إلى مختلف التفاصيل الخاصة بمصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: تحليل واقع
البيئة التمويلية للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في
الجزائر وسبل تطويرها

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

تمهيد

سعت الجزائر كمثيلاً من الدول إلى احداث فرق في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاهتمام بالعديد من الجوانب الخاصة بها، وكان توفير التمويل والتدعيم أهم جانب ركزت عليه للترقي بهذه المؤسسات وذلك من خلال استحداث العديد من البرامج والآليات التي طورت منها ومن تعدادها، لكن مع ذلك لا زالت هذه المؤسسات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، حيث مساهمتها في الناتج الخام مقارنة بدول أخرى يعد لا يذكر رغم تطوره، ولكن مع ذلك هذه المؤسسات فتحت المجال للخصوصية ودعمت الكثير من القطاعات وحسنت العديد من الجوانب في الجزائر.

تعتبر التقارير والاحصائيات في الجزائر حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد محدودة مقارنة بالدول السابقة، حيث لا تحظى بالدراسات الكافية التي تعكس واقع هذه المؤسسات وساهمتها في القطاعات الناشطة فيها، كما أنه لا توجد دلالات على حجم الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى عدم توفر إحصائيات حول واقع التمويل الخارجي لهذه المؤسسات وعدم توفر مثل هذه المعلومات يجعل واقع هذه المؤسسات مُبهماً وخاصة في دراسة توجهات التمويل ودراسة تطوير هذه المصادر.

لذا من خلال هذا المبحث سنحاول استعراض الواقع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع البيئة التمويلية لهذه المؤسسات، مقسمة حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع خيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المبحث الثالث: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة ميدانية لواقع التمويل من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهدت الجزائر منذ استقلالها تحورات اقتصادية كبيرة، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمن هذه التحورات حيث عاش هذا القطاع تغيرات كثيرة على فترات ومراحل مختلفة، حيث شهدت كل مرحلة تعريف جديد لهذه المؤسسات ووضع قوانين جديدة مسيرة لهذا القطاع، ومع كل هذه التغيرات وغلبة الطابع العمومي على الطابع الخاص في الإنتاج إلا أن هذا الأمر لم يمنع من تطور هذه المؤسسات في الجزائر حيث أصبحت اليوم محط اهتمام كبير ومصدر يعول عليه لتبنيه كخيار استراتيجي لتطوير القاعدة الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا بد أولاً من لفت الانتباه إلى مراحل التطور التي مرت بها هذه المؤسسات خلال فترة حياتها من (1963-2017)، حيث مرت بالكثير من التغيرات حتى تصل لما هي عليه الآن فقد مر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بعدة تغيرات جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمر بمثل هذه المنعطقات في الجزائر أهمها هو اتباع النظام الاشتراكي الذي ألغى الخصوصية، لتعود بعدها إلى النظام الرأسمالي الذي أعاد نظام الخصوصية، وفيما يلي سنتعرف على أهم مراحل تطور هذه المؤسسات في الجزائر.

أولاً: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المرحلة الأولى (1963-1982): كانت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال ونتيجة لهجرة المستوطنين أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي في 23 مارس 1963، من أجل إعادة تشغيل هذه المؤسسات وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي، كانت المؤسسات آنذاك تحت تصرف نظام التسيير الذاتي وكانت تتميز أغلبها بصغر حجمها، لذلك عملت الدولة بعدها في فترة نهاية الستينات على تحويل المؤسسات المسيرة ذاتياً إلى شركات وطنية تحت رقابة الدولة واعتماد الصناعات المصنعة كمرتكز أساسي لاستراتيجية التنمية في إطار الاشتراكية. لقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة التصنيع وهيمنة الأهداف الاجتماعية على الحياة الاقتصادية¹.

مرحلة الثانية 1980-1988: في سنة 1982 جاء أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حدد ما يلي:

- إجراءات الاعتماد الإلزامية لكل استثمار؛

¹ - بلاطة، رشاد. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017. مجلة الابتكار والتنمية الصناعية. المجلد 1. العدد: 03. (جامعة برج بوعريريج: ديسمبر 2019). ص 34.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك 30% من قيمة الاستثمارات؛
 - لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو ذات أسهم، و10 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن.
 - يمنع امتلاك عدة مشاريع¹.
- المرحلة الثالثة (ما بعد 1982):** بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت الجزائر إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك تم ما يلي²:
- صدر قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 مكرسًا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة
 - صدر قانون ترقية الاستثمار في 05 / 10 / 1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون.
 - إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها APSI.
 - صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 / 12 / 2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الجدول الموالي يلخص التطور التاريخي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف التعريفات التي تم بها تحديد هذه المؤسسات في مختلف مراحل التطور.

الجدول رقم (IV-1): التطور التاريخي والقانوني لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التاريخ	الجهة	التعريف
المخطط الرباعي 1974-1977	وزارة الصناعة والطاقة - التقرير الخاص ببرنامج التنمية.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج، إنشائها أقل من 10 ملين دج.
أفريل 1983	المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة - الملتقى الوطني	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تشغل أقل من 200 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري.

¹ - غربي حمزة، " تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الواقع والأفاق -"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد 01، (جامعة أدرار: 2020)، ص 18.

² - كرامش، بلال. نسمة حمودة. "فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برامج الدعم والتمويل في الجزائر". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. المجلد 06. العدد: 01. (جامعة: جوان 2022). ص 4.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.		
كل مؤسسة انتاج سلع أو خدمات، توظف من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القانون رقم 01-18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2 ديسمبر 2001
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة انتاج السلع أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دج، أولا وتتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دج، مع احترامها لمعايير الاستقلالية.	القانون 02/17 والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10 جانفي 2017

المصدر: علمي، حسبية. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وأفاق اقتصادية واعدة. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية. المجلد 5. العدد 01 (جامعة سطيف: جوان 2022)، 108.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا في الجزائر حسب القانون 02/17 التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 10 جانفي 2017، والمتضمن ما يلي حسب المادة 05:

- تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع و_أو الخدمات:
- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية: كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25% من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الجدول رقم (IV-2): تعريف القانون الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير النوعية	المعايير الكمية			معايير المؤسسة
	حصيلة السنوية	رقم الأعمال	عدد العمال	
الاستقلالية: امتلاك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر.	ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري.	ما بين 400 مليون إلى 4 ملايين دينار جزائري	ما بين 50 إلى 250	مؤسسة المتوسطة
	ما بين 200 مليون إلى 1 مليار دينار جزائري	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	ما بين 10 إلى 49	مؤسسة صغيرة
	لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري	أقل من 40 مليون دينار جزائري	ما بين 1 إلى 9	مؤسسة مصغرة أو الصغيرة جداً

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: القانون 02/17 الصادر في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 02 (2017). ص 05-06.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عكست الدراسة النظرية وكذلك دراسة التجارب الدولية القيمة المضافة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، وعلى إثر هذا سنسعي من خلال هذا المطلب إلى تبيان أهمية هذه المؤسسات وقيمتها من أجل معرفة مدى تطور ورقي هذا القطاع، وكذلك قياس تأثيرات هذه المؤسسات على ونمو وتطور اقتصاديات الجزائر.

أولاً: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)، ويشمل هذا التطور في كل من المؤسسات الخاصة والعامة وكذلك التطور الإجمالي لكل هذه المؤسسات.

الجدول رقم (IV-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	مجموع المؤسسات	نسبة التطور
2010	618515	557	619072	-
2011	658737	572	659309	-
2012	711275	557	711832	7,98
2013	777243	575	777818	9,92

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

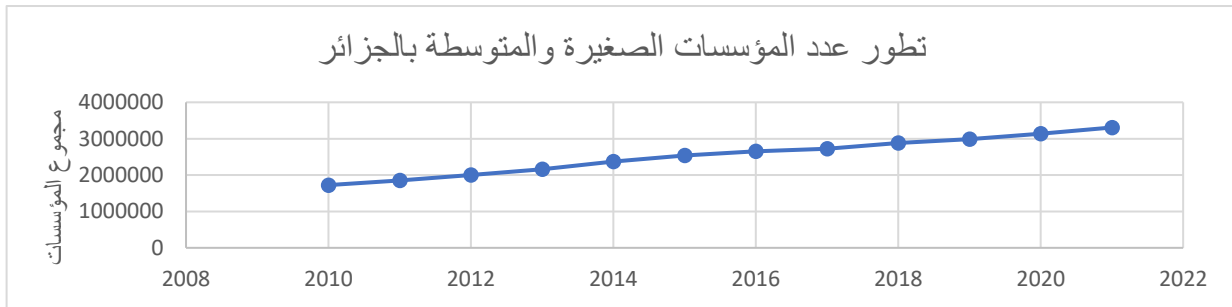
2014	851511	542	852053	9,54
2015	934037	532	934569	9,7
2016	1022231	390	1022621	9,42
2017	1074236	267	1074503	5,07
2018	1141602	261	1141863	6,3
2019	1193096	243	1193339	4,15
2020	1230844	229	1231073	3,16
2021	1286140	225	1286365	4,00
2022	1359580	223	1359803	5,71

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الجدول السابق يمثل التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010 – 2022، حيث نلاحظ أن هذا القطاع يهيمن عليه الطابع الخاص أما المؤسسات العامة فهي قليلة جدا ومتناقصة باستمرار، كما نلاحظ كذلك أن عدد المؤسسات خلال هذه الفترة اتسمت بالارتفاع وبالطبع هذا الارتفاع كان على مستوى القطاع الخاص، حيث كان عدد هذه المؤسسات سنة 2010 يمثل 618515 ليصبح سنة 2022 عددها 1359580 مؤسسة، حيث كانت السنوات من 2014 إلى 2016 فترة التطور المثلى لها حيث نلاحظ ارتفاع نسبة تطور هذه المؤسسات عن بقية السنوات ولتكون سنة 2020 أسوأ فترة لها حيث كانت نسبة التطور 3,16 وهي أدنى نسبة وهذا راجع بالطبع إلى الجائحة التي أثرت في العالم ككل وليس الجزائر فقط.

الشكل رقم (IV-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل السابق يوضح تطور مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010 و2022 حيث نلاحظ التطور الملحوظ في عدد هذه المؤسسات خلال هذه الفترة، حيث كان عدد المؤسسات في بداية الفترة 619072 مؤسسة، ليصل عددها حاليا إلى 1359803، وهو تطور لا بأس به رغم أنه لا يعكس الإمكانيات الحقيقية التي يجب أن تكون عليه هذه المؤسسات، وهو ما يدل على وجود اشكاليات في هذا السياق.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال هذه الجزئية سنحاول معرفة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال عنصرين، أولا توزيع هذه المؤسسات حسب المناطق، حيث نستفيد من معرفة هذا التوزيع بالتعرف على أي منطقة تتركز فيها هذه المؤسسات بكثرة عن غيرها، ثانيا معرفة توزيع هذه المؤسسات حسب القطاعات ومعرفة هذا التوزيع يفيد بمعرفة أي قطاع تنشط فيه هذه المؤسسات، ومعرفة هذه التوزيعات بصفة عامة يحدد اتجاهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لتوضيح الفجوة في تركز هذه المؤسسات في المناطق وفي الأنشطة كذلك.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم دراسة هذا التوزيع لثلاث مناطق وهي منطقة الشمال ومنطقة المرتفعات ومنطقة الجنوب، مع نسبة تركيز المؤسسات في كل منطقة.

الجدول رقم (IV-4): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التركيز لكل منطقة للفترة (2015-2022)

سنوات	منطقة الشمال		منطقة الهضاب العليا		منطقة الجنوب	
	عدد المؤسسات	نسبة التركيز	عدد المؤسسات	نسبة التركيز	عدد المؤسسات	نسبة التركيز
2015	373337	69	118039	22	46529	9
2016	400615	69,56	125696	21,83	49595	8,69
2017	424659	69,69	133177	21,86	51508	8,45
2018	447817	69,59	141465	21,98	54211	8,42
2019	830438	69,59	262340	21,98	100561	8,43
2020	856779	69,60	270736	21,99	103559	8,41
2021	894882	69,57	283416	22,03	108068	8,40
2022	945153	69,51	300745	22,12	113905	8,38

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

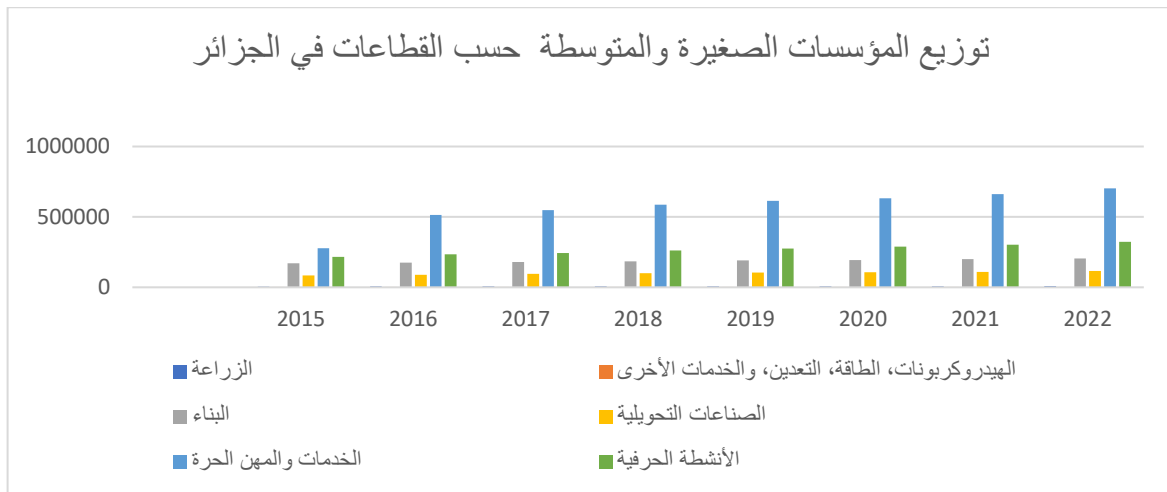
Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الجدول السابق يوضح توزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2022)، حيث يتضح أن نسبة التوزيع الأكبر للمؤسسات تحضى بها منطقة الشمال بنسب تركيز 69% وقد بلغ عدد المؤسسات فيها سنة 2022 حوالي 945153 مؤسسة وقد يرجع هذا الأمر للكثافة السكانية العالية في هذه المنطقة ، لتليها منطقة الهضاب العليا بنسبة بتركيز 22% حيث بلغ عدد المؤسسات 300745 مؤسسة سنة 2022، لتليها منطقة الجنوب بنسبة 8% وبلغ عدد المؤسسات سنة 2022 حوالي 113905 مؤسسة. وهذا يعني أن منطقة الشمال تستحوذ على النصيب الأكبر من المؤسسات وهذا الأمر يستدعي دراسة الأسباب لزيادة عدد المؤسسات في المنطقتين وبشكل خاص الجنوب.

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات الأنشطة في الجزائر

الشكل الموالي يوضح تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2022)، حيث سندرس هذا التطور للأنشطة التالية: الزراعة، البناء، الخدمات والمهن الحرة، الأنشطة الحرفية والصناعات التحويلية الهيدروكربونات والطاقة والتعدين.

الشكل رقم (IV- 2): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاعات النشاط للفترة (2015- 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

الشكل السابق يوضح تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاعات النشاط للفترة (2015-2022)، حيث نلاحظ أن قطاع الخدمات (النقل على وجه الخصوص) والمهن الحرة هي أكثر مجالات تنشيط فيه هذه المؤسسات تليها الأنشطة الحرفية، ثم البناء والصناعات التحويلية. فنلاحظ التطور الملحوظ والمتزايد لعدد المؤسسات في هذه القطاعات خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ كذلك أنه يكاد يوجد تطور لكل من قطاعي الزراعة والهيدروكربونات، الطاقة والتعدين، قد يعود السبب في عدم تطور نشاط الصناعات الثقيلة إلى أن المؤسسات الكبيرة تحتل هذا القطاع، لكن عدم تطور قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة ينذر بوجود خلل في هذا القطاع خاصة في ظل وجود أراضي زراعية خصبة في الجزائر، كما أن حجم هذه المؤسسات يساعدها في النشاط في قطاع الزراعة أكثر من غيرها.

المطلب الثالث: المساهمة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

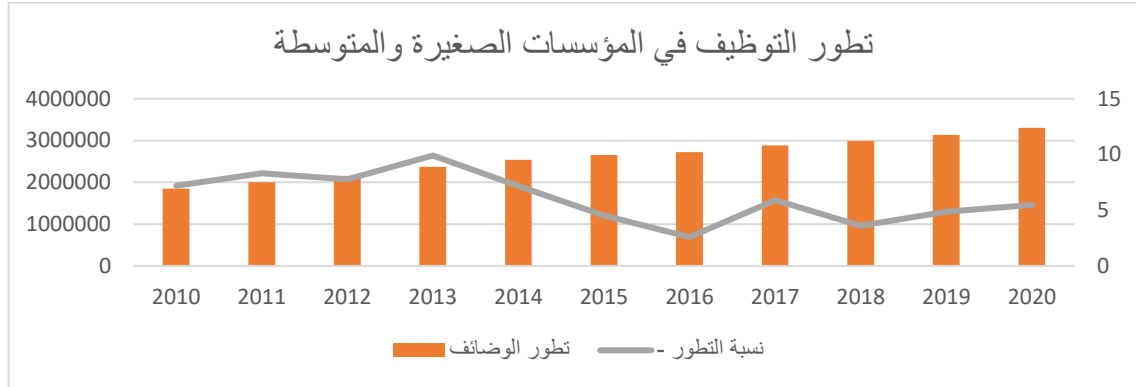
خلال دراستنا لا حضنا أن جل الدراسات نادت بالأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وجدنا أن بعض الاقتصاديات قائمة بهذه المؤسسات، وأن لها تأثير كبير على مؤشرات الحيوية لها مثل التوظيف والتصدير... الخ، لهذا سنحاول في هذا المطلب التعرف على مدى أهمية هذه المؤسسات في الجزائر من خلال دراسة مساهمتها الاقتصادية في العديد من الميادين منها التوظيف الذي يعتبر من أهم المشاكل التي ساهم في الحد منها، كذلك دراسة القيمة المضافة لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، مع التعرف على مختلف المعوقات التي تحد منها وتأثر على مساهمتها في الجوانب الاقتصادية.

أولاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف:

خلال هذه الجزئية سندرس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر، وتطور هذه المساهمة للفترة 2010 إلى 2022، حيث يعتبر التوظيف من إحدى أهم المشاكل الاجتماعية التي تعالجها هذه المؤسسات، وكذلك سنوضح تطور في حجم الوظائف الموفرة، كل هذا سنتعرف عليه من خلال الشكل الموالي:

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (3-IV): تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)، حيث نلاحظ أن عدد الوظائف التي وفرتها هذه المؤسسات كانت في تزايد خلال الفترة المدروسة، فكان عدد الوظائف سنة 2010 يمثل 1625686 وظيفة، لتصل سنة 2022 إلى 3307821 وظيفة، أما نسبة تطور لهذه الوظائف والتي تعكس زيادة الوظائف خلال كل سنة فخلال سنوات من 2010 إلى 2014 كانت نسبة الزيادة في الوظائف كبيرة، أما السنوات التي تليها فقد قلت نسبة زيادة الوظائف في النسبة مقارنة بالسنوات الأولى.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

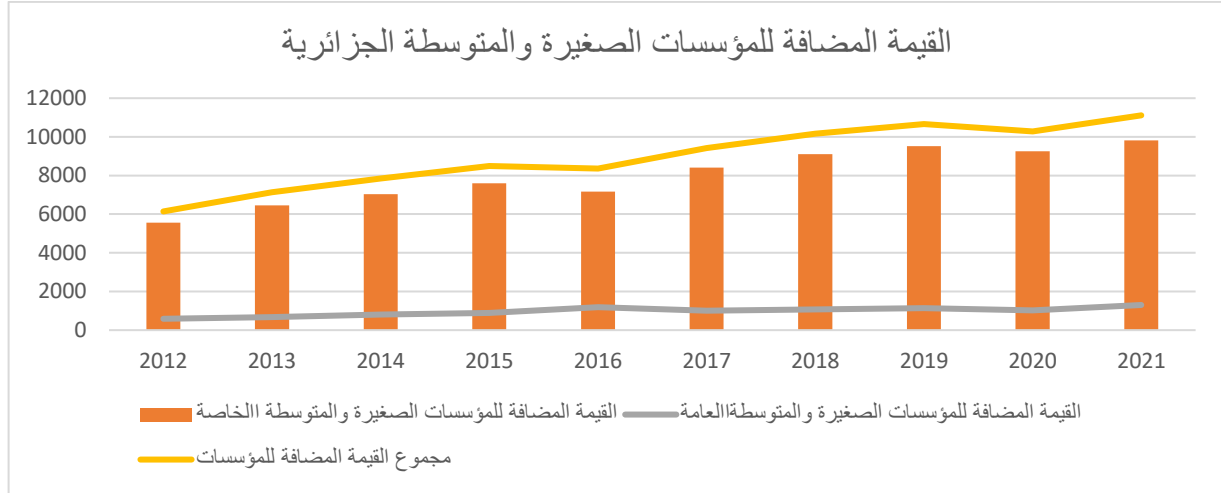
يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة وفي معظم فروع النشاط¹. والشكل الموالي يوضح تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهمتها في خلق حركية في النشاط الاقتصادي.

¹ - مولاي، أمينة. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد 07. العدد: 01. (جامعة أم البواقي: جوان 2020. ص 130.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (IV-4): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2012-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث نلاحظ أنه خلال الفترة المدروسة (2012-2021) تطورت القيمة المضافة لهذه المؤسسات بالإيجاب أي بارتفاع هذه القيمة، حيث شمل هذا الارتفاع المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة، إذ كانت مساهمة هذه المؤسسات العامة والخاصة في القيمة المضافة لسنة 2012 حوالي 6142,13 مليار دينار، لتصل سنة 2021 إلى ما يقدر بـ 11112,04 مليار دينار جزائري.

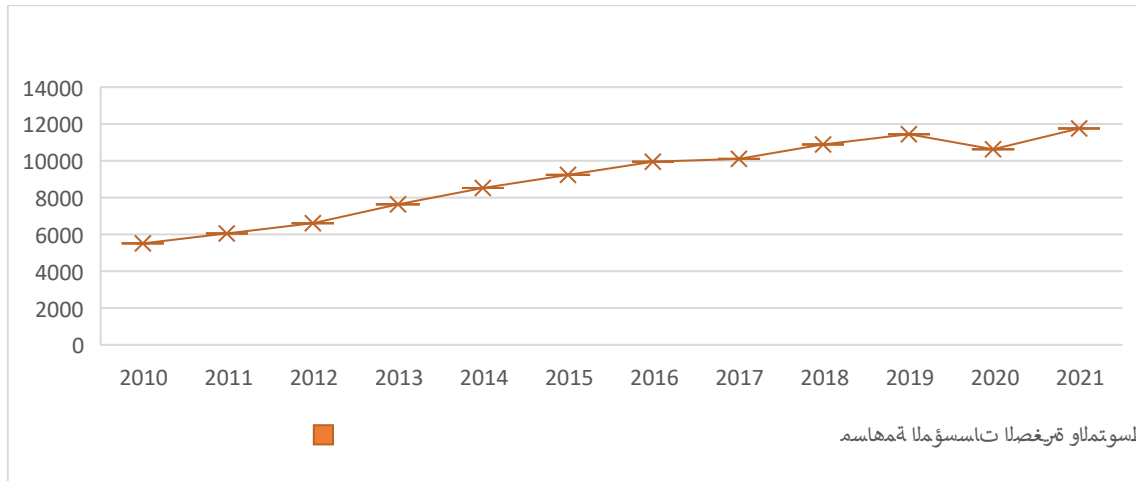
ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي PIB

يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها في مدة معينة، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطوير هذا الناتج المحلي وفي بعض الدول تشكل الركيزة الأساسية فكلما كان عدد المؤسسات أكبر كانت المساهمة أكبر. والشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012 حتى 2021.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (IV-5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ التطور المتزايد والمستمر لمساهمة هذه المؤسسات خلال الفترة (2010-2021). فقد وصل حجم مساهمة هذه المؤسسات سنة 2021 إلى ما يقدر بحوالي 11760,74 مليار دينار بالمقارنة مع سنة 2010 حيث كانت نسبة المساهمة 5509 مليار دينار وهو تطور ملحوظ ومهم ويزر أهمية هذه المؤسسات في الجزائر.

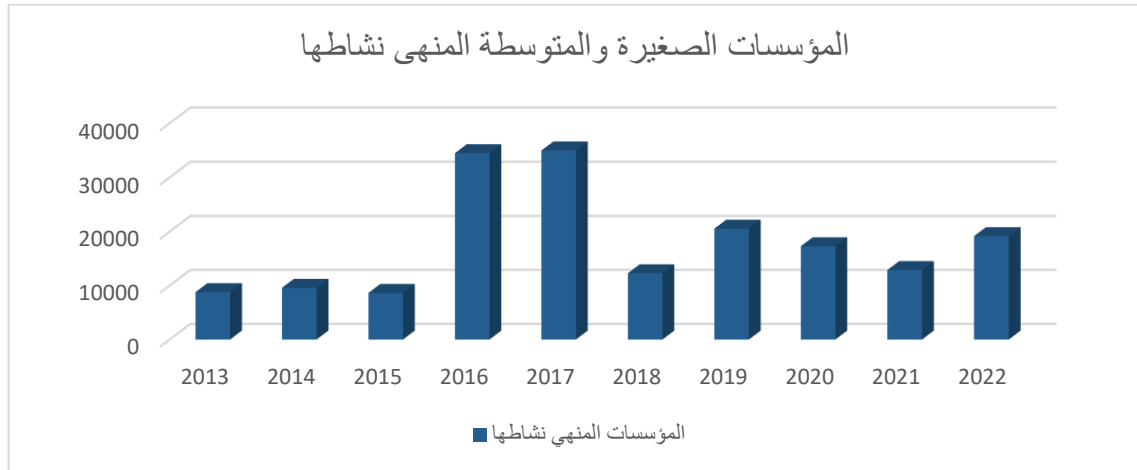
رابعا: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

رغم كل الأهمية التي تملكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أكدته الدراسة السابقة إلا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني العديد من المشاكل والصعوبات خلال مراحل نشاطها أو خلال بدايتها، وهذا ما يؤكد الشكل الموالي حيث يوضح عدد المؤسسات التي تم الغاء تسجيلها أو انهاء نشاطها في الجزائر.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنهي نشاطها في الجزائر: الشكل الموالي سيوضح تطور في عدد المؤسسات التي إنهاء نشاطه خلال الفترة من 2013 إلى غاية سنة 2022.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (IV-6): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انهاء نشاطها في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انهاء نشاطها في الجزائر خلال الفترة (2013-2022) فنلاحظ من خلال الشكل أن عدد المؤسسات المنهي نشاطها في الفترة من 2013 إلى 2015 مقارنة بباقي السنوات تعتبر أقل عدداً ، أما خلال السنتين 2016 و 2017 فقد تم إنهاء نشاط أكبر عدد من المؤسسات وتعتبر أكثر فترة تم فقدان المؤسسات فيها على غرار العادة، أما الفترة من 2018 إلى 2022 تعتبر أقل من سابقتها لكن العدد لا زال مرتفع مقارنة بالفترة الأولى حيث تم انهاء تسجيل 19179 خلال 2022 وهي أرقام تستدعي اتخاذ تدابير للتقليل منها والمحافظة على هذه المؤسسات.

لقد تم ذكر سابقا مختلف المعوقات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة لا تشترك في تلك المعوقات ولكن الطبيعة الاقتصادية للبلد تجعل هناك بعض الاختلاف خاصة وأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال في الجزائر فتي رغم كل هذا الوقت كونه لم يواكب التطورات الحاصلة لحد الآن وهذا لا يعود على المؤسسات فقط وإنما البلد ككل، والجدول الموالي يوضح أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
وسبل تطويرها

الجدول رقم (IV-5): ملخص لمختلف الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المستويات	التمويل	التسيير والاستراتيجية	الموارد البشرية	الانتاج والتكنولوجيا	التسويق ووسائل الأسواق
على المستوى الوطني	- عدم فعالية البنوك العمومية - نقص مؤسسات رأسمال المخاطر والتمويل التأجيري leasing	- استراتيجية غير واضحة المعالم لتطوير القطاع الخاص	- غياب التدريب المهني المستمر - نقص الموارد البشرية المؤهلة - تركيز الموارد البشرية المؤهلة في القطاع العمومي	- نقص المعلومات - سوق محلي ضعيف للمعدات - ضعف إستراتيجية دعم الجودة والابتكار	- قواعد ولوائح غير كافية للمنافسة
على المستوى لقطاعي	- اتصال محدود مع البنوك - نقص المعلومات - نقص خدمات الائتمان للبنوك - نقص الخدمات الداعمة	- نقص فعالية الخدمات الداعمة - محدودية عدد المؤسسات - نقص المعلومات	- نقص المدربين المؤهلين - ضعف خدمات الاستشارة - غياب الاستشارة المتعلقة بسوق العمل - عدم وجود تعاون مع مؤسسات التدريب	- نقص فعالية الخدمات الداعمة من ناحية: المعلومات، الدعم التقني، تسيير الجودة وتطوير الابتكار - غياب التبادل التقني ونقص الاستشارة	- نقص الخدمات الداعمة - نقص المعلومات - نقص التدريب - ضعف في ترويج المنتجات

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

على مستوى المؤسسة				
- تمويل عائلي - تسير مالي تقليدي - عدم الاطلاع على عروض البنوك.	- غياب استخدام التسيير - الاستراتيجي من قبل المقاولين - ضعف الابتكار - نقص المعلومات.	- مؤهلات محدودة للمناصب التقنية - عدم استقرار فرق العمل - تردد المقاول في تفويض السلطة لبعض الأفراد.	- جودة منخفضة أو متوسطة تقابلها أسعار مرتفعة - محدودة المعارف - ضعف التنظيم - معدات وتجهيزات قديمة تكنولوجيا	- ضعف المعرفة بالأسواق - ضعف قنوات التوزيع - ضعف العلاقة مع الزبون

المصدر: جودي، حنان. إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). تخصص علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر. 2017، ص 25.

المبحث الثاني: واقع خيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاع لا زال فنيا لحد الآن رغم كل الجهود المبذولة لتطويره، كون أن البيئة الاستثمارية الجزائرية لا زالت تعاني من العديد من المعوقات والاشكالات، وهذا ما جعل تطور هذه المؤسسات بطيئا حد الساعة، خاصة في ظل وجود بيئة لا تناسب المتغيرات منها مصادر التمويل المتاحة لها وخاصة التمويل البنكي حيث يعتبر أهم مصدر تمويلي لكن في نفس الوقت الأسوأ من عدة نواحي حيث لا يتسم بالمرونة والمخاطرة، أما بقية المصادر فهي لا تزال في الإطار الضيق والمحدود لها فهي لا تتسم بالسهولة ولا تتسم بالشعبية ما جعل التعامل بها أمر مرهون بعدة عوامل وعدة محددات، والمبحث الموالي سيعرض مختلف الخيارات التمويلية هذه.

المطلب الأول: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

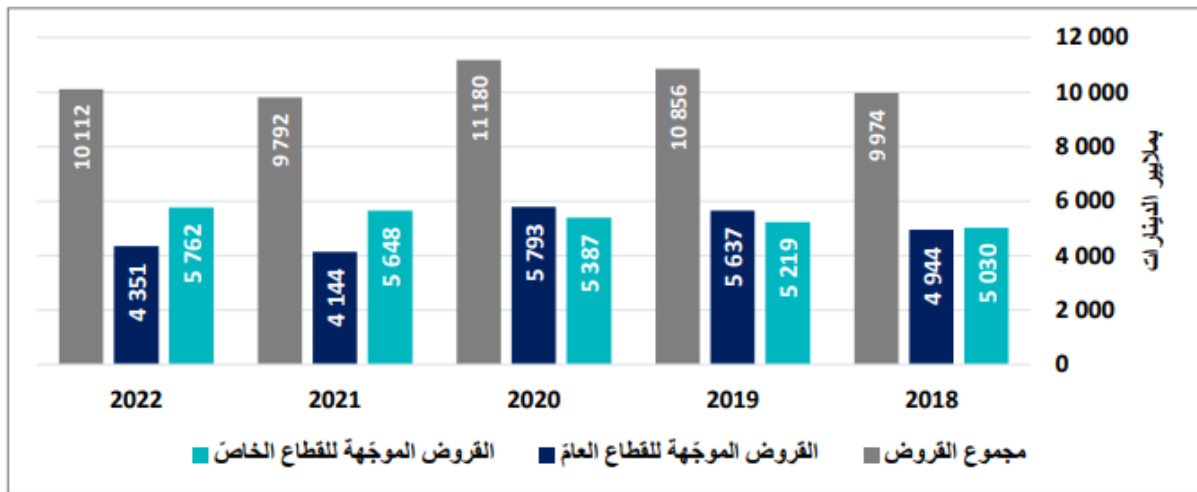
ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتباطا وثيقا بالبنوك، كون العلاقة بين البنوك وهذه المؤسسات راجعة ومبنية على عدة اعتبارات، وأول اعتبار هو كونها الخيار الأول أو المقصد الأول في الحصول على التمويل حيث تساهم بنسبة كبيرة في تمويل هذه المؤسسات في مختلف دول العالم، ولكن لا يمكن أن نعمم هذا القول على الجزائر كون القطاع المصرفي يؤدي دور مهم لكل لا يشمل كل المؤسسات وخاصة المؤسسات المصغرة والصغيرة حيث تعاني هذه المؤسسات في الحصول على التمويل من البنوك هذا إذا لم يقابل طلبها بالفرض، ويعود سبب هذا الأمر هو التحوط المفرط لهذه البنوك من خطر عدم السداد، ولذا من خلال هذا المطلب سندرس التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

هيكل المنظومة البنكية الجزائرية: تتوزع المصارف حسب طبيعتها القانونية على النحو التالي: 07 بنوك عمومية، و13 بنكا خاصاً برأس مال أجنبي بما في ذلك بنك مختلط رأس المال. حيث تضم شبكة المصارف في نهاية 2022 في الجزائر 1626 وكالة منها 1 226 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، على مستوى إجمالي وكالات البنوك¹. والشكل الموالي يوضح حجم مساهمة هذه البنوك في الاقتصاد الوطني من خلال حجم القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص.

الشكل رقم (IV-7): تطور حجم القروض الموجهة للاقتصاد للفترة (2018-2022)

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: بنك الجزائر. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. (سبتمبر 2023). ص 61.

الشكل السابق يوضح التطور في مجموع القروض الموجهة للاقتصاد لكل من القطاع العام والخاص خلال الفترة من 2018 حتى 2022 حيث نلاحظ أنه في الفترة من 2018 إلى 2020 كانت القروض الموجهة للقطاع العام أكبر من القطاع الخاص من مجموع القروض الكلية، لتتقلب الأمور من سنة 2021 إلى 2022 حيث كانت النسبة الأكبر من القروض موجهة للقطاع الخاص مما يعني أن نشاط القطاع الخاص أصبح أكبر حالياً.

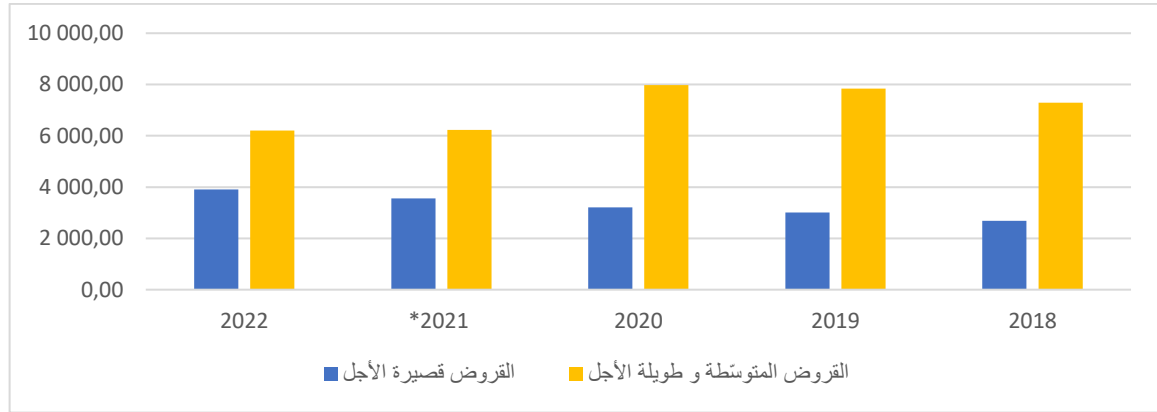
الشكل الموالي يوضح تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب المدة الزمنية للقروض.

¹ - بنك الجزائر. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. (سبتمبر 2023). ص 53.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (IV-8): تصنيف القروض المصرفية في الجزائر حسب الآجال للفترة (2018-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري.



المصدر: بنك الجزائر. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. (سبتمبر 2023). ص 61.

الشكل السابق يوضح تصنيف القروض المصرفية في الجزائر حسب الآجال للفترة (2018-2022)، حيث نلاحظ من خلال الشكل تطور مستوى القروض الممنوحة بالارتفاع على طول فترة الدراسة، وكذلك الملاحظ أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة أكبر من القروض قصيرة الأجل، وهذا ما يؤكد صحة ما تم التطرق إليه في الجانب النظري عن صعوبة منح الائتمان المصرفي أو القروض قصيرة الأجل.

بما أن أغلبية القروض الموجهة للاقتصاد من النوع المتوسط أو طويل الأجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات إما التوسعية أو الجديدة، وحسب النشرة الإحصائية لبنك الجزائر فإن هذه القروض الخاصة بالاستثمار تعود في غالبيتها إلى القروض التي يتم منحها في إطار أجهزة الدعم الحكومية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات¹.

معوقات التمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

لدراسة معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سنتطرق لعدد من الدراسات السابقة التي اهتمت بالدراسة الميدانية بهذا الشأن، وقامت بدراسة مفصلة حول هذا الموضوع والتفصيل في العلاقة التي تجمع البنك وهذه المؤسسات وسنستخرج أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسات.

¹ - معيزة مسعود، أمير. "واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف". مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 03. العدد: 12. (جامعة باتنة 1: جوان 2017). ص 15.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الجدول رقم (IV-6): أهم النتائج حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الدراسة	أهم النتائج المتوصل إليها
الدراسة الأولى	هذه النتائج لدراسة ميدانية من خلال أداة الاستبيان شملت 305 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي: - البنوك الجزائرية متحفظة في مجال تقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطلب دائما تقديم ضمانات قوية. - حسب الدراسة قدر متوسط المدة للرد على طلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 125 يوم، وهذا يعتبر بعيد عن الكفاءة الإدارية البنكية في باقي حول العالم. - تقييم طلبات القروض لا يرتبط بالشروط الموضوعية بل يرجع أساسا إلى تعظيم منفعة المساهمين أي زيادة ربحية البنك، بدلا من عملية الاختيار الانتقائي للمؤسسات الناجحة وإقامة عقود مالية طويلة الأجل. - غياب ثقافة ثقة البنوك الجزائرية بالمعاملين الخواص، نظرا لغياب ثقافة رأس المال المغامر.
الدراسة الثانية	تمثلت الدراسة الميدانية في إجراء مقابلة في مجموعة من وكالات القرض الشعبي الجزائري، ممن لهم علاقة مباشرة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والنتائج التالية تمثل البعض منها آراء بعض المستجوبين، وتتمثل أهم النتائج فيما يلي: - القوانين المرتبطة بالنشاط المصرفي لا تتلاءم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - البنوك لا زالت تعتمد على الأدوات الكلاسيكية لتقدير مخاطر القروض. - عدم وجود ضمانات تلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحمي البنوك. - تعدد وطول الإجراءات المقدمة للحصول على القروض. - عدم شفافية المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات. - لا توجد للبنوك رغبة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمخاطر التي تواجهها منها الاسترداد، وهذا راجع للضمانات والتكاليف التي تتحملها هذه المؤسسات وطول مدة الإجراءات، بالإضافة إلى غياب صيغ تمويلية تلائم طبيعة هذه المؤسسات.
الدراسة الثالثة	تمثلت هذه الدراسة في دراسة أهم معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة بعض التقارير حيث تم التوصل إلى ما يلي: - بناءً على استطلاع أجراه البنك العالمي على 562 مؤسسة جزائرية وأجنبية تستثمر في الجزائر تبين أن الحصول على قرض بنكي مسألة صعبة ومعقدة، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن 30% منها لم تستطع الحصول سوى على 12% من احتياجاتها التمويلية في شكل قروض بنكية، في حين ما نسبة 72% من هذه الاحتياجات هي عبارة عن تمويل ذاتي.. - استقصاء أجراه الديوان الوطني للإحصائيات شمل 71% من المؤسسات، تبين أن 3.3% فقط من المؤسسات تعتبر القروض البنكية مصدرا أساسيا لتمويلها، بينما 83.2% تعتمد على أموالها الخاصة.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- البنوك التجارية تفضل المؤسسات الكبيرة على الصغيرة في منح القروض القادرة على توفير الضمانات المطلوبة للتقليل من المخاطرة، وأن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 7% لتمويل رأس المال العامل و13% لتمويل الاستثمار.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عقبة، نصيرة. فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر 2015.

بلاطة، رشاد. التمويل المصرفي وأليات استرداد القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر. 2019.

بوساق، أحمد. البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) -حالة الجزائر-. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر. 2021.

الجدول السابق لخص العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في الجزائر حيث نستنتج أن العلاقة لا تتسم بالصلابة والمرونة الكافية، ويعود الأمر لعدة أسباب أولها المنظومة البنكية في الجزائر لا تتمتع بالاستقلالية كما أن الإجراءات الإدارية تأخذ وقت كبير، كما أنه لا توجد استثناءات في التعاملات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو صيغ تمويل أكثر مرونة تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يجعل المنظومة البنكية الجزائرية محدودة العمل.

الجدول رقم (IV-7): توزيع تمويل المشاريع من طرف البنوك للمشاريع التابعة لصندوق التأمين على البطالة لسنة 2020

البنك	عدد المشاريع الممولة	الوظائف المتوقعة	القيمة الاجمالية للتمويل (مليون دينار جزائري)
BADR	45229	97049	164863,41
BDL	66593	30988	100040,93
BEA	20627	42233	67942,2
BNA	31175	65968	103905,99
CPA	26523	55399	89803,48
المجموع	154542	327242	526556,01

Source: Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME. (Mai 2021). N 38. P26

الجدول السابق يوضح توزيع تمويل المشاريع من طرف البنوك للمشاريع التابعة لصندوق التأمين على البطالة لسنة 2020، فنلاحظ أن عدد المشاريع الممولة المعتبرة خاصة لبنك BDL حيث يمثل أكبر حصة تمويل، بينما BEA يمثل

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

أقل حصة تمويل. وعليه يمكن القول أن العلاقة البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل خاص المصغرة والصغيرة إطاره أكبر من خلال هيئات الدعم الحكومية.

المطلب الثاني: شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر

يعتبر رأس المال الاستثماري مصدرا مهما للتمويل حيث يعتبر هذا الأخير مصدرا مستحدثا، ظهرت أول شركة من هذا النوع في الجزائر سنة 1991 شركة فينالب أو الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة كما كانت تسمى وقتها، لتنشأ بعدها العديد من الشركات، تساهم هذه الشركات في توفير رأس المال للمؤسسات العالية النمو والتي تكون مصحوبة بمخاطر عالية كذلك الأفكار المبتكرة، ويسمى هذا النوع من التمويل التدخل في مختلف مراحل الحياة المؤسسة وكذلك يساهم بالإضافة إلى التمويل المساعدة في التسيير والإدارة. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى شركات رأس المال الاستثماري الجزائرية من خلال التعرف على مجموعة منها.

التعريف الجزائري لشركات رأس المال الاستثماري: عرف المشرع الجزائري هذه الشركات بأنها شركات تهدف إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل والخصوصية¹.

الجدول الموالي يعرض بعض أهم شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر.

الجدول رقم (IV - 8): أهم شركات رأس المال الاستثماري في الجزائر

المؤسسة	تاريخ الإنشاء	رأس المال الاجتماعي
الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف SOFINANCE	09 جانفي 2001	10.000.000.000 دج
الشركة المالية الجزائرية المساهمة FINALEP	30 جوان 1991	3.200.000.000 دج
الصندوق الوطني للاستثمار FNI	2009	150.000.000.000 دج
الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ISCOM	جوان 2008	8.000.000.000 دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع الرسمية للمؤسسات.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 جوان 2006). العدد 42. ص 04.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

أولاً: الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف **SOFINANCE** هي مؤسسة مالية عمومية، تم انشاءها بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE)، تتمثل مهامها الرئيسة في دعم تحديث أداة الإنتاج الوطني وتوفير منتجات مالية جديدة مع المساهمة في تعزيز وإنعاش الاقتصاد من خلال انشاء نهج جديد لتمويل الأعمال¹.

الخدمات التي تقدمها **SOFINANCE**: تقدم الشركة العديد من الخدمات سنركز على أهمها وعلى ما يخدم الموضوع.

المشاركة أو التمويل برأس المال الاستثماري: تصبح **SOFINANCE** مساهماً نشطاً وتقوم بنقل أسهمها في نهاية الفترة المحددة مسبقاً في اتفاقية المساهمين. تمول الشركة أي نشاط ينتج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية والزراعية، وتتدخل الشركة بأموالها الخاصة أو من صناديق الاستثمار التابعة لـ 58 ولاية. وتتمثل أهمية هذا التمويل للمؤسسة في²:

- يكون للمؤسسة شريك مفيد من خلال تقديم المشورة والمساعدة في إدارة المؤسسة؛
- موارد مالية إضافية لتمويل المؤسسة خارج نطاق القرض البنكي مع بقاء فرصة التمويل بالقرض.

ثانياً: الشركة الجزائرية للمساهمة (FINALEP)

تعتبر المالية الجزائرية المساهمة (المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة سابقاً) - فينالب التجربة الأولى في هذا الميدان أنشأت في أعقاب الإصلاحات التي أجريت في النظام المصرفي والمالي الجزائري من أجل تعزيز الرأسمال الاستثماري³.

تكمن المهمة الرئيسية لها في تعزيز المساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص ذات الطابع الصناعي وذلك لحسابها الخاص أو لصالح الغير بغية الخروج منه لاحقاً. وتكمن مساهمتها في الحصول على حصص اجتماعية أو أسهم عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولهذا فهي قادرة على التدخل في مختلف مراحل حياة المؤسسة من خلال الأشكال التالية: رأسمال المخاطرة أو رأسمال التنمية. ومن أجل أخذ المساهمات في رأسمال المؤسسات يمكن لـ " فينالب " استعمال أموالها الخاصة وكذلك الموارد الخارجية: صناديق استثمار الولائية المنشأة من قبل السلطات العامة، بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2009⁴.

¹ -sofinance. Investissez dans la Croissance. 2024. sofinance.dz. (11- 01- 2024).
<https://www.sofinance.dz/sofinance/> .

² - -sofinance. Investissez dans la Croissance. <https://www.sofinance.dz/sofinance/>. Optic.

³ - Financière Algérienne de Participation - FINALEP. 2020. finalep.dz. (11= 01= 2024).
<https://www.finalep.dz/?lang=ar>

⁴ - Ibid.

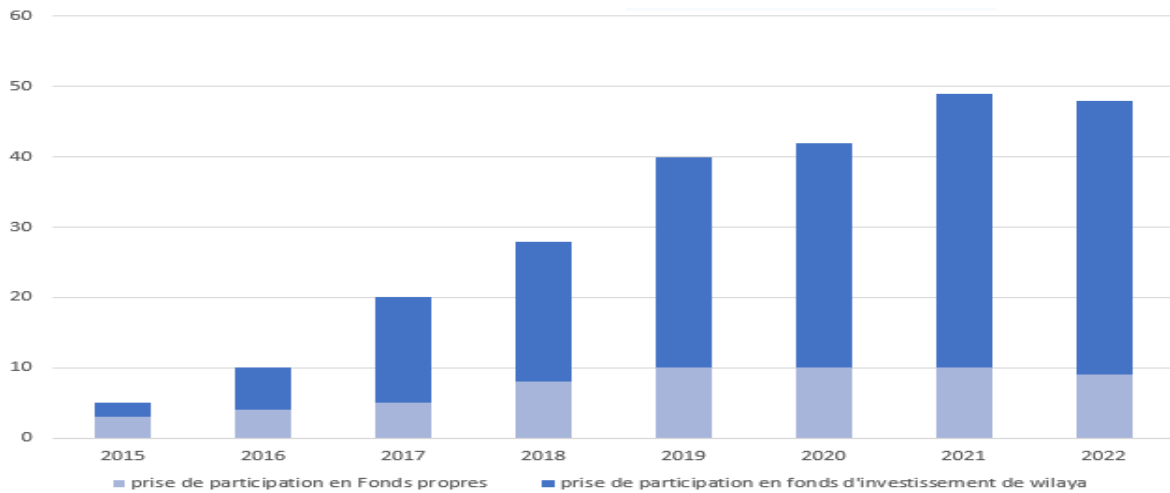
الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

خصائص محفظة مساهمة فينالب: تتميز محفظة هذه الشركة بما يلي¹:

تتكون محفظة مساهمات شركة فينالب بنسبة 29% من شركات في مرحلة الإنشاء وتتميز باستثمارات في مجالات متنوعة إلى جانب تمويل بعض المشاريع الاستثنائية، وما يقارب 56% من المساهمات دخلت في طور الاستغلال. باقي المؤسسات الممولة ستدخل حيز الاستغلال إلى حد كبير في السنة المالية 2024.

والشكل الموالي يوضح تطور محفظة فينالب للاستثمارات خلال الفترة من 2015 حتى 2022.

الشكل رقم (IV-8): تطور محفظة شركة فينالب للفترة (2015 – 2022)



Source: Financière Algérienne de Participation – FINALEP. 2020. [finalep.dz](https://www.finalep.dz/?lang=ar). (11- 01-2024).
<https://www.finalep.dz/?lang=ar>

الشكل السابق يوضح تطور محفظة شركة فينالب للفترة 2015 حتى 2022، حيث تتكون هذه المحفظة من حصص مشاركتها في الصناديق الولائية (هي صناديق تمويل تهدف لتمويل الأعمال تديرها صناديق استثمار متخصصة)، والمشاركة في رأس المال، فتتمثل القيمة الأكبر للمحفظة في المشاركة في الصناديق الولائية حيث نلاحظ التطور في حصيلة المشاركة بالارتفاع خلال هذه الفترة، أما المشاركة في رأس المال فهي منخفضة جدا مقارنة بسابقتها لكن أيضا تطورت حصيلة هذه المشاركة بالارتفاع خلال الفترة المدروسة.

1 - Financière Algérienne de Participation. Optic. <https://www.finalep.dz/?lang=ar>

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

ثالثا: الصندوق الوطني للاستثمار (FMI)

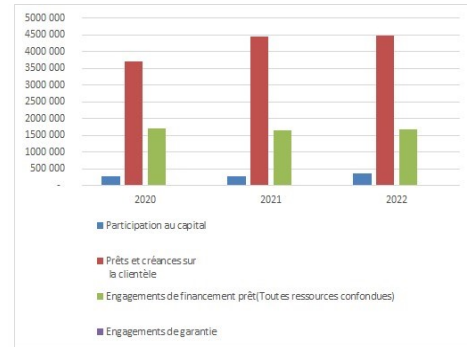
تم انشاء الصندوق الوطني للاستثمار سنة 2009 المنبثق عن إعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري. مهمته الرئيسية هي تمويل القطاع الاقتصادي الإنتاجي في شكل قروض طويلة الأجل واستثمارات في الأسهم. تدخلت المؤسسة من خلال استثمارات الأسهم في رأس المال الاجتماعي لإنشاء وتطوير العديد من المؤسسات المحلية أو الأجانب، مثل المؤسسات: ¹ جازي، رونو الجزائر إنتاج، الجزائرية القطرية للصلب، أكسا الجزائر للتأمين، تالا الجزائر للتأمين.

خدمات الصندوق الوطني للاستثمار: يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار من خلال المشاركة في أسهم المؤسسات التي هي في طور الإنشاء أو التطوير أو إعادة الهيكلة، حيث يمول الصندوق أي نشاط لإنتاج السلع والخدمات مع استثناء أنشطة التجارة والزراعة.²

مزايا: تتمثل مزايا التمويل بهذا الصندوق في: موارد مالية إضافية لتعزيز رؤوس الأموال، بالإضافة لتحسين قدرة الاستدانة. ويعتبر الصندوق شريك هام من خلال الاستشارة والمساعدة في حوكمة الشركة ويعزز من مصداقية المساهمين من خلال وجود مؤسسة مالية عمومية.³

الشكل رقم (IV - 9): تطور مؤشرات الأداء للصندوق الوطني للاستثمار للفترة (2020 - 2022)

	2020	2021	2022	Var 2022/ 2021
Participation au capital	269 476	270 400	369 680	36.72%
Prêts et créances sur la clientèle	3 715 785	4 437 317	4 475 620	0.86%
Engagements de financement prêt(Toutes ressources confondues)	1 705 944	1 632 436	1 675 653	2.65%
Engagements de financement participation	1 058	3 688	1 469	-60.17%
Engagements de garantie	647	547	538	-1.65%



المصدر: الصندوق الوطني للاستثمار. 2024. [fni.dz](https://www.fni.dz/nos-solutions). (2024 - 01 - 12). <https://www.fni.dz/nos-solutions>.

الشكل السابق يوضح تطور مؤشرات الأداء للصندوق الوطني للاستثمار للفترة (2020 - 2022)، حيث نلاحظ أن نسبة التمويل برأس المال الاستثماري مقارنة بالقروض لا تشكل نسبة كبيرة وكذلك قيمتها منخفضة، إلا أن نسبة التطور

¹ - الصندوق الوطني للاستثمار. 2024. [fni.dz](https://www.fni.dz/nos-solutions). (2024 - 01 - 12). <https://www.fni.dz/nos-solutions>.

² - نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

في هذا النوع من التمويل تحظى بنسبة مرتفعة عموما مقدرة بـ 36.7% بين سنتي 2021 و 2022 وهو يعتبر تقدم ملحوظ في هذا السياق.

رابعا: الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار (ISCOM)

أنشئت الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار "أسيكوم" بموجب الاتفاقية الموقعة في 2004 بين حكومتي الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية. باشرت نشاطها في شهر يونيو 2008، يتواجد مقرها بالجزائر العاصمة¹.

غرض المؤسسة: يتمثل غرض الشركة في تمويل الاستثمار في كل المجالات وجميع القطاعات، وذلك عن طريق:

- المساهمة في رأسمال مشاريع (مؤسسات) جديدة أو اقتناء حصص في شركات قائمة.
- تمويل المشاريع التي تساهم فيها الشركة عن طريق حساب المساهمين².

المطلب الثالث: واقع التمويل التأجيري في الجزائر

يعرف التأجير التمويلي في التشريع الجزائري بالاعتماد الإيجاري، ويعرفه من الأمر 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 على أنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، تتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذلت الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بالمؤسسات الحرفية، مع المتعاملين للاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب (أشخاص طبيعيين كانوا أم معنويين)، وتكون هذه العملية قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بشراء الأصل لصالح المستأجر³.

استعراض لشركات التمويل التأجيري في الجزائر: فيما يلي سنستعرض بعض الشركات الخاصة بالتمويل التأجيري في الجزائر مع ذكر أهم خصائصها ومميزاتها:

الجزائر إيجار: الجزائر إيجار هي مؤسسة مالية متخصصة في التأجير التمويلي ومعتمدة من طرف بنك الجزائر، تم إنشاؤها عام 2012 لتوسيع إمكانيات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين، الذين تتزايد أهمية احتياجاتهم التمويلي⁴.

¹ - الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار. 2018. asicom.dz. (2024-01-12).

² - نفس المرجع. <https://www.asicom.dz/index.php/ar/2018-01-02-22-00-44>.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (14 جانفي 1996). العدد 03. ص 25.

⁴ - El Djazair Idjar. eldjazairidjar.dz. (2024-01-12). <https://www.eldjazairidjar.dz/leasing/>.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

شروط التمويل: شروط التمويل العامة التي وضعتها شركة الجزائر إيجار هي ¹ :

- إجمالي التمويل للتطبيق؛
- مدة الإيجار من 3 إلى 5 سنوات؛
- زيادة الإيجار الأول بنسبة 10% إلى 30% كحد أقصى؛
- 1% القيمة المتبقية؛
- رسوم المعالجة بنسبة 0.5% من مبلغ التمويل مع حد أقصى قدره 100.000.00 دج لكل طلب؛
- توقع السداد بعد سداد 50% من التمويل؛
- تكرار الإيجار: شهري وربع سنوي.

الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL: هي أول مؤسسة مالية عمومية متخصصة في الإيجار تم إنشاؤها في جويلية 2010 برأس مال قدره 6.5 مليار دينار جزائري، بناءً على توجيهات من السلطات العمومية لتنويع أدوات التمويل ².

تساهم الشركة الوطنية للإيجار المالي بشكل فعال في تطوير قطاع الشركات وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنة الحرة في الجزائر، وهي ناشئة عن بنكين عمومية: بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري. وتتواجد الشركة الوطنية للإيجار المالي في جميع أنحاء البلاد من خلال نقاط البيع على مستوى وكالات البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلي ³.

خدمات المؤسسة: تقدم الشركة الوطنية للإيجار العديد من أنواع التأجير التمويلي والتي سنذكرها فيما يلي ⁴:

- الإيجار المالي في المجال النشاط الصناعي: يتعلق الإيجار المالي في المجال الصناعي بتمويل اقتناء أو تجديد العتاد الصناعي وخطوط الإنتاج... وغيرها؛

- الإيجار المالي في مجا العقارات: يتعلق بتمويل اقتناء عقارات، مثل المحلات التجارية أو المستودعات أو المباني الإدارية... وغيرها؛

- الإيجار المالي في مجال البناء والأشغال العمومية: يتعلق بتمويل اقتناء أو تجديد جميع معدات البناء؛

¹ - El Djazair Idjar. <https://www.eldjazairidjar.dz/leasing/> Optic/

² - الشركة الوطنية للإيجار المالي. 2023. snl.dz. (12 - 01 - 2024). <https://snl.dz/ar/accueil-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

³ - الشركة الوطنية للإيجار المالي. مرجع سبق ذكره. <https://snl.dz/ar/accueil-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

⁴ - نفس المرجع.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

-الإيجار المالي في مجال النقل: يتعلق بتمويل اقتناء أو تجديد مختلف المركبات النفعية الخفيفة أو الثقيلة...؛
-الإيجار المالي في مجال الخدمات: يتعلق بتمويل اقتناء أو تجديد معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة. وغيرها؛
-الإيجار المالي في مجال الصحة: يتعلق بتمويل اقتناء أو تجديد المعدات الطبية... وغيرها.

بلغ عدد المعدات الممولة من قبل الشركة حوالي 5118، أما النتيجة الصافية لهذا التمويل فهي حوالي 373 مليون دينار جزائري، أما عدد وكالاتها فحوالي 9 وكالات.

الاعتماد الإيجاري من البنوك: الاعتماد الإيجاري ليس حكراً على مؤسسات مالية متخصصة بل أيضاً تستطيع البنوك منح هذا النوع من التمويل بنفس الخصائص التي تقدمها هذه المؤسسات المختصة، أو اختيار مجال معين للمنع التمويل فيه مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يعتبر الإيجار المالي في البنك عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي، المصنعة محلياً، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار، كما يعتبر البيع بالإيجار قرض مدعوم جزئياً من طرف الدولة.

- مبلغ القرض: يصل مبلغ القرض إلى 100% من تكلفة المعدات المراد انتقائها؛
- مدة الإيجار: 10 سنوات بالنسبة للآلات الحصاد والدرس، و 05 سنوات بالنسبة لباقي المعدات؛
- معدل الفائدة: يبلغ المعدل المطبق 9.7 % باحتساب كامل الرسوم في السنة (5.7 % على عاتق الزبون + 4 % دعم)¹.

بنك السلام: يقدم بنك السلام خدمة إيجار وهي أداة تمويل مخصصة لكل من (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المتوسطة والصغيرة)، والمهنيين والتجار والحرفيين. حيث يسمح هذا النوع من التمويل بالحفاظ على سيولة المؤسسة ويسمح باستبدال وتجديد المعدات، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والاستجابة لمتطلبات السوق².

¹ - بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 2024. badrbanque.dz. (12- 01 - 2024).

<https://badrbanque.dz/ar/%D9%82%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%BA-%D9%84%D9%84%D9%80%D9%81%D9%80%D9%84%D8%A7%D8%AD>

² - Al Salam Bank. 2022. alsalamalgeria.com. (12- 01 - 2024).
<https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-16-249.html>

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

المزايا: تتمثل مزايا هذا النوع من التأجير التمويلي في¹:

- صيغة تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛
- القدرة على الدفع فوراً للمورد مع إمكانية تملك المعدات عند نهاية مدة الإيجار مقابل قيمة رمزية؛
- مبلغ التمويل غير محدد ومدة التمويل من 03 إلى 5 سنوات؛
- تأمين الإيجار الثابت طوال فترة العقد.

المطلب الرابع: مصادر تمويلية أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتوفر على مستوى الجزائر الكثير من الهيئات الممولة والداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها بورصة الجزائر التي تعد من الهيئات التي فُتِح المجال فيها للتمويل، وكذلك تم سن العديد من القوانين لمصادر تمويله أخرى لكن لم يتم العمل بها حتى لأن البيئة الاستثمارية الجزائرية غير مجهزة لاستخدامها كالتوريق مثلاً، حيث ستبقى هذه المصادر رهينة القرارات ولن يتم تطبيقها ما لم يتم استحداث المکانیزمات الضرورية لتفعيلها.

أولاً: بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعادة الشروط اللازمة لتلبيةها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة 2012 على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن²:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم، وينبغي لها أن تعيّن لمدة خمس (05) سنوات مستشاراً مرافقاً يسمى "مرفقي البورصة"؛
- مرفقي البورصة هو مستشار مرافق ويجب أن يكون وسيطاً معتمداً في عمليات البورصة أو بنكاً أو مؤسسة مالية أو شركة استشارية في مجالات المالية والقانون وإستراتيجية الأعمال، مع تمتعه بالخبرة الكافية في عمليات هيكلية رأس المال واندماج وشراء المؤسسات، على أن يكون معترفاً به ومسجلاً لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
- تفتح رأسمالها بنسبة 10 % كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة؛
- تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، بحيث تُوزع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهماً أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات يوم الإدراج؛
- تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين، ما لم تُعفى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. وأما

¹ - Al Salam Bank. Optic/ <https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-16-249.html>

² - بورصة الجزائر. شروط القبول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2014. sgbv.dz. (15-01-2024).

<https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=176>

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

لا تنطبق هذه الشروط على المؤسسة التي تكون قيد الإنشاء من خلال عملية اللجوء العلني إلى الادخار.

بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تضم مؤسسة واحدة فقط مدرجة على مستواها، وهي مؤسسة أوم أنفست الناشطة في مجال السياحة مع مرقى البورصة أر أم جب للاستشارات. وهذا الأمر يدل على عدم وجود تفاعل في البورصة وبالتالي وجود مصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يحظى بالاستغلال الموجب ولا بشروط مرنة تساعد المؤسسات الصغيرة المتوسطة الانضمام له.

التوريق: عرف المشرع الجزائري التوريق في القانون رقم 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 بأنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية. وتتم هذه العملية على مرحلتين¹:

- تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى
- قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق الممثلة للقروض الرهنية.

من خلال هذا القانون نظم المشرع الجزائري كيفية التعامل مع التوريق لكن في ظل وجود سوق مالي غير نشط فإن هذه الآلية غير مفيدة تماما حتى وإن تم تفعيلها مع المؤسسات المالية فالمؤسسات المالية لن تخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن هذا المصدر أيضا مهدر ولا يستفاد منه.

التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

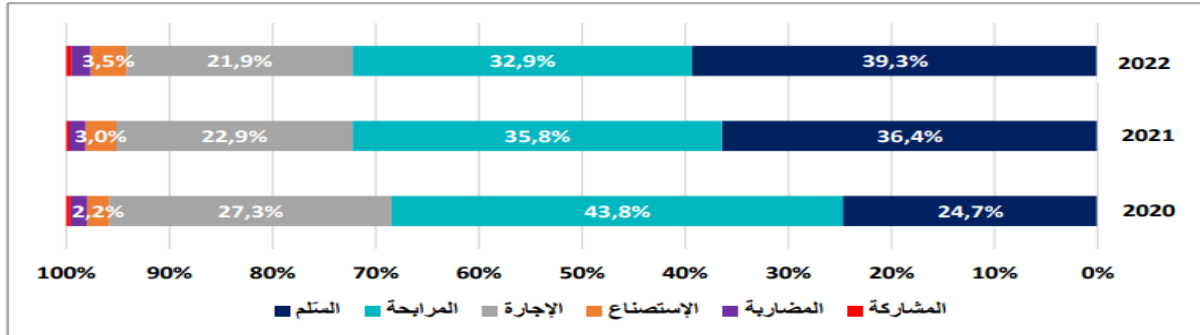
تتكون المنظومة المصرفية الإسلامية من: 69 وكالة مخصصة حصريًا للتمويل الإسلامي نهاية عام 2022، مقابل 58 وكالة مع نهاية عام 2021، من جهتها خصصت البنوك العمومية 10 وكالات للتمويل الإسلامي مع نهاية عام 2022 بينما وصل عدد وكالات البنوك الخاصة 59 وكالة، منها 54 وكالة للبنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي فقط و5 وكالات للبنوك التجارية الأخرى².

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 مارس 2006). العدد 15. ص 14.

² - بنك الجزائر. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. (سبتمبر 2023). ص 53.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (IV-10): استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية للفترة (2020-2022)



المصدر: بنك الجزائر. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. (سبتمبر 2023). ص 64.

الشكل السابق يوضح استخدامات صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية للفترة (2020-2022)، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن الصيغ التمويل المستخدمة من طرف البنوك في الجزائر اقتصر على مجموعة من الصيغ فنجد أن الصيغ التالية المشاركة والمضاربة والاستصناع تعتبر حصتهم في التمويل محدودة جدا رغم ارتفاعها نوعا ما مؤخرا حيث كانت تشكل ما نسبته 2,2% إلى 3,5% من التمويل الإجمالي، أما صيغة الإجارة فقيم التعامل بها معتبرة رغم أنها انخفضت طول الفترة المدروسة حيث كانت نسبة الاستخدام تمثل ما نسبته 27,3% سنة 2020 لتتخفص إلى 21,9% لسنة 2021، أما صيغتي المشاركة والمراجعة مثلت أكثر الصيغ استخداما خلال الفترة المدروسة حيث مثلت نسبة المراجعة سنة 2020 ما نسبته 43,8% لتكون سنة 2022 تمثل 32,9% انخفضت نسبة التعامل بها ليكافئها الزيادة في صيغة السلم التي كانت سنة 2022 تمثل حوالي 39,3% بعدما كانت نسبتها في الاستخدام سنة 2020 تمثل 24,7%.

نبذة عن البنوك الإسلامية في الجزائر: للتعرف على البنوك الإسلامية في الجزائر سنستعرض كل من بنك البركة والسلام ونتعرف على أهم الصيغ الموجهة للمؤسسات:

بنك البركة: هو بنك إسلامي بدأ العمل سنة 1991 شراكة بين البحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

خدمات بنك البركة: تتمثل في تمويل المواد الأولية والمنتجات النهائية والتمويل المسبق للصادرات وتمويل الصفقات المرهونة للبنك بهامش ربح بين 6% إلى 9% بصيغتي المراجعة والسلام. بالإضافة إلى تمويل التجهيزات المهنية من نقل وعقارات. الخ بصيغة الايجار مع هامش ربح حسب التجهيز.

بنك السلام: بنك إسلامي تم اعتماده من قبل بنك الجزائر سنة 2008.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

خدمات بنك السلام: تتمثل في تمويل المعدات بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك أو المراجعة للواعد بالشراء أو المراجعة وتمويل الاستغلال من خلال صيغتي السلم والمشاركة، أما العقارات فالتحويل يكون بالإجارة الموصوفة في الدمة، وتقديم الاعتماد التجاري لمعدات البناء ومعدات النقل والمعدات الطبية.

خلال استعراضنا لخدمات كل بنك نلاحظ أن بنك السلام يستخدم صيغ تمويلية متنوعة أكثر من بنك البركة، ما يعيب هذه الدراسة عدم وجود احصائيات خاصة تبين حجم التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا على مستوى البنوك ولا على مستوى التقارير التي يطرحها بنك الجزائر وهذا ما يجعل حقيقة حجم التمويل الإسلامي الذي تستخدمه هذه المؤسسات مبهما لحد الآن.

التمويل الجماعي في الجزائر: حسب تقرير صندوق النقد العربي الصادر عن مرصد التقنيات المالية الحديثة، بعنوان منصات التمويل الجماعي، يوجد في الجزائر منصتين للتمويل الجماعي في الجزائر تحت اسم " منصة شريكي " و"منصة تويزا"، لكن خارج هذا الأمر لا يوجد أي معلومات حول نشاط هذه المنصات أو كيفية عملها، مع العلم بأن القانون الجزائري صرح للمنصات في الشكل التساهمي بمزاولة النشاط وأطلق عليها تسمية مستشار الاستثمار التساهمي.

من خلال ملاحظتنا لكل المصادر التمويل هناك مصادر تمويل اسما فقط وغير مفعلة أبداً مثل التوريق وتحويل عقد الفاتورة، وهناك مصادر تمويل موجودة لكن العمل بها ضعيف مثل رأس المال المخاطر، وشركات الاستئجار المالي.

المبحث الثالث: هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر كمثيلاهما من الدول إلى توفير العديد من الهيئات والآليات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما جاهدت إلى تغطية جميع الجوانب التي يمكن بها إفادة هذه المؤسسات لإنعاشها، حيث وفرت العديد من الوكالات وصناديق لتمويلها بالإضافة إلى أنها سطرت العديد من البرامج لمرافقتها وارشادها، وعلى إثر هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الوكالات والصناديق التي سطرتها الدولة لتنمية هذه المؤسسات بالإضافة إلى البرامج والهيئات وآليات المرافقة، التي تعكس جانب الاهتمام العميق لتطوير هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى العديد من الأمور التي لم تجنبنا التطرق لها من أجل عدم الخروج عن فحوى الموضوع.

المطلب الأول: وكالات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت الجزائر العديد من الوكالات بغية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهدف هذه الوكالات هو توفير التمويل للمؤسسات بالإضافة إلى الدعم والتوجيه، وفي هذا الإطار تتمثل الوكالات المسطرة في الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث سنتعرف على كل وكالة ومدى مساهمتها في دعم هذا القطاع والجهود المبذولة في سبيل ذلك.

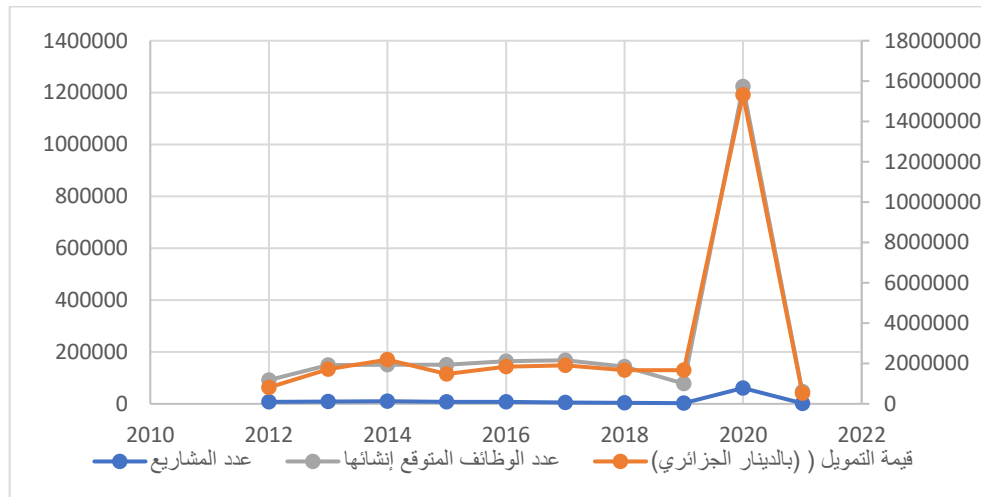
الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):

أنشئت هذه الوكالة الحكومية في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال التسعينيات وقد خضعت لتغييرات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث كانت مكلفة في البداية بمهمة التيسير والترويج ودعم الاستثمار فكانت تسمى بوكالة دعم وترقية الاستثمار (APIS) من 1993 إلى 2001 لتغير إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) ¹. ليتم تغير اسمها وتحديد سير عملها مرة أخرى في القانون رقم 22-18 المؤرخ في سنة 24 جويلية 2022 وهي " مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول" ².

الشكل الموالي يوضح تطور حصيلة الاستثمار للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة من 2012 حتى 2021.

الشكل رقم (IV-11): تطور حصيلة النشاط للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة (2012-2021).



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من خلال عرض عدد المشاريع الممولة وقيمة التمويل أو الاستثمار مستثمر من قبل الوكالة بالإضافة إلى الوظائف المتوقع إنشائها عن هذا التمويل للمؤسسات الصغيرة

¹ - وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI. 2024. industrie.gov. (2024-01-12).

<https://www.industrie.gov.dz/andi> (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني)

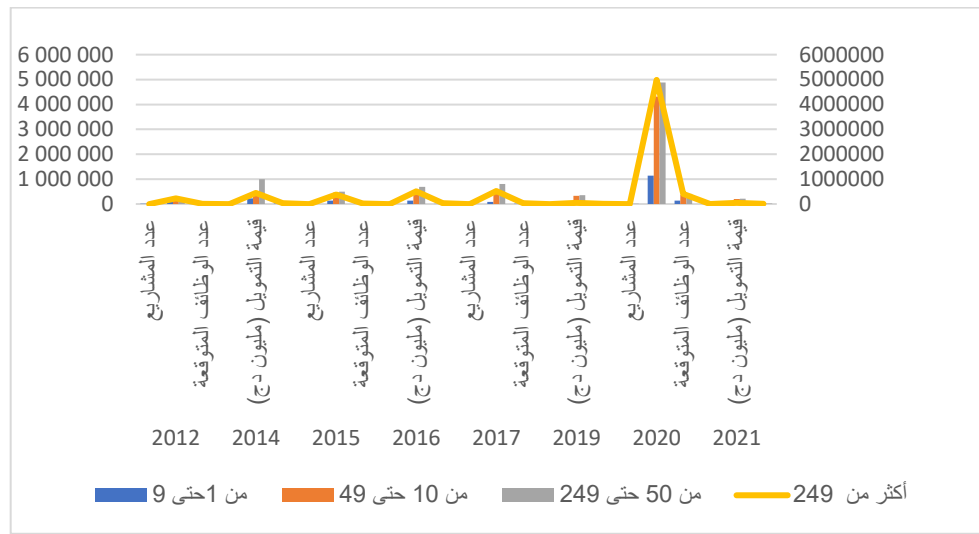
² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18 سبتمبر 2022). العدد 60. ص 06.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

والمتوسطة للفترة 2012 حتى 2021، حيث نلاحظ أن خلال الفترة من 2012 إلى 2019 تقريبا كان هناك تماثل في عدد المشاريع الممولة وقيمة التمويل ولا نلاحظ وجود تطور ملحوظ خلال هذه الفترة على العكس نلاحظ انخفاض أحيانا فمثلا في سنة 2012 كان عدد المشاريع الممولة 7715، لتكون سنة 2019 ما يقارب 3029 مشروع وانخفاض عدد المشاريع سيخفض قيمة التمويل وعدد الوظائف، لنلاحظ أن الأمر اختلف حيث ارتفع عدد المشاريع الممولة سنة 2020 حيث وصل عددها إلى 60961 مشروع وهو رقم كبير مقارنة ببقية السنوات لتعود كما كانت 2021، ونعتقد أن سبب الارتفاع لسنة 2020 راجع لفيروس كورونا إما لخلق أنشطة في مجال الصحة أو إعادة انعاش بعض المؤسسات.

الشكل المولي يوضح تطور حصيلة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حسب حجم العمال للفترة الممتدة من 2012 حتى 2021.

الشكل رقم (IV-12): تطور حصيلة الاستثمار للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حسب حجم العمال للفترة (2012-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة الاستثمار للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حسب عدد العمال للفترة من 2012 حتى 2021 من خلال عرض عدد المشاريع وقيمة الاستثمار وعدد الوظائف المتوقعة، فنلاحظ أن عدد المشاريع كان أكبر للمؤسسات التي يتراوح عدد عماله بين (1 حتى 9 و 10 حتى 49) كانت أكثر من حيث العدد، أما من حيث قيمة

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

التمويل وعدد الوظائف المتوقعة فتأخذ المؤسسات التي عدد عمالها من (50 حتى 249)، وهذا يوضح خاصية أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة لا تحتاج رأس مال كبير مقارنة بالمتوسطة والكبيرة والتي رغم عدد القليل إلا أن قيمة التمويل التي تحتاجها كبيرة، حيث في سنة 2021 كان عدد هذه المؤسسات 18 بينما قيمة التمويل التي احتاجتها قاربت حوالي 41602 مليون دج، أما المؤسسات المصغرة التي عدد عمالها من 1 حتى 9 فكان عددها 788 واحتياج التمويل قدر بـ 62377 مليون دينار جزائري وهذا يظهر حجم الاختلاف.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **ANED** : كانت من قبل تدعى بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSJ)، ليتم تغير وتصبح تحت مسمى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) وفق المرسوم التنفيذي رقم 20-329 الصادر يوم 22 نوفمبر 2020 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996¹.

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. تتكفل الوكالة بتسيير بمرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب الشغل، حيث تسعى الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، وتظم 61 وكالة ولائية وكذا العديد من الفروع الموزعة لتغطية كامل التراب الوطني².

التركيبة المالية للتمويل المقدم:

للوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية عدة مهام ويعتبر أهم غرض أنشئت لأجله هو التمويل، للإشكال العويص المتعلق به فلذا ومن أجل التخفيف من حدة هذا المشكل قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هذه الوكالة وقررت التمويل وفق الصيغ الموالية:

الجدول رقم (IV-9): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قروض بدون فائدة (وكالة أناند)	البنك	
البطالين والطلبة	كافة المناطق	05%	25%	70%	
الغير البطالين	مناطق الجنوب	10%	20%	70%	

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 نوفمبر 2020). العدد 70. ص 08.

² - الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. دليل الإعانات المالية. من الموقع <http://aned.org>.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

حتى 10.000.000	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12%	18%	70%
دج	بقية المناطق	15%	15%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. دليل الإعانات المالية. (15-01-2024). من الموقع <http://aned.org>.

الجدول السابق يوضح صيغة التمويل الثلاثي، حيث نلاحظ أن هذا التمويل راعى البطالين وغير البطالين وكذلك المناطق المقام فيها المشروع، وتتمثل صيغة التمويل في انقسامه إلى ثلاثة أطراف صاحب المشروع والبنك والوكالة حيث الجدول يمثل مساهمة كل منهم. والجدول الموالي يوضح الصيغة الثنائية.

الجدول رقم (IV-10): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناند)
حتى 10.000.000 دج	50%	50%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. دليل الإعانات المالية. (15-01-2024). <http://aned.org>.

الجدول الموالي يعرض مختلف الإعانات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لزيادة قيمة الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (IV-11): الاعانات المالية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

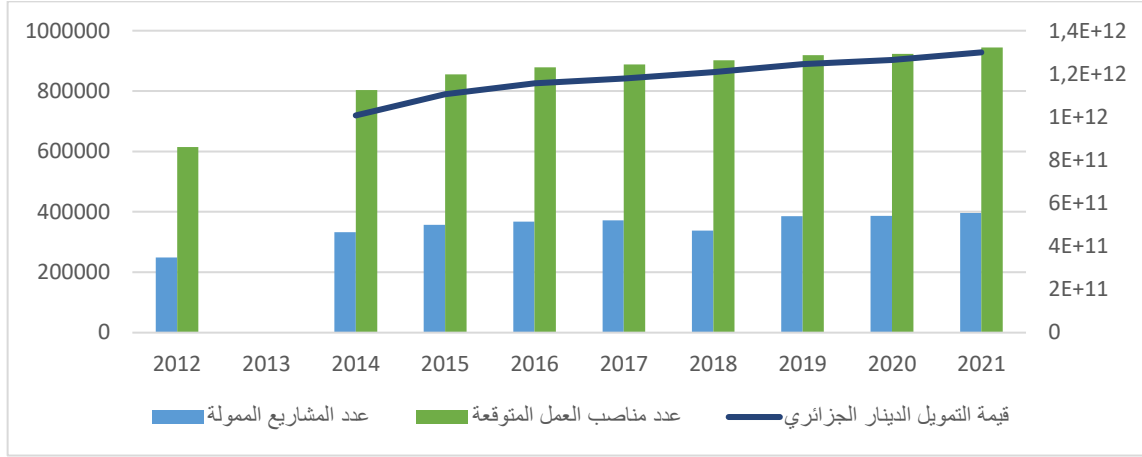
القروض غير مكافئة	
نوع القرض	قيمة القرض أو النسبة
اعانة مالية حسب الصيغة والمنطقة ووضعية صاحب المشروع.	تقدر الإعانة بـ 15 % و 50% من إجمالي قيمة المشروع
قرض إضافي غير مكافئ لكراء المحل	عند الضرورة يمكن لحامل المشروع الاستفادة من قرض قيمته: 500.000 دج.
رض إضافي غير مكافئ للاستغلال	عند الضرورة يمكن لحامل المشروع الاستفادة من قرض غير مكافئ للاستغلال قيمته: 1.000.000 دج.
في الحالة الضرورية والاستثنائية يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مشاريعهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: دليل الإعانات المالية للوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية.

على ضوء ما تقدم يوضح الجدول التالي التطور في حصيلة التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وذلك خلال الفترة من 2012 حتى 2021 مع أخذ بعين الاعتبار عدم توفر معطيات سنة 2023.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل رقم (IV-13): تطور حصيلة التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للفترة (2012-2021)

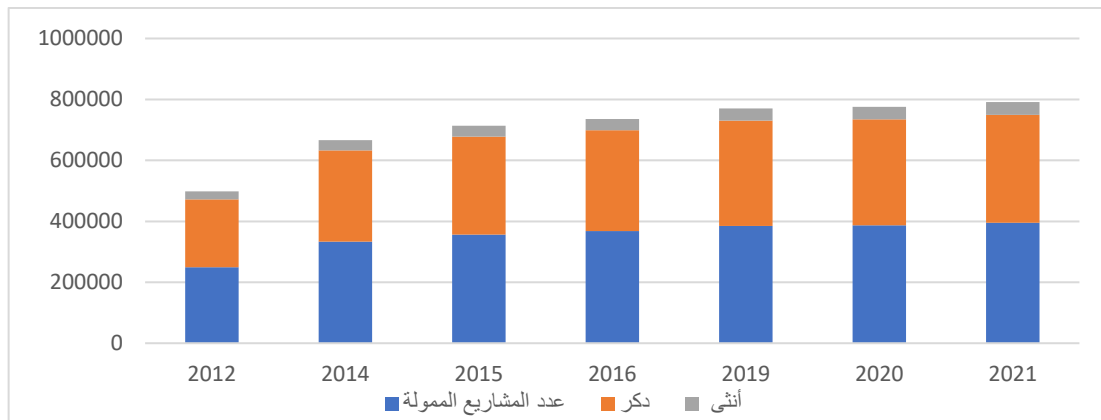


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال عرض عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل المتوقعة بالإضافة إلى قيمة التمويل للفترة 2012 حتى 2021، فنلاحظ أن عدد المشاريع الممولة ارتفع على طول الفترة، وأيضا نلاحظ أن قيمة التمويل تطورت بالارتفاع كذلك على طول الفترة مع توقع زيادة ملحوظة في عدد الوظائف الممكن خلقها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تمويلها.

الشكل رقم (IV-14): تطور حصيلة المشاريع الممولة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس للفترة (2012-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
وسبل تطويرها

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس للفترة 2012 حتى 2021، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة تعود أغليبتها للذكور مقارنة بالإناث حيث حصيلة التمويل للذكور أعلى خلال طول هذه الفترة مع تنامي بسيط في عدد مشاريع الإناث، وعليه يمكن تفسير الأمر إلا أن المقاولين الرجال أكثر من النساء، أو أن المشاريع المقبولة كانت أكثر للرجال مقارنة بالنساء وفي كلتا الحالتين يجب دعم مقولة المرأة لإنشاء المشاريع وإقامة مؤسسات حيث في التجربة المشهورة للتمويل لبنك جرامين قام محمد يونس بإقراض المال للنساء بشكل حصري حيث وجد أن توسيع نطاق الإقراض لهن يخلق المزيد من التغير بسرعة أكبر من الرجال، لأنهن أكثر قدرة على تحسين رفاهية الأسرة بشكل أكثر سهولة من الرجل¹، ومن هذا المنطلق يجب التركيز على روح المقولة لدى المرأة للأهمية المذكورة سابقا.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أُنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها.

صیغ تمويل الوكالة:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك². والجدول الموالي يوضح صيغ التمويل لهذه الوكالة.

¹ - مجدي، سعيد. تجربة مصرف الفقراء. islamonline.net. (2024-01 - 15).

[/https://islamonline.net/archive/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%85%](https://islamonline.net/archive/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%85%)

² - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. صيغ التمويل. 2024. angem.dz. (2024 -01-15).

[/https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit](https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit)

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

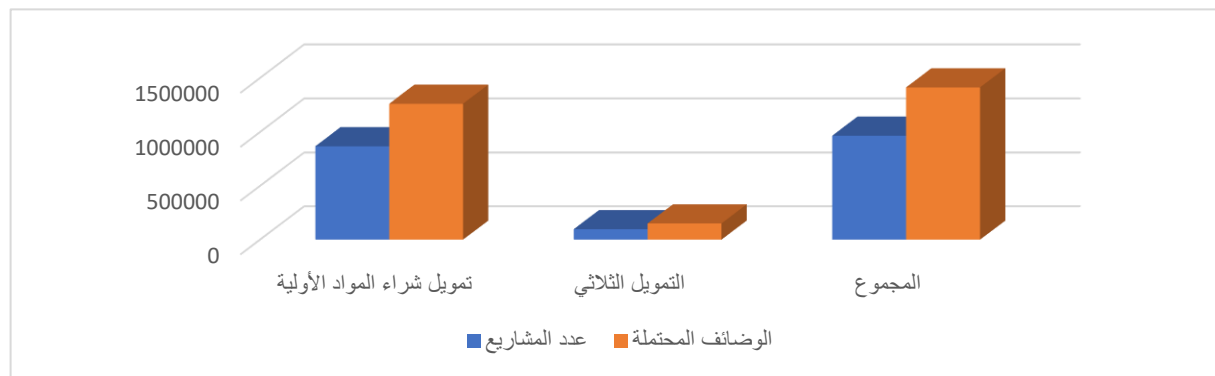
الجدول رقم (IV-12): جدول مختصر لنمطي التمويل

قيمة المشروع	صف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. صيغ التمويل. 2008-2024. [angem.dz](https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit). (2024-01-15). <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit>

الجدول السابق وضع خط سير عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكل الصيغ المتبعة للتمويل أما الشكل الموالي فيوضح تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة حسب نوع التمويل للفترة (2005-2022/12/31).

الشكل رقم (IV-15): تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل للفترة (2005-2022/12/31)

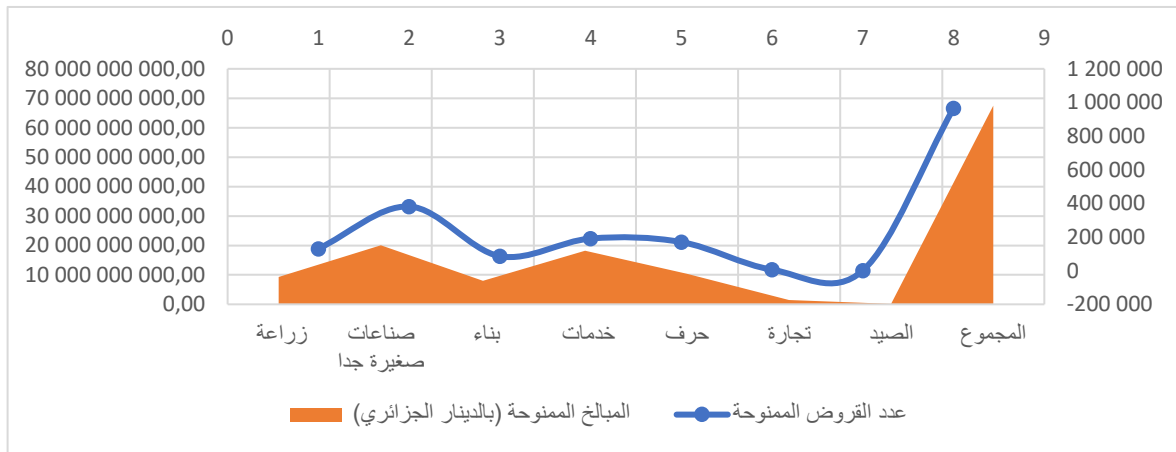


Source: Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42). P42

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل تمويل شراء المواد الأولية وتمويل الثلاثي للفترة من 2005 حتى نهاية سنة 2022، حيث نلاحظ أن المشاريع التي مولتها الوكالة وصل عددها إلى 966302 مشروع لغاية سنة 2022، كما نلاحظ أن تمويل المطلوب بكثرة هو تمويل شراء المواد الأولية مقارنة بالتمويل الثلاثي، حيث تمثل نسبة تمويل المواد الأولية 89,9% من التمويل الاجمالي بينما التمويل ثلاثي فنسبته تمثل 10,1% من التمويل الإجمالي.

الشكل رقم (IV-16): تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع النشاط للفترة (2004-2022 / 12 / 31)



Source: Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42). P42.

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة التمويل التراكمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع النشاط من خلال قياس عدد القروض الممنوحة وقيمة هذه القروض للفترة من 2004 حتى نهاية سنة 2022، فنلاحظ أن اجمالي التمويل الممنوح وصلت قيمته إلى 67 492 044 372,70 دج، أما النشاط الذي حصل على أكبر قدر من التمويل مقارنة ببقية النشاطات هو الصناعات الصغيرة جدا حيث وصل عدد المشاريع فيها إلى 381421 مشروع وقيمة التمويل وصلت إلى 20026848333,1 دج، لتليها الخدمات والحرف من حيث العدد والقيمة التمويل.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

المطلب الثاني: صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تعرفنا في المطلب السابق على مختلف الهيئات التي تم انشائها لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في هذا المطلب سنتعرف على مختلف صناديق التمويل التي وفرتها الدولة لدعم هذه المؤسسات إما بتمويلها أو ضمان قروضها حيث سنتعرف على كل صندوق على حدى مع التركيز على دراسة آلية عمله وهدفه.

الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR :

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 وأنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض. تتمثل أهداف هذا الصندوق في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل هذه المؤسسات من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أنه يرافق المؤسسات ويساعدها في التركيب المالي للمشروع¹.

أنواع الضمانات التي يقدمها الصندوق: تتمثل أنواع هذه الضمانات فيما يلي:

الضمان العادي: يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، تصل نسبة الضمان إلى 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار والمدة القصوى للضمان هي 7 سنوات، ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع.

تكلفة الضمان: يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه، ويأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

ضمان ميدا: مبلغ الضمان يغطي 60% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 250 مليون، المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار.

¹ - صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ب.س. fgardz. (2024-01-15).

<https://www.fgar.dz/portal/ar>

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

تكلفة الضمان: 0,50 % في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار أو القروض التجارية.

الجدول رقم (IV-13): عروض الضمان حسب الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
لسنتي 2021 و 2022

2022			2021			سنوات
المجموع	ضمان برنامج ميذا	ضمان العادي للصندوق	المجموع	ضمان برنامج ميذا	الضمان العادي للصندوق	صندوق
104	40	64	124	48	76	عدد
5 006	3 151	1 855	5 502	3 039	2 463	قيمة الضمان (مليون دينار جزائري)

Source:Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique.source: Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42 -40). P40

الجدول السابق يوضح تطور عروض الضمان للصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة المتمثلة في سنتي 2021 و 2022، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع الممولة بصندوق الضمان العادي عددها أكبر من المشاريع الممولة بصندوق الضمان وفق برنامج ميذا وكذلك الأمر ينطبق على قيمة التمويل المضمون.

الجدول رقم (IV-14): التطور التراكمي لعدد الملفات التي تمت معالجتها بواسطة الصندوق الوطني لضمان القروض
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2004 - 2020)

مجموع	توسع	انشاء	
3 065	1 678	1 387	عدد الضمانات الممنوحة
311 490 674 494	169 827 743 859	189 700 389 677	التكلفة الاجمالية للمشاريع
197 678 887 229	116 758 193 641	111 753 531 277	حجم الاعتمادات المطلوبة
63%	69%	59%	متوسط سعر التمويل المطلوب
90 177 747 934	60 344 330 586	41 234 443 890	حجم الضمانات الممنوحة

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

متوسط سعر الضمان الممنوح	37%	52%	46%
متوسط مبلغ الضمان	29 729 231	35 962 056	29 421 777
عدد الوظائف التي سيتم خلفها	27 184	60 075	84 263

Source: Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique.source: Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42 -40). P40

الجدول السابق يوضح حصيلة الصندوق الوطني لضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطور التراكمي لعدد الملفات التي تمت معالجتها بواسطة الصندوق الوطني لضمان القروض للفترة من 2004 حتى سنة 2020، من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الضمانات المقدمة للمؤسسات في طور التوسع أكبر من المؤسسات في طور النشأة، وكذلك ما يلفت الانتباه أن عدد المشاريع المضمونة حتى الآن ليس كبير فالفترة المدروسة تمثل ما يقارب 16 سنة ولكن العدد محدود وهذا يفسر بأمرين إما أن الإقبال على الصندوق ليس كبير أو أن الصندوق يضع شروط صعبة لضمان تمويل المؤسسات.

صندوق ضمان القروض استثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

هو شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 الصادر في 19 أبريل 2004 الذي يحدد النظام الأساسي للصندوق لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان، يتمتع الصندوق بصلاحيات إدارة صناديق ضمان متخصصة نيابة عن الدولة وعن أي منظمة مانحة أخرى، بهدف ضمان تمويل نشاط القطاعات المختلفة، تتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق والداعم المالي¹.

مهام الصندوق: يقدم الصندوق ضمانه المالي للبنوك، مما يحميها من مخاطر عدم سداد قروض الاستثمار المتعاقد عليها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكون القروض على شكل قروض متوسطة المدى كلاسيكية أو قروض الإيجار المنقول.

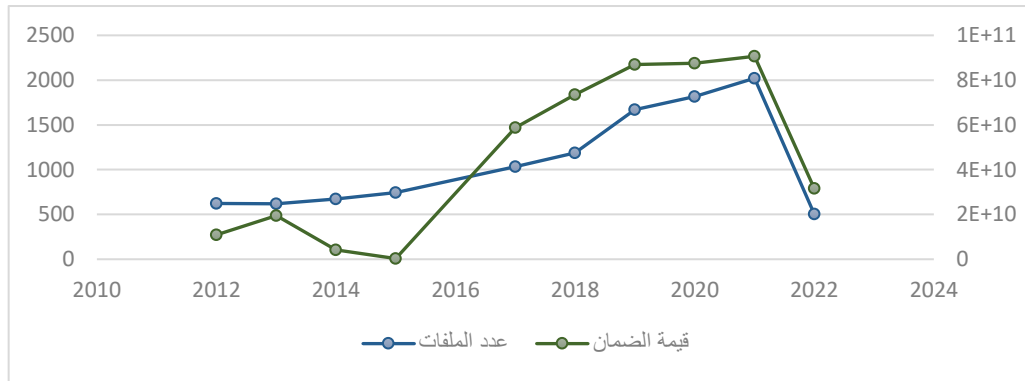
¹ - صندوق ضمان القروض استثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2022. cgci.dz. (2024-01-15). <https://cgci.dz/ara>

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

نسبة التغطية: 80% لاستثمارات الإنشاء و60% لاستثمارات التنمية. يتم تقديم الضمان للبنوك، مقابل علاوة على رسومها بنسبة 0.5 %، محسوبة على المبلغ المستحق ويكون الدفع سنوياً أو إذا رغب البنك في ذلك، يكون الدفع لكامل المبلغ في نفس مدته الزمنية .

الشكل رقم (IV-17): تطور حصيلة عدد الملفات التي تمت معالجتها بواسطة الصندوق الوطني لضمان الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2012- 2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح التطور في حصيلة عدد الملفات التي تمت معالجتها بواسطة الصندوق الوطني لضمان الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال معرفة عدد الملفات المعالجة وقيمة الضمان لهذه المشاريع للفترة من 2012 حتى سنة 2022 نلاحظ أن تطور عمل الصندوق كان بالإيجاب حيث نجد ارتفاع في عدد المشاريع الممولة على طول الفترة المدروسة مع وجود خلل في بداية الفترة التي حدث فيها تناقص في قيمة الضمان، وكذلك سنة 2022 حيث تراجعت عدد المشاريع المضمونة تراجع ملحوظ، وشكلت سنتي 2020 و2021 فترة الذروة للصندوق حيث سجلت أكبر نشاط وأكبر حصيلة للمشاريع المضمونة والأمر عائد للجائحة حيث كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة ماسة للتمويل والسيولة ولكي لا يتم غلق المؤسسات تم منح الائتمان للحصول على التمويل.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، (تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وعرف هذا الصندوق في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية¹.

قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو قرض متوسط المدى يهدف إلى تمويل إنشاء نشاط من طرف أصحاب المشاريع البطّالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 55 عامًا. يمكن أن يصل مبلغ الاستثمار الوارد في نظام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج)². والجدول الموالي يوضح صيغ المعتمدة من قبل الصندوق للتمويل.

الجدول رقم (IV-15): صيغ التمويل لصندوق الوطني للتأمين على البطالة

صيف التمويل الثلاثي	الامتيازات الممنوحة			
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض الصندوق	القرض البنكي	- مدة سداد القرض البنكي 5سنوات، مع مدة تأجيل 3 سنوات؛ - قرض الصندوق بدون فائدة؛
تساوي أو أقل من 5 ملايين دينار جزائري	1 %	29 %	70 % مهما تكن قيمته	- المرافقة والاستشارة والمساعدة طيلة مرحلتي الإنجاز وبعث المشروع؛
تزيد عن 5 ملايين دينار جزائري وتقل عن 10 ملايين دج.	2 %	28 %	70 % مهما تكن قيمته	- قروض إضافية استثنائية بدون فائدة (بقيمة 500000 دج بغرض اقتناء ورشات أو كراء محل، 1000000 دج لكراء محل إيواء مكاتب جماعية)؛ - ضمان القرض من طرف صندوق الكفالة المشتركة؛

1 - صندوق الوطني للتأمين على البطالة. 2016. cnac.dz. (18-01-2024). [/https://www.cnac.dz](https://www.cnac.dz).

2 - بنك القرض الشعبي الجزائري. تمويل أصحاب المشاريع المستقلين / الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. 2024. cpa-bank.dz. (2024-01-19).

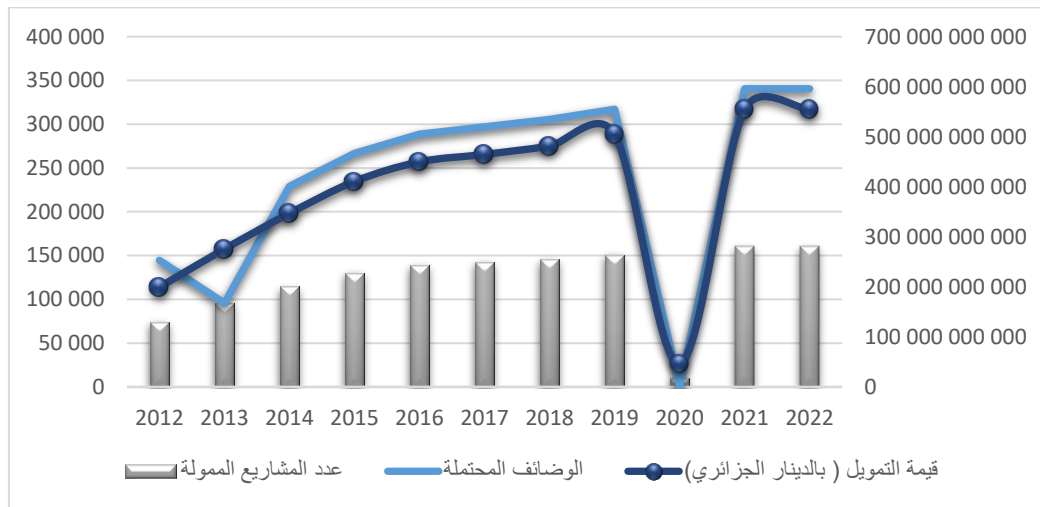
الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- تخفيض نسبة الفائدة البنكية بنسبة 100%				
- إضافة إلى الامتيازات الجبائية التي تحصل عليها المؤسسة.				

المصدر: صندوق الوطني للتأمين على البطالة. 2016. [cnac.dz](https://www.cnac.dz). (18- 01 - 2024). [/https://www.cnac.dz](https://www.cnac.dz).

الشكل الموالي يعكس تطور حصيلة تمويل للصندوق للفترة (2012- 2022).

الشكل رقم (IV-18): تطور حصيلة تمويل للصندوق الوطني للتأمين على البطالة للفترة (2012- 2022)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N(42- 40- 38- 36- 34-32- 30- 28- 26- 24- 22).

الشكل السابق يوضح تطور حصيلة التمويل لصندوق الوطني للتأمين على البطالة من خلال عرض عدد المشاريع الممولة والوظائف المحتملة، وإبراز قيمة التمويل في الفترة من سنة 2012 حتى 2022، عموما من خلال الشكل نلاحظ أن المشاريع التي مولها الصندوق في تطور وزيادة دائمة على طول فترة الدراسة (باستثناء سنة 2020) وفي مقابل ذلك نلاحظ أيضا الزيادة والتطور في قيمة التمويل الممنوح وفي عدد الوظائف المحتمل نشأتها من خلال تمويل هذه المشاريع. أما سنة 2020 فنلاحظ تراجع المؤشرات إلى أدنى القيم والسبب في ذلك الجائحة التي أدت إلى توقف النشاط.

المطلب الثالث: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مرت هذه الوزارة بتغيرات كثيرة نتيجة تغير المراسيم والقوانين حيث كانت في سنة 1991 وزارة منتدبة لتصبح سنة 1994 وزارة بكامل الصلاحيات، ليتم بعدها إلحاقها بوزارة الصناعة فتصبح وزارة الصناعة

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ل يتم فصلها بعدها وإعادة استحداثها سنة 2019 كوزارة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل بعض مهام هذه الوزارة في:

- تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل وتشجيع استحداث الوسائل المالية لها.
- استحداث البرامج لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحسين تنافسيتها وترقية المنتج الوطني.
- حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتطويرها وترقية مجالات الاستثمار فيها.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI :

هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020. تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وديمومتها بالتنسيق مع القطاعات المعنية¹.

للكوكالة فروع محلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات.

المشاتل: مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون في أحد الأشكال التالية²:

المخضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

ورشة ربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

مهام المشاتل: تتمثل مهام هذه المشاتل في³:

- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الاحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛

¹ - وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI. 2024. industrie.gov.dz.

(24-11-2023). <https://www.industrie.gov.dz/adpmepi/#:~:text=>.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 فيفري 2003). العدد 13. ص 17

³ - وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADPMEPI. مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولانية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛
- تقييم الإمكانيات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛
- تحديد فرص الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة لا سيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار.

حاضنات الأعمال: عرفت الحاضنات الأعمال أهمية كبيرة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعمل على توفير جملة من التسهيلات والخدمات للمستثمرين الصغار، وهي تأخذ عدة أشكال مثل حاضنات تكنولوجيا وحاضنات جامعية.. الخ، أما في الجزائر الأمر لا يختلف كثير حيث يوجد العديد من الحاضنات، لكن المختلف أنا المشرع الجزائري دمج مفهوم الحاضنة مع المشاتل التي تم ذكرها.

مراكز الدعم والاستشارة: تتولى هذه المراكز مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم، تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال¹:

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف اقتراح التكييفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛
- اقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ برامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي؛
- عصنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المناولة ودعم تعزيز الاندماج الصناعي الوطني؛
- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها.

الجدول رقم (IV-16): حصيلة حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والاستشارة لسنة 2022

مراكز الدعم والاستشارة	التشغيل	عدد المؤسسات التي تم استقبالها وتوجيهها	عدد قادة المشاريع المدعومين	عدد الخطط التي تم تطويرها	-
	28	309	215	178	-

. مرجع سبق ذكره. ADPMEPI - وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار¹

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

حاضنات الأعمال	التشغيل	عدد المشاريع المستلمة	عدد المشاريع المستضافة	عدد الشركات التي تم إنشاؤها	عدد الوظائف المتوقعة
	17	1915	135	72	423

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. Bulletin d'information Statistique de la PME.N 40.

مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع واعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها¹.

مهام مراكز التسهيل: في إطار الأهمية لهذه المشاتل فإن مهامها تكمن في²:

- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
 - مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميدان التكوين والتسيير؛
 - تشجيع نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
 - تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وضائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل أشكال الدعم؛
 - دعم وتطوير القدرة التنافسية ومراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته؛
- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:** برامج التأهيل عبارة عن مجموعة من العمليات والأنشطة المسطرة من أجل رفع الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها التحكم في التقدم التقني وجعلها قادرة على المنافسة سوقياً، وتحسين مستوى التنظيم الداخلي لديها. والجدول الموالي يوضح مختلف برامج التأهيل التي اعتمدها الدولة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 فيفري 2003). العدد 13. ص 18.

² - نفس المرجع. ص 19.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الجدول رقم (IV-17): مختلف برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج	الفترة	الفئة المستفيدة من البرنامج	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلية المؤسسات	من سبتمبر 2001 إلى 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل	تحديث أنظمة الإنتاج ل 750 مؤسسة	11,4 مليون دولار	تأهيل 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 05 عامة.
برنامج ميدا	من سبتمبر 2002 إلى 2015	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخدم 20 عاملا فأكثر	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	9,62 مليون دولار	تأهيل 405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ابتداء من 2006	المؤسسات التي تخدم أقل من 20 عاملا	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومصغرة	01 مليار دينار سنويا	تأهيل 100 مؤسسة
برنامج CTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2005 - 2007	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تستخدم من 50 إلى 250 عاملا	تحسين الشروط العامة وتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03 ملايين دوتش مارك ألماني	حصول 07 مؤسسات على شهادة ايزو 14001

المصدر: بلمهدي، يوسف. "دراسة تحليلية لواقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - حالة برامج الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME". مجلة الأبداع. المجلد 11. العدد: 01. (جامعة البليدة 2: جوان 2021)، ص 473.

هيئات ترقية الصادرات وتدويل النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل هيئات دعم وترقية الصادرات مختلف الأليات التي أوجدتها الدولة للتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بقطاع التصدير وترقية المنتج المحلي حيث تساهم هذه الأليات في تخفيف عبء دخول السوق الدولية لمثل هذه المؤسسات كونها خطة صعبة تحتاج كثير من الدعم والمتمثلة فيما يلي:

تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية. كما تمنح إعانات الدولة عن طريق

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي مؤسسة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير¹.

مجالات الإعانة المقررة: أعباء دراسة الأسواق الخارجية، التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج، تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية الموجهة للتصدير، تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية².

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: تأسست سنة 2004 وأكملت لها العديد من المهام للقيام بها، كالقيام بدراسات دورية استشرافية ودورية للأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى القيام بتسيير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة ووضع إستراتيجية وطنية هدفها النهوض بالتجارة الخارجية الجزائرية، وإصدار تقارير سنوية³.

- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة : تأسست سنة 1996 ولها العديد من المهام، كإبرام الاتفاقيات الثنائية في مجال التجارة مع الهيئات المماثلة وإنشاء غرف مختلفة، وغرس الوعي التدويل لدى رجال الأعمال وتشجيعهم على ذلك كتسيير عقود الشراكة مع الأجانب، بالإضافة إلى القيام بتنظيم المعارض الدولية للتعريف بالمنتج المحلي وإقامة الندوات الهامشية من أجل تشجيع المبادلات التجارية⁴.

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير: هدفها الأساسي التعريف بالمنتج الإجمالي في الأسواق الدولية عن طريق تنظيم المعارض وتساعد المصدرين من خلال وضع بنك معلومات حول الأسواق الدولية تحت تصرفهم والقيام بدراسات حول الأسواق الدولية، والعمل على تقديم حلول للعراقيل والصعوبات التي تواجههم⁵.

بورصة المناولة تهدف البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة لإنشاء أنظمة وشبكات معلوماتية تقنية تعمل على تسهيل علاقات الإنتاج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الآمرة، وهي بمثابة مراكز تقنية المعلومات والاتصالات المكلفة بترقية المناولة الصناعية والشراكة بين المشتري والمورد من أجل تحسين القدرات التصنيعية للشركات الأعضاء، وتلبية الاحتياجات

¹ - بوشول، السعيد. نذير غانية، سعاد جرمون. "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية التصدير دراسة حالة الجزائر". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد 11. العدد: 02. (جامعة الوادي: ديسمبر 2018). ص 198.

² - نفس المرجع. ص 198.

³ - بن عوالي، الجيلالي، زينة عرايش، ميلود بورحلة. "تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -التحديات والفرص-". مجلة التنمية الاقتصادية. المجلد 06. العدد: 01. (جامعة الوادي: جوان 2021). ص 20.

⁴ - بن عوالي، الجيلالي، زينة عرايش، ميلود بورحلة. مرجع سبق ذكره. ص 20.

⁵ - نفس المرجع. ص 20.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

للمؤسسات الكبرى التي تبحث عن القدرات والمعرفة في مجال المناولة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في الحصول على طلبيات، أو التعاون مع المؤسسات الصناعية الأخرى من أجل تصنيع منتج نهائي¹.

المبحث الرابع: دراسة ميدانية لواقع التمويل من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل

بعد تعرفنا على واقع وبيئة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي اتضح من خلالها أنه قطاع حساس وفي جداء، كما أن بيئة التمويل محدودة جدا والمصادر المعتمد محدودة، لذا نسعى من خلال هذا المبحث إلى دراسة آراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول الواقع التمويلي في الجزائر من خلال استخدام أداة المقابلة، كي تتمكن من التوصل من خلال هذه الدراسة للرؤية الحقيقية للواقع التمويلي وذلك بالتعرف على الاحتياجات التمويلية ومشاكل التمويل التي تواجهها بالإضافة إلى تطلعاتهم لتطوير مصادر التمويل، ومن خلال هذه الدراسة سنربط بين الواقع التمويلي للمؤسسات والبيئة التمويلية التي تعرفنا عليها سابقا في اقتراح نموذج تمويلي يدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تهدف الدراسة إلى اسقاط الجانب النظري على المؤسسات الجزائرية حيث شمل مجتمع الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنشطتها في الجزائر، ونظرا لصعوبة دراسة جميع أفراد المجتمع كون عددها كبير جدا ولا يحصى تم استخدام أداة المقابلة لعدة أسباب منها كون مجتمع الدراسة كبير جدا ولا يمكن الوصول إليه بسهولة خاصة في الولايات الأخرى، وكذلك تعتبر المقابلة أفضل أداة للخروج بنتائج مناسبة للبحث وذلك كونها تقوم على الاتصال المباشر مع أصحاب المؤسسات أي الإجابات تكون في مجالها الواسع وغير المقيدة.

خلال رحلتنا البحثية الميدانية صاحبتنا العديد من الصعوبات والاشكالات حيث لم يسعفنا الحظ لإقناعهم جميعا للمشاركة في المقابلة إما بحجة انشغالهم أو بحجة أن البيانات المطلوبة خاصة بالمؤسسة ولا يمكن مشاركتها أو الإفصاح عنها، مع العلم أن المؤسسات التي تم الاتصال بها وصل عددها إلى حوالي 500 مؤسسة أما هاتفيا أو من خلال البريد الإلكتروني، لكن لم نجد من أغلبها الرد وتم الاكتفاء بـ 35 مؤسسة.

تصميم الدراسة الميدانية: تم تصميم الدراسة وفق الخطوات التالية:

¹ - وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. مرجع سبق ذكره. <https://www.industrie.gov.dz/bstps> /

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

أولاً: منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث تم استخدام أسلوب الوصف لصياغة أسئلة المقابلة التي تكونت من أسئلة ذات النوع المفتوح والمغلق، والتي هدفنا من خلالها إلى ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وتم استخدام أداة التحليل لتحليل إجابات المقابلة لاستخلاص النتائج. وكان الهدف الأساسي من استخدام المقابلة عن بقية أدوات البحث العلمي هو الاحتكاك المباشر مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المناحة للتمويل ومعرفة وجهة نظرهم عن كثر.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة: شملت دراستنا قسمين لمجتمع الدراسة وعينتها والتي سنتطرق إليها في شرحنا التالي:

مجتمع الدراسة: من خلال دراستنا تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى قسمين حيث شمل القسم الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أرجاء الوطن لإجراء مقابلة معها، أما القسم الثاني فقد تضمن مؤسسات التمويل حيث استهدفنا البنوك ومؤسسات رأس المال الاستثماري بالإضافة إلى مؤسسات الاعتماد الإيجاري.

عينة الدراسة: كما ذكرنا سابقاً أن مجتمع الدراسة مقسم إلى قسمين فبالضرورة العينة ستكون مقسمة إلى قسمين وهي كالتالي:

القسم الأول: يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إجراء المقابلة مع 35 مؤسسة مصغرة صغيرة ومتوسطة، حيث شملت هذه الدراسة عدة ولايات والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (IV-18): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختارة من كل ولاية في الجزائر

الولاية	عدد المؤسسات	الولاية	عدد المؤسسات
بشار	01	أدرار	02
ورقلة	05	توقرت	01
قسنطينة	02	عين الدفلى	01
عنابة	02	تبسة	01
الجزائر العاصمة	05	غرداية	01
الشلف	13	عين تموشنت	01

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المقابلة.

القسم الثاني: يخص القسم الثاني دراسة لعينة من المؤسسات المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتمثل عددها في 06 مؤسسات لفروع بنكية في ولاية الشلف، بالإضافة إلى 02 مؤسستين لشركات رأس المال الاستثماري الكائن

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

مقرها في الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى مؤسسة بنكية تقدم الاعتماد التجاري حيث لم تتلقى رد من المؤسسات المتخصصة في النوع من النشاط التمويلي رغم الاتصالات المتكررة بهذه المؤسسات.

الجدول رقم (IV-19): التعريف بالعينة المختارة من مؤسسات التمويل

المؤسسات البنكية	مؤسسات رأس المال الاستثماري	مؤسسات الاعتماد التجاري
- بنك الخليج الجزائر - بنك التنمية المحلية - بنك الجزائر الخارجي - بنك البركة - القرض الشعبي الجزائري البنك الوطني الجزائري	- الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار - المالية الجزائرية للمساهمة "فينال ب"	- بنك خليج الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المقابلة.

ثالثا: أدوات الدراسة: بما أن موضوع الدراسة يتعلق أساسا بمتطلبات تطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية في الجزائر فقد استخدمنا لمعالجة الإشكالية المنبثقة عن هذا العنوان ما يلي:

المقابلة: تم استخدام أداة المقابلة (الشخصية أي بالذهاب للمؤسسات وإجراء المقابلة معهم خصت المؤسسات المتواجدة بولاية الشلف، والهاشمية للمؤسسات خارج ولاية الشلف) كأداة للدراسة، كون هذه الأداة مناسبة لطبيعة دراستنا أكثر من غيرها من أدوات البحث العلمي، وذلك لعدة أسباب والتي تتمثل فيما يلي:

- كون موضوع التمويل من المواضيع الحساسة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة وأنهم يعتبرونها من المعلومات الشخصية لذا من خلال عملية المقابلة يمكن شرح الموضوع للمستبحث أن الأمر يخص البحث العلمي فقط.

- كون الأسئلة لغير المختص صعبة الفهم أحيانا أو أن المستبحثين لا يملكون خلفية كبيرة عن بعض المعلومات الأمر الذي يتطلب شرح لبعض الأسئلة وذكر الأمثلة ليسهل تبين الفكرة.

- الاحتكاك أكثر بالمستبحثين الخاصين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتيح فرصة لوضع تصورات أكثر على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث من خلال الإجابة على أسئلة المقابلة يتم الحصول على معلومات إضافية تشرح طبيعة الوضع الاقتصادي لها.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

- تعتبر المقابلة أكثر أداة مساعدة لمعرفة آراء المستبحثين عن الواقع التمويلي ومختلف اشكالاته الحقيقية التي يعانون منها دون ربطها بإجابات مسبقة، بالإضافة إلى اقتراحاتهم لتطوير البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم التركيز على هذه النقطة لمعرفة ما هو مناسب لهذه المؤسسات.

- القيام بدراسة استشرافية للأنموذج المقترح كون الفكرة تتطلب شرح هذا الأنموذج لذا تعتبر المقابلة أنسب حل للقيام بالدراسة واستطلاع الآراء حول الفكرة المقترحة.

- بالنسبة للمؤسسات التمويل فكان الأفضل إتباع أسلوب المقابلة معهم للتأكد من صحة وجهة النظر المتداولة المتعلقة بأسباب رفض التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك أين يكمن الخلل في التمويل من جانب هذه المؤسسات تحديداً، بالإضافة إلى فهم طبيعة علاقة هذه المؤسسات مع مؤسسات التمويل.

رابعا: أهداف المقابلة: تم بناء المقابلة على مجموعة من الأهداف، حيث كل هدف تعكسه مجموعة من الأسئلة وبالتالي كل هدف يشكل محور من محاور المقابلة، وبالتالي تتمحور أهداف المقابلة فيما يلي:

1- أهداف المقابلة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- معرفة الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى مجموعة من العناصر التي تعكس الواقع التمويلي لهذه المؤسسات وذلك من خلال معرفة سهولة الوصول إلى التمويل من عدمه، ومعرفة درجة الاكتفاء من مصادر التمويل.

- معرفة أكثر مصدر تمويلي معتمد من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من مصادر التمويل الذاتية أو الخارجية أو هيئات الدعم الحكومية.

- التطرق إلى مختلف إشكالات التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ما يخص مصادر التمويل بصفة عامة أو المؤسسة بحذ ذاتها بصفة خاصة.

- محاولة التعرف على أفضل مصادر التمويل التي تتناسب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة.

- القيام بدراسة استشرافية للأنموذج المقترح من خلال محاولة معرفة هل هذه المؤسسات ستتقبل فكرة من هذا النوع للتمويل، وماهي مختلف النقاط الضرورية الواجب التركيز عليها لبناء نموذج متكامل مفيد للمؤسسات.

2- أهداف المقابلة الخاصة بمؤسسات التمويل:

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

- كان الهدف من المقابلة المقامة مع مؤسسات التمويل هو التعرف على وجهة نظر هذه المؤسسات للتمويل من جهتها حيث التعرف على هذا الأمر سيسهل من فهم أسباب فجوة التمويل التي بينها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعرف على أهم مشاكل التمويل المصاحبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: أهمية المقابلة: تكمن أهمية القيام بعملية المقابلة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات المالية فيما يلي:

التعرف على الواقع الحقيقي لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال معرفة أكثر مصادر تمويل استخدامها عن غيرها من المصادر، بالإضافة إلى التعرف على مشاكل التمويل من وجهة نظر هذه المؤسسات والتطرق إلى مختلف أنواع مصادر التمويل المناسبة لهم حسب احتياجاتهم، وقرار هذا سيتم التعرف على نظرتهم للتطورات المستقبلية المحتملة للمصادر التمويل، بالإضافة إلى الأهمية الأساسية لهذه المقابلة وهو وضع تحليلات مبنية على وجهات نظر هذه المؤسسات واستنتاجات مبنية على الواقع الفعلي للبيئة التمويلية الجزائرية فكما تم الإشارة سابقاً أنه من خلال المقابلة سيتم الحصول على معلومات إضافية من المستبحث ستساهم أكثر في فهم واقع البيئة الجزائرية.

أما أهمية المقابلة مع مؤسسات التمويل فهي لدراسة خلفيتها في الجانب المتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة طبيعة التعاملات بينهم من خلال معرفة وجهة نظرهم في جانب تمويل هذه المؤسسات بالإضافة إلى معرفة مختلف المقومات المعتمد عليها لمنح التمويل وأيضا مخلف المخاطر المواجهة لتمويل هذه المؤسسات.

سادسا: الأطراف المعنيون بالمقابلة: لإجراء المقابلة تم استهداف الأطراف التالية:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في عينة الدراسة تم اجراء المقابلة مع أصحاب الأشخاص التالية:

- المسير: هنا المسير يأخذ عدة صفات منها مسير بطبعة موظف فقط، أو مسير ومالك المؤسسة، أو مسير ومساهم من المساهمين في المؤسسة.

- مدير المالية والمحاسبة أو المحاسب: هذه الوظيفة عادة لا تكون متواجدة إلا في المؤسسات المتوسطة أو في بعض المؤسسات الصغيرة حيث حجم وأعمال هذه المؤسسات تستدعي وجودها، عكس المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي ليست ضرورية دائما كون طبيعة أعمالها لا تستدعي.

- أما بالنسبة للبنوك: بم إجراء المقابلة إما مع مسؤول الفرع أو مسؤول الموارد البشرية.

- بالنسبة للمؤسسات رأس المال الاستثماري: تم إجراء المقابلة مع رئيس دائرة متابعة الاستثمارات.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

سابعاً: **سيرورة عمل المقابلة:** تميز سير عمل الدراسة الميدانية فيما يلي:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاث عينات:

- عينة تم اجراء المقابلة معهم شخصيا من خلال التنقل إلى المؤسسات والتي تضم المؤسسات المتواجدة بمستوى ولاية الشلف.

- عينة تم الاتصال بها هاتفيا وتم الحصول على معلوماتها من البحث في الانترنت أو بمساعدة أطراف خارجية، وتم اجراء المقابلة معهم هاتفيا.

- عينة تمت مراسلتها عن طريق البريد الالكتروني مع ارسال نموذج المقابلة للاطلاع عليه، ليراسلنا بعدها المستبحث برقم هاتفه والوقت المناسب للاتصال به واجراء المقابلة.

استغرق القيام بالمقابلة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدة شهرين حيث تم عمل أكثر من نصف المقابلات هاتفيا للمؤسسات خارج ولاية الشلف، أما المؤسسات المتواجد مقرها على مستوى ولاية الشلف فتم التنقل لها وعمل مقابلة شخصيا، تميزت المقابلة الهاتفية على المقابلة الشخصية أنها أكثر سهولة وراحة حيث لا تحتاج تنقل كما أنها أكثر صعوبة في الاقناع وأكثر صعوبة في شرح المعطيات كذلك ارتباطها بالوقت في الغالب كون المقابلة تستغرق مدة من الزمن الأمر الذي قوبل بالرفض من قبل بعض المستبحثين، أما المقابلة الشخصية فهي غير مريحة فقط من حيث التنقل أما التواصل مع المستبحث فهو أكثر سلاسة من الهاتفية حيث يمكن للمستبحث الاطلاع على الأسئلة وشرح الهدف منها وتوضيحه بسهولة.

بالنسبة لمؤسسات التمويل: بالنسبة للبنوك فقد تم عمل المقابلة في ظرف أسبوع من خلال التوجه للفروع البنكية في ولاية الشلف، غير أنه تم التواصل قبلها بمدة من الزمن مع الفروع الرئيسة لهذه البنوك وكان التواصل هاتفيا أو عن طريق البريد الإلكتروني بمدة لا تقل عن أسبوعين في انتظار الرد من طرف هاته المؤسسات.

أما شركات رأس المال الاستثماري فقد تم التواصل مع مؤسستين، واستغرق الأمر مدة يومين أما بقية المؤسسات لم نتلقى من رد رغم تأكيد بعضها على المشاركة في وقت لاحق.

ثامنا: موضوع المقابلة: تعالج المقابلة موضوع متطلبات تطوير خيارات تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تم معالجة هذا الموضوع باستعمال المقابلة خلال عدة زوايا.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هدفنا من خلال المقابلة إلى التعرف على الاحتياجات المالية ومعرفة سيرورة عملية الحصول على التمويل ، وكذلك دراسة أكثر مصادر التمويل استخدامًا من قبل هذه المؤسسات بالإضافة إلى التعرف على إشكالات التمويل ورؤيتهم التصورية حول مصدر التمويل المناسب لاقتراح أنموذج تمويلي مناسب بعد دراسة بعض الخيارات وتفيدنا معرفة هذه الأمور في معالجة الموضوع في معرفة المواضيع الأساسية التي تتطلب تطوير خيارات التمويل حيث من خلال الدراسة سنكتشف الاشكال هل هو موجود في مصادر التمويل أم طرق الوصول إلى التمويل أم أن مصادر التمويل غير مناسبة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة لمؤسسات التمويل: فالهدف الأساسي هو معرفة إن كان هناك تعامل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف أدوات التمويل التي تعتمد عليها بالإضافة إلى معرفة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على آراء مؤسسات التمويل في فكرة الأنموذج المقترح، وهذا الأمر يفيد دراستنا بوضع مقارنة بين إجابة مؤسسات التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التركيز على تطوير المصادر التي تقبل عليها هذه المؤسسات ومعالجة الاشكال الذي تعاني منه لدى تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لدراسة آراء هذه المؤسسات للمساعدة تطوير الأنموذج المقترح.

بالتالي عند جمع الجزء الأول والجزء الثاني سنتحصل على أكثر مصادر التمويل المعتمدة بالإضافة إلى مختلف إشكالات التمويل من كلا الجانبين مما يساعد في الوصول إلى نتائج تساعد في فهم البيئة التمويلية واقتراح حلول لتطوير مصادر التمويل وتدعيم الأنموذج المقترح بالمقترحات والآراء لكلا الطرفين لضمان خروج بنتيجة توافقية بين الطرفين.

تاسعا: دليل المقابلة: للاطلاع على أسئلة المقابلة فهي متواجدة على مستوى قائمة الملاحق كالتالي:

الملحق رقم 1: دليل أسئلة المقابلة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملحق رقم 2: دليل أسئلة المقابلة الخاص بالبنوك

الملحق رقم 3: دليل أسئلة المقابلة الخاص بشركات رأس المال الاستثماري

الملحق رقم 4: دليل أسئلة المقابلة الخاص بمؤسسات الاعتماد التجاري

المطلب الثاني: تفرغ المقابلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم كل الجهود المبذولة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والرقى به إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من الصعوبات التي تجعل من هذا التطور بطيء، ومن أهم هذه الأسباب التي تعيق عملية النمو هي البيئة الاستثمارية

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

التي تعاني الكثير من الاختلالات التي تجعل عملية الحصول على التمويل من قبل هذه المؤسسات صعبا، لذا من خلال هذا المطلب سنقوم بتفريغ وتحليل المقابلة التي تهدف لدراسة واقع وصول هذه المؤسسات للتمويل الذي بدوره يعكس الواقع الاستثماري للبيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

البيانات الرئيسية: تتمثل البيانات الرئيسية التي تم التطرق والهدف منها فيما يلي:

اسم المؤسسة ومقرها: الهدف منها توضح أن العينة شملت مناطق مختلفة في الجزائر.

الشكل القانوني للمؤسسة: الهدف من التركيز على الشكل القانوني للمؤسسة هو معرفة تأثيره في الحصول على التمويل واختيار نوعه، بالإضافة للمساعدة في تحليل المقابلة.

نوع النشاط: نشاط المؤسسة يؤثر في احتياجاتها للتمويل وطريقة الحصول عليه.

عدد العمال، رقم الأعمال: تم اعتماد هذين العنصرين لتصنيف حجم المؤسسة إن كانت مصغرة صغيرة أو متوسطة، رغم أن المعايير ينقصها عنصر، ولكن الضرورة تطلبت منا التخلي عن العنصر الثالث حتى لا نقع في اشكال مع المؤسسات بسبب التطرق للبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة، مما سيؤدي بالرفض القاطع للمشاركة.

طبيعة عمل المستبحر: الهدف منه معرفة إن كان الملاك هم المسيرين واكتشاف تأثير الأمر على اختيار مصدر التمويل بالإضافة إلى معرفة مدى اطلاعهم بالجوانب خاصة بالتمويل لمؤسساتهم.

عرض البيانات الرئيسية: من خلال ما يلي سيتم تجميع وتلخيص البيانات الرئيسية فيما يلي:

س1: القائمة التي تحتوي أسماء المؤسسات سيتم وضعها في قائمة الملاحق، لذا أنظر الملحق رقم 05.

س2: الأشكال القانونية: المؤسسات اتخذت الأشكال التالية:

- مؤسسات ذات الأسهم (SPA): عددها 06 مؤسسات؛
- مؤسسات ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة (EURL): عددها 05 مؤسسات؛
- مؤسسات ذات المسؤولية المحدود (SARL): عددها 09 مؤسسات؛
- مؤسسات فردية (شخص طبيعي) خاصة: 14 مؤسسة.

س3: يتضمن هذا السؤال نشاط المؤسسة وهي مجمعة في الشكل التالي:

- المؤسسات الخدمائية: يبلغ عددها حوالي 11 مؤسسة؛

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- المؤسسات التجارية: يبلغ عددها حوالي 05 مؤسسات؛
 - المؤسسات الإنتاجية أو الصناعية: يبلغ عددها حوالي 16 مؤسسة؛
 - مؤسسات البناء: عددها 03 مؤسسات.
- س4: السؤال الذي يضم رقم الأعمال وعدد العمال الهدف منه تقسم مؤسسات العينة حسب الحجم والتي تم فرزها كما يلي:
- المؤسسات المصغرة: يبلغ عددها 15 مؤسسة؛
 - المؤسسات الصغيرة: 14 مؤسسة؛
 - المؤسسات المتوسطة: 06 مؤسسات.
- س5: المستبحثن الذي تم التعامل معهم يشغلون المناصب التالية:
- المالك المسير: تم التعامل مع 16 شخص بصفة مالك ومسير؛
 - المسير: تم التعامل مع 08 شخص بصفة مسير للمؤسسة؛
 - مدير قسم المالية والمحاسبة أو المحاسب: 11 شخص (هذا المنصب متواجدة عادة في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة).
- تحليل إجابات أسئلة المقابلة: بعد أن تم فرز العينة التي تم التعامل معها سنمر في الجزء الموالي إلى تفرغ إجابات أسئلة المقابلة وتحليلها حسب رؤية الباحثة، وكذلك حسب آراء المستبحثن والتوضيحات المقدمة حول كل سؤال.
- الوحدة الأولى:** من خلال أسئلة هذه الوحدة نهدف إلى دراسة احتياجات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم طرق الوصول إلى التمويل وكفايته من عدمه، ومعرفة التوليفة التمويلية المستخدمة من قبل هذه المؤسسات.
- س1: هل المؤسسة في حاجة دائمة إلى التمويل؟
- 30 مؤسسة أجابت بـ "نعم"، أي بحاجتها الدائمة إلى التمويل ويمكن تفسير الأمر كما يلي:
- المؤسسة في حالة نشطة حيث تسعى للتطور والتغيير والمشاركة في مشاريع جديدة ودخول أسواق جديدة بالتالي تحتاج إلى تمويل دائم لتحقيق هذه الأهداف.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- المؤسسة نشطة لكن مستحقاتها لدى الغير ولا يتم تحصيلها بسرعة بالتالي تحتاج للتمويل لتغطية التزاماتها حتى تتوفر أموالها.

- المؤسسة تعاني من مشاكل مالية لعدد من الأسباب بالتالي تحتاج إلى التمويل لتغطية التزاماتها حتى تحل مشاكلها المالية.
المؤسسات المحيية بـ "لا" فعدها 05، ويمكن تفسير الإجابة بما يلي:

- في الغالب هذا النوع من المؤسسات مكثفية بنشاطها لا تسعى لا للنمو ولا للتوسع، كما أنها لا تعاني من مشاكل مالية دائمة أو مؤقتة تنصرف بما لديه من أموالها واحتياجها التمويلية تكون على فترات طويلة.

س2: هل للمؤسسة وصول سهل إلى خيارات التمويل المتاحة؟

13 مؤسسة أجابت بأن الوصول إلى التمويل يعد "عملية سهلة" ويعود الأمر لذلك: إما أن هذه المؤسسات تعتمد كلياً على التمويل الذاتي، أو أن المؤسسة ذات الطابع العائلي والتي تعتمد عدة أنشطة بالتالي يتم توفير التمويل من بقية الأنشطة أو مؤسسات ذات مركز مالي قوي.

22 مؤسسة أجابت بأن الحصول على التمويل "غير سهل" ويمكن تفسير ذلك من خلال:

- المؤسسات الصغيرة والمصغرة بصفة خاصة إذا كانت عوائدها منخفضة لا تستطيع أن تمويل نفسها ذاتياً ولا الحصول على تمويل خارجي،

- المؤسسات المتوسطة في العادة تعتمد على التمويل الخارجي والحصول عليه يعتبر عملية غير سهلة تتطلب الكثير من الإجراءات وشروط صعبة للمؤسسة.

س4: هل تعتقد أن التمويل متاح للمؤسسة كافٍ لتلبية احتياجاتها المالية الحالية؟

12 مؤسسة أجابت "بكفاية التمويل"، يعتبر التمويل كافٍ بالنسبة لهذه المؤسسات إما لكون احتياجاتهم المالية غير كبيرة يمكن توفيرها بسهولة، أو أن التمويل ذاتي لديها يلبي كافة احتياجاتها، أو المزيج المستخدم من التمويل الذاتي والخارجي يلبي كافة احتياجاتها.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

22 مؤسسة أجابت "بعدم كفاية" التمويل ويعود سبب عدم كفاية التمويل لهذه المؤسسات كون أن هذه المؤسسات تعتمد التمويل الذاتي فقط ولا تعتمد مصادر التمويل الخارجية الأخرى، أو المصادر المعتمدة غير كافية أو تم اعتماد توليفة تمويل غير مناسبة، المؤسسات التي تتطلب أنشطتها تمويل كبير خاصة للحصول على المادة الأولية التي تكون في الغالب مستوردة أو كونها في طور النمو والتوسع.

س5: ما هي طبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة؟

07 مؤسسات تتمثل طبيعة احتياجاتها التمويلية في تمويل "دورة استغلال" فقط، هذه المؤسسات في فترتها الحالية لا تنوي التوسع والنمو أو دخول مشاريع استثمارية جديدة.

05 مؤسسات تتمثل طبيعة احتياجاتها التمويلية في تمويل "دورة استثمار"، هذه المؤسسات تركز على الاستثمار نتيجة عدم معانتها مشاكل لتمويل دورة الاستغلال فتسعى لتركيز جهودها للتطور والنمو.

23 مؤسسة تتمثل طبيعة احتياجاتها التمويلية في تمويل "كلا الدورتين" الاستغلال والاستثمار، هذه المؤسسات تسعى لتدارك كلا الجانبين، وتفسر هذا الأمر يعتمد على طبيعة المؤسسة وطبيعة عملها وأهداف المؤسسة لذا لا يمكن حصر الأسباب.

س5: ما هي نسبة اعتمادكم على التمويل الذاتي؟

عدد المؤسسات التي تعتمد على نسبة "100%" من التمويل الذاتي هي 13 مؤسسة، هذه المؤسسات التي تعتمد على تمويلها الذاتي كليا ولا تعتمد التمويل الخارجي إلا عند عدم توفر التمويل الذاتي.

المؤسسات التي تعتمد على نسبة "أكثر من 50% وأقل من 100%" من التمويل الذاتي يبلغ عددها حوالي 06 مؤسسات وهي مؤسسات تعتمد اعتماد كبير على التمويل الذاتي لتلبية احتياجاتها التمويلية.

المؤسسات التي تعتمد على نسبة "أقل أو تساوي 50%" من التمويل الذاتي، يبلغ عددها حوالي 16 مؤسسة، وهي مؤسسات تعتمد اعتماد محدود أو معين للتمويل الذاتي.

س6: هل تعتقد أن التمويل الذاتي يلبي كافة احتياجاتك التمويلية؟

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

تعتمد إجابة هذا السؤال على طبيعة الاحتياجات التمويلية وعوائد المؤسسة فكلما كانت احتياجات المؤسسات كبيرة أو احتياجاتها تتمثل في تمويل دورة الاستثمار بالتأكيد التمويل الذاتي لن يكون كافياً لتلبية هذه الاحتياجات وعوائدها كذلك. وكلما كانت العوائد منخفضة كلما صعب من اعتماد التمويل الذاتي، لذا عدد المؤسسة التي "لا" يلبي احتياجاتها التمويل الذاتي عددها 25 مؤسسة.

أما الاحتياجات التمويلية منخفضة القيمة فيمكن للمؤسسة تمويلها ذاتياً وعادة ما تكون هذه الاحتياجات ضمن دورة الاستغلال، أو عوائد المؤسسة كافية لتلبية الاحتياجات أو جزء بسيط من دورة الاستثمار، أما عدد المؤسسات التي "تكتفي بالتمويل الذاتي" فيبلغ عددها 10 مؤسسات.

س7: ما هي نسبة اعتمادكم على التمويل الخارجي؟

عدد المؤسسات التي تعتمد على نسبة "0%" من التمويل الخارجي هي 13 مؤسسة، هذه المؤسسات التي لا تعتمد أبداً على تمويل الخارجي بل اعتمدها كلياً على التمويل الذاتي.

المؤسسات التي تعتمد على نسبة "أقل أو تساوي 50%" من التمويل الخارجي، يبلغ عددها حوالي 15 مؤسسة، وهي مؤسسات تعتمد تعتمد التمويل الخارجي لتتمة ما ينقص من التمويل الذاتي.

المؤسسات التي تعتمد على نسبة "أكثر من 50% وأقل من 100%" يبلغ عددها حوالي 07 مؤسسات، وهي مؤسسات تعتمد اعتماد كبير على التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها التمويلية.

س8: هل تعتقد أن التمويل الخارجي يلبي كافة احتياجاتك التمويلية؟

12 أجابت "بالإيجاب" أن التمويل الخارجي يلبي كافة احتياجاتها التمويلية وهنا الأمر يعود كذلك لطبيعة الاحتياجات التمويلية، فإذا ما كانت المؤسسة تعتمد التمويل الخارجي لتلبية بقية الاحتياجات التي لم يكفها التمويل الذاتي فإن التمويل الخارجي سيكون كافياً وكذلك حجم التمويل يلعب دوراً لكافيته من عدمه.

11 مؤسسة أجابت "بالنفي" وتخص هذه الإجابة الفئة التي تعتمد اعتماد كبير على التمويل الخارجي مع اعتماد محدود للتمويل الذاتي مما يزيد من الاعتماد على التمويل الخارجي لتلبية مختلف الاحتياجات المالية ويزيد من قيمة هذه الاحتياجات.

13 مؤسسة أجابتها محايدة كون هذه الأخيرة لا تعتمد التمويل الخارجي من أصله.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الوحدة الثانية: نهدف من خلال هذه الوحدة إلى دراسة أكثر مصدر تمويلي معتمد ومتاح من مصادر التمويل المتاحة حيث تم التركيز على مجموعة من مصادر التمويل عن غيرها وهذا راجع لخلفتنا حول البيئة التمويلية في الجزائر بعد دراستنا لكل مصدر.

س 9: إذا اعتمدت المؤسسة التمويل الذاتي فما هو مصدر المعتمد؟

17 مؤسسة تعتمد في التمويل الذاتي على الاحتياطات للتمويل الذاتي.

24 مؤسسة تعتمد في التمويل الذاتي على الأرباح للتمويل الذاتي.

02 مؤسسة تعتمد في التمويل الذاتي على المؤونات للتمويل الذاتي.

01 مؤسسة تعتمد في التمويل الذاتي على الاهتلاك للتمويل الذاتي.

10 مؤسسة تعتمد في التمويل الذاتي على الأسهم للتمويل الذاتي.

يرجع اختيار مصدر التمويل من مصادر التمويل الذاتية لطبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة وكذلك طبيعة الأمر المعتمد تمويله بالإضافة إلى طبيعة المؤسسة من حيث العمل والأولويات والشكل القانوني.

س 10: إذا اعتمدت المؤسسة القروض البنكية فما هي مختلف أنواع القروض التي حصلت عليها؟

يجب التنبيه في هذا السؤال أن بعض المؤسسات لا تستخدم القروض للتمويل، لذا يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم القروض كمصدر تمويل حوالي 15 مؤسسة، و 03 مؤسسات استخدمت القروض بأنواعها الثلاث.

عدد المؤسسات التي تستخدم "القروض قصيرة الأجل" من أجل التمويل هو 09 مؤسسات، في الغالب يتم استخدام هذا النوع من القروض لتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة والتي تمثل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل للمؤسسة حيث طبيعة هذا النوع من القروض لا يمكن أن يمول دورة الاستثمار لفترة طويلة.

عدد المؤسسات التي تستخدم "القروض متوسطة الأجل" من أجل التمويل هو 10 مؤسسات، أما "القروض طويلة الأجل" فهو 05 مؤسسات، ويعزى استخدام هذا النوع من مصادر التمويل كون هذه المؤسسات تحتاج لتمويل مشاريع النمو أو

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

التوسع أو جلب تجهيزات جديدة والتي تدخل ضمن إطار دورة الاستثمار، حيث استخدام هذا النوع من القروض لتمويل دورة الاستغلال سيخلق أعباء إضافية لمؤسسة كون هذه القروض لا تتناسب ومدة هذه الاحتياجات.

س11: هل نسبة الفائدة المفروضة على القروض ذات قيمة منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة؟

عدد المؤسسات التي اعتمدت التمويل البنكي وترى أن نسبة الفائدة "منخفضة" فهو 06 مؤسسات، أما التي تعتقد بأن قيمتها "متوسطة" فعددها هو 05 مؤسسة، أما عدد المؤسسات المحيية بأنها "مرتفعة" فهو 04. والملاحظ في الأمر أن تقييم الفائدة ليس معتمد على نوع القرض وإنما حسب رؤية المؤسسة، مثل أن المؤسسات التي تعتمد في التمويل على نوع القروض المتوسطة مثلاً لا ترى أن قيمة الفائدة لهذا النوع من القروض لا تجيب نفس الإجابة لنفس نوع القرض وهذا الأمر يرجح أن تقدير المؤسسة لهذه الفائدة يعتمد على وضعيتها المالية كلما كانت أحسن كلما رأت أن الفائدة لا تشكل عبء كبير لها.

س12: ما هو سبب اعتماد المؤسسة للقرض كمصدر تمويلي؟

سبب اعتماد هذه المؤسسات على البنوك كمصدر للتمويل هو: كون البنوك كأول وأكثر مصدر تمويل خارجي شائع في الجزائر، خيارات التمويل محدودة في الجزائر وتعتبر البنوك أفضل توجه مقارنة مع بقية الخيارات، كما أنه يوفر رؤوس الأموال الكبيرة التي تحتاجها المؤسسة كما أنه يوفر التمويل بصيغ مختلفة تساعد المؤسسة بالخصوص قصيرة الأجل، (مع العلم أنه حالياً غالبية البنوك تقدم التمويل الإسلامي إلا أنه كمصدر تمويل هو مرتفع التكلفة عن التقليدي، كما أن صيغه محدودة لا تلبي كافة حاجيات المؤسسة).

س13: ماهي العقبات المواجهة للحصول على قرض بنكي؟

يمكن حصر العقبات المواجهة في الحصول على القرض حسب الإجابات فيما يلي:

البيروقراطية: ساهمت البيروقراطية في انتشار المحسوبية وسوء استخدام السلطة والفساد، وهذا يؤثر في حصول المؤسسات على التمويل، حيث ستعالج الملفات طلبات التمويل في إطار ما نشرته البيروقراطية، وبالتالي سيكون الحصول على قرض أو عدم الحصول عليه معتمد على المحسوبية للفساد الموجود في الإدارة أو لتفصيل أعمالهم الخاصة.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الضمانات: بما أن الضمانات المفروضة يجب أن تفوق قيمة القرض فهي في الغالب تشكل إشكال كبير لجل المؤسسات التي لا تتوفر عليها وخاصة للمؤسسات الصغيرة والصغيرة التي لا تمتلك أصول كافية، خاصة للقروض طويلة الأجل.

طول مدة الإجراءات: اتفقت جل المؤسسات أن مدة الحصول على القرض طويلة نسبيا وتتسم بالتعقيد وعدم المرونة وهي من الأمور التي تعد من إشكالات هذا النوع من مصدر التمويل.

الأوراق المطلوبة: ترى معظم المؤسسات أن الأوراق التي يطلبها البنوك في ملفات القروض هي أوراق مبالغ فيها وأنها لا تسهل من هذه العملية حتى لزبائنهم الدائمين.

تحقيق المؤسسة لنتائج سلبية: نتيجة المؤسسة من بين الأمور التي يتم النظر لها لتقرير منح القرض، لذا تحقيق نتيجة سلبية سيؤثر في عملية الحصول على القرض وحتى وإن كانت النتيجة السلبية ناجمة عن كون حقوق المؤسسة لا تزال لدى غير ولم يتم تحصيلها بعد.

س14: هل الضمانات التي يطلبها البنك مقبولة؟ (إجابة هذا السؤال شملت بعض المؤسسات التي لم تستفد من التمويل البنكي ولكن لديها خلفية معلوماتية عنه).

09 مؤسسات ترى أن الضمانات التي يطلبها البنك "مقبولة"، ويعود سبب قبول هذه الضمانات من قبل هذه المؤسسات إلى أن هذه المؤسسات وضعيتها المالية جيدة، أو في الغلب تملك أصول يمكن وضعها كضمان للقرض لذا تستسهل هذه الضمانات.

09 مؤسسات ترى أن الضمانات التي يطلبها البنك "غير مقبولة"، ويعود سبب عدم قبول هذه الضمانات من قبل هذه المؤسسات إلى أن هذه المؤسسات وضعيتها المالية ليست في أفضل حال، أو في الغلب لا تملك أصول يمكن وضعها كضمان للقرض لذا لا تستسهل هذه الضمانات. مع العلم أن الضمان يجب أن تكون قيمته أكبر من القرض المطلوب ويمكن أن تصل إلى حتى الضعف.

س15: ما هو سبب عدم اعتماد المؤسسة للقرض كمصدر تمويلي؟ (تم حصر الجابة في ثلاث متغيرات هي الفائدة والضمانات وأسباب أخرى).

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

الفائدة: عدد المؤسسات التي رجحت هذا السبب هو 14 مؤسسة، ويعود الأمر لذلك لعدة أسباب من بنها الوازع الديني، وكذلك كون هذه الفوائد مع الوقت تصبح عبء على المؤسسة حيث يتوجب إرجاع القرض والفائدة مما يشكل ضغط على المؤسسة.

الضمانات: عدد المؤسسات التي رجحت السبب في الضمانات هو 08 مؤسسة، بما أن الضمانات يجب أن تكون قيمتها أكبر من القرض لذا هذا الأمر قد يضع المؤسسة في إشكال توفيرها، خاصة إذا كانت لا تمتلك أي أصول وهذا الأمر الذي يدفعها إلى عدم اعتماد القرض كمصدر تمويل.

أسباب أخرى: عدد المؤسسات التي رجحت الأمر لعدة أسباب أخرى هو 13 مؤسسة، كمثال لهذه الأسباب هي عدم رغبة المؤسسة في هذا النوع من مصادر التمويل، أو نوع التمويل غير مناسب، أو المدة الضرورية للحصول على القرض طويلة أو أن الشروط المطلوبة لا تتقبلها المؤسسة... إلخ من الأسباب الأخرى.

س16: أذكر مصدر تمويلي آخر تم اعتماده من قبل المؤسسة؟

الائتمان التجاري: عدد المؤسسات التي تعتمد على هذا المصدر في معاملاتها التجارية هي 06 مؤسسات، مع العلم أن هذا النوع من التمويل ليس متوفر لكل المؤسسات، وإنما يتعلق بأقدمية المؤسسة أو بوجود ضمانات تمنحها المؤسسة التي تكون في بداية نشاطها، ولكن باستمرار التعاملات تزول هذه الرسميات.

الاعتماد الإيجاري: عدد المؤسسات التي اعتمدت هذا المصدر في تمويل شراء أصولها هي 02 مؤسسات، ومن دراستنا يتضح أن هذا المصدر ليس كل المؤسسات تملك فكرة على ماهيته.

التمويل الإسلامي: عدد المؤسسات التي اعتمدت التمويل الإسلامي هي 02 مؤسسات، مع العلم أن التمويل الإسلامي لا تزال تكلفته مرتفعة مقارنة بالتمويل التقليدي كما أن صيغه محددة.

العائلة والأصدقاء: عدد المؤسسات التي تعتمد على هذا المصدر في التمويل هي 20 مؤسسة، والعدد الكبير يعود إلى أن الحصول على التمويل من العائلة والأصدقاء هو أمر سهل ومرن كما أنه سريع ومتوفر دائما، بالإضافة إلا أنه لا يحتاج إلى إجراءات أو شروط معقدة.

س17: هل استفادت مؤسستكم من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية؟

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

16 مؤسسة "استفادت" من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية المسطرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

19 مؤسسة "لم تستفد" من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية المسطرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

س18: في حالة الإجابة بـ "لا" ما هي الأسباب؟

عللت المؤسسات سبب عدم استفادتها من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية على الأسباب التالية:

- عدم الثقة بأن التمويل الذي تقدم هذه المؤسسات خال من الفائدة (لأسباب دينية).
- نوع التمويل غير مرغوب أو غير مناسب.
- المؤسسات ذات الطابع العائلي لا توافق على استخدام هذه النوع من التمويل.
- تم تجنب هذه البرامج من قبل بعض المؤسسات لطول مدة الإجراءات، كما أنها غير عملية ولا توافق على كل المشاريع.
- لا تمنح التمويل إلا للمؤسسات التي في بداية نشاطها.

س19: في حالة الإجابة بـ "نعم"، ماهي المؤسسة الحكومية المانحة للدعم؟

المؤسسات الحكومية المانحة للدعم التي تعاملت معها المؤسسات في العينة هي:

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI): عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل هو 04 مؤسسات.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANED : عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل هو 08 مؤسسات.
- الديوان الوطني للحلب ONIL: عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل هو 03 مؤسسات، حيث يقوم بدفع منح للمؤسسات التي تنشط في إنتاج الحليب ومشقاته، حيث يتم منح 04 دج أو 06 دج لكل لتر حليب منتج بهدف دعم هذا المجال.

01 مؤسسة استفادت من العقار الصناعي الذي تمنحه الدولة للمؤسسات.

س20: كيف تتم المفاضلة بين المصادر التمويلية؟ (تم حصر الإجابة في العناصر المذكورة التالية)

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

المرونة: عدد المؤسسات التي تعتمد المرونة في اختيارها على لمصدر التمويل هو 12، ويعود الأمر في اختيار هذا العنصر إلى أن المرونة في الحصول على التمويل ستسهل على المؤسسة التعامل بحرية ولا تضعها في أسر الشروط الكثيرة لمصادر التمويل.

التكلفة: عدد المؤسسات التي تعتمد على عنصر التكلفة في اختيارها لمصدر التمويل هو 09، وهي مؤسسات تهتم باختيار مصدر تمويل أقل تكلفة وأعلى عائد وهي مؤسسات عادة تعتمد التمويل الذاتي.

طبيعة المصدر: عدد المؤسسات التي تعتمد على طبيعة المصدر في اختيارها لمصدر التمويل هو 16، وهي أعلى إجابة مما يعني أن المؤسسة تهتم بنوع التمويل من حيث تأثير هذا المصدر على المؤسسة مثل القرض وما يترتب عنه من فوائد، أو الأسهم وما يترتب عن هذا التمويل من دخول شركاء أي أخذ بسلبيات وإيجابيات كل مصدر.

03 مؤسسات اختارت الإجابات الثلاث في مفاضلتها لمصادر التمويل حيث تعتمد على العناصر الثلاث في الاختيار مما يعني أن مستوى الوعي في الاختيار في المؤسسة عال.

الوحدة الثالثة: نهدف من خلال هذه الوحدة إلى تطرق إلى جملة من الإشكالات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، وتحديد أهم الإشكالات المواجهة بصفة دائمة.

س21: هل تتسم عملية الحصول على التمويل بالمرونة؟

10 مؤسسات اختارت الإجابة بـ "نعم"، مما يعني أن عملية التمويل في المؤسسة لا تتمتع بإشكالات كبيرة، وإنما إشكالات في إطار العادي التي تستطيع التعامل معها بكل سهولة.

25 مؤسسات اختارت الإجابة بـ "لا"، مما يعني أن هذه المؤسسات عند معالجة طلبات التمويل تعاني من إشكالات تمويل كثير مما يجعل الأمر غير سهل، مثلاً المؤسسات التي تعتمد كلياً على التمويل الذاتي وتكون في حاجة للتمويل لكن غير متوفر نتيجة وجود أموالها لدى الغير مما يخلق عسر في التمويل للمؤسسة ويجعل الحصول عليه غير مرن.

س22: هل تكاليف المصادر التمويلية التي تستخدمها المؤسسة ذات تكلفة: منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة؟

منخفضة: 10 مؤسسات تجد أن تكلفة التمويل "منخفضة" هي المؤسسات التي تحسن المزج بين مصادر التمويل الذاتية والخارجية واختيار التمويل المناسب لها، أو اعتمادها كلياً على التمويل الذاتي.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

متوسطة: 21 مؤسسة تجد أن تكلفة التمويل "متوسطة"، هي في الغالب المؤسسات التي تكون توليفة التمويل فيها مصدر تمويل أكثر من الآخر والمقصود بهم الذاتي أو الخارجي، مثل المؤسسة تملك نسبة 70% من التمويل الذاتي وتكمل الباقي من التمويل الخارجي دون دراسة إن كان يجب تخفيض من نسبة التمويل ذاتي وحصول عليها من التمويل الخارجي للحصول تمويل أقل تكلفة وأكثر فائدة.

مرتفعة: 04 مؤسسة تجد أن تكلفة التمويل "مرتفعة"، هي المؤسسات تعاملاتها كلها من مصدر واحد مثل المؤسسة التي تعتمد على المساهمين في التمويل حيث سيطالبون بأرباح مضاعفة، أو التمويل الذي تكون فيه نسبة التمويل الخارجي أعلى.

س23: هل تعتقد أن من إشكاليات التمويل الحالية عدم توفر برامج تدريب توعية مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

33 مؤسسة أجابت بـ "نعم"، أي أن المؤسسات تجد الإشكال في عدم وجود برامج توعية مالية حيث لا حضنا جهل بعض المستبشرين بالعديد من أنواع مصادر التمويل، والمفروض في هذه الحالة أن تحظى المؤسسات بشرح لمصادر التمويل التي يمكن للمؤسسة اعتمادها، بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات التمويل لشرح صيغ التمويل التي توفرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتالي تكون خلفيتهم أوسع واختياراتها أيضا.

2 مؤسسات أجابت بـ "لا"، مما يعني أنها لا تجد صعوبة في هذا المجال.

س24: ماهي مختلف الإشكالات والتحديات التي تراها في مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة؟

بناء على إجابات عينة المؤسسات المدروسة يمكن تلخيص أهم الإشكالات والتحديات التي في مختلف مصادر التمويل بما يلي: البيروقراطية، الضمانات، الفائدة، طول مدة الإجراءات، تأخر في الدفع عند الحصول على التمويل، عدم فتح المجال للمستثمرين الأجانب، شروط منح التمويل، التكلفة المرتفعة للتمويل.

س25: ماهي مختلف الإشكالات والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل؟

- طول المدة: سواء من حيث الإجراءات، أو من حيث دراسة المشروع، أو من حيث الحصول على التمويل، بالإضافة إلى عدم مرونتها؛

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

- البيروقراطية، الفائدة (تشكل إشكال سواء من حيث القيمة أو من حيث الوازع الديني)، الضمانات (تم التطرق إلى هذه العناصر سابقا؛

- المعاملات الورقة: تشكل المعاملات الورقية إشكال لدى العديد من المؤسسات فالمعروف عنها أنها تحتاج وثائق كثيرة.

- عدم توفر تمويل إسلامي يتميز بالثقة والتكلفة المنخفضة، بالإضافة إلى أن صيغ التمويل غير متنوعة؛

- هيئات الدعم والبرامج الحكومية توفر التمويل لمرة واحدة فقط وللمؤسسات في طور بداية النشاط فقط؛

- غياب السيولة المتعلقة بالتمويل لدى الشركاء المؤسسين في حالة إذا ما كانت المؤسسة ذات الأسهم وتعتمد على مساهميتها فقط للتمويل؛

- أما المشاكل المتعلقة بالتمويل الذاتي المتمثلة فيما يلي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية تعاني من المنافسة الشديدة من منتوجات المستوردة ولا توجد حماية لهم، كذلك لا توجد مساحة كافية أو حماية لغزو أسواق أخرى أي المؤسسة تبقى حبيسة مكان نشأتها، بالإضافة إلى ذلك تعاني بعض المؤسسات الإنتاجية من مشكل تحصيل أموالها التي لدى الغير وهذا ما يخلق لها مشكل في التمويل الذاتي على المدى القريب.

الوحدة الرابعة: نسعى من خلال هذه الوحدة إلى التوصل إلى أهم نقاط التي يجب التركيز عليها لتطوير مصادر التمويل سواء من خلال معرفة المصدر التمويلي المناسب أو تطلعات وأراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول طرق التطوير.

س26: هل تعتقد أن هنالك حاجة لتطوير مصادر التمويل الحالية؟

كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة توافق على وجود حاجة لتطوير مصادر التمويل الحالية وذلك كون احتياجات هذه المؤسسات في تزايد مستمر في مقابل عدم وجود تطور في مصادر التمويل التي تتوافق واحتياجاتها وتلبّيها بسلاسة أكثر مع مرور الوقت.

س27: هل تعتقد أن هنالك حاجة لتطوير برامج الدعم والتمويل الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة "توافق" على وجود حاجة لتطوير برامج الدعم والتمويل الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير وتعدد الصيغ التي تمنح بها التمويل وتوسيع الفئة المستهدفة من التمويل، وأن يمكن الاستفادة من أكثر من هيئة، وكذلك قيمة التمويل يجب أن تحدد حسب طبيعة الاحتياجات ونشاط المؤسسة.

س30: هل تعتقد أن هناك حاجة لتطوير أدوات تمويل جديدة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة "توافق" على وجود حاجة لتطوير أدوات تمويل جديدة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث من خلال تعليقات الإجابة على هذا السؤال تتطلع هذه المؤسسات لاستخدام أساليب تمويل جديدة خاصة من قبل الدول في إطار تشاركي، أو استخدام مؤسسات مالية للتمويل الإسلامي بحيث يكون مقبول التكلفة بصيغ مناسبة مع التركيز على صيغة القرض الحسن، والعديد من الاقتراحات ستعرف عليها في أجوبة الأسئلة الموالية.

س31: هل لديكم اقتراحات لتطوير بيئة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

شاركت هذه المؤسسات بالعديد من المقترحات لتطوير بيئة التمويل، والتي عملنا على تلخيصها وتنميقها حسب فهمنا لهذه المقترحات من خلال ربطها بالجانب النظري لنخرج في النهاية بما يلي:

- تعزيز التمويل الرقمي واعتماداته؛

- تطوير الدولة لأدوات التمويل تسمح لها بالدخول كشريك؛

- اعتماد التمويل الإسلامي من خلال التأكيد على مشروعية التمويل المقدم من قبل البنوك، أو من خلال إقامة مؤسسات تمويل خاصة بهذا النوع من التمويل خاصة أو تابعة للدول، بتكلفة تتماشى أو أقل من التمويل التقليدي؛

- منح خيارات أكبر للتمويل التشاركي، من خلال تسهيل دخول المؤسسات للبورصة، أو من خلال بناء فضاء خاص بالمؤسسات والمستثمرين للالتقاء، أو أن دولة تخصص فرق لشراء أسهم من المؤسسات التي في حاجة للتمويل وبيعها لاحقا لمهتمين في نفس مجالاتها، أو توفير فرص لجمع أصحاب نفس الاهتمام لبدء مشاريعهم سوياً؛

- تطوير البنوك لصيغ أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها الحالية؛

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- انشاء صناديق استثمارية مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مستثمريها المؤسسات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها مع إمكانية عهد ادارته للدولة أو لبنوك استثمارية متخصصة؛

- هناك اقتراحات تخص تطوير عملية منح التمويل حيث تم اقتراح: أن التمويل عند منحه يجب أن يراعى فيه نشاط المؤسسة بل من الأحسن تطوير صيغ مناسبة لكل نشاط، كما أن منح التمويل يجب أن يعتمد على دراسة المشروع وليس وضعية المؤسسة؛

س32: ما هو التمويل الذي تراه يناسب مؤسساتك أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة؟

تم تجميع اقتراحات المؤسسات في اجابه هذا السؤال فيما يلي:

- التمويل الإسلامي؛

- تمويل المعتمد على صيغ التشارك (شركات رأس المال الاستثماري، البورصة، أو مستثمرين)؛

- التمويل البنكي التقليدي (القروض بأنواعها)؛

- صناديق الاستثمار؛

من خلال هذه المقترحات يحظى التمويل الإسلامي بالنسبة الأعلى من الطلب، يليه التمويل البنكي التقليدي، ليليه بعدها التمويل التشاركي.

ملاحظة: خلال دراستك لتحليلنا ستلاحظ أننا لم نفصل في التحليل، أي أننا لم نحلل حسب حجم المؤسسة رغم اختلاف هذه المؤسسات عن بعضها البعض في العديد من المزايا، ويعود الأمر إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم وجود فروقات جمة أو واضحة من حيث مبدأ اختيار مصادر التمويل، فالتمويل مهما كان نوعه يعتمد على المؤسسة وطبيعة عملها وأرباحها فشرط الحصول على التمويل تبقى نفسها لجميع المؤسسات سواء الذاتي أو الخارجي.

- اختار نوع التمويل المعتمد راجع للمؤسسة بحد ذاتها إما من خلال اختياراتها أو من حيث ما يساعد المؤسسة في وضعيتها المالية، أو للمؤسسة التمويل من حيث الشروط المعتمدة فنجدها نفسها مطبقة على جميع المؤسسات.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

– الأسئلة المختارة تعالج موضوع التمويل من منظور هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس من منظور الفرق بين المؤسسات في الحصول على التمويل.

المطلب الثاني: تفريغ المقابلة الخاصة بمؤسسات التمويل

رؤيتنا من خلال هذا المطلب تتمثل في ربط واقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل التي يمكن تعريفها بأنها المؤسسات التي تقدم التمويل ضمن شروط ومواصفات محددة، وتساعد هذه الرؤية في اكتشاف البيئة التمويلية بكل زواياها ومعرفة الفجوات بين كلا الطرفين، حيث معرفة مسببات هذه الفجوة يساعد في فهم وجهات النظر المختلفة بالتالي التطرق إلى مختلف الحلول المناسبة لكلا الطرفين، وتبادل المعلومات الضرورية والخدمات على المدى الطويل.

أولاً: تفريغ وتحليل المقابلة المجراة مع البنوك

هذا الجزء متعلق بالمؤسسات المانحة للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد شملت دراستنا مجموعة من البنوك ومؤسسات رأس المال الاستثماري، بالإضافة إلى مؤسسات الاعتماد الإيجاري حيث لم نتلقى تفاعل من قبل المؤسسات المستهدفة، لذا تم تغيير العينة بما يلائم لإتمام الدراسة.

تحليل المقابلة المجراة مع البنوك: شملت دراسة مجموعة من فروع البنوك بولاية الشلف رغم أن العينة المقصودة هي الفروع الرئيسة للبنوك، لكن بسبب عدم تجاوب الفروع الرئيسة مع اتصالاتنا الأمر الذي استدعى منا الاكتفاء بعينة من فروع البنوك في ولاية الشلف للقيام بالدراسة.

الجدول رقم (IV-20): البيانات الرئيسة المتعلقة للبنوك التي تم اجراء المقابلة معها.

اسم البنك	مقر البنك	طبيعة عمل المستبث
بنك الخليج الجزائر	فرع الشلف	رئيس مصلحة المستخدمين
بنك التنمية المحلية	فرع الشلف	مدير المالية
بنك الجزائر الخارجي	فرع الشلف	رئيس مصلحة المستخدمين
بنك البركة	فرع الشلف	رئيس مصلحة المستخدمين
القرض الشعبي الجزائري	فرع الشلف	رئيس مصلحة المستخدمين
البنك الوطني الجزائري	فرع الشلف	رئيس مصلحة المستخدمين

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على استمارات المقابلة

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

تحليل أسئلة المقابلة: بعد أن تم فرز العينة التي تم التعامل معها سنمر في الجزء الموالي إلى تفريغ إجابات أسئلة المقابلة وتحليلها حسب رؤية الباحثة، وكذلك حسب الآراء الخاصة بالمستبشرين وشروحاتهم المقدمة لكل إجابة.

س1: هل توفر مؤسستكم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

"توفر" كل المؤسسات البنكية الفرعية للعينة والبالغ عددها 06 بنوك التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أن هذه البنوك كلها تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفر لها مختلف المعاملات من بينها التمويل.

س2: هل يطبق البنك إجراءات أكثر صرامة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

بنك خليج الجزائر أجاب "بالإيجاب" أي بكونه يطبق إجراءات صارمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود الأمر حتما إلى كون سياسات البنك الموضوعة هي التي تلزم بذلك، أما بقية البنوك والتي عددها 05 بنوك فهي تنفي تطبيقها لإجراءات صارمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالذات، وإنما الإجراءات نفسها والشروط نفسها تطبق على جميع المؤسسات ولا تخص فئة معينة.

س3: هل يقدم البنك تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

عدد بنوك العينة التي تقدم "تسهيلات" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي 04 بنوك، أما البنكين المتبقين "فلا يقدم أي تسهيلات"، بالنسبة للبنوك التي تقدم تسهيلات فهي بنوك ذات تعاملات مرنة نوعا ما أو تتعامل مع هذا النوع من المؤسسات بكثرة، أما البنوك التي لا تقدم التسهيلات ففي الغالب هي بنوك تتبع الصرامة في مختلف المعاملات ولا تقدم استثناءات للعملاء.

س4: هل هناك صيغ تمويل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

"توفر" 04 بنوك من أصل 06 صيغ تمويل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما 02 من البنوك "لا يوفران" صيغ تمويل خاصة وهما بنك البركة والفرض الشعبي الجزائري، وإنما الصيغ المطروحة تشمل جميع المؤسسات بجميع أنواعها.

س5: هل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحق في اختيار صيغة تمويل معينة؟

كل الفروع البنكية والتي عددها 06 تجيب بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "لها الحق" في اختيار صيغة التمويل المناسب لها في حدود الصيغ الموفرة لها والخاصة بها، مع شرط ضرورة توفر الشروط الخاصة بكل صيغة، أو في حالة ثانية عندما يشرح العميل والممثل في المؤسسة احتياجاته المالية تقدم له الصيغ المناسبة ويختار ما يناسبه.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- س6: ما طبيعة القروض التي يمنحها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- تقدم 05 بنوك "القروض بأنواعها" أي قروض الاستثمار والاستغلال وتمدتها القصيرة والمتوسطة والطويلة، "ما عدا" بنك القرض الشعبي الجزائري الذي يقدم قروض الاستغلال وإنما تقدم قروض متوسطة أو طويلة الأجل.
- س7: هل البنك يقدم التمويل الإسلامي؟
- عينة البنوك التي تم إجراء معها المقابلة والبالغ عددها 06 بنوك "تقدم التمويل الإسلامي"، مع الإشارة إلا أن بنك البركة بنك إسلامي فقط عكس البنوك الأخرى المخلطة.
- س8: هل هناك صيغ تمويل إسلامية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 05 بنوك من العينة "توفر" صيغ تمويل إسلامية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بنك الخليج الجزائري "فلا يقدم" صيغ خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنما الصيغ المتوفرة تشمل جميع المؤسسات.
- س9: الصيغ الخاصة بكل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:
- بنك التنمية المحلية: مريحة الاستثمار، مريحة الاستغلال.
- بنك الجزائر الخارجي: مريحة الاستثمار، اجارة المعدات المنقولة، وتمويل السلم.
- بنك البركة الجزائري: الاجارة المنتهية بالتملك، الاجارة من الباطن، السلم، المريحة، المشاركة المتناقصة.
- بنك القرض الشعبي الجزائري: المريحة للتجهيزات، الاجارة المنتهية بالتملك.
- البنك الوطني الجزائري: الاجارة مع خيار التملك، مريحة الاستغلال، مريحة الاستثمار.
- س10: في حالة ما إذا كان البنك يقدم التمويل الإسلامي فما هو أكثر مصدر يتم الاقبال عليه من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسلامي أم التقليدي؟
- أربعة بنوك ترجح أن التمويل الأكثر طلبا على مستوى الفرع هو "التمويل التقليدي" لأن صيغ التمويل الإسلامي لازالت عالية التكلفة مقارنة بالتقليدي ولا توفر كل الاحتياجات، أما كل من بنك الخليج الجزائر فيرجح أن الطلب الأكبر يحظى به "التمويل الإسلامي"، أما بنك البركة فهو بنك إسلامي أصلا.
- س11: هل إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبنكم لطلب التمويل يعتبر: منخفض، متوسط، مرتفع؟

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

تباينت الآراء حول إقبال المؤسسات حيث نجد أن كل من فرع بنك البركة وبنك الجزائر الخارجي يرى أن الإقبال "منخفض"، أما كل من بنك خليج الجزائر والتنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري يرون الإقبال في حدود "المتوسط"، أما بنك القرض الشعبي الجزائري يرى أن الإقبال "مرتفع".

س13: ما هي العناصر التي يعتمد عليها البنك خلال دراسته لملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

في إجابة هذا السؤال لاحظنا أن هناك اختلاف في العناصر المعتمدة لدراسة ملف المؤسسة، وسنتعرف عليها فيما يلي:

بنك خليج الجزائر: مخطط الأعمال؛

بنك التنمية المحلية: القوائم المالية؛

بنك الجزائر الخارجي: ضمانات، بالإضافة للخبرة؛

بنك البركة الجزائري: قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة لمدة 3 سنين؛

بنك القرض الشعبي الجزائري: الضمانات، تقرير المالي، الوضعية المالية، اشتراكات ضمان، تصريح سنوي لضرائب.. إلخ؛

البنك الوطني الجزائري: تصريح سنوي لضرائب، الضمانات، آخر ثلاث ميزانيات والميزانية المحتملة طول مدة القرض مخطط التمويل.

س13: هل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفضة، متوسطة، مرتفعة؟

هناك بنوك ترى أن مخاطر تمويل المؤسسات "متوسطة" ويبلغ عددها 03 بنوك، أما 03 بنوك الباقية ترى أن مخاطر التمويل "مرتفعة"، مما يعني أن التمويل الخاطئ للمؤسسة سيكلف البنك خسائر، لأن مخاطر التمويل لهذه المؤسسات تصنف في المستوى العالي.

س: ماهي المشاكل التي تعاني منها بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

رجحت كل البنوك أن المشاكل التي تعاني منها البنوك بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينحصر أهمها في "عدم السداد"، حيث يعتبر عدم سداد المؤسسات التزاماتها في الوقت المحدد والتزامها بجدول الموضوع مشكل كبير تعاني منه البنوك مما يدفعهم قصرا للتواصل مع هذه المؤسسات لتذكيرهم بموعد السداد، بالإضافة إلى "خطر توقف نشاط المؤسسة" دون الوفاء بكل التزاماتها حيث يتعين على البنك انتظار التصفية لاسترجاع جزء من أمواله.

ثانيا: مقابلة شركات رأس المال الاستثماري

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

تتضمن هذه الجزئية عرض المقابلة التي تم إجرائها مع شركات رأس المال الاستثماري عبر المكالمات الهاتفية، حيث تتضمن المقابلة مجموعة أسئلة الهدف منها دراسة العلاقة التمويلية بين شركات رأس المال الاستثماري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا التمويل من الأساليب المستحدثة لذا هو غير منتشر بكثرة في الجزائر، أما العينة فقد شملت شركتين لتمويل رأس المال الاستثماري.

1- الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار المتواجدة مقرها في الجزائر العاصمة، تم عمل المقابلة مع رئيس دائرة متابعة الاستثمارات.

2- شركة المالية الجزائرية للمساهمة "فينالاب"، الكائن مقرها بالجزائر العاصمة، تم عمل المقابلة مع موظف في الشركة.

تحليل أجوبة المقابلة: بعد أن تم التعرف على المؤسسات التي تم التعامل معها سنمر في الجزء الموالي إلى تفريغ إجابات أسئلة المقابلة وتحليلها حسب رؤية الباحثة، وكذلك حسب آراء المستبحثين وشروحات المقدمة حول كل سؤال.

س1: هل تقدم مؤسستكم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

"نعم" كلا شركتي رأس المال الاستثماري تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقدم لها التمويل.

س2: هل تطبق مؤسستكم إجراءات صارمة لاختيار المؤسسة التي سيتم تمويلها؟

"نعم" كلا شركتين تطبق إجراءات صارمة لاختيار المؤسسة التي سيتم تمويلها، حيث تتحمل شركات رأس المال الاستثماري مخاطر عالية جراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا تطبق إجراءات صارمة عند اختيار المؤسسة.

س3: ما هو نوع التمويل الذي تقدمه مؤسستكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

تقدم كلا شركتي رأس المال الاستثماري نوعي من التمويل، الأول "رأس مال التطوير" وهو يتمثل في تمويل المؤسسة من خلال شراء حصة في رأس المال أثناء مرحلة نموها وتطورها، وثانيا المساهمة في رأس المال المؤسسات الجديدة في غالب تكون مبتكرة ويسمى "برأس المال المخاطر".

س4: هل هناك إقبال كبير على هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار "لا ترى أن هناك إقبال" كبير على هذا النوع من المؤسسات للتمويل، بينما شركة فينالاب "ترى أن هناك إقبال" كبير على هذا النوع من مؤسسات التمويل.

س5: ماهي نسبة تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الكلي؟

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار تقدر نسبة مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 75% من نسبة التمويل الكلي المقدم، بينما شركة فينالب فتقدر نسبة تمويلها بـ 60% من التمويل الكلي.

س6: ماهي العناصر المعتمد عليها لاختيار المؤسسة التي سيتم تمويلها؟

تجد كلا شركتي رأس المال الاستثماري أن أهم عنصر معتمد لاختيارها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع "للمردودية والخطر" الخاص بكل مشروع ستساهم فيه، أما شركة فينالب بالإضافة لاتفاقها مع العناصر السابقة فهي تعتمد كذلك في اختياراتها على "طبيعة النشاط" حيث يعتبر هذا العنصر من إحدى أولوياتها كذلك.

س7: هل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مخاطر: منخفضة، متوسطة، مرتفعة؟

تري الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار أن مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخاطر "متوسطة"، بينما شركة فينالب فترى مخاطر التمويل "مرتفعة".

س8: ماهي المشاكل التي تعانون منها بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

المشاكل التي تعاني منها شركات رأس المال الاستثماري بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدم القدرة على انجاز المشاريع في الوقت، مما يؤدي إلى تأخير استغلال المشروع وارتفاع تكلفة الإنجاز، وكذلك تتعقد وضعية الديون تجاه البنوك إن وجدت، بالإضافة عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الاهداف المسطرة أي الوصول للعائد المتوقع للمشروع.

ثالثا: مقابلة مؤسسات الاعتماد الإيجاري أو البنوك المقدمة للاعتماد الإيجاري:

الجزئية تتضمن تحليل المقابلة المجراة مع المؤسسات المقدمة للاعتماد الإيجاري أو البنوك التي تزاوّل هذا النشاط، لكن في هذا الإطار لم تتمكن من عمل المقابلة سوى مع مؤسسة واحدة وهي بنك خليج الجزائر، وذلك لأننا لم نتلقى رد من هذه المؤسسات ولم نستطع التواصل معها هاتفيا، أما البنوك فهي إما لا تقدم أو التعامل يتم مع مؤسسات مخصصة تابعة للبنك.

- المؤسسة هي: بنك الخليج الجزائر، الفرع المتواجد بالشلف، طبيعة عمل المستبثت فهو موظف بالمؤسسة.

تحليل أجوبة المقابلة: بعد أن تم التعرف على المؤسسة التي تم التعامل معها سنمر في الجزء الموالي إلى تفريغ إجابات أسئلة المقابلة وتحليلها حسب رؤية الباحثة، وكذلك حسب رأي المستبثت وشروحات المقدمة حول كل سؤال.

الجدول رقم (IV-21): تحليل المقابلة المجراة مع مؤسسات الاعتماد الإيجاري بنك الخليج الجزائر

السؤال	الجواب

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

هل تقدم مؤسساتكم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	"نعم" البنك يقدم التمويل بالاعتماد الإيجاري (التمويل التأجيري) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
هل تطبق مؤسساتكم إجراءات صارمة لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	"نعم" البنك يتخذ إجراءات صارمة في منح هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون نظام البنك قائم على الصرامة في تعاملاته المالية.
ما هي أنواع الاعتماد الإيجاري المقدم للمؤسسات الصغير والمتوسطة؟	يقدم البنك الاعتماد الإيجاري من "النوع التمويلي" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقتني البنك المعدات ويؤجرها للمؤسسات مع إمكانية التملك لها في النهاية.
هل هناك إقبال كبير على هذا النوع من التمويل بصفة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	يرى البنك أن "هناك إقبال كبير" على هذا النوع من التمويل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ماهي نسبة تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حجم التمويل الكلي؟	رغم أن هناك إقبال على هذا النوع من التمويل إلى أن نسبة التمويل التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة والتي قدرت بحوالي "25%" من إجمالي التمويل، مما يعني أن ليست كل الطلبات تقبل للتمويل، أو أن هناك إقبال أكبر لأطراف أخرى.
هل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا النوع من التمويل: منخفضة، متوسطة، مرتفعة؟	يرى البنك أن مخاطر هذا التمويل "متوسطة"، حيث التمويل بطبيعته قائم على أصل لذا في حالة عدم سداد الإيجار يتم سحب الأصل.
ماهي المشاكل التي تعاني منها بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد الإيجاري؟	يمكن أن يواجه البنك من خلال هذا النوع من التمويل مشكل عدم سداد الإيجار لأي سبب كان، والذي يضطر بالبنك لسحب الأصل ولكن الأصل يكون فيه عيوب أو أعطال من استخدام المؤسسة مما يقلل من قيمة أصل عند عرضه للاستئجار أو البيع مرة أخرى.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على استمارة المقابلة.

من خلال هذه الدراسة وبعد ربطها بالجزء الأول الخاص بمقابلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن أكثر خيار تمويل خارجي مستخدم هو التمويل البنكي، (بعد تمويل العائلة والأصدقاء لأن هذا الخيار يعتبر محدود جدًا).

تعكس دراستنا الميدانية المتمثلة في إجراء مقابلة مع مؤسسات التمويل والمثلة في عينتنا بالبنوك وشركات رأس المال الاستثماري وجهة نظرهم العامة والخاصة في خصوص موضوعهم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نستنتج من هذه الدراسة أن مؤسسات التمويل تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار محدود فتسعى هذه المؤسسات إلى منحها التمويل بأقل مخاطر ممكنة، كما أن هذه المؤسسات لا تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمصادر تمويل أكثر تنوع وتناسب لكل احتياجاتها وحجمها إلا في الاطار المحدود، بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل لا تسعى للاحتكاك بهذه المؤسسات وتمييزها كعميل دائم بتقديم امتيازات خاصة لهم كعملاء دائمين خاصة بالبنوك، وأيضا هذه المؤسسات لا تسعى لتوسيع مجال الخطر مع هذه المؤسسات أي أن التمويل يتمتع بمستوى عال من الأمان من خلال الضمانات. لكن هذا الأمر لا يعني أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتضمن أخطار حيث يمكن أن تواجه مؤسسات التمويل تزوير

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

في الوثائق المالية للوضع الحقيقية للمؤسسة أو قد تواجه مخاطر عدم السداد العمدي من قبل المؤسسات كما أنها قد تواجه خطر توقف نشاط المؤسسة.

المطلب الرابع: الأنموذج المقترح لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتمثل فكرة الأنموذج بإنشاء منصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم على دعم المؤسسات لبعضها البعض دون الاعتماد على الإعانات الحكومية، فهذه منصة يجب أن تضم كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل أنحاء الجزائر مع طبيعة النشاط والوضع المالية للمؤسسة لتسهيل التواصل بين مختلف تلك المؤسسة، وتشجيع ودعم تعامل المؤسسات مع بعضها في نفس الولاية لتقليل تكاليف النقل وزيادة المنتجات على الأقل في منطقتها الأصلية.

أولاً: تحليل المقابلة للدراسة الاستشرافية للمنصة

تمثل الوحدة الخامسة في أسئلة المقابلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة استشرافية للأنموذج المقترح، حيث كان الهدف من الوحدة تحقيق دراسة استطلاعية لهذا المقترح، للتوصل من خلالها إلى توجهات هذه المؤسسات وأفكارهم حول فكرة الأنموذج المقترح والمبادئ التي سيقوم عليها، كذلك قياس مدى التقبل العام لفكرة الأنموذج، وأراءهم لتطوير الفكرة، بالإضافة إلى دراسة تطلعات هذه المؤسسات في اعتماد أفكار مغايرة في البيئة الجزائرية.

س1: هل تتوافق مع وجود حاجة لتطوير التعاملات المالية في شكل الكتروني؟

"تتوافق" كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة على وجود حاجة لتطوير التعاملات المالية في شكل الكتروني، ويرجع هذا الأمر للتطور الرقمي الكبير الحاصل في العالم حيث لا بد من مواكبة هذا الأمر، كما أن جائحة كورونا عززت هذا المفهوم وانتشاره.

توافق المؤسسات مع تطوير المعاملات المالية في شكل إلكتروني يعني أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعم الرقمنة وتدعم التعاملات الإلكترونية، مما يعني أن المؤسسات لا تستصعب التحول الرقمي ولا تمنعه في الأمور المالية الخاصة بها.

س2: هل تتوافق وتطوير خيارات التمويل ليتم الحصول عليها الكترونياً؟

"تتوافق" كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة على تطوير خيارات التمويل ليتم الحصول عليها الكترونياً وهذا الأمر يدل على أن المؤسسات مستعدة تماماً للرقمنة، كما أنها توافق التعامل بخيارات التمويل الإلكترونية ولا تجد إشكال من هذا الجانب.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

س3: هل تعتقد أن هناك حاجة لمنصة مخصصة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

"تتوافق" كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة على وجود حاجة لمنصة مخصصة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الأمر يدل على أن مستوى التقبل العام لفكرة وجود منصة رقمية خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقبول، مما يعني أن هذا النوع من المنصات لن يواجه مشكلة عدم وجود منخرطين لأن مستوى الوعي الرقمي في تطور مستمر في الجزائر خاصة في ظل انتشار المشاريع الناشئة الخاصة بالتكنولوجيا والرقمنة.

س4: لو تم اعتماد منصة الكترونية للتمويل هل مؤسستكم سوف تعتمد عليها للوصول إلى التمويل؟

"تتوافق" كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة على اعتماد المنصة الإلكترونية للوصول إلى التمويل في حالة اعتمادها، وعليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعدة للتعامل مع مثل هذه المنصات إذا اعتمدت رسميًا للتمويل بالشروط التي تسمح وتساعد هذه المؤسسات في استخدامها.

س5: هل تتوافق ومشاركة بياناتك المالية من أجل جذب المستثمرين والممولين وزيادة الشفافية؟

29 مؤسسة "تتوافق" ومشاركة البيانات المالية من أجل جذب المستثمرين والممولين وزيادة الشفافية، و06 مؤسسات "لا تتوافق" مع الأمر، فالمؤسسات التي تتوافق مع الأمر تعلم أهمية الشفافية في البيانات المالية لجذب المستثمرين وبناء علاقات ثقة قوية مع الممولين أو المستثمرين، أما المؤسسات التي لا تتوافق فهي في الغالب لا تثق في مفهوم الشفافية وتجد أن البيانات المالية أمر خاص لا علاقة له بالتمويل، بالعموم أن النسبة المتقبلين أكثر من عدم المتقبلين وتقبل بقية الأطراف سيكون بمشاركة الفئة المتقبلة الأمر الذي سيدفع الحرج عن الفئة الثانية.

س6: هل تتوافق مع تقديم المنصة لخدمات استشارية وفنية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة؟

"تتوافق" كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة مع تقديم المنصة لخدمات استشارية وفنية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

ملاحظة: صرح المستبحثون إلى الحاجة لوجود مثل الخدمات لأن المؤسسات تكون بحاجة إلى استشارات في العديد من الأمور، حسب الملاحظ كذلك أن المعلومات التي تمتلكها المؤسسات حول مصادر التمويل محددة أو احتكاكها بالمؤسسات المالية غير كافٍ لتحصيلها كل المعلومات حول كل الصيغ التي تقدمها، لذا الاستشارة ضرورية لتبنيه لمثل هذه الأمور.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

س7: لو تم اعتماد المنصة الإلكترونية هل يمكن أن تعتمد عليها لتبادل الخدمات مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى؟

"تتوافق" كل المؤسسات المشاركة والتي يبلغ عددها 35 مؤسسة على تبادل الخدمات مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى في حالة اعتماد المنصة. حيث لا يمثل التمويل الهدف الوحيد للمنصة وإنما إنشاء فضاء خاص يجمع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويلبي احتياجاتها في إطار التعاون بينهم وتنميتها بهذا التعاون.

س8: لو تم اعتماد المنصة الإلكترونية هل يمكن أن تساهموا في تمويل مؤسسة أخرى تعاني من عجز في التمويل؟

"تتوافق" 30 مؤسسة على المساهمة في تمويل مؤسسة أخرى تعاني من عجز في التمويل في حالة إعمار المنصة، 05 مؤسسات رفضت الأمر وهذا السؤال الهدف منه هو معرفة مدى التقبل لفكرة التعاون في التمويل لمعرفة إمكانية نجاح التمويل الجماعي، بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا حول الفضاء الخاص بالتعاون بين المؤسسات لتنمية القطاع.

س9: هل تتوافق مع اعتماد المنصة على مصادر تمويل متنوعة أم التركيز على مصادر محددة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

28 مؤسسة تتوافق مع اعتماد المنصة لمصادر تمويل متنوع في حالة اعتمادها، و07 مؤسسات تفضل التمويل المحدد والهدف من هذا السؤال هو لمعرفة بناء المنصة حول مصدر تمويل واحد وتكون شاملة لجميع أنواع هذا المصدر والتركيز الدائم على تطويره واقتراح صيغ جديدة فيه، أما التنوع فيكون بضم جميع مصادر التمويل في المنصة والمؤسسة تختار نوع التمويل الذي تريد الاستفادة منه بتوافق الطرفين.

س10: ما هي الخدمات والمنتجات التمويلية التي تريد أن تقدمها المنصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

المنتجات التمويلية التي طلب توفرها ضمن المنصة من قبل المؤسسات هي ما يلي:

- التمويل الإسلامي؛

- التمويل التشاركي بمختلف صيغه، أي إما عن طريق السوق المالي، أو من خلال شركات رأس المال الاستثماري، أو من خلال ملائكة الأعمال والمقصود بها المستثمرين من رجال الأعمال؛

- التمويل الجماعي؛

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- التمويل البنكي؛

أما الخدمات التي تفضل المؤسسات أن تحتويها المنصة هي: خدمة دراسة المشاريع، المرافقة الميدانية، توفير دراسات سوقية، توفير معلومات حول مصادر التمويل، توفير خدمة التسويق، إقامة ورشات تدريب ومعارض وملتقيات، إقامة ورشات تدريب للمديرين في كيفية التعامل مع الصعوبات والنقاط الأساسية الواجب التركيز عليها لنجاح المؤسسة.

س11: ما هي الميزات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها المنصة لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الميزات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها المنصة لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترحة تتمثل فيما يلي:

- الشفافية والمصادقية؛

- سهولة الاستخدام وعدم التعقيد؛

- سهولة التواصل مع الممولين،

- سهولة إجراءات المتابعة لطلب الحصول على التمويل، مع وضع وقت محدد للرد؛

حسب هذه الدراسة الاستشرافية التي كان هدفها العام دراسة مدى قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول أن الآراء العامة تميل لقبول فكرة منصة مخصصة لتمويل هذه المؤسسات، وكذلك حسب الدراسة يمكن تعميم هذا القبول لأن تطور مستوى انتشار التكنولوجيا والرقمنة مؤخراً وجائحة كورونا التي عززت أهميتها بالإضافة إلى نجاح التجارة الإلكترونية وانتشارها الواسع حالياً في الجزائر التي تثبت نجاح التعاملات الإلكترونية وتدل على وجود ثقة فيها، كما أن الجيل الحالي أكثر دراية بالتكنولوجيا والتعاملات الرقمية ما يجعل أكثر تقبلاً وترحيباً لمثل هذه المعاملات.

أما بخصوص آراء مؤسسات التمويل حول النموذج المقترح فيمكن القول أن مؤسسات التمويل لا تتعارض مع الفكرة أو المشاركة فيها ما دام الأمر سوف يحقق لها فوائد. فتوافقت هذه المؤسسات في مبدأ العمل ألا وهو في التعاملات الإلكترونية ومنح التمويل إلكترونياً، أما فيما يخص تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالموضوع فيه تحفظات حيث رجحت أن المشاركة في التمويل مرهونة بالسياسة البنكية أولاً، والسياسات المتبعة لتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثانياً بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لضمان حق المؤسسات الممولة. كما أن هذه المؤسسات ترى أن نجاح فكرة النموذج تعتمد على الميزات التي يجب أن تتضمنها المنصة حتى تتوافق مع جميع الأطراف وخاصة مؤسسات التمويل والمتمثلة في: الشفافية، توفر المعلومات

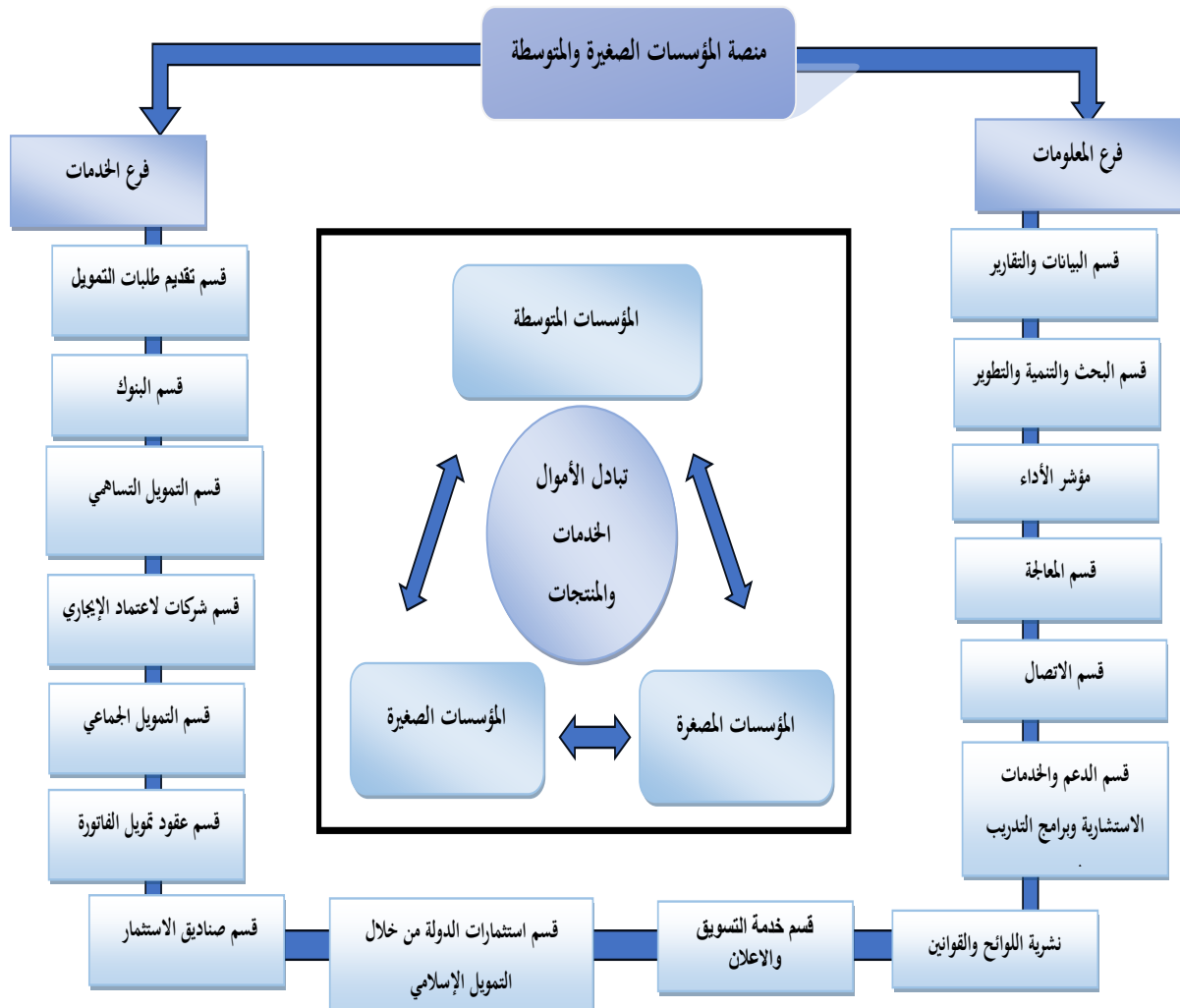
الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة من حيث المردودية، القيمة السوقية... إلخ، بالإضافة إلى كل البيانات المالية الخاصة بها تكون متوفرة على المنصة، وأيضا توفير البيانات الخاصة بالأسواق والاتجاهات المتوقعة، وتقديم تقييمات للمؤسسات والمشاريع التي تريد تمويلها، كما أنه يجب أن تكون المعلومات الموفرة على مستوى المنصة دقيقة وصحيحة وتحديث باستمرار.

ثانيا: النموذج المقترح لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشكل الموالي يعرض تصميم المنصة المقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ذكر جميع الأقسام والفروع الضرورية ليوليتها شرح مختصر للنموذج وطريقة عمله.

الشكل رقم (IV-19): النموذج المقترح لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

شرح النموذج:

تقوم فكرة النموذج على إنشاء منصة إلكترونية تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، وتكون الجهة المسؤولة عن انشائها هي وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكمن الهدف الأول من المنصة هو الحصول على التمويل وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء الوطن، فتعزيز التعاون والتبادل بينها سينمي التنافسية والابتكار والجودة بين المؤسسات، وكذلك خلق فرص أكبر لتصريف المنتجات والخدمات لمختلف المؤسسات فيما بينها دون الحاجة إلى الاستيراد أو التعامل مع كبرى المؤسسات التي في الغالب تكون أسعارها مرتفعة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مساهمة المؤسسات بتمويل مؤسسات أخرى كاستثمار لعوائدها.

منصة مقسومة إلى شقين: شق لتقديم الخدمات وشق للمعلومات

1- فرع المعلومات: الهدف من هذا الفرع توفير كافة المعلومات الضرورية سواء للمستثمرين أو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الأقسام التالية: قسم البيانات والتقارير، قسم البحث والتنمية والتطوير، مؤشر الأداء، قسم المعالجة، قسم الاتصال، نشرية اللوائح والقوانين.

قسم البيانات والتقارير: قسم البيانات تكمن أهميته في إدراج المؤسسات المشتركة في المنصة كافة البيانات الضرورية لبناء بنك للبيانات، وكذلك لتسهيل عملية البحث على المؤسسات وزيادة الشفافية، ومثال عن المعلومات المطلوبة مثل نوع المؤسسة، رقم الأعمال، عدد العمال، مدة نشاط المؤسسة، والقوائم المالية لآخر عامين على الأقل (مع إمكانية التحديث المستر للبيانات). مع إمكانية إتاحة هذه البيانات لكل المشاركين في توفير التمويل. أما بالنسبة للتقارير فكل المؤسسات تكون مطالبة بالإفصاح عن المعلومات لإعداد تقارير كحوصلة دورية للمنصة وإبراز مختلف تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوزارة المسؤولة عن المنصة، بالإضافة إلى مختلف الدراسات التي ستساعد في فهم ودراسة السوق وكذلك دراسة نشاط المؤسسات.

قسم البحث والتطوير والتنمية: الهدف من هذا القسم هو البحث في مختلف مشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالأوضاع الاقتصادية الراهنة وكذلك مراقبة وتحليل تغيرات الاقتصاد لوضع استراتيجية لمواجهة مختلف التغيرات سعياً للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من مهام القسم دعم الابداع والابتكار والتكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية والاختراعات ومساعدة على تطويرها وتسويقها.

مؤشر الأداء: هو مؤشر لقياس وعرض ما يلي:

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- عدد زوار المنصة؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة بالمنصة؛
- عدد طالبي التمويل؛
- عدد طلبات التمويل المجابة؛
- عدد طلبات التمويل غير مجابة.

قسم المعالجة: يكون هذا قسم مخصص للطلبات غير مقبولة لمنح التمويل، حيث يتبين على مستواها عدد المشاريع التي لم تقبل للتمويل، مع أسباب عدم قبول تمويلها، بالإضافة إلى الحلول المقترحة لمعالجة الطلب.

قسم الاتصال: الغرض من هذا القسم هو توفير بوابة اتصال بين مختلف الافراد من مالكي المؤسسات أو المستثمرين كالبنوك أو رجال الأعمال أو مختلف الأفراد والمنصة، فتم تخصيص هذا القسم لتقديم الشكاوى، أو طلب معلومات أو بيانات لا تكون معروضة ضمن المنصة أو التقارير سواء للمؤسسات أو الافراد الباحثين.

قسم الدعم والخدمات الاستشارية وبرامج التدريب الريادي: هو قسم يقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الناشئة وأصحاب الأفكار والمشاريع خدمات استشارية ودعم في مختلف المجالات، أما قسم برامج التدريب الريادي فالهدف منه هو زيادة الوعي لدى أفراد المؤسسة من خلال القيام بدورات وطنية تدريبية تهدف إلى غرس القيم الريادية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تطوير قدرات إدارة المخاطر لمواجهة الازمات والمنافسة الشديدة من خلال اتباع نهج الابتكار، وأيضا لفت انتباههم إلى أهمية قيام المؤسسة بدورات تنمية بشرية للموظفين. بالإضافة لهذا يكون من مهام هذا القسم تنظيم المعارض والملتقيات والترويج لها، مع التركيز على القيام بها إلكترونيا.

نشرية اللوائح والقوانين: تتضمن النشرة مختلف القوانين المنظمة للمنصة وكذلك مختلف قوانين تمويل والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن أيضا مختلف القوانين والنشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج إطار التمويل، كما تتضمن مختلف اللوائح التنظيمية ومختلف الحوافز الجبائية.

2- فرع الخدمات: هذا الفرع مخصص لمختلف الخدمات المالي التي تقدمها المنصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة فيما يلي:

قسم معالجة وتقديم طلبات التمويل: هذا القسم يتم فيه تقديم مختلف طلبات التمويل من قبل المؤسسات حيث أنه قبل إيداع طلب التمويل بشكل عام يجب أولا معالجته من قبل متخصصين من خلال دراسة حالة المؤسسة ودرجة وفائها بالتزاماتها ووضعيتها القانونية وصحة طلبها، بعد قبول طلب المؤسسة تدرج في قائمة الطلبات مع ارفاق الطلب بالمعلومات

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

اللازمة مثل أسباب طلب التمويل، نوع التمويل المراد، شرح مختصر للحالة المالية مع ارفاقها بالكشوف المالية لـ 5 سنوات الأخيرة، مع وضع الامتيازات والشروط في حالة قبول تمويلها، بعد المعالجة لطلب التمويل يتم عرض الطلب على مستوى القسم لتترك الخيار للمؤسسات التمويل لدراسة الطلب وتقديم العروض.

قسم البنوك: المنصة ستتيح التواصل مع البنوك وعرض مختلف عروضها للتمويل ومختلف الامتيازات الاستثمارية من جهة ومن جهة أخرى ستتيح المنصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التواصل مع البنوك من خلال المنصة وتقديم طلب التمويل ويكمن الامتياز للمؤسسات في الطلب من المنصة أنها ستساهم في تقييم المؤسسة ومشاريها طويلة الأجل، كما أن معدل الفائدة للقروض القصيرة أو الطويلة الأجل سيكون موحد ومحدد من قبل البنك المركزي. أما فائدة البنوك من القيام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المنصة هو توافر كل المعلومات الخاصة بالمؤسسات بالإضافة إلى إمكانية طلب دراسة تقييمية للمؤسسة والمشروع والوضعية الضريبية لها، مع الحرية الكاملة في رفض وقبول المشروع بالإضافة إلى وضع الشروط الضرورية المناسبة للبنك.

قسم التمويل التساهمي: هذا القسم مخصص للتمويل التشاركي ويظم كل من شركات رأس المال الاستثماري وملائكة الأعمال المقصود بهم المستثمرين من رجال الأعمال، أو المؤسسات الكبيرة التي تريد استثمار أموالها، والبنوك (مع حرية استخدام نوع الاستثمار المناسب لها أي أنها غير مقيدة بالتشارك في حال اختيار نوع آخر للتمويل)، يسمح هذا النوع من التمويل للمؤسسات التي تريد استخدامه بعرض طلبها في هذا القسم، مع إمكانية قيام المشاركين في العملية التمويلية بيع حصصهم في هذا القسم ولدعم هذا التمويل يستحسن تحفيزه بمجموعة من الحوافز الضريبية مثل إعفاء من ضريبة الربح للتمويل لفترة من الزمن.

قسم مؤسسات الاعتماد الإيجاري: هذا القسم يضم كل مؤسسات الاعتماد الإيجاري سواء مؤسسات أو بنوك، من خلال جمع هذه المؤسسات يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حرية اختيار المؤسسة المناسبة لها للتمويل حسب العروض المقدمة وما يناسبها كمؤسسة.

قسم التمويل الجماعي: الهدف من هذا القسم هو الحصول على الرخصة للحصول على التمويل الجماعي من أجل دراسة المؤسسة والفكرة قبل العرض لضمان حقوق المستثمرين والمؤسسة، وبعد الموافقة يحول الطلب إلى المنصة التمويل الجماعي التابعة للمنصة.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

التمويل الجماعي يفتح المجال لمساهمة الأفراد في الاستثمار أو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتهم، حيث يكون أدنى مبلغ للاستثمار في متناول الجميع، ويكون التمويل حسب نوع الذي تختاره المؤسسة أما المؤسسات فيجب عليها طرح فكرتها وشرحها بالشكل المناسب لجذب المستثمرين.

قسم للتمويل بعقود تحويل الفاتورة (الفاكتورنج): هذا القسم سيخصص لتفعيل صيغة عقد تحويل الفاتورة، حيث يتم هذا الأمر من خلال اختيار مجموعة من المؤسسات المالية مثل بنوك ومؤسسات التأمين للقيام بهذه العملية مع منح بعض الامتيازات لهذه المؤسسات، ويتم التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة في المنصة فقط لتسهيل عمل المؤسسات المالية وكذلك لضمان حسن سير العملية.

قسم الصناديق الاستثمارية: هذا القسم سيضم الصناديق الاستثمارية التقليدية والإسلامية، حيث يقوم عمل هذا القسم على التمويل من خلال هذه الصناديق التي يتم جمع التمويل فيها من المؤسسات التي ترغب في المشاركة حتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل مع التعريف بالصندوق وطريقة عمله أي استثماراته، ويتم إدارتها من قبل فريق مخصص يتم تعيينه من قبل المنصة سواء من مؤسسات التمويل المشاركة أو أطراف خارجية تعينهم إدارة المنصة، مع تخصيصها لتمويل طويل الأجل.

استثمارات الدولة: في هذا الإطار نسعى للتوصل لنتيجتين وهي البعد عن العقلية الانتكالية، ثانيا تقليل تكلفة التمويل الإسلامي وزيادة الثقة في معاملاته المالية بوضعه في إطار خاص منفصل. في هذا النوع من التمويل سنحدث ونغير الدور الذي تلعبه الدولة من داعم لمستثمر سيوجب على أصحاب المؤسسات أو المشاريع دراسة جدوى مشروع واقناعها بالاستثمار كأني مستثمر آخر حيث سيكون على الدولة تحقيق استثمار ناجح، وسيكون استثمار الدولة في إطار صيغ التمويل الإسلامي وكل صيغة تكون حسب طبيعة المؤسسة وحسب احتياجاتها.

تم اختيار وضع التمويل الحكومي للدولة كتمويل إسلامي باعتبار المجتمع وميولاته من خلال رؤيتنا في الدراسة الميدانية تجنب العديد من الأطراف اللجوء لبرامج الدعم بسبب الشك في مصداقيتها الشرعية هذا أولا، ثانيا تغيير أسلوب التمويل المعتمد بمختلف صيغ التمويل الإسلامي التي تم التطرق إليها، مع دمج صيغ التكافل الاجتماعي المتمثلة في (هبة وقف زكاة صدقة) فمن الأفضل تخصيص فوائض مثل هذه الصيغ لاستثمارها في المؤسسات الصغيرة والمصغرة وكسب منها عوائد. فمن خلال ما تم التطرق إليه أن الدولة تمتلك مؤسسات تمويل سواء من بنوك أو شركات رأس المال الاستثماري أو مؤسسات للاعتماد الإيجاري إلا التمويل الإسلامي الذي لا يزال في بدايته (بغض النظر عن البنوك الحكومية التي تقدمه)، بهذا يكون تم التنوع في برامج الدعم واستثمار الأموال.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

من خلال هذه المصادر والطرق المعروضة يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حرية اختيار التمويل الذي يناسبها ويناسب احتياجاتها حسب ما هو معروض وحسب إمكانياتها، وبالتالي تكون المنصة ضمت العديد من خيارات التمويل بضم مختلف مؤسسات التمويل.

قسم خدمات التسويق والإعلان: يخصص هذا الفرع بتسويق المنتجات والخدمات المبتكرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون التسويق بمبالغ رمزية والهدف منه مساعدة المؤسسات على ترويج لمختلف المنتجات والخدمات المبتكرة أو في الحالات الاستثنائية للمؤسسات التي تعاني من سوء التسويق وكساد منتوجاتها.

أما خدمة الإعلان: فهي مساحة تتيح فيها المنصة للمؤسسات عرض إعلان الخاص بها عن مختلف المنتجات والخدمات لمختلف المؤسسات بمبالغ معتبرة، تفعيل هذه الخاصية يتم بعد رواج المنصة.

تحقق المنصة إيراداتها من خلال:

- فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات مثل الدعم والاستشارة الحصول على التقارير ودفع رسوم اشتراك المؤسسات السنوية؛
- الحصول على نسبة معينة من قيمة التمويل المتحصل عليه؛
- الحصول على عمولة من الصفقات التي تمت بنجاح بين المؤسسات؛
- عمولة التسويق والإعلان.

بعد قياس درجة الإقبال على المنصة والعوائد المتأتية منها، يمكن تطوير المنصة الإلكترونية بالمرافقة مع إعانات حكومية بفتح بنك تابع للمنصة الهدف منه منح القروض قصيرة الأجل إما بصيغة القرض الحسن أو صيغ أخرى حسب متطلبات أو حسب الهدف من الأموال المخصصة.

شروط منح التمويل في المنصة: في هذا السياق لا توجد شروط محددة لمنح التمويل أو قبول طلب العرض، إلا المؤسسات التي تعاني من المتابعة القانونية (غير الإفلاس)، أو المؤسسات غير مشتركة، فالغرض من المنصة هو توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وضعيتها المالية أو غايتها من التمويل من أجل الحفاظ على استمراريته ونموها، وكذلك تشجيع أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة بالتقدم وتطوير أعمالهم والسعي نحو الابتكار دون الحاجة للقلق حول المصادر المالية، كذلك خلق جو للاستثمار للمؤسسات المالية والافراد دون مشكل عدم الثقة.

لتنظيم المنصة وتحقيق الأهداف المرجوة نقترح ربط أنظمة التسيير وتدعيمها بما يلي:

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

الحوسبة السحابية: من أجل تخزين البيانات والمعلومات المتعلقة بالأشخاص وضمان عدم تلفها، كما أنه يمكن اعتمادها لتخزين مختلف الملفات الضرورية، كما سيتم وضع مساحة خاصة للمؤسسات لفتح المجال لتخزين معلوماتهم الضرورية.

الذكاء الاصطناعي: يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في: أولاً تسير المنصة وربط طالب التمويل بالجهة المناسبة له وربط المستثمر بالاستثمارات المناسبة له، ثانياً الاستفادة من تقييم المؤسسات وتقديم الاقتراحات للتمويل المناسب لها بالإضافة لتقييم الاستثمارات ودراسة جدوى المشاريع.

البيانات الضخمة: يساعد تحليل البيانات الضخمة في تحليل السوق وتقدير التوقعات للطلب على التمويل وتوقعات العرض لتقدير الفجوة التمويلية وإمكانية الحد منها، كما سيساعد على تكوين قاعدة بيانات قائمة على تحليل نشاط المؤسسات وتوقع السلوكيات واتجاهات الطلب على التمويل، كما سيتم استخدامه تحليل البيانات لتصنيفهم الجدارة الائتمانية للمؤسسات، بالإضافة إلى استخدامها للقيام بدراسات الأسواق والتنبؤ باتجاهات تطور الأسواق لمساعدة المستثمرين والمؤسسات.

البلوك تشين: استخدام تقنية البلوك تشين يكون من أجل المعاملات المالية حيث يتم استخدامها لتسجيل معاملات التمويل بين الأطراف ونقل الأموال بدون وسيط وبأمان أكثر كما أن هذه التقنية ستساهم في حفظ حق الممول وحمايته معاملاته المالية بصفة عامة من الاحتيال أو التلاعب فيها كون هذه التقنية مقاومة للعبث، ومن خلال العقود الذكية سيتم تنظيم الصفقات، فعند الاتفاق على الشروط يتم تنفيذ العقد ذاتياً، وبالتالي هذه التقنية ستمنح صفة الشافية للمعاملات المالية والعقود.

الأمن السيبراني: يساهم الأمن السيبراني في الحماية من التعرض لهجمات القرصنة والسرقة الالكترونية لذا يساعد الأمن السيبراني في حماية المنصة من الهجمات غير المتوقعة وحماية المنصة والمواقع التابعة لها من القرصنة الأموال أو المعلومات والبيانات.

استخدام هذه الأدوات لا يغني عن وجود الإنسان لذا يبقى وجود الخبراء والمحللين مهم للمصادقة على الأعمال الرقمية، وبالإضافة إلى ما سبق يجب أن تتميز المنصة بالخصائص التالية:

- سهولة الاستخدام: حتى تتمكن المؤسسات من الانضمام وتقديم الطلبات بسهولة؛
- الشفافية: معرفة التفاصيل المتعلقة بالتمويل، بالإضافة إلى عرض المعلومات الحقيقية والضرورية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

- ربط المنصة بمختلف المصالح الإدارية المفيدة مثل مصلحة الضرائب.
- القدرة على التواصل مع المستخدمين وجمع ملاحظاتهم وطلباتهم واقتراحاتهم لتطوير المنصة بشكل دائم لتسهيل الاستخدام.
- لكن نجاح هذه المنصة أو تطوير التمويل بصفة عامة يتطلب بعض الشروط منها:
- تعاون المؤسسات لبناء منصة، ذات قاعدة بيانات موثوقة دون تزيف أو احتكار للمعلومة، وضرورة وجود الشفافية.
- تدخل الدولة في هذه المنصة إما كمستثمر أو كرفيق وحسيب فقط، أي بدون تقديم اعانات أو إعفاءات إلا في الحالات الاستثنائية الضرورية " إفلاس".
- فتح المجال للمناولة لإحداث تكامل بين قطاعات الصناعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستوفر المنصة كافة المعلومات للمؤسسات الكبيرة خاصة حول المؤسسات التي بإمكانها مشاركتها في التصنيع مع وضع حوافز لزيادة هذا النوع من النشاط، أو بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية الكبيرة لا بد من فتح مجال للمناولة فيها وتختار المنصة المؤسسات التي ستدخل في ذلك المجال لتحقيق الشفافية، مع ضرورة وضع معايير للجودة والإنتاج.
- ضرورة تعاون المؤسسات فيما بينها، أي تبادل الخدمات والمنتجات المتوفرة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح مجال للاستثمار من قبل الافراد من خلال استثمار المدخرات أو توظيف بنك كوسيط لاستثمار أموالهم بالطريقة إسلامية تكون واضحة الشروط، أو المؤسسات فيما بينها لتمويل المؤسسات ذات العجز من خلال صيغ تضعها الدولة أو بالاتفاق بين المؤسسات.
- وضع قوانين واضحة وصارمة لتسيير المنصة وحل مختلف النزاعات.
- إيقاف استيراد مختلف المواد التي لا تتأثر الأسواق الجزائرية في حالة عدم استيرادها.
- تقليل الاستيراد تدريجيا للمواد التي يمكن انتاجها خاصة في المواد الغذائية والمنتجات الزراعية.
- الترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدامها في الأماكن العمومية.
- تسهيل نقل التكنولوجيا واستخدامها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح المجال للتجارة الإلكترونية وخاصة في تجارة منتجات الحرف التقليدية.
- إقامة معارض دولية للتعريف والترويج للمنتجات الجزائرية.
- تنظيم الأسواق.
- رقمنة الإدارات لتسهيل الوصول لمختلف المعلومات لمسييري المنصة.
- وضع معايير للجودة مع قوانين لإجبار المؤسسات الالتزام بها.
- وضع قوانين لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنتجاتها وخدماتها من الاحتكار والاستيراد.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها

- فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخوض في مجال الطاقات المتجددة والسعي للتسويق وخلق أسواق لمثل هذه المنتجات؛
- دعم المؤسسات الصغيرة وتحفيزها للبروز في مجال الزراعة والسعي من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال:
 - تخصيص مراكز للبحث وتطوير النشاط الزراعي؛
 - تنمية الموارد البشرية النشطة في مجال الزراعة؛
 - تقديم تحفيزات خاصة للمستثمرين في هذا المجال؛
- الاهتمام أو الاستثمار في العنصر البشري من خلال إقامة معاهد للريادة والتنمية البشرية من أجل تكوين مجموعة من شرائح متمثلة فيما يلي:
 - محترفي الريادة؛
 - محترفي تنمية بشرية؛
 - محترفي علاقات عام.

الفصل الرابع: تحليل واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وسبل تطويرها

خلاصة الفصل:

رغم كل الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل لكن زالت الجزائر تعاني العديد من الاختلالات في هذا المجال، حيث تم التركيز على توفير التمويل على حساب العديد من الأمور الأخرى من بينها نوع وطبيعة التمويل المناسب للبيئة الجزائرية، فهاكل الدعم الموفرة لا تعمل بشكل المناسب فهناك العديد من الأشخاص لا يستطيعون تبني هذه الآليات لتمويل مشاريعهم الخاصة بسبب طبيعة التمويل المقدم بالإضافة إلى طول الإجراءات الإدارية وكثرتها بالإضافة إلى شروط الحصول على التمويل وهذا قلل من نسبة المستفيدين وبتالي حد من عمل هذه الهيئات والآليات.

أما بالنسبة للمصادر التمويل الأخرى فإن قلة الاحصائيات حول استخدامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه المصادر غير متوفرة، لذا حسب رؤيتنا للدراسة الميدانية وهي أن هذه المؤسسات في الجزائر تعتبر البنوك المصدر الأول بعد العائلة والأصدقاء في التمويل الخارجي، ولا تلجأ إلى البنوك إلا في الحالة عدم وجود خيارات أخرى وبالأغلب عدم قدرتها على التمويل الذاتي، كما أن التمويل البنكي كخيار تمويل فهو تمويل يتميز بعدم المرونة وطول مدة اجراءاته، بالإضافة إلى أن خيارات التمويل الأخرى ليست متاحة لكل المؤسسات كرأس المال الاستثماري أما الاستئجار المالي فهو يكون حسب الحاجة فقط، وأما بقية المصادر فهي غير مفعلة أو المؤسسات لا تحبذ استخدامها، كما أن ثقافة الاستثمار في الجزائر شبه معدومة.

الخاتمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان من رهانات التنمية الاقتصادية، حيث تسعى العديد من الدول إلى خلق الفرص الاقتصادية من خلال هذا القطاع، والتعاضد مع التغيرات الاقتصادية كون هذه المؤسسات قادرة على التعاضد مع التغيرات ومواجهة هذه الاضطرابات الاقتصادية. والجزائر كمثيلتها من هذه الدول التي تسعى لمواكبة التطور الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحول جذري وذلك من خلال التحول نحو اقتصاد السوق والتخلي عن النظام القديم، وقد أفرز هذا التحول تخلي الدولة عن العديد من القطاعات الاقتصادية المحتكرة وفتح المجال للخصوصية وتشجيع الاستثمارات الخاصة واعتبر هذا التحول البنية الأساسية لدفع عجلة التنمية وخاصة تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فنجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأ يلقي اهتماما متزايداً مع مطلع الألفية من قبل الدولة الجزائرية التي اعتبرته خياراً إستراتيجياً لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

فتتضمن أهمية دراسة متطلبات التطوير لخيارات التمويل إلى كونه من أكثر المواضيع حساسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتمويل يعتبر احدى العوامل المؤثرة والمتحكمة في نجاح واستمرارية ونمو هذه المؤسسات الاقتصادية حيث سعينا من خلال دراستنا إلى الالمام بجوانب الموضوع الخاصة بهذه المؤسسات مع التركيز على ابراز الجانب التمويلي الذي توصلنا فيه إلى حجم الفجوة التمويلية الكبير الذي تعاني منه هذه المؤسسات في كل دول العالم، وأن جميعها تعاني من عدم سهولة الحصول على التمويل كون البيئة التمويلية لا تخلو من هذه الشوائب بالرغم مما تتوفر من مصادر تمويلية إلا ان التحفظات في منح التمويل والإجراءات المطولة تستدعي تحديث مصادر التمويل وفتح مجال للتطور الاقتصادي والانفتاح على العالم وبتبني مصادر تمويلية تتناسب وبيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى تطوير الوسائل التمويلية التقليدية فيها تتيح أو تفتح المجال إلى تعدد المصادر التمويلية مما ينتج عنه تعدد بدائل التمويل مما ينتج عنه فتح مجال أوسع للمفاضلة أو المزج التمويلي.

يعتبر دراسة ومعالجة موضوع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أو غيرها من دول العالم، أمر مهم لتحقيق القيمة الاقتصادية الكامنة وراء هذه المؤسسات، كونها تحتاج إلى تمويل دائم لاستمرارها ونموها وكذلك تطورها لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، لذا من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الاضطرابات الاقتصادية في كل دول العالم، لذا تعتبر العمود الفقري لاقتصاديات هذه الدول.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والعقبات التي قد تعيق نشاطها أو من تطورها وتقلل من نسبة مساهمتها في التنمية الاقتصادية.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم من مشاكل وصعوبات في الحصول على التمويل وهذا ما تعكسه الفجوة المالية العالمية لهذه المؤسسات، حيث يعتبر التمويل من أهم العوامل المؤثرة في نمو واستمرار هذه المؤسسات.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمروها بمراحل تمويلية مختلفة ما يستدعي الأمر دراسة كل مرحلة والبحث عن مصادر التمويل المناسبة لها في كل مرحلة حتى لا تعاني من وجود خلل أو ثغرات.
- التجارب الدولية المدروسة تميزت كلها بتسطير برامج دعم وتمويل حكومية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات في هذه الدول ومساهمتها الفعالة.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأهمية كبيرة كونها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع الأمر للأهمية الحيوية التي تميزها وتجعلها قابلة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتطور وارتفاع حصيلتها عام بعد عام وهذا ما يدل على الاهتمام المتزايد بهذا القطاع.
- ينعكس الاهتمام البالغ للجزائر بتنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإستراتيجيات والآليات والهيئات التي وضعتها الدولة لدعم وتمويل هذه المؤسسات بالإضافة إلى النصوص القانونية والتشريعات التي وضعتها لترقية القطاع.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤشرات الكلية للبلاد في ارتفاع متوالي بفضل التزايد المستمر في أعداد هذه المؤسسات والرعاية الدائمة لها من قبل الدولة الجزائرية، وتطبع بروح الاستثمار من قبل المجتمع الجزائري.
- تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالشمال بكثرة وهذا ما يخلق فكرة الجهوية في منح التمويل وكذلك تتركز أنشطة هذه المؤسسات في أنشطة معية واهمال الأنشطة الأخرى، الأمر الذي يستدعي التحفيز في زيادة انتشارها وزيادة تنوع أنشطتها.
- يتميز التمويل المقدم من هيئات وبرامج الدعم الحكومية كونه تمويل غير متجدد حيث يمكن لهذه المؤسسات الاستفادة مرة واحدة دون تكرار ومن هيئة أو برنامج واحد فقط، كما أن الدعم الحكومي المسطر أغلب برامجه تدعم المؤسسات في طور الإنشاء، كما يمكن أن نعتبر أن صيغ التمويل في هذه البرامج ليست متنوعة ومتماثلة تقريبا.
- المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر تحتاج إلى سن قوانين وتشريعات تهدف لحمايتها وحماية أنشطتها من المؤسسات المتحكمة في السوق أو كبار المقاولين لاعتبار أن هذه المؤسسات ستفرض توازن السوق.
- يعتبر وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في البيئة الجزائرية غير سهل، كما أنه لا يلي كافة احتياجاتها المالية.
- المصدر التمويلي المعتمد من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل البنكي من بعد التمويل الذاتي وتمويل العائلة والأصدقاء الذي لا يمكن القياس عليه لمحدوديته كمصدر من حيث حجم التمويل.

- هناك العديد من مصادر التمويل غير مفعلة في الجزائر، رغم اعتراف التشريعات والقوانين بها لكن لا توجد تطبيقات فعلية لها على أرض الواقع وهذا ما يحد من تعدد مصادر التمويل في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحتاج البيئة التمويلية في الجزائر إلى إحداث تغييرات في مصادر التمويل من خلال تحديث طرق الوصول إليها وتطوير الصيغ التمويلية بما يناسب احتياجات المؤسسة في مختلف مراحلها، وكذلك طبيعة نشاطها.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدم تكيف هذه المؤسسات مع متطلبات البيئة الاقتصادية.

باعتبار ما تم التطرق إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية التي تم فيها دراسة مختلف معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد أن هذه المؤسسات تعاني العديد والعديد من المعوقات التي يمكن أن تنهي نشاط المؤسسة أو تحدث تغير كبير في خطط عملها مثل التسويق والتخطيط... الخ، وما يلاحظ أن هذه المعوقات تشكل في غالب الأمر السمات التي يجب أن تتوفر في المؤسسة من أجل المنافسة، وكون هذه المؤسسات لا تملك الإمكانيات اللازمة أو كونها لا تولي اهتمام لحل مختلف هذه الإشكالات التي تتسبب في إعاقته عن مجارات ما تتطلبه البيئة الاقتصادية بالتالي نجد هذه المؤسسات دائما في اضطرابات ومشاكل مالية بالإضافة إلى حصتها السوقية تكون جد منخفضة وكل هذا لإهمالها العديد من الأمور التي كانت ستحسن وضعيتها سواء للمؤسسات الجزائرية أو غيرها.

وبالتالي يمكن القول بأن: **الفرضية صحيحة.**

- **الفرضية الثانية:** المصدر التمويلي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحديده بناء على أكثر مصدر تمويل تستخدمه هذه المؤسسات.

دراستنا لمصادر التمويل أوضحت وجود العديد من المصادر، أما بالنسبة لتحديد أكثر مصدر تمويلي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا يمكن حصره في مصدر تمويلي واحد أو مصادر متنوعة، حيث يعتمد مناسبة المصدر التمويلي للمؤسسة على العديد من الشروط منها حجم التمويل ونوع التمويل أهداف المؤسسة... الخ، فما تحتاجه المؤسسة لتمويل الدورة الاستثمارية مختلف عن الدورة الاستغلالية وبالتالي فمناسبة التمويل من عدمه راجعة للهدف منه ومتطلبات المؤسسة، كما اعتماد المؤسسة على مصدر معين يعني مناسبة وإنما راجع للخيارات المتاحة في البيئة التمويلية ولكن لا يعني بالضرورة مناسبة وإنما لمحدودية الخيارات.

ومنه يمكن القول أن: **الفرضية خاطئة.**

- **الفرضية الثالثة:** تشكل صيغ التمويل الحديثة حلا لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولا يعتبر التمويل التقليدي عائقا أمام تطورها؛

نظرا لما توصلنا إليه في الدراسة والذي هو وجود العديد من مصادر التمويل الغير مدرجة ضمن قائمة مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ما أوضحتها الدراسة الميدانية حول مصدر التمويل المستخدم بكثرة من قبل هذه المؤسسات وهي المصادر التقليدية والتي تمثلت في المصادر التقليدية، وهذا ما يعني أن البيئة التمويلية في الجزائر لا تعتمد الكثير من مصادر التمويل التي تعتمد عليها بقية الدول في فمثلا شركات رأس المال الاستثماري محدودة التمويل كما أنها مؤسسات قليلة الانتشار، أما التمويل الإسلامي فهو لا زال تمويل عال التكلفة، بالإضافة للبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تظم مؤسسة واحدة فقط، كذلك المصدر التمويل عقود تحويل الفاتورة الذي لم يستخدم أبدا في الجزائر بالإضافة إلى التمويل الجماعي الذي شهد انتشار كبير مؤخرا كذلك لم يحض بأي فرصة لتطبيقه في الجزائر. كما أنه من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن القول أن التمويل التقليدي لا يشكل عائقا أمام تطوير مصادر التمويل كون التمويل التقليدي معتمد عليه لعدم وجود خيارات أخرى فتوفير المزيد من الخيارات سيجعل للمؤسسة حرية أكبر في المفاضلة بين مصادر التمويل

منه يمكن القول أن: **الفرضية صحيحة.**

- **الفرضية الرابعة:** تطوير آليات الدعم الحكومية وترقيتها يساهم في تبي خيارات تمويل جديدة من قبلها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

باعتبار أن برامج وآليات الدعم الحكومية خيار من خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك حسب الإحصائيات التي توضح عدد المؤسسات التي اعتمدتها لتمويل أنشطتها، وكذلك بالنظر إلى المؤسسات التي تعتمد عليها ودراسة الأسباب التي منعت مثل هذه المؤسسات من اعتمادها والتي كان لها علاقة بطبيعة التمويل ومراحل التمويل المعتمدة من قبل هذه البرامج، بالإضافة إلى الدارسة الميدانية التي وجدنا فيها موافقة كل المؤسسات على تطوير برامج الدعم الحكومية. فيمكن القول أن تطوير مصادر التمويل المبرمجة من الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلائم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة تمويلها وتبنى صيغ التمويل غير مستخدمة سيساهم في تطوير خيارات التمويل وتعدددها.

التوصيات: كملاحظات دراستنا نوصي بما يلي:

- تطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد فقط على تطوير مصادر التمويل وإنما يعتمد كذلك على تطوير البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، حيث يساهم هذا الأمر في تقليل الصعوبات والمشاكل المتعلقة في الحصول على التمويل.

- بما أن توجهات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة في اختيار نوع التمويل المتعامل به، لذا يستحسن تدريب رواد الأعمال على كيفية التعامل مع الاحتياجات المالية بما يناسب المؤسسة.
- العمل على إنشاء بنوك متخصصة أو فروع في البنوك الحالية خاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات استثمار خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو زيادة عدد شركات رأس المال الاستثماري بالجزائر، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- الاستفادة من خبرات الدول الناجحة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بتدويل هذه المؤسسات وضمها في سلال التوريد العالمية، بالإضافة إلى زيادة جودة منتجاتها.
- تشجيع انتشار التمويل الإسلامي من خلال زيادة عدد البنوك الإسلامية في الجزائر لزيادة المنافسة وحد من تكلفة هذا المصدر في الوقت الحالي، بالإضافة إلى تبيان مشروعية هذه المعاملات المالية المقدمة من قبل هذه البنوك.
- تشجيع تبني مصادر التمويل غير مستخدمة في الجزائر مثل عقود تحويل الفاتورة من قبل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى مع دعم رجال الأعمال للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نشر الوعي حول أهمية جودة الإنتاج كونه يساهم في كسب عملاء دائمين للمؤسسة، والتركيز على شرح مدى أهمية التسويق في زيادة أعمال المؤسسة وضعها كدعامة لتوجهات تدويل النشاط هذه المؤسسات.
- تشجيع الاستثمار في الجزائر وخاصة الأفراد للمساهمة في نمو المزيد من المؤسسات.
- بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي، لذا يجب التركيز على زيادة حصيلة المؤسسات من خلال زيادة أرباح هذه المؤسسات وذلك بتوفير بيئة سوقية محمية من الاحتكار وتلاعب كبار المؤسسات.
- اعتماد الرقمنة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا كون برامج الرقمنة حاليا تفيد في التحليل والدراسة المؤسسة والأسواق الخارجية، فمن الأحسن تشجيع المؤسسة لاعتمادها لتحسن العديد من الوظائف التي تساعد في تطوير المؤسسة وزيادة الوعي.

أفاق الدراسة:

- متطلبات دمج الرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والأفاق المستقبلية للتطورات الرقمية؛
- متطلبات دمج خيارات التمويل غير مفعلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- أهمية التجارة الإلكترونية في زيادة التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية الرقمية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- متطلبات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال سلاسل التوريد العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. إبراهيم الجبوري يعرب محمود. دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار. المجلد الطبعة الأولى. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
2. أحمد رحومني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري. المكتبة المصرية، 2011.
3. جمال قاسم حسن ومحمود عبد السلام. التجارة الالكترونية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2021.
4. حمزة غربي ومحمد براق. نظريات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. النشر الجامعي الجديد، 2018.
5. حمزة محمود الزبيدي. أساسيات الإدارة المالية. المجلد الطبعة الأولى. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
6. رابع خوني ورقية حساني.. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. المجلد الطبعة الأولى. مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.
7. سعود جايد مشكور العامري، عبد الستار مصطفى الصياح وسعد مجيد الجنابي. أساسيات الإدارة المالية الحديثة. عمان: دار عباء للنشر والتوزيع، 2019.
8. صلاح الدين حسن السيسي. استراتيجية وآليات دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية. المجلد الطبعة الثانية. مصر: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2019.
9. عاطف ولهم أندراوس. التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. المجلد الطبعة الثانية. مصر: دار الفكر الجامعي، 2007.
10. عامر خربوطلي. ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الجامعة الافتراضية السورية. سوريا، 2018.
11. عبد الحميد عبد المطلب. اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. مصر: الدار الجامعية، 2009.
12. عبد الحميد عطية محمد. الاستثمار في البورصة. مصر: دار التعليم الجامعي، 2011.
13. عبد الرحيم محمد إبراهيم. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
14. عبد الله خبابة. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة. مصر: الدار الجامعية للنشر، 2013.
15. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي.. الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
16. عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشنة. أساسيات في الإدارة المالية. المجلد الطبعة الأولى. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007.
17. علي عباس. الإدارة المالية في منظمات الأعمال. المجلد الطبعة الأولى. عمان: مكتبة الرائد العلمية، 2002.
18. عيسى سماعين. جباية ومحاسبة المؤسسة. الجزائر: منشورات الصفحات الزرقاء، 2023.
19. ماجدة العطية. إدارة المشروعات الصغيرة. الطبعة الثانية. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2004.
20. مالكوم شاوف. إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة. المترجمون عبد الباري طارق و أمل محي الدين. القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر، 2009.
21. محمد صالح الخناوي ونحال فريد مصطفى. الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال. مصر: الدار الجامعية، 2005.
22. محمد علي إبراهيم العامري. الإدارة المالية المتقدمة. المجلد الطبعة الأولى. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

23. محمد محمود المكاوي. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية. المجلد الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2018.
24. مفلح عقل. الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2021.
25. منير إبراهيم هندی. الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر. المجلد الطبعة السادسة. مصر: المكتب العربي الحديث، 2006.
26. ناصر دادي عدون. اقتصاد مؤسسة. الطبعة الثانية. الجزائر: دار المحمدية العامة للنشر، 2000.
27. نبيل جواد. إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2007.
28. نبيل فيصل عطية و هند محمد المظلوم. فيصل عطية، نبيل، محمد المظلوم هند، إدارة المشروعات الصغيرة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016.
29. الهواري معراج وعمر حاج سعيد. التمويل التاجيري المفاهيم الأساس. المجلد الطبعة الأولى. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
30. يوسف أحمد عبد الوهاب. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2008.
31. يوسف توفيق عبد الرحيم. الأعمال التجارية الصغيرة. المجلد الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

الأطروحات:

1. أحمد بوساق. "البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات - حالة الجزائر-". (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2021.
2. إلياس غقال. "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)". أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل. جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر، 2017.
3. أمال بوسمينية. "أهمية التحالفات الإستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة" مع دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا". (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2015.
4. أميرة معيزه مسعود. "مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر". (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2016.
5. أمينة حنيفي. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة الجزائر-". (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مستغانم: الجزائر، 2019.
6. إيمان صحراوي. "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمدخل لتحسين فرص تمويلها البنكي -دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف-". (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. تخصص علوم اقتصادية. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2018.
7. إيمان غزولي. "العوامل المؤثرة على تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية". (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف 01: الجزائر، 2018.

8. بلعابد سيف الإسلام النوى. "محاولة اختبار مدى مساهمة شركات رأس المال المخاطر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2018.
9. بلعمري عسري. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المستدامة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم الحقوق. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مستغانم: الجزائر، 2020.
10. بولقواس، زرفة. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري. (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة باتنة: الجزائر.
11. حبيبة مداس. "الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2022.
12. حسينة شمول. "أثر إصلاحات النظام المصرفي الجزائري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2019.
13. حكيم بوحرب. "دور الأساليب التمويلية المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية لمحددات التمويل برأسمال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر-." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة الجزائر 3، 2015.
14. حوة محمد. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علم الاجتماع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر2: الجزائر، 2018.
15. حياة بن حراث. "سياسات التمويل الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم تسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان: الجزائر، 2013.
16. خالد دهان. "دور شبكات المؤسسات في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة تجمع مشروبات الجزائر5." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2021.
17. خديجة لدراع. "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية والإسلامية." (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2013.
18. راشدة عزيزو. "تفعيل السياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عرض تجارب دولية." (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2018.
19. رامي حريد. "البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2015.
20. رشاد بلاطة. "التمويل المصرفي وآليات استرداد القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2019.
21. رضوان موجاري. "دور صيغ التمويل الإسلامي في معالجة إشكالية عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2018.

22. زبير عياش. "تأثير تطبيق اتفاقية بازل "2" على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أم البواقي: الجزائر، 2012.
23. سامية عزيز. "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة بسكرة: الجزائر، 2014.
24. سليمة هالم. "هياكل الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2004، 2014." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2017.
25. سميرة لوكريز. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة بعض الولايات-." (أطروحة دكتوراه منشورة). تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة: الجزائر، 2021.
26. سمير هربان. "إشكالية تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذج مقارنة بني التجربة السودانية وتجربة المملكة الأردنية." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3، 2022.
27. سميرة طالي، "سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذجاً-." (أطروحة دكتوراه منشورة)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، 2021.
28. سهام عبد الكريم. "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تأهيل المؤسسات الجزائرية - دراسة حالة عينة من المؤسسات (نادي المقاولين والصناعيين لمتابعة) -." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم إدارة الأعمال. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2014.
29. سوسن زريق. "مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015." (أطروحة دكتوراه منشورة)، قسم علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
30. شهرزاد إسماعيل. "الاعتماد الإيجاري كميكانيزم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3، 2020.
31. شيخ عتيق. "تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990 - 2015)." (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة وهران: الجزائر، 2019.
32. صبرين زيتوني. "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر-." (أطروحة دكتوراه منشورة)، تخصص تجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017.
33. عبد القادر حسين. "الهندسة المالية وتطوير أدوات التمويل - مدخل لتحسين كفاءة أسواق رأس المال العربية-." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2016.
34. عيسى قروش. "دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية." (أطروحة دكتوراه منشورة)، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2017.
35. فارس ركمية. "عوامل نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3: الجزائر، 2022.

36. فارس طارق "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه منشورة، في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس سطيف 1: الجزائر، 2018.
37. فاطمة الزهراء بن زعمية. "تأثير هيكل تمويل المؤسسات الاقتصادية على القيمة الاجمالية -دراسة عينة من المؤسسات-." (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2022.
38. فاطمة الزهرة عايب. "حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار-دراسة حالة مجموعة من حاضنات الأعمال في الجزائر." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2019.
39. فايزة بوعظم. "قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات -نظرية الإشارة كمدخل مفسر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية-." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2022.
40. فطيمة الزهراء قدور. "الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تطوير التمويل المستدام خارج قطاع المحروقات (دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر). (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير." (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم العلوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشلف: الجزائر، 2022.
41. كاتية بروية. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 1: الجزائر، 2018.
42. محمد بشوشة. "تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة: الجزائر، 2016.
43. ناجية صالح. "دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة ورقلة: الجزائر، 2019.
44. نور الدين نوي. "محاولة تقييم المزيح التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات (2010-2013)." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3: الجزائر، 2017.
45. يوسف حميدي. "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر: الجزائر، 2008.

الملتقيات:

1. أنيسة حمادوش. "حول التكيف القانوني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري." الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري-. امعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة تيزي وزو، 28 نوفمبر 2019. 67- 82

2. جميلة بلخباط جمال. "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة." الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف، 2006. 633-639.
3. حسين عبد المطلب الأسرج. "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة." المؤتمر الدولي الأول: المصارف الإسلامية ودورها في التنمية. المغرب: جامعة السلطان مولاي سليمان، 2012. 1-20.
4. ربيعة صبايحي. "الأحكام الخاصة بتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون رقم 17-02." الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري. جامعة تيزي وزو، 2019.
5. سالم محمد دينوري وعيدة أنور. "مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر." (الجزائر: 07/06 ديسمبر). الملتقى الوطني الأول حول: إشكالي استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي، 01-14. 2017.
6. سميرة محمودي. "واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة." الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري. جامعة تيزي وزو، 2019. 202-219.
7. شامية بن عباس وهدي معيوف. "العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخطر، 06-07 ديسمبر 2017.
8. شريف غياط ومحمد بوقمقوم. "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية." الملتقى الدولي: متطلبات تمهيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الجزائر: جامعة الشلف، 17-18 أبريل 2006.
9. عبد العزيز فتال وسارة عزازية. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-الواقع والتحديات-." الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: جامعة الوادي، الجزائر، 2017. 1-16.
10. لخضر أوصيف وأحمد علماوي. "ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) كأداة للحل من معدلات البطالة في الجزائر." الملتقى الدولي: استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. مجر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، 2011.
11. مركز التجارة الدولية. "كوفيد-19- الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة. . الأمم المتحدة. (: 27 جوان). . "مدخله ضمن الحملة السنوية ليوم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. نيويورك: مركز التجارة الدولية، 2020. 1-14.
12. نجلاء هراقمي ، نعيمة بارك و خالد مدخل. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر- الواقع والمأمول." ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتوحيات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019. 376-391.
13. نعيمة برودي. "التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية." الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف، 2018. 115-124.

المقالات:

1. ابتسام سلاطنة وشريف غياط. "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا." مجلة المنهل الاقتصادي ماي، 2022، الإصدار المجلد 05: 91-112.

2. أحمد بوسهمين. "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26. العدد الأول (2010): 210-235.
3. أحمد درديش. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، دراسة احصائية للفترة 2002-2016." مجلة حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 32 (2018): 395-419.
4. أحمد زكريا صيام. "دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. 31 ديسمبر، 2014، الإصدار المجلد 02: 147-160.
5. أحمد يقور، نصيرة موسي ومحمد رضا شبيخي. "التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013-2017)." مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية 31 ديسمبر، 2021، الإصدار المجلد 03: 29-46.
6. إسحاق بن مالك وحبيبة قدة. "المراجعة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية." دفاتر السياسة والقانون 31 جانفي، 2023، الإصدار المجلد 15: 99-113.
7. أسماء بولحبال وناصر شارفي. "التداعيات الاقتصادية لجائحة "كوفيد91" على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة البليدة 2: ديسمبر 2021. "مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية 31 ديسمبر، 2021، الإصدار المجلد 21: 60-74.
8. إسماعيل صاري. "بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية مستحدثة للتمويل (حالة الجزائر على ضوء نموذج بورصة لندن وبورصة النيل)." مجلة التواصل 30 جوان، 2021، الإصدار المجلد 27: 282-299.
9. أمال بن عشي. "رأس المال الاستثماري نموذج رائد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." مجلة الحقوق والعلوم السياسية 21 مارس، 2023، الإصدار المجلد 10: 545-564.
10. أمير معيزة مسعود. "واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة التمويل بالقروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سطيف." مجلة الاقتصاد الصناعي جوان، 2017، الإصدار المجلد 03: 1-35.
11. أميرة طلبة. "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة محضنتي بكرة وميلة-". (جامعة: 2022). "مجلة دراسات اقتصادية 04 أبريل، 2022، الإصدار المجلد 16: 410-428.
12. أمينة مولاي. "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة البحوث الاقتصادية والمالية جوان، 2020، الإصدار المجلد 07: 114-139.
13. إيمان إسماعيل أنور. "التخصيم كأداة من أدوات التمويل." المجلة القانونية ماي، 2020، الإصدار المجلد 7: 435-534.
14. إيمان بومود. "دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة بيت المشور أكتوبر، 2019: 191-241.
15. أيمن بوزانة ووفاء حمدوش. "شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كآلية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل فيروس كورونا - حالة الدول العربية-." مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية 31 ديسمبر، 2021، الإصدار المجلد 05: 30-47.
16. أيمن بوزانة ووفاء حمدوش. "شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر." حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية 25 فيفري، 2021، الإصدار المجلد 07: 95-109.

17. أيناس لعوير وعقبة سحنون. "التمويل الأصغر الإسلامي نافذة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من أجل التمويل والاستثمار." الأفاق للدراسات الاقتصادية 07 جوان, 2023, الإصدار المجلد 08: 508-529.
18. بسمة خلفاوي ومحمد آيت محمد. "منصات التمويل الجماعي كأداة بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة - عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر-." مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية 31 ديسمبر, 2022, الإصدار المجلد 02: 248-263.
19. بلال كرامش و نسمة حمودة. "فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برامج الدعم والتمويل في الجزائر." مجلة نماء للاقتصاد والتجارة 30 جوان, 2022, المجلد 06: 1-14.
20. بلال مرابط وسليمة طبايبي. "تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-." مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 06. العدد 01 (2019).
21. بلعمري عسري. "إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." مجلة قانون العمل والتشغيل جوان, 2018, الإصدار العدد السادس: 294-315.
22. بلقاسم بوفاتح ومحمد الطاهر عامري. "دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2002-2017)." مجلة اقتصاديات المال والأعمال المجلد 02. العدد 04 (2018): 88-105.
23. بوسالم أبو بكر وعطاء الله بن طريش. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- بين الأهمية الاقتصادية والرهانات البيئية-." مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة المجلد 01. العدد 02 (2017): 84-103.
24. بومدين بوغراة وناصر صلاح الدين غربي. "مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة دفاتر اقتصادية 01 مارس, 2013, الإصدار المجلد 04: 156-172.
25. جهيدة نسيلى وسهام بوجاوية. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي، دراسة حالة ولاية بومرداس." مجلة المنهل الاقتصادي العدد 02 (2018): 243-260.
26. الجيلالي بن عوالي، زينة عرايش و ميلود بورحلة. "تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -التحديات والفرص." مجلة التنمية الاقتصادية جوان, 2021, الإصدار المجلد 06: 16-29.
27. حازم أبو الحمد محدي الشريف وكمال الدين حسني محمد. "استثمار أموال الزكاة في دعم المشروعات الصغيرة ودوره في تحقيق التنمية." مجلة العلوم القانونية والاجتماعية 01 جوان, 2023, الإصدار المجلد 08: 288-313.
28. حبيبة حمودي وبلال شبيخي. "قراءة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وفق آلية حاضنات الأعمال في الجزائر." مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 06. العدد 01 (2021): 153-168.
29. حسبية علمي. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وأفاق اقتصادية واعدة." المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية 30 جوان, 2022, الإصدار المجلد 5: 106-127.
30. حكيم بوحرب وسعدية بن سالم. "أسلوب التمويل برأس المال المخاطر ودوره في الحد من الفجوة التمويلية. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة." المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي 17 ديسمبر, 2017, الإصدار المجلد 02: 99-115.

31. حمزة العوادي. "نحو تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار استراتيجية الجودة الشاملة (جامعة تندوف: جوان 2018)". مجلة المقار للدراسات الاقتصادية 15 جوان, 2018, الإصدار المجلد 02: 64-38.
32. حمزة بن لشهب وأبو بكر بوسالم. "مناهج استراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية." مجلة الدراسات الإسلامية 20 جانفي, 2017, الإصدار المجلد 05: 285-305.
33. حياة بن حراث ورشيد يوسف. "صنع التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)." مجلة الإستراتيجية والتنمية 31 جويلية, 2012, الإصدار المجلد 02: 44-63.
34. خالد بريس. "أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتمية اندماجها في التجارة الإلكترونية في الجزائر." مجلة اقتصاد المال والأعمال ديسمبر, 2021, الإصدار المجلد 06: 187-196.
35. خولة قيمش وشافية كتاف. "منصات التمويل الجماعي الإسلامي كأحد مصادر التمويل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة منصة ETHIS للتمويل الجماعي الإسلامي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة." مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة 16 جوان, 2022, الإصدار المجلد 07: 296-312.
36. دلال بن سمنية وجهاد بوضياف. "دور صناديق الاستثمار في تنشيط سوق الأوراق المالية - دراسة سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة (2005-2014) 1." مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية 15 أفريل, 2017, الإصدار المجلد 03: 213-232.
37. دلال عجالي وليلى بن منصور. "تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية الجزائرية على القيمة المضافة الوطنية- دراسة قياسية للفترة مابين 2002-2019." مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي المجلد 08. العدد 03 (2021): 1631-1649.
38. رابح خوني وحريد رامي. "التأجير التمويلي كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة مقاربات 29 مارس, 2014, الإصدار المجلد 02: 97-112.
39. راشدة عزيزو وبن علي بلعزوز. "تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات." معارف 01 جوان, 2017, الإصدار المجلد 12: 315-326.
40. رشاد بلاطة. "تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017." مجلة الابتكار والتنمية الصناعية 30 ديسمبر, 2019, الإصدار المجلد 1: 31-51.
41. رشيد حفصي وعبد الغفور دادن. "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية. العدد: 06." مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية 30 سبتمبر, 2018, الإصدار المجلد 03: 165-184.
42. رشيد هولي. "منتجات الهندسة المالية الإسلامية وآليات تطويرها ضمن التحديات الحديثة." مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 31 ديسمبر, 2021, الإصدار المجلد 07: 19-33.
43. رمضان أيت قاسمي عزو، بهاء الدين مطاهري ونيلة مسيليتي. "صنع التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية. . (جامعة تموشنت: جوان 2020)." مجلة التنوع الاقتصادي 30 جوان, 2020, الإصدار المجلد: 01: 06-30.

44. رميساء نجة مواسيم وسومية بلغنو. "التمويل الجماعي كمصدر مستحدث لتمويل المؤسسات الناشئة - منصة Kickstarter أنموذجا". مجلة آراء للدراسات الاقتصادية 30 جوان، 2022، الإصدار المجلد 04: 71-82.
45. ريمة زنائرة وشريفة العيد. "مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه-دراسة نظرية-". مجلة المالية & الأسواق 15 سبتمبر، 2023، الإصدار المجلد 10: 324-343.
46. زينب عبد النبي عبد السلام القذافي. "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية 2015، الإصدار عدد خاص: 389-405.
47. سارة جناد، وفظيلة بلقاسمي. "صبغ التمويل الإسلامي المتوافقة مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) كآلية فعالة لعمل المصارف الإسلامية -الإشارة لمصرف السلام-". مجلة أبعاد اقتصادية 30 جوان، 2023، الإصدار المجلد 13: 95-119.
48. سارة محمد صابر رشوان، حسني المهري وأحمد صبري أبو زيد. "دور الالتقاط المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية Journal of political & Economic Studies - Faculty of Politics & Economic Studies - Suez University (JPES) -أفريل، 2022: 125-148.
49. سعاد، بن ساعد وسعيدة بوفاعس. "صبغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي -المزارعة والمغارسة والمساقاة أنموذجا-". مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية 27 جوان، 2021، الإصدار المجلد 35: 293-320.
50. سعادة اليمين. "تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة 31 ديسمبر، 2021، الإصدار المجلد 05: 203-221.
51. سعيد بريس. "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE". مجلة الباحث 01 جوان، 2007، الإصدار المجلد 05: 7-14.
52. السعيد بريكة وسناء مرابطي. "دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجا". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات 30 جوان، 2017، الإصدار المجلد 03: 183-197.
53. سعيد بعزیز وطارق مخلوفي. "تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر". مجلة التنمية الاقتصادية جوان، 2018، الإصدار المجلد 03: 97-119.
54. السعيد بوشول، نذير غانية و جرمون سعاد. "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آلية التصدير دراسة حالة الجزائر". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية 05 ديسمبر، 2018، الإصدار المجلد 11: 191-200.
55. سعيدة ضيف. "إدارة مخاطر صبغ التمويل الإسلامية..". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية 22 جانفي، 2020، الإصدار المجلد 03: 4-6.
56. سليم مجلخ ووليد بشيشي. "محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR". مجلة دراسات اقتصادية 03 جوان، 2019، الإصدار المجلد 6: 116-139.
57. سليمة مخلوف. "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدينة مستغانم". مجلة دفاتر بوداكس 26 ديسمبر، 2018: 73-99.

58. سماح طلحي، عبد القادر عوادي ونسرين عوام. "دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة 16 سبتمبر , 2022: 381-394.
59. سماح طلحي، عوام نسرين ونوفل بلعول. "دور عقود البيع الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك الربكة الجزائري -." مجلة رؤى اقتصادية 30 أوت, 2020، الإصدار المجلد 10: 45-62.
60. سمية احمد ميلي. "أهمية انشاء حاضنات الأعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)." المجلد 5. العدد 2 (2020): 39-57.
61. سمير آيت عكاشة وحميد قرومي. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات." مجلة معارف 14 (2013): 225 - 238.
62. سميرة لطرش. "دور شركات رأس المال الاستثماري في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة شركة الجزائر استثمار." مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 01 جويلية, 2020، الإصدار المجلد 06: 76-97.
63. سيف الإسلام النوى بلعابد. "إشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر." مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة المجلد 04. العدد 01 (2019): 35-49.
64. شريفة العابد برينيس. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -." المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد 04 (2013): 166-192.
65. شوقي جباري وحزمة العوادي. "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح وخطر الفشل." مجلة أداء المؤسسات الجزائرية 19 ديسمبر, 2013: 105 - 121.
66. صلاح الدين عبد العزيز وبدر الدين عاشوري. "منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة." مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية 30 جوان, 2023، الإصدار المجلد 05: 92-106.
67. طارق فارس، رضا موسى وسليم قصار. "التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات." مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية 01 جوان, 2021، الإصدار المجلد 05: 48-60.
68. الطيب داودي. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية - الواقع والمعوقات - حالة الجزائر." مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد 11 (2011): 59-90.
69. عبد الجليل جباري، أحمد رشاد مرادسي وصبرينة بوطبة. "الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة." مجلة العلوم الادارية والمالية المجلد 02. العدد 01 (2018): 298-317.
70. عبد الحق بوقفة وكمال رزيق. "دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012 ANDI." مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جوان, 2013، الإصدار العدد 1: 194-210.
71. عبد الرحمان ياسر وعماد الدين براشن. "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات." مجلة نماء الاقتصاد والتجارة. العدد الثالث (2018): 214-232.
72. عبد الرزاق جغوط وكمال سماش. "دور صيغ التمويل الاسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة البحوث والدراسات التجارية 30 سبتمبر, 2019، الإصدار المجلد 03: 53-69.
73. عبد الغفور مزيان. "استجابة السياسات لمواجهة آثار جائحة كوفيد 91- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ديسمبر, 2021، الإصدار المجلد الثامن: 71-94.

74. عبد اللطيف البشير الطيبي ومحمد بن عمر. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (كتوجه شامل مقارنة بين التمويل الوضعي والإسلامي)". مجلة رؤية اقتصادية ديسمبر، 2012، الإصدار العدد الثالث: 187-209.
75. عبد الهادي العربي مصطفى وسالمة عمر مسعود. "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الدراسات الاقتصادية جانفي، 2022، الإصدار المجلد 05: 137-152.
76. عديلة ختوسة "دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية- عرض تجارب دولية-". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 29 أكتوبر، 2018، الإصدار المجلد 14: 13-20.
77. عزيز سامية. "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جوان، 2011، الإصدار العدد 02: 71-94.
78. علي سايق جبور. "دراسة الدور التمويلي للمؤسسات الوقف والزكاة للمشاريع المصغرة، والصغيرة والمتوسطة في الجزائر". مجلة دفاتر اقتصادية 01 ماي، 2018، الإصدار المجلد 09: 557-573.
79. علي سمائي وليلى أولاد إبراهيم. "شركات رأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". أبحاث اقتصادية معاصرة 30 جوان، 2018، الإصدار المجلد 01: 93-110.
80. عمار دريش. "الدور التنموي لبعض صيغ التمويل الإسلامي". مجلة الدراسات الإسلامية 22 ديسمبر، 2020، الإصدار المجلد 15: 289-300.
81. عمار علواني. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2010: 171-196.
82. عمارية بختي وغنية مجاني. "دور التكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي". مجلة المدبر 31 ديسمبر، 2021، الإصدار المجلد 07: 94-111.
83. عيسى بن ناصر. "حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة العلوم الإنسانية العدد 18 (2010): 49-66.
84. فاطمة الزهراء قاضي، محمد سعيداني وحسان نورة ناصر. "واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة SARL IDCM نموذجاً)". مجلة البناء الاقتصادي العدد الثاني (2018): 49-65.
85. فضيلة بوطورة ومريم زغلامي. "تمويل المشروعات الصغيرة في الجزائر من خلال القرض الحسن مع الإشارة للهيئات الممولة في ولاية تبسة". دراسات اقتصادية 01 أوت، 2015: 82-99.
86. القذافي، زينب عبد النبي عبد السلام. "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية 2015، الإصدار عدد خاص: 389-405.
87. كريمة وضحة. "واقع صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر- حالة البركة الجزائرية-". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- 01 أبريل، 2012، الإصدار المجلد 26: 150-1559.
88. كمال رزيق، مريم بوكابوس وخالد بن مكرلوف. "دور أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية 31 ديسمبر، 2012، الإصدار المجلد 03: 07-32.
89. كمال سماش وفاطمة الزهراء عياشي. "الصيغ الإسلامية والقروض الإيجارية كبداية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)". حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية 18 ديسمبر، 2019، الإصدار المجلد 13: 291-319.

90. لبنى معطي. "أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع الصغيرة بين النظرية والتطبيق." مجلة المالية والأسواق 01 مارس، 2015، الإصدار المجلد 02: 327-365.
91. ليلي بن كعكع. "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني - دراسة حالة الجزائر." المجلة الجزائرية للموارد البشرية المجلد 05. العدد 02 (2020): 31-54.
92. مجدوب بحوصي، عمار عريس ونضال يدروج. "رأس المال الجريء الإسلامي: نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي." مجلة اقتصاديات المال والأعمال. "مجلة اقتصاديات المال والأعمال 31 ديسمبر، 2018، الإصدار المجلد 04: 436-464.
93. محمد البشير بن عمر وعبد اللطيف طيبي. "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (كتوجه شامل مقارنة بين التمويل الوضعي والإسلامي)." مجلة رؤى اقتصادية العدد الثالث (2012): 187-209.
94. محمد براق وحزمة غربي. "محددات الهيكلة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية." مجلة البحوث والدراسات العلمية 30 جوان، 2012، الإصدار العدد: 02: 293-321.
95. محمد راتول و هيبية بن دودية. "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الشلف: جامعة حية بن بوعللي بالشلف- الجزائر، 2006. 172-179.
96. محمد رزاق ونصيرة يحياوي. "واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر - دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة -." مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية 29 جوان، 2020، الإصدار المجلد 14: 01-20.
97. محمد سويكر وسميرة سعيداني. "معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سيرت." مجلة أبحاث ودراسات التنمية المجلد 09. العدد 1 (2022): 20-36.
98. محمد شهيد وشروق حدوش. "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وافاقها المستقبلية." مجلة العلوم الاقتصادي ديسمبر، 2015، الإصدار المجلد 10: 37-91.
99. محمد قويدري وفاطمة الزهراء سبع. "أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي." مجلة التراث 01 جوان، 2018، الإصدار المجلد 08: 271-297.
100. محمد يعقوبي. "تدويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بين تحديات اختراق الأسواق العالمية ورهانات تنويع الصادرات." Revue Algérienne d'Economie et gestion. المجلد 14. 2020. 679-698.
101. محمد. محمد الأمين اباه. "صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية." مجلة البحوث الاقتصادية 30 جوان، 2022، الإصدار المجلد 09: 289-299.
102. محمود رجب محمود. "دور الهندسة المالية في تطوير أدوات التمويل الإسلامية للمشروعات العامة في مصر ومدى الاستفادة من التجارب الدولية." مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية أفريل، 2023، الإصدار المجلد 60: 41-75.
103. مريم سايفي. "واقع بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تفعيلها." المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ديسمبر، 2021، الإصدار المجلد 04: 289-305.
104. مسعود دراوسي و آدم بن مسعود. "الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية خلال الفترة 2011_2012 -." مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ديسمبر، 2014، الإصدار العدد السادس: 239-260.

105. مصطفى طويطي وعبد اللطيف أولاد حيمود. "آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر. "مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية 20 جوان، 2019، الإصدار المجلد 01: 7-28.
106. مصعب بوصيع إبراهيم ومبارك لسوس. "أهمية تشجيع التمويل الإسلامي كوسيلة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الرغبة لتنويع الاقتصاد الجزائري." مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 19 ديسمبر، 2019، الإصدار المجلد 12: 542-557.
107. معاذ بوقاسة. "صيغة السلم كبديل لتمويل القطاع الزراعي - تجربة محفظة البنوك التجارية السودانية" مجلة الأصالة للدراسات والبحوث 21 جويلية، 2023، الإصدار المجلد 05: 1-16.
108. منير زادوركب. "رأس المال المخاطر كآلية من آليات الهندسة المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية - دراسة سوق رأس المال المخاطر في الجزائر-." مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية 03 أوت، 2020، الإصدار المجلد 10: 130-144.
109. منير لواج. "آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة" الهند، اليابان والجزائر. "دراسات العدد الاقتصادي 31 ماي، 2013: 63-102.
110. ناجي بن حسين. "آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة الاقتصاد والمجتمع المجلد 02. العدد 02 (2014): 87-107.
111. نصيرة سعيدي و محمد ميلود قاسمي. "دولر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية." مجلة إقتصاد المال والأعمال المجلد الثالث. العدد الأول (2018): 53 - 72.
112. نصيرة عقبة. "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." (أطروحة دكتوراه منشورة). قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة. الجزائر، 2015.
113. نوال بوعكاز. "دو الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين." المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية 21 جوان، 2018، الإصدار المجلد 08: 24-53.
114. نور الدين كروش وعيماد معوشي. "الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة." مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية مارس، 2017: 31-44.
115. هاجر أحمد الفهيمي أبو القمصان. "دور التوريق في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية أكتوبر، 2020، الإصدار المجلد 11: 436-463.
116. هبة عبد المنعم، صبري الفران وكرم زايدي. "واقع وآفاق التمويل متناهب الصغر في الدول العربية." موجز سياسات العدد 29. 2023.
117. هجيرة طايبي و التوفيق رفاع. "دور التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الممولة من طرف المالية الجزائرية للمساهمة." مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات 18 جوان، 2023، الإصدار المجلد 08: 81-96.

118. هدى معيوف. " دور الوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: رؤية استشرافية." مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة 2022، مارس، الإصدار المجلد 07: 145-160.
119. هرون بوالفول. " التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية." دراسات اقتصادية 01 أبريل، 2009، الإصدار المجلد 03: 108-127.
120. هنادي عز الدين سراج مكي. " الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية." مجلة الأراء للدراسات الاقتصادية والإدارية 31 ديسمبر، 2019، المجلد 01: 5-21.
121. وسيلة بن سعد و محمد بن سعيد . "القدرة التنافسية كآلية استراتيجية لتحسين أداء المنضّمات تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر." مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد 13. العدد 15. (2017).
122. وليد بولغلب. "التجربة الجزائرية في إنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة." مجلة الباحث الاقتصادي ديسمبر، 2018، الإصدار العدد الخامس: 365-378.
123. يوسف بلمهدي. "دراسة تحليلية لواقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- حالة برامج الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME." مجلة الإبداع 30 جوان، 2021، الإصدار المجلد 11: 468-482.

التقارير:

1. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 مارس 2006). العدد 15."
2. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 02. (2017)."
3. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية." الجمهورية الجزائرية ، 25 جوان ، 2006.
4. "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022." تقرير سنوي. 2023.
5. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (14 جانفي 1996). العدد 03."
6. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18 سبتمبر 2022). العدد 06."
7. "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 نوفمبر 2020). العدد 70."
8. OECD. "الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أكتوبر 2020. ص 24."
9. بنك الجزائر. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي . الجزائر: بنك الجزائر، 2023.
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 فيفري 2003). العدد 13.

11. عبد العزيز الباز، وآخرون. "إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية". 2020.
12. منشآت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. "تقرير منشآت الربع الأول لعام 2023". 2023.
13. هبة عبد المنعم، الوليد طلحة و طارق اسماعيل. النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الإمارات: صندوق النقد العربي، 2019.

المواقع الإلكترونية:

1. الأردن للتأجير التمويلي. الأردن للتأجير التمويلي. 2024. 22 12, 2023. [jordanleasing.com.jo](https://www.jordanleasing.com.jo/ar/leasing-programs/tmwyl-alafrad). <<https://www.jordanleasing.com.jo/ar/leasing-programs/tmwyl-alafrad>>.
2. الأمانة للتمويل الأصغر. الخدمات المالية. بلا تاريخ. 18 02, 2024. www.alamana.org.ma. <<https://www.alamana.org.ma/ar/financial-services/tmwyl-tmmy>>.
3. إيجار الجزائر. [ijarleasingalgerie.dz](http://www.ijarleasingalgerie.dz). بلا تاريخ. 12 جانفي, 2024. <<https://www.ijarleasingalgerie.dz/index.php>>.
4. البنك الأهلي السعودي. خدمات الشركات. 2024. 13 12, 2023. [alahli.com](http://www.alahli.com). <<https://www.alahli.com/ar-sa/business-banking/Pages/default.aspx>>.
5. بنك البركة. [albaraka-bank.dz](http://www.albaraka-bank.dz). بلا تاريخ. 12 جانفي, 2024.
6. بنك الراجحي. تمويل الأعمال. بلا تاريخ. 15 12, 2023. [alrajhibank.com](http://www.alrajhibank.com). <<https://www.alrajhibank.com.sa/Business/Finance>>.
7. بنك الرياض. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 2024. 15 12, 2023. [riyadbank.com](http://www.riyadbank.com). <<https://www.riyadbank.com/ar/business-banking/finance>>.
8. بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 2024. 12 2024. [badrbanque.dz](http://www.badrbanque.dz). جانفي, 2024. <<https://badrbanque.dz/ar/%D9%82%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%BA-%D9%84%D9%84%D9%80%D9%81%D9%80%D9%84%D8%A7%D8%AD/>>.
9. البنك المركزي المصري. المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. 2023. 11 02, 2024. www.cbe.org.eg. <<https://www.cbe.org.eg/ar/msmes-entrepreneurship/msmes>>.
10. البنك المركزي المغربي. آليات دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. 2024. 18 02, 2024. <<https://www.bkam.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9->

- %D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%>.
11. بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 2024. < 2024. 01, 15 smebank.gov.sa. > <https://smebank.gov.sa/products>.
 12. تمويلي. بوصة النيل ودولها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (11-02-2024). بلا تاريخ. <<https://www.tamweely.org/articles>>. 11 02, 2024. www.tamweely.org.
 13. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. تمويل المشروعات. بلا تاريخ, 11 02. msmeda.org.eg. <<https://www.msmeda.org.eg/Service/SubServicesList?serviceId=1>>. 2024.
 14. الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار. 2024. 01-12-2018. asicom.dz. <<https://www.asicom.dz/index.php/ar/2018-01-02-22-00-44>>.
 15. الشركة الوطنية للإيجار المالي. <<https://snl.dz/ar/accueil-2023>>. 12 01 2024. snl.dz. <<https://snl.dz/ar/accueil-2023>>.
 16. شركة تمويلكم. . التعريف بالشركة. . (18-02-2024). 2016. 18 02, 2024. www.tamwilcom.ma. <<https://www.tamwilcom.ma/fr/garantie>>.
 17. شركة ينال. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2024. 20 12, 2023. yanal.com. <<https://yanal.com/ar/smes-financing>>.
 18. صندوق التنمية والتشغيل. خدمات الصندوق. 2018. 12 12, 2023. <<https://www.def.gov.jo>>.
 19. صندوق المرأة للتمويل الأصغر. الخدمات المالية. 2017. < 2017. 12 12, 2023. microfund.org.jo. <<https://www.microfund.org.jo/%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9>>.
 20. الصندوق الوطني للاستثمار 12. 2024. fni.dz. جانفي, 2024. <<https://www.fni.dz/nos-solutions>>.
 21. عبد اللطيف جميل للتمويل. حلول الأعمال. . (20-12-2023). 2023. 20 12, 2023. aljfinance.com. <<https://www.aljfinance.com/ar/business>>.
 22. فيتاس. المهمة والرؤية. 2024. 22 12, 2023. vitasjordan.com. <www.vitasjordan.com/financing-products?language=ar>.
 23. فينيا تمويل المقاولات. الاحتياجات التمويلية. 2024. 18 02, 2024. www.finea.ma. <<https://www.finea.ma/ar/vos-besoin-en-financemen>>.
 24. كفالة. برنامج ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2023. 20 12, 2023. kafalah.gov. <<https://www.kafalah.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx>>.

25. مشاريع صغيرة. . مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. 26 جانفي, 2024 . small-projects.org. 11 02, 2014. <<https://small-projects.org/%D8%A7%D9%81%D8%B6%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1->>.
26. مقالة. عن شركة المقاولات. 18 02, 2024. 2023 . mokawala.ma. <<https://mokawala.ma/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/>>.
27. منشآت. حول منشآت. 20 12, 2023. 2024 . monshaat.gov.sa. <<https://www.monshaat.gov.sa/en/about>>.
28. منصة المشروعات الصغيرة. عن المنصة. بلا تاريخ < 11 02, 2024. www.msme.eg. <<https://www.msme.eg/staticpages/AboutPlatform>>.
29. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. عن المؤسسة. () . 12 12, 2023. 2023 . jedco.gov.jo. <https://www.jedco.gov.jo/Ar/Pages/%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9>.
30. وزارة الاقتصاد والمالية. صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة. 01 جويلية, 2014 . 18 02, 2024. www.finances.gov.ma. <<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=3901>>.
31. وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني ANDI .الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. بلا تاريخ, 12 01, 2024. < <https://www.industrie.gov.dz/andi/> >.
32. الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. نبذة عن المؤسسة. 2024 .< 22. 12, 2023 . nmb.com.jo. <<https://www.nmb.com.jo/ar/about>>.
33. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. " دليل الإعانات المالية <http://aned.org> "من الموقع. بلا تاريخ.

المراجع باللغة الأجنبية

المقالات:

1. Ahmed Muayad Younus ،Muslim Najeeb Zaidan و Duaa shakir Mahmood "the Effect of Artificial Intelligence on Job Performance in China's Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) ".*Spanish Journal of Innovation and Integrity* -112 :2022 .128
2. Aldawsari, Abdullah. "Global Value Chains and Small and Medium Enterprises: Challenges and Growth in the Developing Countries." *Information Sciences Letters* 1 July 2022, volume 11 ed.: 1679-1691
3. Bhalerao, Kuldeep , et al. «A STUDY OF BARRIERS AND BENEFITS OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE ADOPTION IN SMALL AND MEDIUM

- ENTERPRISE. Academy of Marketing Studies Journa.» *Academy of Marketing Studies Journa* January 2022.
4. Boachie, Emmanuel. ". Importance of E-Commerce on Small and Medium Enterprises (SMEs) In Ghana. .," *International Journal of Trend in Research and Development* Aug 2016, Volume 3 ed.: 447- 455.
5. BUCULESCU, Maria-Mădălina . «Harmonization process in defining small and medium-sized enterprises. Arguments for a quantitative definition versus a qualitative one.» *Theoretical and Applied Economics* 2013: 103-114.
6. Cekerevac, Zoran. "BLOCKCHAIN TECHNOLOGY AND APPLICATION – SMEs ASPECT." *MEST Journa l* July 2023, Vol. 11 ed.: 28-39.
7. .
8. Das, Parthajeet. «Micro, Small and Medium Enterprises(MSME) in India:Opportunities, Issues & Challenges.» *Great Lakes Herald* 11.01 (2017): 77-88
9. Drydak, Nick. «Artificial Intelligence and Reduced SMEs’ Business Risks. A Dynamic Capabilities Analysis During the COVID 19 Pandemic.» *information Systems Frontiers* 4 March 2022: 1223–1247.
10. Ethem, Ilbiz and Durst Susanne. ". The Appropriation of Blockchain for Small and Medium-sized Enterprises." *Journal of Innovation Management JIM* 27 May 2019, Vol. 7 ed.: 26-45.
11. Franco Maseke, Bernardus and Lusua Nghixupwamunhu Melkisedek. "The impact of information and communication technology on the profitability of small and medium enterprises." *Journal of Finance and Marketing* Volume 5. Issue 5 (2021): 1- 5.
12. Hai Guo·et al" .The digitalization and public crisis responses of small and medium enterprises: Implications from a COVID-19 survey ".*Frontiers of Business Research in China* volume 15 September , 2020: 1- 25.
13. HIDUKWANI, ALLADEAN, ZANDER SEBASTIAN and KOUTSAKIS POLYCHRONIS . ". A Survey on the Cyber Security of Small-to-Medium Businesses: Challenges, Research Focus and Recommendations." *IEEE Access* 2022, vol. 10 ed.: 85701-85719.
14. Horst Treiblmaier و Žan Špan ".Will Blockchain Really Impact Your Business Model? Empirical Evidence from Slovenian SMEs ".*Economic and Business Review* June, 2022 ,Volume 24 : 132-140.

15. Kamarudin, Shafinah, et al. «Exploring of Potential of Cloud Computing for Small and Medium Enterprises.» *Indonesian Journal of Information Systems (IJIS)* February 2022: 98_ 109.
16. M. Schaeffe, Donna and Patrick C. Olson. "Big Data Options For Small And Medium Enterprises." *Review of Business Information Systems* June 2014: 41- 46.
17. Marcysiak , Agata et Żanna Pleskacz. «DETERMINANTS OF DIGITIZATION IN SMES.» *ENTREPRENEURSHIP AND SUSTAINABILITY ISSUES* 30 September 2021, éd. Volume 9: 300- 318.
18. Mihaela , Gabriela Belu, Ioan Popa and Filip Radu. ". The Impact of Globalisation on Small and Medium Enterprises: The Romanian Experience. ..." *The Romanian Economic Journal* December 2018: 42- 51.
19. Mohiuddin , Ahmed. *Blockchain in Data Analytics*. UK: Cambridge Scholars Publishing, 2020.
20. Nick Drydakakis " .Artificial Intelligence and Reduced SMEs' Business Risks. A Dynamic Capabilities Analysis During the COVID-19 Pandemic ".GLO Discussion Paper, No. 1045.(2022) .,
21. Oyedele Oloruntobal ,Kareem Thompson و Akanbi Felicia" .Globalization and Small and Medium Enterprises Development in Nigeria: Evidence From Lagos, Nigeria ".*IIARD – International Institute of Academic Research and Development* 2016Vol 2: 23-29.
22. Pellegrino, Alfonso and Abe Masato . ". Digital financing for SMEs’ recovery in the post-COVID era: A bibliometric review." *Frontiers in Sustainable Citie s* 14 October 2022, Vol 4 ed.: 1- 18.
23. Pranjali, Singh. " IMPACT OF DIGITALIZATION ON SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN INDIA." *PARIPEX - INDIAN JOURNAL OF RESEARCH* Issue 4 (2017): 468- 469.
24. Ronald Pease , Wayne and Michelle Rowe. "E-COMMERCE AND SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SMEs) IN REGIONAL COMMUNITIES." *Chartered Institute Of Marketing Conference*. Sydney: University of Southern Queensland Repository, 2003. 1- 9.
25. Satya, Shah, Soriano C. Bardon and Alec Coutroubis. "Is Big Data for Everyone? The Challenges of Big Data Adoption in SMEs." *IEEE International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management (IEEM)*. Singapore: IEEE International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management , 2020. 803-807.

26. Sena Doruk , Melike Ozturkbc و Ozalp Vayvayc" .An Overview of Big Data for Growth in SMEs ".*Procedia - Social and Behavioral Sciences* 24 November, 2016: 159-167.
27. Sqalli Houssain, Mohammed , Jean Jeaslin Decossa and Aya Slaoui. "INTERNATIONALIZATION OF SMEs: BETWEEN GLOBAL VALUE CHAINS AND E-COMMERCE." *International Journal of Small and Medium Enterprises* 2020, Vol. 3 ed.: 1- 16.
28. Thai Binh, Dang. "Research on the application of e-commerce to small and medium enterprises (SMEs): the case of India." *International Journal of Economics and Management* 2019, Vol. 1 ed.: 16 - 24.
29. Wang Zeyuan" . Research on Financing Strategies of Small and Medium-sized Enterprises in the Context of Blockchain ".*Advances in Economics, Business and Management Research* ,2022 volume 656: 783 -787.
30. Xiaoqian, Lu , et al. ". AI-Enabled Opportunities and Transformation Challenges for SMEs in the Post-pandemic Era: A Review and Research Agenda.. Volume10." *Frontiers in Public Health* (2022): 1-11.
31. Zhongkai , Tian, Ahmad Fahmi Sheikh Hassan and Hi Nazrul . "Big Data and SME financing in China." *Journal of Physics: Conference Series* 2018, Volume 1018 ed.: 1- 7.

تقارير

1. Casalaina , Marco. "- . Artificial intelligence for SMEs Getting started with practical applications of AI." 2018.
2. Davide Strusani و Georges Vivien Hounbonon ." .The Role of Artificial Intelligence in Supporting Development in Emerging Markets.2019 ".
3. de Kok, Jan, Claudia Deijl et Christi Veldhuis-Van Essen. *Is Small Still Beautiful?* Germany: International Labour Organisation (ILO), 2013.
4. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. "MSME Knowledge Series Missing Middle Enterprise Finance." 2013.
5. Hank, Lim and Kimura Fukunari. ".The Internationalization of Small and Medium Enterprises in Regional and Global Value Chains. Report of Asian Development Bank Institute." 2010.
6. Innovation Finance Advisory at EIB Advisory .*The digitalisation of small and medium enterprises in Ireland Models for financing digital projects* .Luxembourg: European Investment Bank.2019 ،

7. Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique. "Bulletin d'information Statistique de la PME-2021-2020-2019-2018-2017 -2016-2015-2014-2013-2012 ". 2022.
8. Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises. «Annual Report 2020-2021.» 2021.
9. Phd Chamber Of Commerce & Industry And Mazars . *Digitalization in SME Sector* . . .Interactive Session On “Demystifying Retail – Go Digital .”India: Phd Chamber Of Commerce & Industry And Mazars.2016 ،
10. S. Tewari , Parth, et al. "Competitive Small and Medium Enterprises A diagnostic to help design smart SME policy." report. 2013.
11. Small Industries Development Bank of India. "ANNUAL REPORT (PART - I)2020-2021." 2021
12. United Nations .*Integrating Developing Countries' SMEs* .New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.2010 ،
13. Zachariadis, Ioannis. " Global and regional value chains Opportunities for European SMEs' internationalisation and growth." 2019.
14. Zhang, Yuhua. "Integrating SMEs into Global Value Chains: Policy Principles and Best Practices." 2014.

مواقع الكترونية

1. Akorea#:~:text=Human%20Resources%20Development%20Service%20of%20Korea%20(HRD%20Korea)%20is%20a,and%20Labor%2C%20founded%20in%201982.&text=HRD%20Korea%20runs%20annual>.
2. ASEAN-Republic of Korea Cooperation Fund (AKCF). *Human Resources Development Service of Korea (HRD Korea)*. 2022. 11 01 2024. <[https://www.aseanrokfund.com/our-partners/human-resources-development-service-of-korea-hrd-korea#:~:text=Human%20Resources%20Development%20Service%20of%20Korea%20\(HRD%20Korea\)%20is%20a,and%20Labor%2C%20founded%20in%201982.&text=HRD%20Korea%20runs%20annual](https://www.aseanrokfund.com/our-partners/human-resources-development-service-of-korea-hrd-korea#:~:text=Human%20Resources%20Development%20Service%20of%20Korea%20(HRD%20Korea)%20is%20a,and%20Labor%2C%20founded%20in%201982.&text=HRD%20Korea%20runs%20annual)>.
3. Bank, Al Salam. *alsalamalgeria.com*. n.d. 12 2024 جانفي. <<https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-16-249.html>>.
4. binary folks. *Applications of Artificial Intelligence in Small Businesses!* n.d. <https://www.binaryfolks.com/blog/applications-of-artificial-intelligence-in-small-businesses#fraud-detection>. 04 06 2023.

5. CEFÉ International .*Benefits of digitalization in SMEs* 28 .February, 2022 ,05 30 .
> .2023<https://cefe.net/2022/02/28/benefits-of-digitalization-in-smes.>
6. CHRISTOPHER , ARNOLD and STEVE URSILLO. *International Federation of Accountants*. 4 NOVEMBER 2019. [HTTPS://WWW.IFAC.ORG/KNOWLEDGE-GATEWAY/PREPARING-FUTURE-READY-PROFESSIONALS/DISCUSSION/CYBERSECURITY-CRITICAL-ALL-ORGANIZATIONS-LARGE-AND-SMALL](https://www.ifac.org/knowledge-gateway/preparing-future-ready-professionals/discussion/cybersecurity-critical-all-organizations-large-and-small). 20 07 2023.
7. Colin Koh .*AI for SME* .2023 ,05 30 .2022 ,09 18 .
><https://www.linkedin.com/pulse/ai-sme-colin-koh-%E8%A8%B1%E5%9B%BD%E4%BB%81.>
8. Connect Americas .*KOTRA offers a wide range of services for investors and entrepreneurs*> .2024 ,01 11 .2015 .<https://connectamericas.com/service/kotra-offers-wide-range-services-investors-and-entrepreneurs.>
9. Corporation. *Small & Medium Business Corporation*. 2022. 11 01 2024.
<<https://www.cbinsights.com/investor/small-medium-business-corporation>>.
10. Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE). *Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE)*. 2022. 11 01 2024. <<https://www.cgtmse.in/Home/VS/3>>.
11. DEVELOPMENT COMMISSIONER. *MINISTRY OF MICRO,SMALL & MEDIUM ENTERPRISES*. n.d. 11 01 2024. <<http://dcmsme.gov.in/TCs.aspx>>.
12. echnology Development Centre (PPDC). *Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises*. 2017. 11 01 2024. <<https://www.ppdcmeeerut.com/about-us.html>>.
13. El Djazair Idjar .*eldjazairidjar.dz* .2024 جانفي, 12 تاريخ.
><https://www.eldjazairidjar.dz/leasing.>
14. European Union Chamber of Commerce in China. *European Union Chamber of Commerce in China*. 2020 ديسمبر . <https://www.eurobiz.com.cn/blockchain-and-sme-financing/>. 24 07 2023.
15. Financière Algérienne de Participation - FINALEP. *finalep.dz* . 2020. 11 2024 جانفي.
< <https://www.finalep.dz/?lang=ar>>.
16. Hussien Alasrag ." Enhance the competitiveness of the Arabs SMEs in the knowledge economy .2010 ".<https://mpira.ub.uni-muenchen.de/21742./>
17. insider intelligence. *Artificial Intelligence in Financial Services: Applications and benefits of AI in finance*. 02 January 2023.
<https://www.insiderintelligence.com/insights/ai-in-finance/>. 04 06 2023.

18. International Business Machines IBM . *What is cybersecurity ?*
<https://www.ibm.com/topics/cybersecurity>. 2023 , 07 19 .
19. JAKE FRANKENFIELD , ERIKA RASURE و Suzanne Kvilhaug . *What Are Smart Contracts on the Blockchain and How They Work* 31 . May , 2023 . 2023 , 07 2023 .
<https://www.investopedia.com/terms/s/smart-contracts.asp>.<
20. KIBO Korea Technology Finance Corporation. *Overview of KOTEC's Credit Guarantee Scheme*. 2020. 11 01 2024.
<https://www.kibo.or.kr/english/work/work010200.do>.<
21. Korea Credit Guarantee Fund. *Korea Credit Guarantee Fund*. 2021. 11 01 2024.
<https://www.kodit.co.kr/index.do>.<
22. Korea Federation of SMEs. *Korea Federation of SMEs*. 2020. 11 01 2024.
<https://www.kbiz.or.kr/en/contents/contents/contents.do?mnSeq=582>.<
23. Korea International Trade Association(KITA). *KITA's Profile*. n.d. 11 01 2024.
<http://www.kita.org/about/kitaProfile.do>.<
24. Korea Small Business Institute(KOSI). *SME e-Library*. 2014. 11 01 2024.
<https://www.kosi.re.kr/kosbiWar/front/englishContentDisplay?menuFrontNo=40&documentId=7018>.<
25. Korea Technology and information Promotion Agency for SMEs. *About TIP A*. 2015. 11 01 2024. <<https://www.tipa.or.kr/eng/sub011>>.
26. Logpoint. *Cyber security: definition, importance and benefits of cyber security*. May 2023. <https://www.logpoint.com/en/blog/what-is-cyber-security/>. 19 07 2023
27. Microfinance Institutions Network. *MFIN – Industry Association*. n.d. 11 01 2024.
<https://mfinindia.org/about/industry>.<
28. OCDE. . *Financing SMEs and Entrepreneurs 2024: An OECD Scoreboard*. 2024. (06-01-2024) . 2024. [oecd-ilibrary.org. 19 03 2024. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/3f57da80-en/index.html?itemId=/content/component/3f57da80-en#section-d1e8310-1cc9f3e993).<
29. OCDE. *Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard*. 2024. [oecd-ilibrary.org. \(20- 01- 2024\). https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a4e7ef59-en/index.html?itemId=/content/component/a4e7ef59-en)
30. OCDE. *SME and Entrepreneurship Policy in Brazil 2020*. 2020. [www.oecd-ilibrary.org. 20 02 2024. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/62f8acc7-en/index.html?itemId=/content/component/62f8acc7-en](https://www.oecd-ilibrary.org/sites/62f8acc7-en/index.html?itemId=/content/component/62f8acc7-en).<
31. OCDE. <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/23/blog042320-apd-a-post-coronavirus-recovery-in-as> .2020 , 04 -23 .

- <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/23/blog042320-apd-a-post-coronavirus-recovery-in-asia> .2023 أكتوبر, 09 .
><https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/23/blog042320-apd-a-post-coronavirus-recovery-in-asia>.<
32. OCED.*Enterprises by business size (indicator* .2023 .
<https://data.oecd.org/entrepreneur/enterprises-by-business-size.htm#:~:text=of%20people%20employed,-,In%20small%20and%20medium%2D-sized%20enterpris> 2023 .MAY, 10
33. Receivables Exchange of India Limited .*Receivables Exchange of India Limited* .
,01 11 .2016
34. Receivables Exchange of India Limited .*Receivables Exchange of India Limited* .
> .2024 ,01 11 .2016<https://www.rxil.in/AboutUs/WhoWeAre>.<
35. Sandrine Kergroach" .SMEs Going Digital: Policy challenges and recommendations", Going Digital Toolkit ". Note, No. 15 . .2021 .
https://goingdigital.oecd.org/data/notes/No15_ToolkitNote_DigitalSMEs.pdf.
36. SEAN-Republic of Korea Cooperation Fund (AKCF). *Human Resources Development Service of Korea (HRD Korea)*. 2022. 11 01 2024.
<<https://www.aseanrokfund.com/our-partners/human-resources-development-service-of-korea-hrd->
37. Small & Medium Enterprises, Government of India. *What's MSME*. . 01 februray 2023. msme.gov.in. 11 01 2024. < <https://msme.gov.in/know-about-msme>>.
38. Small & Medium Enterprises, Government of India. *What's MSME*. . 01 februray 2023. msme.gov.in. 11 01 2024. < <https://msme.gov.in/know-about-msme>>.
39. Small Industries Development Bank of India (SIDBI). *Small Industries Development Bank of India (SIDBI)*. 2022. 11 01 2024. <<https://sidbi.in/en/about-sidbi#overview>>.
40. Small Industries Development Bank of India (SIDBI). *Small Industries Development Bank of India (SIDBI)*. 2022. 11 01 2024. <<https://sidbi.in/en/about-sidbi#overview>>.
41. Small Industries Development Bank of India. "ANNUAL REPORT (PART - I)2020-2021." 2021.
42. SME South Africa. *A Guide to Government Funding for SMEs*. 2 November 2021. smesouthafrica.co.za. 13 02 2024. < <https://smesouthafrica.co.za/guide-government-funding-small-businesses/> >.

43. SME South Africa. *A Guide to Government Funding in South Africa*. 19 Sep 2022. smesouthafrica.co.za. 13 02 2024. < <https://smesouthafrica.co.za/sme-guides/a-guide-to-government-funding-in-south-africa/>>.
44. SME SUPPORT JAPAN. *Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation, JAPAN*. 2017. <https://www.smrj.go.jp/english/about/target.html>. 08 11 2022. <<https://www.smrj.go.jp/english/about/target.html>>.
45. SNV Netherlands Development Organisation .*Digital transformation of SMEs* 10 . > .2023 ,05 30 .2021 ,06<https://www.snv.org/update/digital-transformation-smes>.<
46. sofinance. *Investissez dans la Croissance*. 2024. sofinance.dz. 11 01 2024. <<https://www.sofinance.dz/>>.
47. Technology Development Centre (PPDC). *Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises*. 2017. 11 01 2024. <<https://www.ppdcmeeur.com/about-us.html>>.
48. The Europea Commission. "The European Commission. User guide to the SME Definition." 2019. DocsRoom - المفوضية الأوروبية (europa.eu).
49. The International Institute for Sustainable Development (IISD). *Korea Trade Insurance Corporation (K-Sure)*. 2020. 11 01 2024. <<http://www.iisd.org/credit-enhancement-instruments/institution/korea-trade-insurance-corporation-k-sure/>>.
50. The International Institute for Sustainable Development (IISD). *Korea Trade Insurance Corporation (K-Sure)*. 2020. 11 01 2024. <<http://www.iisd.org/credit-enhancement-instruments/institution/korea-trade-insurance-corporation-k-sure/>>.
51. U.S. Brazil Cooperation on Entrepreneurship. . *Brazil Cooperation on Entrepreneurship* . .(18-12-2024). 26 January 2022. br.usembassy.gov. 18 02 2024. < <https://br.usembassy.gov/u-s-brazil-cooperation-on-entrepreneurship/>>.
52. UK government. *Small to medium sized enterprise (SME) action plan*. 27 January 2022. <https://www.gov.uk/government/publications/fcd-small-to-medium-sized-enterprise-sme-action-plan/small-to-medium-sized-enterprise-sme-action-plan#what-is-an-sme>. 08 11 2022. <<https://www.gov.uk/government/publications/fcd-small-to-medium-sized-enterprise-sme-action-plan/small-to-medium-sized-enterprise-sme-action-plan#what-is-an-sme>>.
53. United Nations Environment Programme Finance Initiative. *INDUSTRIAL BANK OF KOREA (IBK)*. 2021. 11 01 2024. <<https://www.unepfi.org/member/industrial-bank-of-korea-ibk/>>.

54. United Nations Environment Programme Finance Initiative. *INDUSTRIAL BANK OF KOREA (IBK)*. 2021. 11 01 2024. <<https://www.unepfi.org/member/industrial-bank-of-korea-ibk/>>.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج أسئلة المقابلة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البيانات الرئيسية:

اسم المؤسسة ومقرها:

الشكل القانوني للمؤسسة:

طبيعة النشاط:

عدد العمال:

رقم الأعمال:

طبيعة عمل المستبحث:

أسئلة المقابلة:

قياس الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توفرها.				
هل مؤسستكم في حاجة دائمة إلى التمويل؟		نعم	لا	
هل للمؤسسة وصول سهل إلى خيارات التمويل المتاحة؟		سهل	غير سهل	
هل تعتقد أن التمويل المتاح للمؤسسة كافٍ لتلبية احتياجاتها المالية الحالية		كاف	غير كاف	
ما هي طبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة؟		دورة الاستغلال	دورة الاستثمار	كلاهما
ما هي نسبة اعتمادكم على التمويل الذاتي؟				
هل تعتقد أن التمويل الذاتي يلبي كافة احتياجاتك التمويلية؟		نعم	لا	
ما هي نسبة اعتمادكم على التمويل الخارجي؟				
هل تعتقد أن التمويل الخارجي يلبي كافة احتياجاتك التمويلية؟		نعم	لا	
الهدف: معرفة أكثر مصر تمويلي معتمد ومتاح من مصادر التمويل المتاحة.				
الاحتياجات	الأرباح	المؤونات	الاهتلاك	الأسهم

					إذا اعتمدت المؤسسة التمويل الذاتي فما هو مصدر المعتمد؟
قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	إذا اعتمدت المؤسسة القروض البنكية فما هي مختلف أنواع القروض التي حصلت عليها؟		
منخفضة	متوسطة	مرتفعة	هل نسبة الفائدة المفروضة على القروض:		
ما هو سبب اعتماد المؤسسة للقرض كمصدر تمويلي؟					
ما هي العقوبات المواجهة للحصول على قرض بنكي؟					
نعم	لا	وهل الضمانات التي يطلبها البنك مقبولة؟			
الفائدة	الضمانات	أسباب أخرى	ما هو سبب عدم اعتماد المؤسسة للقرض كمصدر تمويلي؟		
الائتمان التجاري التأجير التمويلي رأس المال المخاطر التمويل الإسلامي نوعه: التمويل غير رسمي - العائلة والأصدقاء - مرابون			أذكر مصدر تمويلي آخر تم اعتماده من قبل المؤسسة؟		
نعم	لا	هل استفادت مؤسستكم من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية؟			
في حالة الإجابة بـ "لا" ما هي الأسباب؟					
في حالة الإجابة بـ "نعم"، ما هي المؤسسة الحكومية المانحة للدعم؟					

كيف تتم المفاضلة بين المصادر التمويلية؟		التكلفة	المرونة أو سهولة	طبيعة المصدر
الهدف: دراسة مختلف المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة				
هل تتسم عملية الحصول على التمويل بالمرونة؟		نعم	لا	
هل تكاليف المصادر التمويلية التي تستخدمها المؤسسة ذات تكلفة:		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
هل تعتقد أن من إشكاليات التمويل الحالية عدم توفر برامج تدريب توعية مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟		نعم	لا	
ماهي مختلف الإشكالات والتحديات التي تراها في مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة؟				
ماهي مختلف الإشكالات والتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل؟				
الهدف: التوصل إلى المصدر التمويلي أو مؤشرات الذي يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				
هل تعتقد أن هنالك حاجة لتطوير مصادر التمويل الحالية.		نعم	لا	
هل تعتقد أن هنالك حاجة لتطوير برامج الدعم والتمويل الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟		نعم	لا	
هل تعتقدون أن هناك حاجة لتطوير أدوات تمويل جديدة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟		نعم	لا	
هل لديكم اقتراحات لتطوير بيئة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟				
ما هو التمويل الذي تراه يناسب مؤسستك أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة؟				
الهدف دراسة استشرافية لمنصة مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				
هل تتوافق مع وجود حاجة لتطوير التعاملات المالية في شكل الكتروني؟		نعم	لا	
هل تتوافق وتطور خيارات التمويل ليتم الحصول عليها الكترونيا؟		نعم	لا	
		نعم	لا	

		هل تعتقد أن هناك حاجة لمنصة مخصصة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
لا	نعم	لو تم اعتماد منصة الكترونية للتمويل هل مؤسستكم سوف تعتمد عليها للوصول إلى التمويل؟
لا	نعم	هل تتوافق ومشاركة بياناتك المالية من أجل جذب المستثمرين والممولين وزيادة الشفافية؟
لا	نعم	هل تتوافق مع تقديم المنصة لخدمات استشارية وفنية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة؟
لا	نعم	لو تم اعتماد المنصة الالكترونية هل يمكن أن تعتمد عليها لتبادل الخدمات مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى؟
لا	نعم	لو تم اعتماد المنصة الإلكترونية هل يمكن أن تساهموا في تمويل مؤسسة أخرى تعاني من عجز في التمويل؟
متنوع	محدد	هل تتوافق مع اعتماد المنصة على مصادر تمويل متنوعة أم التركيز على مصادر محددة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
ما هي الخدمات والمنتجات التمويلية التي تريد أن تقدمها المنصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟		
ما هي الميزات الرئيسية التي يجب أن تتضمنها المنصة لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟		

الملحق رقم 02

نموذج أسئلة المقابلة مع البنوك

البيانات الرئيسية:

اسم البنك:

مقر البنك:

طبيعة عمل المستبحر:

أسئلة المقابلة:

1- هل توفر مؤسستكم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ نعم ☐ لا

2- هل يطبق البنك إجراءات أكثر صرامة مع المؤسسات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ نعم ☐ لا

3- هل يقدم البنك تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ نعم ☐ لا

4- هل هناك صيغ تمويل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ نعم ☐ لا

5- هل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحق في اختيار صيغة تمويل معينة؟

☐ نعم ☐ لا

6- ما طبيعة القروض التي يمنحها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ استغلال ☐ استثمار ☐ كلاهما

7- هل البنك يقدم التمويل الإسلامي؟

☐ نعم ☐ لا

8- هل هناك صيغ تمويل إسلامية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

☐ نعم ☐ لا

9- في حالة ما إذا كان البنك يقدم التمويل الإسلامي فما هو أكثر مصدر يتم الاقبال عليه من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسلامية أم التقليدي؟

☐ تقليدي ☐ إسلامي

10- هل اقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبنكم لطلب التمويل يعتبر: ضعيف متوسط مرتفع

☐ منخفض ☐ متوسط ☐ مرتفع

11- ماهي نسبة تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عملياتكم الكلية؟

12- ما هي العناصر التي يعتمد عليها البنك خلال دراسته لملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

13- هل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ذات قيمة؟

☐ منخفضة ☐ متوسطة ☐ مرتفعة

14- ماهي المشاكل التي تعاني منها بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الملحق رقم 03

نموذج أسئلة مقابلة شركات رأس المال الاستثماري:

البيانات الرئيسية:

اسم الشركة:

مقر الشركة:

طبيعة عمل المستبحث:

أسئلة المقابلة

- 1- هل تقدم مؤسستكم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
☐ نعم ☐ لا
- 2- هل تطبق مؤسستكم إجراءات صارمة لاختبار المؤسسة التي سيتم تمويلها؟
☐ نعم ☐ لا
- 3- ما هو نوع التمويل الذي تقدمه مؤسستكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 4- هل هناك إقبال كبير على هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
☐ نعم ☐ لا
- 5- ماهي نسبة تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الكلي؟
- 6- ماهي العناصر المعتمد عليها لاختبار المؤسسة التي سيتم تمويلها؟
- 7- هل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مخاطر ذات قيمة:
☐ منخفضة ☐ متوسطة ☐ مرتفعة
- 8- ماهي المشاكل التي تعاني منها بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الملحق رقم 04

نموذج أسئلة مقابلة مؤسسات الاعتماد التجاري أو البنوك المقدمة الاعتماد التجاري:

البيانات الرئيسية:

اسم المؤسسة أو البنك:

مقر المؤسسة أو البنك:

طبيعة عمل المستبث:

أسئلة المقابلة

- 1- هل تقدم مؤسستكم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
☐ نعم ☐ لا
- 2- هل تطبق مؤسستكم إجراءات صارمة لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
☐ نعم ☐ لا
- 3- ما هي أنواع الاعتماد التجاري المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- 4- هل هناك إقبال كبير على هذا النوع من التمويل بصفة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
☐ نعم ☐ لا
- 5- ما هي نسبة تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حجم التمويل الكلي؟
- 6- هل مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذا النوع من التمويل مخاطر ذات قيمة:
☐ منخفضة ☐ متوسطة ☐ مرتفعة
- 7- ما هي المشاكل التي تعاني منها بعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد التجاري؟

الملحق رقم 05

أسماء ومقر المؤسسات المشاركة في المقابلة:

الولاية مقر المؤسسة	اسم المؤسسة
ولاية ورقلة	RAQIB OUARGLA مؤسسة
ولاية بشار	Lami color مؤسسة
ولاية ورقلة	agena tour مؤسسة
ولاية ورقلة	مؤسسة روان وان
ولاية ورقلة	EURL RAWAN مؤسسة
ولاية ورقلة	مؤسسة لأكورون للاستيراد والتصدير للمواد التغليف
ولاية قسنطينة	Cedelice مؤسسة
ولاية توفرت	مكتب الدراسات ديناميك متعدد الاختصاصات
ولاية الجزائر العاصمة	للنسيج sobi مؤسسة
ولاية الجزائر العاصمة	scomeq مؤسسة
ولاية قسنطينة	مؤسسة صناعة صابون المركبات
ولاية أدرار	triou rima مؤسسة
ولاية الشلف	مؤسسة البناء في مختلف المراحل سوبراك
ولاية الجزائر العاصمة	lisant مؤسسة
ولاية الجزائر العاصمة	مؤسسة هيكسا فلكس
ولاية عين الدفلى	animal مؤسسة
ولاية عنابة	Badreddine Belabed مؤسسة
ولاية قسنطينة	EURL DoriSanté مؤسسة
ولاية عنابة	EURL EARTH TECH مؤسسة
ولاية الشلف	مؤسسة س ز لتغذية الأنعام والدواجن
ولاية الشلف	مؤسسة النخلة
ولاية ورقلة	مؤسسة رقيب
ولاية عين تموشنت	مؤسسة لعبدي عبد الجليل
ولاية تبسة	مؤسسة كازا دال فورماجيو
ولاية الشلف	مؤسسة مسلخ طيبة- الشلف
ولاية الشلف	مؤسسة ملبنة الوافي
ولاية الشلف	Sofipal مؤسسة
ولاية الشلف	مؤسسة باراباست فارم
ولاية الشلف	مؤسسة شيلي فارم
ولاية الشلف	المؤسسة الاستشفائية البرتقالة

ولاية الشلف	مؤسسة ملينة الجاموس
ولاية الشلف	مؤسسة رياض فارم
ولاية الشلف	fusion pharme مؤسسة فوزيون فارم
ولاية غرداية	مصنع صناعة المصاعد الالكترونية
ولاية الشلف	مؤسسة بلاكو للتوزيع